منهج البخاري
في مرويات كتاب المغازي
في صحيحه

إعداد

نهاد محمد حسين العوامرة

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين القضاة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث النبوي الشريف

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

آب ٢٠١٢م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (منهج البخاري في مرويات كتاب المغازي في صحيحه)، وأجيزت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢م.

اعضـــاء لجنـــة المناقشـــة	**التوقيـــــــــع**
الأستاذ الدكتور امين محمد القضاة، مشرفاً أستاذ الحديث النبوي الشريف	....
الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، عضواً أستاذ الحديث النبوي الشريف	....
الدكتور سلطان سند العكايلة، عضواً أستاذ مشارك- الحديث النبوي الشريف	....
الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد، عضواً أستاذ الحديث النبوي الشريف (جامعة العلوم الإسلامية)	....

الشكر والتقدير

قال رسول الله ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"[1].

بعد حمدِ الله تعالى على ما من به علي بإتمام هذه الاطروحة، حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه، كما ينبغي لحلال وجهه وعظيم سلطانه، فإني أتقدم بجزيل شكري الى استاذي الفاضل، الدكتور أمين محمد القضاة، الذي من محاضراته استل الموضوع، والشكر موصول له على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، والذي لم يدخر جهداً في إبداء توجيهاته وملاحظاته السديدة، وقراءته للأطروحة، فكان خير موجهٍ ومرشدٍ، جاد علي بوقته، نفع الله به، ومتعنا بعلمه ومعرفته.

وأتقدم بجزيل شكري إلى الأساتذة الأفاضل: الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، و الأستاذ الدكتور سلطان سند العكايلة، والأستاذ الدكتور زياد أبو حماد، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة المتواضعة، وعلى ما بذلوه جهد في قراءتها وتدقيقها، وما سيقدمونه من ملاحظات وانتقادات، تثري الرسالة ، وترفع من مستواها.

وأشكر كل من وقف الى جانبي، ومد لي يد العون من الأهل وأخص بالذكر قرة عيني أمي وأبي، والشكر موصول لمن هيأ لي ظروف الدراسة ومتابعة إنجاز هذه الأطروحة زوجي وإخوتي.

جزاهم الله وجزاكم جميعاً عني خير الجزاء، وأسأل الله أن يجعل كل ما قدمتم في ميزان حسناتكم.

[1]) أخرجه الترمذي في الجامع، كتاب البر والصلة، باب (٣٥) ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، ح: ١٩٥٤، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني:

الفصل الثالث :

منهج البخاري
في مرويات كتاب المغازي في صحيحه

اعداد
نهاد محمد حسين العوامرة

المشرف
الأستاذ الدكتور أمين القضاة

الملخص

تتناول هذه الدراسة قسماً هاماً من أقسام السيرة النبوية، وهو مرويات المغازي، وهي جزء لا يتجزأ من السيرة النبوية، وتهدف الى دراسة كتاب المغازي من الجامع الصحيح للإمام البخاري والتعريف به من حيث ترتيبه بين كتب الجامع، وطريقة البخاري في ترتيب أبوابه، ومنهجه في ترتيب الاحداث فيها، وتصدت الدراسة لبيان سبب فصل البخاري كتاب المغازي عن كتاب الجهاد، وبينت منهج الإمام البخاري في تراجم مرويات المغازي، والأقوال التي اعتمدها البخاري فيها.

دراسة أسانيد البخاري ومروياته في كتاب المغازي، القصد منها التحقق من قياس شرط البخاري في الرجال في مرويات المغازي، ذلك أن كتاب المغازي من الكتب التي كثُر فيها عدد الرواة المتكلم فيهم، وقد بينت الدراسة عدد هؤلاء الرواة، وأقوال العلماء فيهم جرحاً وتعديلا، وبيان مروياتهم، والكتب والكيفية التي أخرج الإمام البخاري لهم فيها، خاصة وأن منهم المقلين الذين لم يخرج لهم إلا في كتاب المغازي فقط، واعتمدت المنهج الاستقرائي لاستخراج هؤلاء الرواة، كما ودرست من الروايات المنتقدة على البخاري ما كان في كتاب المغازي، ووجه النقد فيها، والرد عليه ردوداً علمية.

بينت الدراسة منهج البخاري في الصناعة الحديثية وكيفية توظيف الإمام البخاري لها، لإستخراج أكبر قدر ممكن من الروايات المقبولة في المغازي.

وبعد الاستقراء والدراسة التطبيقية خلُصت الى عدد من القواعد والضوابط التـي اعتمـدها الإمام البخاري في تخريجه مرويات المغازي النبوية في الجامع الصحيح، وكانت أبـرز هـذه القواعدوالضوابط:

- اعتماد الروايات المقبولة في المغازي .
- عرض مرويات المغازي على القرآن الكريم.
- اعتماد المنهج النقدي في مرويات المغازي.
- الاعتناء بنقل الرواية عن شاهد العِيان سواء كانت عنه أو عن خاصته.
- العناية بما اتفق عليه مصنفو المغازي.
- العناية بالنسخ الحديثية في مرويات المغازي.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

إن علم المغازي والسير من العلوم الجليلة، ذلك أنه يبحث في سيرة النبي ﷺ وأحواله في المغازي التي وقعت في حياته، ومن المعلوم أن المسلمين اعتنوا بالسيرة النبوية عناية عظيمة، وذلك منذ العهد الأول بين مشاركة في تلك الأحداث وتدوين لها.

وللمغازي النبوية تاريخ عريق، اشتعلت منارته بعد الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة، وقد وردت آيات في القرآن الكريم تبين كثيراً من أحداث المغازي التي وقعت زمن النبي ﷺ.

بعد عصر النبي ﷺ جاء عصر الصحابة ﷺ، فكانوا خير من أملى أحداث المغازي والسير للتابعين، فلم ينقطع الحديث عن أحداث السيرة النبوية ومجرياتها، والمغازي جزء لا يتجزأ منها، وأشار البكري : أن التدوين الشامل للسيرة كان مبكراً وقد بدأ في عهد معاوية بن أبي سفيان ﷺ، حيث كان عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ (ت: ٦٣هـ) يعلم تلاميذه نسب النبي ﷺ ومغازيه، وكان تلاميذه يدونون ذلك، وكذلك فعل عبد الله بن عباس (ت: ٦٨هـ) ﷺ، ومثلهما البراء بن عازب ﷺ (ت: ٧٤هـ)، حيث كان يملي على تلاميذه مغازي رسول الله ﷺ، وبذلك نلحظ التدوين المبكر للسيرة النبوية.[١]

تتابع التأليف في السيرة في عصر التابعين، فألف عروة بن الزبير بن العوام (ت:٩٤هـ) كتاب (مغازي رسول الله ﷺ).

ومن الأوائل الذين اهتموا بالمغازي من التابعين أبان بن عثمان بن عفان (ت:١٠١هـ)، فقد كان له كتاب في السيرة والمغازي أتمه قبل سنة (٨٣ هـ)، ومنهم عامر بن شراحيل الشعبي (ت:١٠٣هـ)، ووهب بن منبه(ت:١١٠هـ) في كتاب المغازي، وعاصم بن عمر بن قتادة (ت:١١٩هـ)، وشرحبيل بن سعد (ت١٢٣:هـ)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت:١٢٤هـ)، وعبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم (ت:١٣٥هـ)، وكذلك موسى بن عقبة

---

١) انظر البكري، يحيى بن عبد الله ، دراسات في السيرة النبوية ومصادرها، بحث من الموسوعة الشاملة الإصدار: ٣,٤٨، وانظر المطيري، حاكم، مناهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير(أخبار المغازي والسير طبيعتها وحجيتها ومناهج الأئمة في الاحتجاج بها)، كلية الشريعة، جامعة الكويت، ٢٠٠٩م، بحث محكم في مجلة قطاع أصول الدين ـ جامعة الأزهر ـ القاهرة العدد ٥، ص: ٢.

(ت:١٤١هـ) له كتاب في (المغازي)، وهؤلاء جميعا عاصروا الصحابة ﷺ، وأخذوا عنهم روايات السيرة والمغازي.

وأشمل كتابين في السيرة هما:(السير والمغازي) لمحمد بن إسحاق بن يسار (ت:١٥١هـ)، و(السيرة النبوية) لابن هشام (ت:٢١٣هـ)، وهما اللذان عاصرا التابعين وأخذا عنهم[١]، قال العودة بأن كتاب ابن إسحاق، "من أشهر ما صنف في السيرة فهو إمام فيها وجعل كتابه علماً يهتدى به، وفخراً يستجلى به والناس كلهم عيال عليه في ذلك وقد هذبه ابن هشام، حتى أصبح الكتاب مقترناً باسمه، وكان أميناً في عمله".[٢]

تواصل الاهتمام بالسيرة النبوية جمعاً وتدويناً، إلى أن جاء إمام المحدثين البخاري الذي أصل لكل موضوعات الحديث في جامعه الصحيح، ومنها المغازي النبوية التي أورد رواياتها لمن أراد أن يستخرج الصحيح من مجموع المرويات مما جمع في القرون السالفة، ومنهج الإمام البخاري في مرويات المغازي في صحيحه هو موضوع هذه الرسالة، وعليه:

فإن مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها هي:

مشكلة الدراسة:

انفرد الإمام البخاري(ت:٢٥٦هـ) في الجامع الصحيح بتخصيص كتابٍ للمغازي بخلاف بقية كتب السنة- إلا النادر منها-، وكان له فيها منهج خاص للتعامل مع مرويات المغازي، واختيار الرواة في هذا الكتاب، مما أثار بعض التساؤلات التي لا بد من الإجابة عنها **وهي:**

١. هل للإمام البخاري غاية من فصله كتاب المغازي عن كتاب الجهاد في الجامع؟.
٢. هل اختلف استشهاد الإمام البخاري في تراجم المغازي عن غيره من تراجم الجامع؟.
٣. ما تفسير كثرة الموقوفات والمعلقات في كتاب المغازي عند البخاري؟.
٤. هل انفرد البخاري في كتاب المغازي بالرواية عن شيوخ لم يرو عنهم في كتاب غير كتاب المغازي؟ وما تفسير ذلك؟.

---

١) انظرهوروفتس، يوسف، المغازي الأولى ومؤلفوها، ترجمة حسين نصار ، ص: ١-١١٠، والفقيهي، عبد الحميد بن علي، **جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية في القرنيين الثامن والتاسع الهجريين عرض تاريخي،** نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، ط:١، ١٤٢٥هـ ص: ٤- ٧، والبكري، محمد أنور بن محمد علي، **مصادر تلقي السيرة النبوية،** نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الفصل الثالث منه، ص: ٤٩-٨٢.

٢) العودة، سليمان، (٢٠٠٠م)، **السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق دراسة مقارنة في العهد المكي،** مؤسسة الريان، بيروت – لبنان، ص: ٥٢.

٥. ما مدى اعتماد الإمام البخاري على مصنفي المغازي كالزهري وابن إسحاق؟.
٦. ما حجم الأحاديث المنتقدة في كتاب المغازي؟ وما تفسير ذلك؟.
٧. هل نزل البخاري عن بعض شروطه في كتاب المغازي؟.
٨. ما القواعد التي اعتمدها البخاري في مرويات المغازي؟.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها:

١. تكشف دقة الإمام البخاري في صحيحه.
٢. تؤكد سلامة منهج الإمام البخاري في انتقاء مرويات المغازي في الصحيح.
٣. توضح الفرق بين منهج المحدثين النقدي ومنهج المؤرخين الوصفي التاريخي.
٤. تبين لطلاب الحديث أسباب إفراد الإمام البخاري لكتاب المغازي في الجامع الصحيح.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. بيان غاية البخاري من فصله كتاب المغازي عن كتاب الجهاد والسير في الجامع.
٢. معرفة أنواع الأقوال التي استشهد بها البخاري في تراجم مرويات المغازي.
٣. تفسير إكثار البخاري في المغازي من الموقوفات والمعلقات والآثار.
٤. معرفة الأسس والقواعد التي اعتمدها الإمام البخاري في الرواية عن مصنفي المغازي.
٥. معرفة عدد الرواة الذين روى الإمام البخاري لهم في كتاب المغازي فقط من بين كتب الجامع، ومعرفة المقلين ممن روى لهم في كتاب المغازي وغيره من كتب الجامع.
٦. بيان سبب نزول البخاري عن بعض شروطه في كتاب المغازي.
٧. مناقشة الانتقادات الموجهة إلى البخاري في مرويات المغازي، والجواب عنها.
٨. استخراج الأسس والقواعد التي اعتمدها البخاري في مرويات المغازي.

<u>الدراسات السابقة:</u>

تناولت بعض الكتب موضوع المغازي والسير، ومن هذه الكتب:

- السيرة النبوية الصحيحة، محاولة تطبيقية لقواعد المحدثين في نقد مرويات السيرة، للدكتور أكرم ضياء العمري، تناول في مقدمة كتابه بعض القواعد التي يعتمد عليها في بيان السيرة النبوية الصحيحة، وفي محتوى الكتاب تناول السيرة من الناحية النقدية التحليلية وربطها بطريقة المحدثين، ولم يتطرق إلى منهج البخاري في المغازي، وهذا ما سأقوم به في الرسالة بإذن الله.

- السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق، (دراسة مقارنة في العهد المكي). تأليف الدكتور سليمان بن حمد العودة، حيث تناول المغازي ضمن دراسته للسيرة، وكانت دراسته دراسة نقدية مقارنة حاول فيها الجمع بين المنهج التاريخي الجمعي، والمنهج الحديثي النقدي، وصولاً إلى توثيق نصوص السيرة النبوية الذي يعد مطلباً ملحاً تفرضه طبيعة الرسالة الخاتمة، وضرورةً تقتضيها المنهجية التي تميز صحيح الأخبار من معلولها لاستخراج العبر والدروس منها.

وقد بين الباحث إلى أهمية كتب السنة بصفتها مصدراً مهماً من مصادر التاريخ الإسلامي وأحداث السيرة، وإن كانت لكل من المصدرين طبيعة مختلفة عن الآخر.

كما قارن الباحث في الدراسة الصحيحين بما كان في سيرة ابن إسحاق، وهدفت دراسته إلى نقد النصوص التي يقع فيها التعارض والاختلاف وسبر أغوارها، وغالباً ما تنتهي ببيان ضعف إسنادها وسقوط الرواية من أصلها، وليس مقارنة ما في الصحيح وبعض كتب السير هو ما نسعى إليه، ولكن بيان منهج البخاري في مرويات المغازي.

وكذلك فإن هناك أبحاثاً علمية اختصت بموضوع مرويات المغازي، منها:

- بحث بعنوان مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، للدكتور أكرم ضياء العمري حاول فيه بيان معالم منهج المحدثين في النقد وصولاً إلى تصحيح الصورة للسيرة النبوية من خلال مرويات الإخباريين، ولم يتطرق كذلك إلى منهج البخاري في المغازي.

- بحث بعنوان مرويات السيرة بين قواعد المحدثين ومرويات الإخباريين، لمسفر بن غرم الله الدميني، أشار فيه إلى عناية السلف بالسنة نقداً وتدويناً، وشروط قبول الرواية عند المحدثين، وبين بعض أسباب تفاوت شروط الرواية بين المحدثين وكتاب التأريخ والسير، وذكر معايير مقترحة لنقد المرويات في السيرة، وفي كلا البحثين معلومات قيمة إلا أنها عامة لا تتعلق بمنهج البخاري موضوع الدراسة.

أما دراستي فتختلف عن الدراسات السابقة في أنني سأحاول بإذن الله تعالى بيان منهج الإمام البخاري خاصة في مرويات المغازي في صحيحه، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية، وبيان أن المحدثين قد يتساهلون في شروط الحديث المقبول في مجال المغازي، كما فعلوا في الأحاديث المروية في فضائل الأعمال ولكن ذلك ضمن قواعد وضوابط.

منهج البحث:

يقوم منهج البحث على:

١. **المنهج الوصفي:** وهو قائم على وصف منهج الإمام البخاري في كتاب المغازي من الجامع الصحيح من خلال مروياته.

٢. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بدراسة استقرائية للرواة الذين أخرج لهم البخاري في كتاب المغازي، لبيان منهجه في الانتقاء لمروياتهم.

٣. **المنهج التحليلي:** حيث قمت بدراسة أقوال العلماء وتحليلها لاستخراج أبرز قواعد المغازي النبوية الصحيحة وضوابطها، وبيان منهج الإمام البخاري في انتقاء بعض رواة المغازي، و قياس شرطه في مروياته من خلال تراجمهم.

٤. **المنهج النقدي**: من خلال مناقشة ما انتُقد على البخاري من مرويات المغازي بناء على القواعد والضوابط التي سار عليها.

٥. **المنهج الاستنباطي**: وذلك باستخراج الأسس والقواعد التي اتبعها البخاري في مرويات المغازي.

<u>خطة الدراسة</u>

"منهج الامام البخاري في مرويات المغازي في صحيحه"

تتكون هذه الرسالة من مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدمة: وتشتمل على بيان أهمية الدراسة، ومشكلتها وأهدافها، ومنهج الباحثة فيها، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

الفصل الأول: كتاب المغازي في صحيح البخاري وتراجمه. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: كتاب المغازي في صحيح البخاري، ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: ترتيب كتاب المغازي بين كتب الجامع الصحيح.

المطلب الثاني: فصل كتاب المغازي عن كتاب الجهاد والسير.

المطلب الثالث: منهج البخاري في ترتيب أبواب كتاب المغازي.

المطلب الرابع: منهج البخاري في ترتيب الوقائع.

المبحث الثاني: منهج البخاري في تراجم مرويات المغازي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اقتباس الآيات القرآنية بالترجمة لإثبات صحة أحاديث الباب.

المطلب الثاني: المرويات في تراجم أبواب المغازي، ولها أنواع ثلاثة:

النوع الأول: الأحاديث النبوية المرفوعة في تراجم مرويات المغازي.

النوع الثاني: الموقوفات في تراجم مرويات المغازي.

النوع الثالث: المقطوعات والآثار في تراجم مرويات المغازي عن أربابها.

المطلب الثالث: الدلائل الترجيحية الاجتهادية في تراجم مرويات المغازي.

الفصل الثاني: دراسة أسانيد البخاري ومروياته في كتاب المغازي.

المبحث الأول: أسانيد البخاري في كتاب المغازي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ترتيب الروايات بحسب قوتها.

المطلب الثاني: النزول في رتبة الرواة والانتقاء عنهم، ويشتمل على خمسة فروع:

الفرع الأول: الرواة المتكلم فيهم ممن ليس لهم في الصحيح إلا رواية واحدة وهي في المغازي.

الفرع الثاني: الرواة غير المتكلم فيهم الذين ليس لهم في الجامع إلا رواية واحدة فقط جاءت في كتاب المغازي.

الفصل الأول

كتاب المغازي في صحيح البخاري وتراجمه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: كتاب المغازي في صحيح البخاري.

المطلب الأول: ترتيب كتاب المغازي بين كتب الجامع الصحيح.

المطلب الثاني: فصل كتاب المغازي عن كتاب الجهاد والسير.

المطلب الثالث: منهج البخاري في ترتيب أبواب كتاب المغازي.

المطلب الرابع: منهج البخاري في ترتيب الوقائع.

المبحث الثاني: منهج البخاري في تراجم مرويات المغازي.

المطلب الأول: اقتباس الآيات القرآنية بالترجمة لإثبات صحة أحاديث الباب.

المطلب الثاني: المرويات في تراجم أبواب المغازي.

المطلب الثالث: الدلائل الترجيحية الاجتهادية في تراجم مرويات المغازي.

الفصل الأول

كتاب المغازي في صحيح البخاري وتراجمه

صنف الإمام البخاري جامعه الصحيح على نهج لم يسبق له مثيل، وضمنه كتاب المغازي، وفصله عن كتاب الجهاد والسير، وبعد النظر في الكتابين نلحظ أمراً في غاية الأهمية وهو أن مضمون كل منهما يختلف عن الآخر، ويظهر ذلك بعد النظر في تراجم كل منهما ومروياته، فكتاب الجهاد غالب ما فيه أحكام، وليس الأمر كذلك في كتاب المغازي، وعليه سيتم تعريف المغازي عموماً، ودراسة كتاب المغازي في الجامع الصحيح وتراجمه بشيء من التفصيل.

المغازي : جمع مغْزى، وهو القصد، فمغْزى الكلام مقْصِده، والمغزى يصلح أن يكون مصدراً، نقول غزا يغزو غزواً ومغزى ومغزاة، ويصلح أن يكون موضع الغزو، ولكن كونه مصدراً متعين هنا، والْمراد بِالْمغَازي هنَا ما وقَع مِن قَصد النبِي ﷺ الْكُفار بِنَفْسِهِ أَو بِجيش مِن قبله.[1] وعليه فإن مرويات المغازي هي ما ورد بشأن ما قصد النبي ﷺ منها قتال الكفار بنفسه أو بجيش من قِبله.

كتاب المغازي هو الكتاب الرابع والستون من بين كتب الجامع الصحيح وعددها سبعة وتسعون كتاباً، ويشتمل كتاب المغازي على تسعة وثمانين باباً، وقال ابن حجر:"اِشْتَملَ كِتَاب الْمغَازِي مِن الْأَحادِيث الْمرفُوعة وما فِي حكْمها علَى خمسمائة وثَلَاثَة وسِتين حدِيثًا، الْمعلق مِنْها سِتة وسبعون حدِيثًا والْباقِي موصول، الْمكَرر مِنْها فِيهِ وفِيما مضى أربعمائة حدِيث وعشَرة أَحادِيث، والْخَالِص مِئَة وثَلَاثَة وخَمسون حدِيثًا، وافَقَه مسلِم علَى تَخْرِيجها سِوى ثَلَاثَة وسِتين حدِيثًا، وفِيهِ مِن الْآثَار عن الصحابة والتابِعِين اِثْنَان وأَربعون أَثَرا غَير ما ذَكَرنَاه فِي الْمسنَد مِما لَه حكْم الرفْع".[2]

كتاب المغازي من أكبر كتب الصحيح من حيث عدد المرويات، وتلك ميزة امتاز بها عن غيره من كتب الجامع الأخرى، إضافة إلى أن الإمام البخاري روى فيه عن ما يقارب مائة وخمسين شيخاً.

---

١) ابن حجر، أحمد بن علي(ت: ٨٥٢هـ) **فتح الباري**، ط: ٢١م، (تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، بتصرف ٢٨٢/١١، وانظر السندي، محمد بن عبد الهادي لمدني، الحنفي، أبو الحسن، **متن البخاري بحاشية السندي**، ٤:ج، دار الفكر، بيروت- لبنان، ٥/٣، وانظر ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري،(ت:٧١١ هـ) ، **لسان العرب**، ط:١، ١٥م، دار صادر – بيروت، لبنان، الجذر غزا، ط:١٥،١م، ١٢٣/١٥.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.

وعليه سأتناول هذا الفصل بإذن الله من خلال مبحثين:

الأول: التعريف بكتاب المغازي من حيث بيان ترتيبه بين كتب الجامع الأخرى، وسبب فصل البخاري المغازي عن الجهاد، والتوصل إلى الكيفية التي رتب فيها المرويات ضمن كتاب المغازي، لمعرفة منهجه في الترجيح للوقائع التي رتبها.

الثاني: منهج البخاري في تراجم المغازي، وذلك ببيان منهجه فيها من حيث أنواع الأقوال المختلفة التي استشهد بها، لإثبات صحة المرويات الواردة في الباب.

المبحث الأول

كتاب المغازي في صحيح البخاري

ألف الأئمة في المغازي مصنفات منفردة من علماء عصره وممن تقدمه آنذاك، ولكن يغلب على أكثرها الوضع والنكارة والروايات التي لا إسناد لها، أو التي يكثُر في أسانيدها الإعضال والانقطاع والمجاهيل، مما يجعلها لا ترقى إلى درجة القبول، ومن هنا كان اهتمام البخاري بروايات المغازي حيث أفرد لها في جامعه كتاباً خاصاً.

ومن المصنفات المنفردة ما لا أصول ثابتة لها، ومنها المغازي فكما قال الإمام أحمد:" ثلاثة كتب ليس لها أصول: الملاحم، والمغازي، والتفسير"، قال الخطيب: "هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها، لعدم عدالة ناقليها، وزيادة القصاص فيها، فأما كتب الملاحم فجميعها بهذه الصفة، وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة، اتصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية وطرق واضحة جلية، وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي و مقاتل بن سليمان".[١]

قلت: عن قول الإمام أحمد: حتى لو نفى الصحة عنها فإن نفيها لا ينفي الحسن، ولا يستلزم الضعف أو الوضع في جميعها، ويحمل قوله على الحال الغالب؛ فإن هذه الفنون غالب رواياتها ليس لها أسانيد متصلة، وترجيح صحة ما برره الخطيب تخريج الإمام أحمد نفسه كثير من

١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع،** تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض ، ١٤٠٣، ١٦٣/٢.

مرويات التفسير والمغازي في مسنده، ولم يكن يقصد الإطلاق وقد قيد قوله بكتب، وقد بين الخطيب قول الإمام أحمد الذي فُهم عند الكثير على غير ما أراده، ومن خلال التأمل لما أورده البخاري من مرويات المغازي وفي كتاب خاص بها ضمن صحيحه، ندرك صحة بيان الخطيب لقول ابن حنبل، وقد قدم الإمام البخاري كتاب المغازي من الجامع الصحيح بصورة جديدة مبتكرة، تتناسب مع مستوى هذا السفر العظيم، من حيث الصحة والقبول، ويمكن أن يدرك هذا من خلال عدة أوجه أبرزها:

- جعل كتاب المغازي ضمن منظومة مترابطة مع كتب الجامع الأخرى.
- فصل بين كتاب الجهاد والسير وكتاب المغازي بطريقة حافظ فيها على خصوصية كل منهما.
- رتب مرويات المغازي بطريقة تتلاءم مع طبيعة المغازي التاريخية.
- كان للبخاري حضور في المغازي من خلال السرد التاريخي للمغازي الذي قام به، ومن خلال ترجيح بعض الأقوال الواردة عن بعض العلماء، والاجتهادات التي خرج بها، وأثبتها في المغازي، وفيما يلي دراسة وبيان لما تقدم.

المطلب الأول

ترتيب كتاب المغازي بين كتب الجامع الصحيح

جاء كتاب المغازي ضمن بناء متوازن البنيان للكتب والأبواب والأحاديث في الجامع الصحيح، فهو كتاب من سبعة وتسعين كتاباً.

فالترتيب والتنسيق أول ما يواجه قارئ الكتاب ويلفت نظره، ويحكم منه على علم المصنف، فطريقة العرض ووضع العناوين والمعلومات في المؤلفات العلمية لها قيمة بالغة في رفع شأن الكتاب، وأثر عظيم في انتفاع القارئ به، وللجامع الصحيح قيمة كبرى بين مصنفات الحديث الشريف، فقد جاء نتيجة جهود الإمام البخاري ومثابرته في سبر طرق الأخبار، وتمييز صحيحها من سقيمها، فتحصل له من ذلك جمع أصح الروايات في هذا الموضوع، وهذا من الميزات التي امتاز بها البخاري في صحيحه وعلى رأسها:

- علو المنزلة في الصحة ابتداء.
- حسن الترتيب للكتب والأبواب والأحاديث، وصحة الروايات والوثوق بها.

فقد أبدع الإمام البخاري بحسن ترتيب الجامع الصحيح، والى هذا أشار الحافظ في ثنايا الفتح قائلاً:"وهذَا مِن بَدِيع تَرتِيبه"[١]، فهو إمام مجتهد مطلق، تميز مصنفه بحسن ترتيبه عن غيره من المصنفات في عصره.

يبدو أن الإمام البخاري حينما نهج في صحيحه منهجاً دقيقاً، كان قد حدد معالم المنهج الذي يريد أن يرتب فيه كتب الصحيح وأبوابه وأحاديثه فيها؛ ليكون سلساً سهل المنال، وعليه تقدم كتاب المغازي كتاب المناقب وعقبه كتاب تفسير القرآن، وقد بين ابن حجر في ذكره مناسبة الترتيب لكتب الصحيح وأبوابه جميعها قائلاً:"ثم ذكر الفضائل والمناقب المتعلقة بهذه الأمة، وأنهم ليسوا بأنبياء مع ذلك، وبدأ بقريش لأن بلسانهم أنزل الكتاب... ثم ساق المغازي على ترتيب ما صح عنده، وبدأ بإسلام بن سلام تفاؤلاً بالسلامة في المغازي[٢]، ثم بعد إيراد المغازي

---

١) ابن حجر، **فتح الباري،** ٥٢/١.

٢) وهو في كتاب أحاديث الأنبياء، في الباب الأول منه " باب خلق آدم صلوات الله عليه وذريته، في حين قال سليمان بن حمد العودة "إسلام ابن سلام ليس في أول المغازي - في النسخة التي بين يدي - وإنما في أواخر أبواب "مناقب الأنصار" التي تسبق المغازي فلعل ابن حجر أراد بالبداية كونه "قُبيلة" أي قبله، انظر **السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق (دراسة مقارنة في العهد المكي)،**ص:٧٩، قلت: قد يكون إسلام بن سلام في بداية المغازي في بعض نسخ الصحيح لما علم أن بينها اختلاف، أو أن ابن حجر أراد أنه من مقدمات المغازي ومتعلقاتها.

والسرايا، ذكر الوفود ثم حجة الوداع ثم مرض النبي ﷺ ووفاته، وما قبض ﷺ إلا وشريعته كاملة بيضاء نقية، وكتابه قد كمل نزوله، فأعقب ذلك بكتاب التفسير".[١]

إن الترتيب والتسلسل الدقيقين لكتب الجامع الصحيح وأبوابه وأحاديثه فيها تكامل وترابط، نعته علماء العصر الحاضر بـ "الوحدة الموضوعية"، وهي: حسن الترتيب، والتناسب بين السابق واللاحق، وهو ظاهر بشكل واضح في الجامع الصحيح، وكأن الإمام البخاري الذي بلغ بمقاييسه النقدية أعلى المراتب والدرجات قصد التنبيه من خلال منهجه هذا إلى أن مهمة العلماء بعد الفراغ من الجانب النقدي النظر في المعاني والدلالات بهذه الطريقة المترابطة، فكان اجتهاده بهذا الشكل إبداعاً في عصره وفي كل عصر بعده.[٢]

فلم يكن إبداع البخاري في هذا المجال إلا استلهاماً من خصائص القرآن العظيم، مع الفارق الجوهري في كون ترتيب القرآن الكريم أمر توقيفي من لدن حكيم خبير، وليس الصحيح إلا جمعاً بشرياً لهدي البشير النذير، فالجامع الصحيح مجموعةٌ من المناهج المترابطة ترابطاً منطقياً، وقد تجلت هذه الظاهرة في كتاب المغازي.

حسن الترتيب في الجامع إشارة إلى دقة البخاري، ذلك أنه وضع لكل ترجمة من تراجم الباب محوراً واحداً للأحاديث، وتراجم الكتاب الواحد لا تخرج عنه، وترتيبه للكتب بهذا الشكل يشير إلى غاية مقصودة لم يفصح البخاري عنها، حيث بنى كتابه بتناسب بين الكتب والأبواب وترابط السابق باللاحق، فكرر واختصر واقتصر وقطع وعلق وروى بالمعنى؛ لتحقيق الترتيب المنشود، ولاحظ ابن حجر التناسب فأشار إليه، ومن ذلك إكثاره في الفتح من قوله:"مناسبته" سواء قصد الحديث للباب أو للكتاب أو للحديث قبله وهكذا.

بناء على ما تقدم أقول: جعل الإمام البخاري كتاب المغازي بعد كتاب المناقب، وكان كتاب المغازي قبل كتاب تفسير القرآن، كان مما ذكره في المغازي بعض من أحوال النبي ﷺ قبل الهجرة، وبعده تراجم بأبواب الهجرة إلى الحبشة والمدينة، وما ترتب عليها من كثرة الأنصار الذين كان لهم الأثر في دعم المسلمين ونصرتهم، وجاء على أثرها المغازي التي أظهرت قوة المسلمين فهابهم الحاقدون، فلم يجعل كتاب المغازي بعد الجهاد والسير، وإن كانت علاقة المغازي بالسير علاقة الخاص بالعام، وفي المطلب الآتي بيان سبب فصل البخاري كتاب مرويات المغازي عن كتاب الجهاد.

---

١) ابن حجر ،أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:٨٥٢هـ)، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ط: ٢، ١م، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان ، ص: ٤٧٣.

٢) اقتبست ما أشرت إليه من محاضرة للدكتور عبد الكريم الوريكات في مساق مناهج محدثين، وكانت في الفصل الدراسي الثاني، ٢٠٠٩م.

المطلب الثاني

فصل كتاب المغازي عن كتاب الجهاد والسير

رتب الإمام البخاري الجامع الصحيح على الكتب والأبواب التي شملت جميع أبواب الدين، وقد أشار إلى المغازي في عنوان جامعه ابتداء حين سماه بـ: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.[١]

أخرج البخاري كتاب المغازي في الجامع الصحيح بقالب جديد لم يسبقه إليه غيره، بأن أفرد مروياتها عن مرويات الجهاد في كتاب جامع، فجمع أحاديث الأحكام ابتداء في الجهاد ثم أتى بمرويات المغازي لاحقاً، وهذا بخلاف فعل من سبقه من المحدثين وهما الإمام عبد الرزاق الصنعاني(ت:٢١١هـ)، والإمام ابن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ) في مصنفيهما، وقد بدأ كلاً منهما بالمغازي قبل بعثته ﷺ.

أفصح البخاري صراحة عن إيراده مرويات المغازي في الجامع، وذلك في عنوانه حيث قال:" من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، والأيام: هي المغازي، وكانت بعيداً عن طريقة المؤرخين، حيث اتبع منهج المحدثين، فأثبت صحة أصول مرويات المغازي، وأصل لقواعد يسار عليها في مرويات المغازي التي خارج الصحيح، ذلك أنه لم يقصد استيعاب الصحيح في الجامع، وقد روي عنه أنه قال:" لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر".[٢]

كان للبخاري غاية من فصل كتاب الجهاد والسير عن كتاب المغازي في صحيحه، لم يفصح عن مكنونها، ظهرت من خلال المرويات التي أوردها في أبواب كل كتاب، فجعل الجهاد والسير" في بيان الأحكام "[٣]، في حين أنه قصد في كتاب المغازي" بيان مغازي النبي ﷺ "[٤] فأثبت صحة أصول المرويات الواردة فيه بأسانيد ترتقي إلى درجة القبول.

بناء على ما تقدم نلاحظ أن الإمام البخاري جعل بين الكتابين بوناً شاسعاً في الترتيب وفي المحتوى، وإن اشتركا في بعض المرويات، ذلك أنه استنبط منها في الجهاد الأحكام، وفي كتاب

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٦، و العيني، **عمدة القاري**،١٠/١
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٥.
٣) العيني، **عمدة القاري**، ١٥٣/٢١.
٤) العيني، **عمدة القاري**، ١٨٨/٢٥.

المغازي جاء بالمرويات التي فيها سرد لقصص وأحداث تتعلق بغزوات وسرايا النبي ﷺ وبعوثه.

لاحظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله هذه القضية، فنبه إليها قائلاً في مناسبة الترتيب:" فلما انتهى ما يتعلق بالمعاملات مع الخالق، ثم ما يتعلق بالمعاملات مع الخلق، أردفها بمعاملة جامعة بين معاملة الخالق وفيها نوع اكتساب فترجم كتاب الجهاد..."[١]

وجعل في الجهاد أنواعا لها أحكامها الشرعية، بسببها فصل بين الكتابين الجهاد والسير وكتاب المغازي قال الحافظ:" الْجهد فِي قِتَال الْكفَّار، ويطْلق أَيضا على مجاهدة النَّفس والشيطَان والفُساق، فَأما مجاهدة النَّفس فعلى تعلم أُمور الدين ثُم على الْعَمَل بهَا ثُم على تعليمها، وَأما مجاهدة الشيطَان فعلى دفع مَا يَأْتِي بِهِ من الشبهات وما يزينه من الشهوات، وَأما مجاهدة الْكفَّار فَتَقَع بِالْيَدِ وَالْمَال واللسان وَالْقلب، وَأما مجاهدة الفُساق فباليد ثُم اللسان ثُم الْقلب ".[٢]

قلت مما تقدم أرى أن الإمام البخاري جعل مرويات المغازي في كتاب مستقل عن الجهاد، الذي كان لبيان الأحكام الشرعية، وكتاب المغازي جاء بالمرويات التي تصف مغازيه ﷺ وأحداثها، وانتهى فيها على ما كان حتى وفاة الرسول ﷺ فكان آخر الأبواب في كتاب المغازي إحصائياً، ببيان عدد المغازي التي غزاها ﷺ فقال: "باب كم غزا النبي ﷺ ؟ ".

---

١) ابن حجر ، **هدي الساري**، ص: ٤٧٢.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٦٥/٨.

المطلب الثالث

منهج البخاري في ترتيب أبواب كتاب المغازي

سلك الإمام البخاري في ترتيب أبواب مرويات المغازي مسلكاً مخالفاً لترتيبه أبواب الكتب الأخرى من الجامع، فحاول في غالب الكتب الأخرى إبراز القضايا الفقهية، إلا أن ترتيب مرويات الوقائع والأحداث في المغازي تاريخياً يتطابق مع طبيعتها، وفي تراجم مرويات الغزوة الواحدة يتحرى عدم الخروج عن مجرياتها.

كان ابن حجر من أوائل العلماء الذين أشاروا إلى قضية الترتيب في أبواب كتاب المغازي من صحيح البخاري فنراه قائلاً:" ساق المغازي على ترتيب ما صح عنده.... ثم بعد إيراد المغازي والسرايا ذكر الوفود ثم حجة الوداع ثم مرض النبي ﷺ ووفاته وما قبض ﷺ إلا وشريعته كاملة بيضاء نقية".[١]

وتنبه إلى مراعاة الإمام البخاري الترتيب التاريخي بين أبواب المغازي، فأشار إليه في مواضع مختلفة، وفي تقديمه لكتاب المناقب الذي سبق كتاب المغازي قال عبارة هامة تشير إلى جوهر صنيع الإمام البخاري هذا فقال:" ساقَ الْمغَازِي علَى تَرتِيبها عِنْده ثُم الْوفَاة".[٢]

تمثل الترتيب في أبواب كتاب المغازي بالتسلسل الزمني الدقيق للأحداث، وبهذا أثبت للمغازي خصوصيتها التاريخية في الجامع الصحيح، وبنمطها الجديد المقطوع النظير عند المحدثين خاصة وبمصنف حديثي، فذلك أمر اعتدناه عند المؤرخين في مصنفاتهم.

نفى الدكتور أكرم العمري التسلسل الزمني عند البخاري في الجامع عموماً كونه ليس من كتب الحوليات وذلك حين قال: "من الواضح أن البخاري لم يراعِ عنصر الزمن في سرد محتويات صحيحه"، ثم أشار مثبتاً لما نفاه في المغازي والسير خاصة فقال: "مع أن مراعاة الترتيب على أساس زمني أقوى في سيرة ابن هشام من صحيح البخاري...".[٣]

قلت: أثبت العمري في المغازي خاصة مراعاة البخاري التسلسل الزمني لمجريات أحداثها، وقد تقدم نفيه مراعاة البخاري لهذا المنهج في الصحيح عامة، والذي أرجحه أن الإمام البخاري راعي الترتيب الزمني في مرويات المغازي من الجامع الصحيح كما في الحوليات من المصنفات.

---

١) ابن حجر، **هدي الساري،** بتصرف ٤٧٣/١.

٢) ابن حجر، **فتح الباري،** ٢٨٩/١٠.

٣) العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة،** بتصرف ٤٥٤/٢-٤٥٥.

حاول البخاري في مرويات المغازي إكمال صورة الحدث، وقد أشار العمري بهذا الفعل للمحدثين قائلاً:" إن المؤرخين أفادوا من منهج المحدثين بالتزام سرد الأسانيد، ومحاولة إكمال صورة الحادث عن طريق جمع الأسانيد أحياناً، أو سرد الروايات التي تشكل وحدة موضوعية تحت عناوين دالة".[١]

أما عن منهجية الإمام البخاري في ترتيب أبواب كتاب المغازي في الجامع الصحيح فإنه يثبت بإبراز مسألتين:

المسألة الأولى: الترتيب التاريخي[٢]، وقد ظهر في أبواب كتاب المغازي من خلال إثبات الإمام البخاري عبارة تثبت التأريخ، أو من خلال إثبات التاريخ ذاته بالسنة والشهر، وكان هذا في كثير من تراجم المغازي.

فكان البخاري يثبت التاريخ والسنة للحدث الذي بوب له، ويأتي بآخر يليه تاريخياً في أبواب كتاب المغازي، وكان ينبه بفعله إلى أهمية ترتيب الوقائع والأحداث تاريخياً.

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: أتى الإمام البخاري بما يشير به إلى الترتيب فقال:" أول ما غزا". وكانت هذه الترجمة الأولى من كتاب المغازي قال فيها:" باب غزوة العشيرة أو العسيرة، قال ابن إسحاق: أول ما غزا النبي ﷺ الأبواء ثم بواط ثم العشيرة" أكد ذلك الواقدي[٣]، وابن هشام الذي هذب سيرة ابن إسحاق[٤]، لذا قال ابن حجر:"ولَيس بين ما وقَع فِي السيرة وبين ما نَقَلَه الْبخَاري عن ابن إسحاق اخْتِلَاف؛ لِأَن الْأَبواء وودان مكانَان متَقَاربان"[5]، حيث أخرج البخاري ما يؤكد اتحاد المكان أو تقاربهما، وإن اختلفت المسميات، وذلك برواية لصعبِ بن جثامةَ الليثي أَنه أَهدى لِرسول اللهِ ﷺ حِمارا وحشِيا وهو بِالْأَبواءِ أَو بِودان"[٦]، وقَالَ موسى بن عقْبة: "أَول غَزوة غَزاها النبِي ﷺ يعنِي بِنَفْسِهِ الْأَبواء".[٧]

---

١) العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة**، ١/ ١١.
٢) انظر بالي، وحيد بن عبد السلام، **الخلاصة البهية في ترتيب أحداث السيرة النبوية**، ط:٢، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٣م، ١ج، دار الفوائد - دار ابن رجب، حيث رتب كتابه بناء على السنوات وابرز الأحداث فيها: من المولد إلى المبعث، ثم من البعثة إلى الهجرة، ثم ذكر السنوات الهجرة وأبرز أحداثها بطريقة سلسلة .
٣) الواقدي، محمد بن عمر، **المغازي** ، ٣/١.
٤) ابن هشام، **السيرة النبوية**، ٥٩١/١.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٣/١١.
٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب إذا أهدي للمحرم حماراً وحشياً حياً لم يقبل، ح: ١٦٩٦، وانظر كتاب الجهاد والسير، باب باب أَهل الدار يبيتُون فَيصاب الْوِلْدان والذراري، ح: ٢٧٩٠.
٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٣/١١.

المثال الثاني: ذكر الإمام البخاري بعد الترجمة الأولى المتعلقة بغزوة العشيرة تسع تراجم تتعلق ببدر، أشار بصنيعه أن بدراً تليها تاريخياً، وكانت الترجمة الأولى من تراجمه المتعلقة ببدر استشرافا من النبي ﷺ بمن سيقتل ببدر قبل حدوثها، فأثبتها البخاري وفيها لفتة من البخاري بأن أثبت الغزوة بما تنبأ به الرسول ﷺ عن الغزوة قبل وقوعها.

ثم قال في الترجمة التالية لها: "باب قِصةِ غَزوةِ بدرٍ وقَول اللهِ تَعالَى:﴿ ولَقَد نَصركُم الله بِبدرٍ...﴾، والتي تليها كانت لبيان شيء من الأحداث فقال:" باب قَول اللهِ تَعالَى:﴿إِذْ تَستَغِيثُون ربكُم فَاستَجاب..﴾ ، ثم أتى بما يبين العدد فقال:" باب عِدةِ أَصحابِ بدرٍ"، وبين بترجمة أخرى فضلهم وغيرها إلى أن انتهى من الغزوة فقال: باب تَسمِيةُ من سمي مِن أَهل بدرٍ فِي الْجامِعِ" وختم به أبواب غزوة بدر.

الترتيب التاريخي الذي سلكه البخاري يشير إلى دقته في انتقاء المرويات المتعلقة بالغزوة الواحدة، مختصرة في حدود منهجه، وعدم إهماله المرويات التي واكبت مصاحبة الحدث الرئيسي الذي ترجم له أو نتجت عنه، فيتضمن الترتيب التاريخي بذلك ترتيباً آخر موضوعياً في حدود الغزوة الواحدة.

المثال الثالث: ترجم البخاري بعد التراجم المتعلقة بمجريات أحداث غزوة بدر، قائلاً: "باب حدِيثِ بنِي النضِيرِ ومخْرجِ رسول اللهِ ﷺ إِلَيهِم فِي دِيةِ الرجلَين وما أَرادوا مِن الْغَدرِ بِرسول اللهِ ﷺ، قَالَ الزهرِي عن عروةَ: كَانَتْ علَى رأْسِ سِتةِ أَشْهرٍ مِن وقْعةِ بدرٍ قَبلَ أحد" وقَول اللهِ تَعالَى: ﴿هو الَّذِي أَخْرج الَّذِين كَفَروا مِن أَهل الْكِتَابِ مِن دِيارِهِم لِأَول الْحشْرِ ما ظَنَنْتُم أَن يخْرجوا ﴾، وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْر معونَةَ وأحد.[١]

قلت: ظهر من خلال الترجمة أن الإمام البخاري أثبت ما ترجح لديه ابتداء، وأثبت المرجوح لبيان علمه به، وعن قول الزهري قال الحافظ:" وصلَه عبد الرزاق فِي مصنفه عن معمر عن الزهري أَتَم مِن هذَا" [٢]وأما عن قول ابن إسحاق فقد بين الحافظ ابن حجر عدم رجحانه.

هذه أمثلة وغيرها كثير ثبت من خلالها مراعاة البخاري الترتيب التاريخي ضمن أبواب كتاب المغازي.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ١١/٣٥٨.

المسألة الثانية: البيان اللغوي، والتي نلتمس من خلالها إتباعه منهجية التأريخ بين أبواب كتاب المغازي، وذلك من خلال النظرة الشمولية التحليلية لأبواب كتاب المغازي في الجامع، والاعتماد على الترجمة الأولى والأخيرة من تراجم المغازي، لنستنتج بعد الدراسة والنقد الآتي:

اعتمد الإمام البخاري الترتيب والتسلسل التاريخي في تراجم المغازي فترجم في الباب الأول من كتاب المغازي قائلاً:" باب غزوة العشيرة أو العسيرة، قال ابن إسحاق: **أول** ما غزا النبي ﷺ الأبواء **ثم** بواط ثم العشيرة"، وترجم في الباب الأخير من كتاب المغازي قائلاً:" باب **كم** غزا النبي ﷺ ؟" وهذه الترجمة الأخيرة في كتاب المغازي.

انتقى الإمام البخاري من حروف اللغة العربية ما كان لها مدلولاً دقيقاً مختصراً ليشير موحياً من خلاله إلى منهجه في التسلسل التاريخي وذلك في موضعين:

الموضع الأول: استعمل في الترجمة الأولى من كتاب المغازي حرف (ثم) الوارد في قول ابن إسحاق، وهو عند علماء اللغة يفيد عدة معانٍ منها: العطف والمشاركة في الحكم، والترتيب بمهلة، ومما قالوا أن المقصود بثم " ترتيب الإخبار"،[١] كما أنها "تفيد الانفصال، وتنفي الاتصال"،[٢] وقال ابن منظور عنها في المدلول أنها – ثم- تَجمع وتُرتب[٣]، وقوله هو الذي أرجحه حيث جمعت المغازي ورتبها البخاري تاريخياً.

الموضع الثاني: استعمل في الترجمة الأخيرة من تراجم كتاب المغازي حرف (كم) وهي اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار، لها قسمان: استفهامية، وخبرية.[٤]

قلت: نجمع بين معاني الحرف الواحد فنقول أن البخاري أخبر محدداً بحرف ثم الجنس فكان المغازي، وحدد المقدار بعدد الغزوات، وأجاب عن الاستفهام من خلال مرويات الباب، فمن المدلولات اللغوية المتقدمة للحرفين أثبت المغازي بمرويات صحيحة في الجامع.

مرويات المغازي جاءت في تسلسل زمني دقيق، فكل حدث فيها منفصل عن الآخر، وقعت الأحداث جميعها في حياة خاتم المرسلين محمد ﷺ فهي منفصلة لفظاً بمسمياتها، ومتصلة

---

١) المرادي، ابن أُم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ٧٢/١.
٢) المصدر نفسه، ٩/١.
٣) ابن منظور، **لسان العرب** ، ١٠٣/١.
٤) انظر المرادي، ابن أُم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ٤٣/١.

حكماً بوقوعها زمن المصطفىﷺ، وجعل في الترجمة التي ختم بها تراجم المغازي استفهاماً قصد منه التحديد والبيان حيث ترجم قائلاً:" باب كم غزا النبي ﷺ " فحدد عدد مغازي زمن النبي ﷺ وبينها.

كانت عناية البخاري واضحة بمراعاته الترتيب التاريخي لأحداث المغازي، وتجلت دقته بأن ألمح لهذا الترتيب في تراجم المغازي الأولى والأخيرة، قال الحافظ: "ختم البخاري كتاب المغازي بنحو ما ابتدأه به"[١]، وكأنه جعل منها مسألة حسابية حل لغزها بما صح لديه من المرويات في إطار منهجه، وأظهر نتيجة المغازي وعددها في نهايتها.

رتب البخاري كتاب المغازي وهو المحدث بشكل جعلنا نصفه بالمؤرخ، ذلك أن الترابط بين أبواب كتاب المغازي كان على ضربين:

الأول: الوحدة الموضوعية العامة، حيث جمع مخرجاً مرويات المغازي في كتاب خاصٍ بها.

والثاني: التسلسل التاريخي بترتيب أبواب كتاب المغازي ترتيباً زمنياً لسرد الأحداث ووصفها.

الترتيب الزمني ميزة امتاز بها المؤرخين في مصنفاتهم، أشار العمري لذلك قائلاً:" تمتاز كتابات المؤرخين مثل الواقدي والبلاذري بالعناية بمراعاة ترتيب الأحداث ترتيباً زمنياً وموضوعياً، في حين تظهر التجزئة للأحداث في كتابات المحدثين الذين التزموا بقواعد الرواية وتمييز الأسانيد عن بعضها، وربما قطعوا الرواية الواحدة فخرجوا بعضها في مكان وبقيتها في مكان آخر لموضوعات تراجم مؤلفاتهم، كما يظهر ذلك جلياً في قسم المغازي الذي كتبه الإمام البخاري ضمن صحيحه "[٢]

مع ما ذكره فإن البخاري كان محدثاً رتب الوقائع في مرويان المغازي تاريخياً، وعلى نهج المؤرخين ترتيباً غير ممل، واسند المرويات مختصراً لها بشكل غير مخل على نهج المحدثين، ملتزماً قواعد الرواية، وتمييز الأسانيد، وبفعله هذا وسِم البخاري بالمحدث والمؤرخ في قسم المغازي في الصحيح بمراعاته الترتيب الموضوعي والتاريخي للأحداث بمرويات المغازي.

على نحو ما ابتدأت اختم : بأن الإمام البخاري جعل أبواب كتاب المغازي بترتيب منتظم، سلك فيه مسلكاً تاريخياً، كان على نهج المؤرخين، واعتمد فيه الأسانيد على منهج المحدثين، فرتب المغازي على ما صح عنده.

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٠/١٢.

٢) العمري، **السيرة النبوية الصحيحة محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية**، ١/ ١١.

المطلب الرابع

منهج البخاري في ترتيب الوقائع

هدفت المصنفات المفردة للمغازي إلى جمع المرويات، فغلب على أكثرها الوضع والنكارة، ووجود الروايات غير المسندة، مما لا يرقى إلى درجة القبول، ومن هنا نلاحظ منهج البخاري في الترجيح بعد أن طبق عليها معايير قبول الرواية عند المحدثين، فكانت أصح مرويات المغازي ما ورد في صحيح البخاري، ذلك أنه انتقى من مرويات المغازي المسند الصحيح الراجح.

الترجيح لا يكون إلا بعد التحليل للروايات والتعامل معها، وأشار العمري إلى أن هذا يبدو أكثر قصوراً خاصة عند المحدثين؛ بسبب النظرة الجزئية للقضايا السطحية في التعامل مع الروايات، وعدم وضوح التصور الإسلامي لحركة التاريخ ودور الفرد والجماعة... والربط بين المقدمات والنتائج، فضلاً على أن الكتب التاريخية القديمة لا تمدنا بمنحى واضح في التحليل والتصور الكلي، بسبب اعتمادها على سرد الروايات فقط، إذ قلما يشير المؤرخ الإسلامي القديم للسنن التي تحكم حركة التاريخ رغم أن القرآن لفت نظر المسلمين إلى ذلك كله بوضوح.[١]

عملية النقد والفحص استمرت في كافة الأوساط العلمية وفي جميع الأدوار[٢]، وظهر الترجيح، و" نظراً لأهمية هذا المنهج فقد سبقنا إليه سلفنا منذ عصر الصحابة والتابعين﵃، غير أن القرنين الثالث والرابع الهجريين شهدا حركة منقطعة النظير في بناء هذا المنهج وتطبيقه".[٣]

وفي القرن الثالث نبغ عدد من العلماء أبرزهم الإمام البخاري في الجامع الصحيح، وضمنه مرويات المغازي التي برز فيها الترجيح بوجه جديد في مصنفه الحديثي تمخض عن دراسة ونقد عميقين.

برز الترجيح في كتاب المغازي في موضعين :

<u>الأول</u>: ترجيحه الوارد في التراجم صراحةً حيث كان يبين الراجح، وقد يشير إلى المرجوح أحياناً، وظهر ترجيحه في التراجم بأشكال مختلفة منها: أن يقدم زمن وقوع حادثة على أخرى أو يؤخرها، ومنها ترجيح تاريخ معين لغزوة ما على آخر اختلفت فيه الأقوال، وهنا ينتقي من المرويات في الباب ما يناسب الراجح الصحيح لديه.

---

١) العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، بتصرف ١٤/١.

٢) الأعظمي، د. محمد مصطفى، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، طبعة عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان، بتصرف ج٢/ ٤٣٧-٤٣٩

٣) العكايلة، الدكتور سلطان سند، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، ص: ١٢.

ومن الأمثلة على ذلك:

ترجم البخاري رحمه الله قائلاً: باب غَزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ قَالَ ابن إِسحاقَ[١] أَولُ ما غَزا النبِي ﷺ الْأَبواء ثُم بواطَ ثُم الْعشَيرةَ.

وأيد قوله برواية مسندة عن شاهد عيان قال فيها: "حدثَنِي عبد اللهِ بن محمدٍ حدثَنَا وهب حدثَنَا شُعبةُ عن أَبِي إِسحاقَ كُنْتُ إِلَى جنْبِ زيدِ بن أَرقَم فَقِيلَ لَه كَم غَزا النبِي ﷺ مِن غَزوةٍ قَالَ تِسع عشْرةَ، قِيلَ كَم غَزوتَ أَنْتَ معه؟ قَالَ: سبع عشْرةَ قُلْتُ فَأَيهم كَانَتْ أَولَ؟، قَالَ الْعسيرةُ، أَو الْعشَير فَذَكَرتُ لِقَتَادةَ فَقَالَ: الْعشَير".[٢]

قال ابن حجر:"ولَيس بين ما وقَع فِي السيرة وبين ما نَقَلَه الْبخَاري عن اِبن إِسحاق اِخْتِلَاف؛ لِأَن الْأَبواء وودان مكَانَان متَقَارِبان"[٣]، وقَالَ موسى بن عقْبة: "أَول غَزوة غَزاها النبِي ﷺ يعنِي بِنَفْسِهِ الْأَبواء".[٤]

قلت: نلاحظ من المثال المتقدم أن الإمام البخاري رجح بما صح لديه أن الغزوة الثالثة التي غزاها الرسول ﷺ بنفسه هي الأبواء ثم بواط ثم كانت العشيرة أو العسيرة بعدها، وقبل العشيرة غزوتين، وأتي بثم في الترجمة مفيدة الترتيب كما تقدم من معانيها[5]، وعزز قوله بما ثبت عن ابن إسحاق وهو من أئمة المغازي والسير وأربابها، وانتقى في الباب رواية بسند صحيح عن شاهد عيان توافق ما رجحه في الترجمة، وفي الرواية بيان لعدد غزوات الرسول ﷺ بنفسه وكونها تسع عشرة غزوة، غزا الراوي معه سبع عشرة غزوة، الأولى منها له- للراوي- العشيرة، وفي هذا الترجيح نقد داخلي دقيق مقطوع النظير، وكان من وجود حرف ثم تأكيد على الترتيب، والذي أكد جميع ما تقدم رواية الباب.

الموضع الثاني: ترجيحه في المرويات، كأن يخرج رواية محددة في قضية وقع فيها خلاف، ولا يظهر هذا الأمر جلياً إلا بعد معرفة الأقوال والآراء وتحديد الراجح منها.

---

١) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار القرشي المطلبي مولاهم ، العلامة الحافظ الإخباري صاحب السيرة النبوية، قال ابن سعد : كان ثقة ، ومنهم من يتكلم فيه، وقال الشافعي - رحمه الله - : من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق، توفي سنة ١٥٠ هـ.انظر ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٧ / ٣٢١ ، والذهبي ،**سير أعلام النبلاء**، ت:١٥، ٧ / ٣٣ ، أخرج له البخاري تعليقاً في التراجم والمتابعات من غير رواية عنه، وذلك في وأحد وعشرين موضعاً من الجامع الصحيح.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب المغازي، باب غَزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ، ح:٣٦٥٥.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٣/١١.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٣/١١.

٥) انظر المطلب الأول: ترتيب كتاب المغازي بين كتب الجامع الصحيح، ص:١١.

وأشير لمنهجه في عرض أحداث السيرة و" إلى إفادته من نقد المتون في تأريخ الحوادث، فقد يقدم زمن حادثة أو يؤخرها - خلاف المشهور من توقيتها،- بناء على ما يراه في متنها من مرجحات للتقديم أو للتأخير"[١]، فالترجيح الوارد في الترجمة أو في المرويات لا يكون إلا بعد دراسة ونقد وجمع للمتون، فتظهر له نتيجة ما يرجحها فيترجم بها، ويخرج من الروايات التي تثبتها تباعاً.

ترجيحات الإمام البخاري في تراجم كتاب المغازي ظاهرة للعيان، وهي على أشكال مختلفة منها التراجم المباشرة، ومنها تراجم يقرن فيها ما يرجحه بما يراه ويقول به غيره من أهل عصره أو ممن تقدمه من أصحاب المغازي والسير خاصة، فلزم بذلك منهج المحدثين في النقد، ومنهج المؤرخين في ما أرخوا به في مصنفاتهم.

فالنقد والترجيح هما جوهر الانتقاء وعينه، والمنهج النقدي يسير في خطٍ متواز مع الأحاديث الصحيحة، ولابد فيه من اجتهاد العقل، وظهر هذا عند البخاري واضحاً، ومن هنا قيل: "كان للعقل في منهجهم دور بارز" [٢].

وفيما يلي أمثلة توضح ذلك:

أولاً: ترجم البخاري قائلاً: "باب حديثِ بني النضِيرِ ومخْرجِ رسول اللهِ ﷺ إليهم فِي دِيةِ الرّجلَين وما أرادوا مِن الْغَدرِ برسول اللهِ ﷺ.

قَالَ الزهري عن عروةَ كانَتْ على رأْسِ سِتةِ أَشْهرٍ مِن وقْعةِ بدرٍ قَبلَ أحد".

وقَول اللهِ تَعالَى: ﴿ هو الذِي أَخْرج الذِين كفَروا مِن أَهل الْكِتَابِ مِن دِيارِهِم لِأَول الْحشْرِ ما ظَنَنْتُم أَن يخْرجوا ﴾

وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْرِ معونَةَ وأُحد.

قلت: أثبت الراجح عنده ابتداء، وأيده بما ورد عن عروة بن الزبير، وعزز الترجيح بالآية التي "اتفَقَ أَهل الْعِلْمِ علَى أَنها نَزلَتْ فِي هذِهِ الْقِصة"[٣]، وأتى بالقول المرجوح أشارة منه إلى اطلاعه وسعة علمه ونقده وتمحيصه وصولاً لما رجحه.

---

١) العودة، سليمان بن حمد، **السيرة النبوية، في الصحيحين وعند ابن إسحاق (دراسة مقارنه في العهد المكي)**، مؤسسة نور الإسلام، ص: ٩٣.

٢) القضاة، الدكتور أمين، **نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل،** مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد السادس عشر ، العدد العاشر، لعام ١٩٨٩م.

٣) ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٥٨/١١.

أشار الحافظ ابن حجر بأن قول الإمام الزهري موصول قال:" فقد وصله عبد الرزاق فِي مصنفه [١]عن معمر عن الزهري برواية مطولة أبتَم مِن هذَا"[٢]، وأما عن قول ابن إسحاق فقد أشار الحافظ جزم ابن إسحاق به في المغازي، مع عدم رجحانه.[٣]

وجاءت روايات الباب تحديداً في بني النضير، ووضع البخاري مترجماً بباب حدِيثِ بنِي النضِير، قبل بئر معونة تحديداً إشارة منه بعدم رجحان قول ابن إسحاق، وأنه مرجوح.

ثانياً: قال البخاري:". باب غَزوةِ الْخَنْدق وهِي الْأحزاب قَالَ موسى بن عقْبةَ كَانَتْ فِي شَوالٍ سنَةَ أَربع".[٤]

قال ابن حجر: مال المصنف إلى قول "موسى بن عقبة" في كونها سنة أربع، وقواه بأول حديث ذكره في الغزوة، وهو حديث "ابن عمر" حين عرض على النبي ﷺ في غزوة "أحد" ، وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه، وعرض يوم الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه"، قال ابن حجر :" فعلى هذا يكون بينهما سنة واحدة، وأحد في الثالثة فتكون الخندق سنة أربع، وهذا خلاف المشهور عند أهل السير من كونها وقعت في السنة الخامسة".[٥]

قلت: لما ترجح أن الإمام البخاري يوافق ما اتفق عليه أهل المغازي والسير في غالبهم، أراد من ترجمة الباب شحذ الهمم وجلب الانتباه إلى أمر غفل عنه حتى الحافظ ابن حجر- رحمه الله - حين قال كما تقدم :" مال المصنف إلى قول ابن عقبة ...وقواه "، وقد بينه البيهقي قائلاً:" سبب هذا الاختلاف هو أن جماعة من السلف كانوا يعدون التاريخ من المحرم الذي وقع بعد الهجرة، ويلغون الأشهر التي قبل ذلك إلى ربيع الأول، وعلى ذلك جرى يعقوب بن سفيان في تاريخه فذكر أن غزوة بدر الكبرى كانت في السنة الأولى، وأن غزوة أحد كانت في الثانية، وأن الخندق كانت في الرابعة وهذا عمل صحيح على ذلك البناء، لكنه بناء واه مخالف لما عليه الجمهور من جعل التاريخ من المحرم سنة الهجرة، وعلى ذلك تكون بدر في الثانية وأُحد في الثالثة والخندق في الخامسة وهو المعتمد".[٦]

على ما تقدم كان إدراج البخاري لقول موسى بن عقبة لغاية أدركها هو، وأراد منها شحذ

---

١) عبد الرزاق، الصنعاني، **المصنف**، وقعة بني النضير ٩٧٣٢، ٣٥٧/٥.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٥٨/١١.
٣) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٥٨/١١.
٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٤٢٩/١١.
٦) البيهقي، **دلائل النبوة**، ٤٧٨/٣، وابن حجر، **فتح الباري**، نقلاً عنه، ٤٢٩/١١.

همة القارئ لمعرفتها، وهي أن ابن عقبة يخالف الجميع في حساب بداية السنة الهجرية، ويوافقهم غالباً من حيث الشهر الذي وقعت فيه الغزوة ،وأشار الإمام البيهقي لذلك.

والأمثلة في المغازي كثيرة تشير جميعها إلى النقد البناء تصحيحاً لأصل الأبواب، وتدرجاً في ذكر الأحداث، ومن هنا قال الحافظ:" ساق المغازي على ترتيب ما صح عنده "[١] وقوله:"على ما صح عنده" أشارة صريحة في أنه كان يرتب بالتسلسل بعد أن ينتقي فيرجح -بالنقد- ابتداء، ويعد هذا الترجيح منه اجتهاداً يؤصل به بداية بابه.

ظهر التناسق بين كتب وأبواب الجامع، وبين تراجم الكتاب الواحد فيه، فقد جاءت تراجمه بطريقة توحي إلى فهمه الثاقب، فتراجمه محكمة النظام، وجيدة السياق، وحسنة الترتيب، أودع فيها دقائق فهمه، والبخاري في تراجم المغازي ومن خلال ما رجح فيها، يمكننا ضمه إلى قائمة المحدثين المؤرخين.

جمع البخاري بين منهجي أهل الحديث وأهل السير في مرويات كتاب المغازي، محاولاً فيها بناء على معايير قبول الرواية عند المحدثين تصحيح أكبر قدر من مروياتها، مخرجاً لها وفق منهج المحدثين، فلم يعرضها على نحو ما فعله مصنفو السيرة والمؤرخين، فجمع في كتاب المغازي قدراً كبيراً من المرويات المقبولة.

---

١) ابن حجر، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، ٤٧٣/١.

المبحث الثاني

منهج البخاري في تراجم مرويات المغازي

امتاز البخاري في التراجم بما أودع فيها من دقيق علمه، فلم يكن غرضه الاقتصار على الروايات فقط، بل الاستنباط منها، فكان يستخرج فوائد الروايات من مكامنهـا، ويـستبين مـن إشارات ظواهرها مغازي بواطنها، تصحيحاً لأصولها، وقد يأتي البخاري بالقول مختصراً دون إسناد، معلقاً بغرض الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها.[١]

وسأوضح هذه القضية من خلال المسألتين التاليتين:

المسالة الأولى: التعريف بالتراجم

المسألة الثانية: أنواع التراجم في الجامع عموماً وتوظيف البخاري لها في كتاب المغازي.

المسالة الأولى: تعريف التراجم:

"يقصد بها العناوين التي صاغها البخاري لأبواب كتبه في مصنفه".[٢]

امتاز البخاري في تراجم الأبواب في جامعه، حتى اشتهر من قول جمع من الفضلاء أن فقه البخاري في تراجمه[٣]، "فنهج فيها نهجاً لم يسبق إليه".[٤]

المسألة الثانية: أنواع التراجم في الجامع عموماً وتوظيف البخاري لها في كتاب المغازي.

تراجم البخاري في مرويات المغازي كتراجمه في الصحيح، غالبها تراجم ظاهرة، تناول المصنفين في مناهج المحدثين تراجم البخاري في الصحيح بشكل مفصل[5]، ولا داعي للتفـصيل فيها هنا، فقد جاءت أكثرها تراجم مباشرة واضحة؛ ذلك أن البخاري أراد إثبات وقائع وأحـداث تاريخية انتهت، وهو الأنسب لطبيعة مرويات المغازي الوصفية، فهي ليست أحاديث عقائـد أو أحكام أو عبادات.

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري،** بتصرف ص:١١-١٢ .

٢) القضاة، الدكتور أمين، **دراسات في مناهج المحدثين،** ص: ٣٦.

٣) انظر ابن حجر، **هدي الساري،** ص:١١.

٤) الحسيني، هاشم، **الإمام البخاري فقيهاً ومحدثاً،** ص: ١٦٥.

٥) انظر أقسام التراجم وأنواعها، ابن حجر، **هدي الساري،** ص:١١-١٢، وانظر الحسيني، عبد المجيد هاشم، **الإمام البخاري فقيهاً ومحدثاً** ص: ١٧٨-١٨٦، وانظر المباركفوري، عبد السلام، **سيرة الإمام البخاري،** ص:١٧٥ ، والقضاة، د. أمين، **دراسات في مناهج المحدثين،** ص: ٣٦-٤٢.، والشمالي، د. ياسر، **الواضح في مناهج المحدثين،** ص:١١٨-١٣٤.

على ما تقدم لابد من بيان منهج الإمام البخاري في تراجم المغازي، حيث استخدم فيها بعض الاقتباسات التي مثلت أنواع للتراجم، ظهرت نتيجة لدراسة عميقة، ونقد متأنٍ، وعليه سيكون هذا المبحث في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: اقتباس الآيات القرآنية بالترجمة لإثبات صحة أحاديث الباب.

المطلب الثاني: المرويات في تراجم أبواب المغازي:

المطلب الثالث: الدلائل الترجيحية الاجتهادية في تراجم مرويات المغازي.

المطلب الأول

اقتباس الآيات القرآنية بالترجمة لإثبات صحة أحاديث الباب.

أكثر الإمام البخاري من الاقتباس من آيات القرآن الكريم، فكان يأتي في أغلب الأبواب بآيات مناسبة لموضوعها، جامعاً بذلك بين نصي الوحي رغم أن الكتاب كتاب أحاديث وسنن، وهذا اعتقاد منه بمبدأ التكامل والترابط بين القرآن والسنة في الاستدلال، باعتبارهما ركنان لا ينفصلان بحال من الأحوال، فلا يفهم الوحي إلا باجتماعهما، فعن الْمِقْدَامِ بن معدِي كَرب عن رسول اللهِ ﷺ أنه قَالَ: "أَلَا إِنِي أُوتِيتُ الْكِتَاب ومِثْلَه معه".[١]

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر ورد في جميع كتب الجامع، إلا أنه في مرويات المغازي يقتبس الآية التي تثبت صحة فهمه لتخريج الرواية الصحيحة في الباب، أو لتصحيح رواية وافقت فهمه للآية ضمن ترجمة الحدث الذي ترجم له، فيكون بذلك قد أشار إلى سبب النزول مبيناً له من خلال الروايات.

وقد ورد في مغازي الإمام البخاري تسعون ترجمة، منها خمس عشرة ترجمة مباشرة ضمنها الآيات القرآنية اقتباساً، فيها عشرون آية، حاول البخاري من خلالها ربط الترجمة ببابها، ونسبة التراجم بهذا الاقتباس(١٦%) من مجموع تراجم المغازي.

---

١) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السَجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت،٤ج، كتاب السنة، باب فِي لُزومِ السنةِ، ح:٤٦٠٦، والحديث صحيح.

نبه الدكتور عبد المجيد محمود قائلاً: ".. البخاري من بين محدثي القرن الثالث الذي اهتم بالقرآن في صحيحه، وهو الذي تفرد بالعناية بذكر الآيات المناسبة للأبواب المختلفة؛ تأكيداً للصلات القوية بين القرآن والحديث، وإيضاحاً لتظاهرهما في إثبات الأحكام، ونفياً لما يظن من اختلافهما أو تعارضهما" وتابع يقول:" وكأني به قد نثر أمامه آيات الكتاب الحكيم وقسمها إلى موضوعاتٍ، ثم نظر في السنة فذكر منها ما يرتبط بالقرآن مبيناً له على أي وجه كان البيان".[١]

والقرآن الكريم أول مصدر من مصادر السيرة، ففيه مادة تاريخية مجملة[٢]، ذكر فيها بعض الأحداث في عصر النبوة مثل أحداث غزوة بدر وأحد والخندق وحنين وغيرها، فهو يصور لنا الأحوال والأجواء العامة التي وقعت فيها الغزوات والأحداث الأخرى الهامة، خاصة الأبعاد النفسية مما لا نستطيع الحصول عليه – بالدقة والصدق الواردين في القرآن الكريم- من المصادر الأخرى، كما نجد فيه تصويراً دقيقاً للصراع الفكري والمادي بين المسلمين واليهود، إلا أنه لم يفصل في الأحداث التاريخية، فهو دستور حياة لا كتاباً تاريخياً.[٣]

قال ابن حجر: "رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة"[٤].

الآيات القرآنية تتعدى بعرضها الحدث ظروف الزمان والمكان، ففيها التصوير الفني للأحداث، فالقرآن يظهر الدقة في الوصف لمعاني وصور الأحداث،[٥] فالآيات الكريمة توضح الصورة، ويتكامل بها المشهد لقارئ الترجمة المتضمنة للآية والرواية أو الروايات الواردة في بابها لشدة تناسبها، ومن خلال الآية والرواية تظهر الصورة الحية للحدث.

على ما تقدم فإن الإمام البخاري اعتمد الآيات القرآنية ضابطاً معتبراً في المرويات الواردة في المغازي، واعتبر موافقة فهمه للآية القرآنية قرينة دالة على صحة الرواية.

---

١) عبد المجيد، عبد المجيد محمود، **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**، ط: -١،م، القاهرة ، ١٩٧٩م، ص: ١٩٥، و انظر المباركفوري، **سيرة الإمام البخاري**، ص: ١٧٠.

٢) انظر ريان، رجائي، **مدخل لدراسة التاريخ**، دار ابن رشد، عمان الأردن، ط: -، ١م، ١٩٨٦م، ص: ١٦٢.

٣) انظر العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة** ، بتصرف ٤٧/١-٤٨.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٨/١.

٥) اقتبست هذه العبارات من خلال محاضرة للدكتور أمين القضاة، وفي مساق: دراسات في المغازي والسير، في الفصل الثاني من العام الدراسي٢٠١٠م.

فيما يأتي مثال على ذلك من كتاب المغازي:

ترجم الإمام البخاري قائلاً :" باب قِصةِ غَزوةِ بدرٍ وقَول اللهِ تَعالى:﴿ولَقَد نَصركُم اللـه بِبدرٍ وأَنْتُم أَذِلةٌ فَاتقُوا الله لَعلكُم تَشْكُرون إِذْ تَقُولُ لِلمؤْمِنِين أَلَن يكْفِيكُم أَن يمِدكُم ربكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِن الْملَائِكَةِ منْزلِين بلَى إِن تَصبِروا وتَتقُوا ويأْتُوكُم مِن فَورِهِم هذَا يمدِدكُم ربكُم بِخَمسةِ آلَافٍ مِن الْملَائِكَةِ مسومِين وما جعلَه الله إِلا بشْرى لَكُم ولِتَطْمئِن قُلُوبكُم بِهِ وما النصر إِلا مِن عِنْـدِ اللـهِ الْعزِيزِ الْحكِيمِ لِيقْطَع طَرفًا مِن الَذِين كَفَروا أَو يكْبِتَهم فَينْقَلِبوا خَائِبِين﴾.[1]

وقَالَ وحشِي: قَتَلَ حمزةُ طُعيمةَ بن عدِي بن الْخِيارِ يوم بدرٍ.

وقَولُه تَعالَى:﴿ وإِذْ يعِدكُم الله إِحدى الطائِفَتَينِ أَنها لَكُم وتَودون أَن غَيـر ذَاتِ الـشوكَةِ تَكُون لَكُم﴾[2] الْآيةَ الشوكَةُ الْحد.[3]

نلاحظ ترجمة البخاري بالآية بعد ذكر اسم الحدث مباشرة، بهدف بيان أن الآية التي في الترجمة نزلت في أحداث الغزوة التي ترجم لها، خاصة وأن هذه الآية مما اختلف أهل العلم في سبب نزولها[4]، فقصد الإمام البخاري من خلال هذه الترجمة ذكر ما رجح، وبياناً منـه لـسبب نزول الآية.

وقد أشار ابن حجر قائلاً: "﴿إِذْ تَقُول لِلْمؤْمِنِين﴾، اخْتَلَفَ فِيها أَهل التأْوِيل، فَمِنْهم من قَالَ: هِي متَعلِّقَة بِقَولِهِ﴿نَصركُم﴾ فَعلَى هذَا هِي فِي قِصة بدر، وعلَيهِ عمل الْمصنف، وهو قَول الْأَكْثَر، ومنهم من جعلها فِي غَزوة أحد.... وقَد لَمح الْمصنف بِالِاخْتِلَافِ فِي النزول فَذَكَر قَولـه تَعـالَى ﴿وإِذْ غَدوت مِن أَهلك﴾ فِي غَزوة أحد، وكَذَلِك قَوله﴿ لَيس لَك مِن الْأَمر شَيء﴾ وذَكَر مـا عـدا ذَلِك فِي غَزوة بدر وهو الْمعتَمد"، وقال: قوله﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين...﴾، هـذه الآيـة نزلت في قصة بدر بلا خلاف، بل جميع سورة الأنفال أو معظمها نزلت في قصتها، وعن ابـن عباس أنه قال عن سورة الأنفال:"نزلت في بدر". [5]

---

١) سورة آل عمران، الآيات ١٢٣-١٢٧.

٢) سورة الأنفال ، الآية ٧.

٣) البخاري، **الصحيح**، كتاب المغازي ، الباب الثالث منه.

٤) انظر الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (٢٢٤ - ٣١٠ هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط:١، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٧٣/٧، و الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود ابن عبدالله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٤٤/٤.

٥) ابن حجر، **فتح الباري،** ٢٨٧/١١.

صورت الآيات الكريمة قصة غزوة بدر التي ترجم بها البخاري ابتداء وبطريقة يعجز البشر عن وصفها، فعرضت ما لم يره بشر، مؤيدة به سيد البشر ﷺ.

قلت : ظهر مما تقدم أن البخاري أثبت في الترجمة الآية التي اختلف أهل التأويل في سبب نزولها، ووافقه على فهمه أكثر أهل التأويل، مرجحاً أن نزولها كان في أحداث بدر، ومؤكداً ذلك بآية أخرى جاء بها في آخر الترجمة، كانت مما اتفق أهل التأويل على أنها نزلت في أحداث غزوة بدر، وقد لمح بذلك إلى ما رجح، حين ذكرها جميعاً في ترجمة غزوة بدر.

أشار ابن حجر قائلاً: بأنه " يوجد كثير من أسباب النزول في كتب المغازي"[١]، وذلك لإيراده بعض الآيات في الأبواب المناسبة لها مرجحاً أنها نزلت فيها، خاصة عند الاختلاف في سبب نزولها.

على ضوء ما سبق أقول: إن من منهج الإمام البخاري في تراجم المغازي اقتباس الآيات القرآنية، ذات العلاقة المباشرة بكتاب المغازي وبمرويات الباب، فقد تكون الآية وصفية لأحداث في السيرة، أو تكون آية اختلف أهل التأويل في بيان سبب نزولها، فترجح لديه أنها في غزوة معينة ذاكراً الآية في أحداثها، أو يفسرها من خلال الروايات، فلا يذكر من الروايات في الباب إلا المفسر لها، فتكون الرواية بذلك قد وافقت فهمه للآية فأخرجها، وفي المثال السابق توضيح لما تقدمت الإشارة إليه.

---

١) ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي(ت:٨٥٢هـ)، **العجاب في بيان الأسباب**، ط:١، ١٩٩٧م، تحقيق : عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي - الدمام ، ٢٢٠/١، وانظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر،(ت:٩١١): **الدر المنثور**، ط: -، ٨ م، دار الفكر- بيروت، ١٩٩٣م،٧٠٢/٨.

المطلب الثاني

المرويات في تراجم أبواب المغازي

أكثر تراجم أبواب المغازي تختلف عن غيرها من تراجم الجامع الصحيح، وذلك من جوانب أهمها: تعداد الغزوات في التراجم والسرايا والوفود والبعوث، والتفصيل في الترجمة الواحدة، ذكر الترجيح، ومن الترجيح ما يوافق أقوال معينة يستعين بها ذاكراً لها في التراجم، وذلك للاقتصار في روايات الباب على ما وافق الترجمة.

من أبرز الأوجه التي اختلفت فيها تراجم مرويات المغازي عن غيرها من تراجم الجامع كثرة اعتماد البخاري الأحاديث النبوية المرفوعة، والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذلك لطبيعة مرويات المغازي فنراه اعتمد كثيراً أقوال بعض أصحاب المغازي إن وافقت ما رجح، والظاهر أنه كان يعلق هذه الأقوال فلا يسندها اختصاراً، ولما كان في حق بعضهم من الكلام، أو أن أصل الرواية صحيحاً أخرجه في الجامع، وفيما يأتي أبرز أنواع النقول التي كان يذكرها في تراجم المغازي من الجامع.

وعلى ذلك يمكن تقسيم المرويات النقلية في تراجم المغازي إلى أنواع ثلاثة، هي:

النوع الأول: الأحاديث المرفوعة في تراجم مرويات المغازي.

النوع الثاني: الموقوفات في تراجم مرويات المغازي.

النوع الثالث: المقطوعات والآثار في تراجم مرويات المغازي عن أربابها.

النوع الأول: الأحاديث النبوية (المرفوعة) في تراجم مرويات المغازي.

كان لتراجم أبواب مرويات المغازي طابع خاص عند الإمام البخاري، حيث ضمنها الأقوال المعتمدة الموافقة لما رجحه، وكان منها الأحاديث النبوية وهي" ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلقي أو خُلقي"[١]

وقد كان عدد التراجم التي تضمنت الأحاديث النبوية ثمان تراجم من بين تراجم المغازي وهي تسعون ترجمة، وذلك يمثل ما نسبته (٩%) تقريباً من تراجم المغازي خاصة، وفيما يلي دراسة لأحدها:

باب عمرةِ الْقَضاءِ ذَكَره أَنَس عن النبي ﷺ.

---

١) العتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م ، دار الفكر، دمشق، ص: ٢٦.

هذه الترجمة ذكرها الإمام البخاري، وذكر في الباب سبع مرويات، لم تكن رواية أنس عن النبي ﷺ مما أخرج في الباب، إلا إن الحافظ قال:" إن مراده بِحدِيثِ أَنَس ما أَخْرجه عبد الرزاق عنْه مِن وجهين: أحدهما : روايته عن معمر عن الزهري عن أَنَس أن النبِي ﷺ دخَلَ مكة فِي عمرة الْقَضاء وعبد الله بن رواحة ينْشُد بين يديهِ..".[١]

وهذا الوجه أخرجه عدد من المحدثين أشار لهم ابن حجر[٢] منهم البيهقي في السنن الكبرى قال:" ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس قال: لما دخل النبي ﷺ مكة في عمرة القضاء مشى عبد الله بن رواحة بين يديه وهو يقول:

خلوا بني الكفار عن سبيله   قد نزل الرحمن في تنزيله

أن خير القتل في سبيله   نحن قاتلناكم على تأويله   كما قاتلناكم على تنزيله ".[٣]

قال ابن حجر:" قَالَ الدارقُطْنِي فِي الْأَفْراد: تَفَرد بِهِ معمر عن الزهري، وتَفَرد بِهِ عبد الرزاق عن معمر، قال ابن حجر: وقَد رواه موسى بن عقْبة فِي الْمغَازِي عن الزهري أَيضا لَكِن لَم يذْكُر أَنَسا".[٤]

للإمام البخاري أسلوبه في ربط الأحداث ببعضها ومن هنا أشار الحافظ قائلاً:" وقَالَ ابن الْأَثِير: أَدخَلَ الْبخَارِي عمرة الْقَضاء فِي الْمغَازِي **لِكَونها كَانَتْ مسببة** عن غَزوةِ الْحديبِيةِ"[٥]، وقال:"عجِيب مِن الْحاكِم كَيف لَم يستَدركه مع أَن الْوجه الْأَولَ علَى شَرطِهِما".[٦]

والوجه الذي يقصده الحافظ هو الوجه المتقدم عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس.[٧]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**،٦٥/١٢.

٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري** ، ٦٥/١٢.

٣) البيهقي، **السنن الكبرى**، ٢٢٨/١٠.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٦٥/١٢.

٥) المصدر نفسه، ٦٥/١٢.

٦) المصدر نفسه، ٦٥/١٢.

٧) ولمزيد من الاطلاع على المرويات الأخرى المرفوعة في تراجم مرويات المغازي وهي أضافه إلى ما تقدم:

١. باب ﴿ لَيس لَك مِن الْأَمرِ شَيء أَو يتُوب علَيهِم أَو يعذبهم فَإِنهم ظَالِمون﴾، قَالَ حميد وثَابِتٌ عن أَنَسٍ شُج النبِي ﷺ يوم أحد فَقَالَ كَيفَ يفْلِح قَوم شَجوا نَبِيهم

٢. قول الإمام البخاري: باب أحد يحِبنَا ونُحِبه قَالَه عباس بن سهلٍ عن أَبِي حميدٍ عن النبِي ﷺ.

٣. باب الشاةِ الَتِي سمتْ لِلنبِي ﷺ بِخَيبر رواه عروةُ عن عائِشَةَ عن النبِي ﷺ .

٤. باب دخُول النبِي ﷺ مِن أَعلَى مكةَ وقَالَ الليثُ حدثَنِي يونُس قَالَ أَخْبرنِي نَافِع عن عبدِ اللهِ بن عمر رضي الله عنهما أَن رسولَ اللهِ ﷺ أَقْبلَ يوم الْفَتْحِ مِن أَعلَى مكةَ علَى راحِلَتِهِ مردِفًا أُسامةَ بن زيدٍ ومعه بِلَالٌ ومعه عثْمان بن طَلْحةَ مِن الْحجبةِ حتى أَنَاخَ فِي الْمسجِدِ فَأَمره أَن يأْتِي بِمِفْتَاحِ الْبيتِ فَدخَلَ رسولُ اللهِ ﷺ ومعه أُسامةُ بن زيدٍ وبِلَالٌ وعثْمان بن طَلْحةَ فَمكَثَ فِيهِ نَهارا طَوِيلًا ثُم خَرج فَاستَبقَ الناس فَكَان عبد اللهِ بن عمر أَولَ من دخَلَ فَوجد بِلَالًا وراء الْبابِ قَائِما فَسأَلَه أَين صلى رسولُ اللهِ ﷺ فَأَشار لَه إِلَى الْمكَانِ الَذِي صلى فِيهِ قَالَ عبد اللهِ فَنَسِيتُ أَن أَسأَلَه كَم صلى مِن سجدةٍ.

٥. باب وقَالَ الليثُ حدثَنِي يونُس عن ابنِ شِهابٍ أَخْبرنِي عبد اللهِ بن ثَعلَبةَ بن صعيرٍ وكَان النبِي ﷺ قَد مسح وجهه عام الْفَتْحِ.

٦. باب قُدومِ الْأَشْعرِيين وأَهلِ الْيمنِ، وقَالَ أَبو موسى عن النبِي ﷺ هم مِني وأَنَا مِنْهم.

من خلال المثال المتقدم نلاحظ أن من منهجه في تراجم مرويات المغازي فيـه نـوع مـن الترابط والتسلسل في سرد المغازي وبعض مجريات أحداثها، إضافة إلى أنه يثبت الرواية فـي بابها معلقة من حديث الرسولﷺ في ترجمة الباب، وقد تكون صحيحةً إلا إنها معلقة اختـصاراً أو أنه أخرجها في باب آخر.

النوع الثاني: الموقوفات في تراجم مرويات المغازي

اعتنى الإمام البخاري بالأقوال الواردة عن صحابة رسول الله ﷺ، وهم الـذين عايـشوه، وحملوا عنه الرسالة الخالدة إلى قيام الساعة، ولأهمية ما ورد عنهم حكم له بالرفع إن كان يفهـم منه الأمر أو النهي أو أي صيغة فيها أشارة إلى أنها من كلام النبوة، وإن لم يرفع إلى النبي ﷺ.

ظهرت براعة البخاري في تراجمه بدقة اختياره الأقـوال فـي التـراجم، وكـان منهـا الموقوفات، وفيما يلي بيانها وحصر عددها ودراسة أمثلة توضحها.

أولاً: الموقوف" هو ما أضيف إلى الصحابي"[١]، وقال الشريف الجرجاني"وهو مطلقاً ما روي عن الصحابي من قول أو فعل، متصلاً كان أو منقطعاً"[٢]، ونسبة الموقوفات فـي تـراجم مرويـات المغازي بلغت (٢%) من تراجمها وهذا اذا علمنا ان عدد التراجم تسعون ترجمة وهذه النـسبة قليلة، تشير إلى انتقاء البخاري لها؛ لبيان أمر دقيق.

ثانياً: الموقوفات في تراجم المغازي على سبيل الحصر، هي :

قال البخاري: باب قِصةِ غَزوةِ بدرٍ وقَول اللهِ تَعالَى: ﴿ولَقَد نَصرَكُم الله بِبدرٍ وَأَنْتُم أَذِلةٌ فَـاتقُوا الله لَعلكُم تَشْكُرون ..... لِيقْطَع طَرفًا مِن الَذِين كَفَروا أَو يكْبِتَهم فَينْقَلِبوا خَائِبِين﴾.

وقَالَ وحشِي: قَتَلَ حمزةُ طُعيمةَ بن عدِي بن الْخِيار يوم بدرٍ.

كان مما قصد البخاري من الترجمة في قصة غزوة بـدر، بيـان ارتبـاط الأحـداث، والتأسيس لقضية قتل حمزة في غزوة أحد وبيان سبب قتله وكيفيته، فذكر القـول عـن القاتـل

---

٧. باب مرضِ النبِي ﷺ ووفَاتِهِ وقَول اللهِ تَعالَى:﴿ إنك ميتٌ وإِنهم ميتُون ثُم إِنكُم يوم الْقِيامةِ عِنْد ربكُم تَخْتَصِمون ﴾، وقَالَ يونُس عن الزهرِي قَالَ عروةُ قَالَتْ عائِشَةُ رضِي الله عنْها كَان النبِي ﷺ يقُولُ فِي مرضِهِ الَذِي ماتَ فِيهِ يا عائِشَةُ ما أَزالُ أَجِد أَلَم الطعامِ الَذِي أَكَلْتُ بِخَيبر فَهذَا أَوان وجدتُ انْقِطَاع أَبهرِي مِن ذَلِك السم.

١) العتر، نور الدين، **منهج النقد في علوم الحديث** ، ص:٢٧.

٢) الشريف الجرجاني، **المختصر في أصول الحديث**، ص:٤.

مباشرة، وهو الصحابي وحشي[١]، مؤسساً لباب: قَتْل حمزةَ بن عبدِ الْمطلِبِ ﷺ لاحقاً، وذكر الآية الأولى في الترجمة التي وقع في سبب نزولها خلاف بين العلماء[٢]، إلا إن الإمام البخاري اعتمد أن نزولها كان في بدر وليس في أحد، فذكرها هنا بعد أن رجح ذلك، وذكـر البخـاري لقـول وحشي يؤكد أن بداية أحداث قتل حمزة كانت في غزوة بدر.

في ذكر الإمام البخاري لهذا القول الموقوف على وحشي إيماء منه في ربـط الأحـداث، مشيراً إلى أن سبب قتل حمزة في أحد، كان بسبب قتل حمزة طعيمة بن عدي بن الخيـار فـي بدر، بدليل ما ترجم به البخاري في غزوة أحد قائلاً:" باب قَتْل حمزةَ بن عبدِ الْمطلِبِ ﷺ "وذكر رواية في الباب فقط مطولة تصف الحدث والقصة من القاتل نفسه، والتي تبين سبب قتله لحمزة ﷺ.[٣]

ليس لوحشي هذا في الجامع سوى هذه الرواية الواحـدة، والـذي أرجحـه أن الإمـام البخاري انتقى له هذا القول في ترجمة المغازي انتقاء لكونه شاهد العيان الرئيسي في الحدث.[٤]

أقول: مما تقدم تظهر بشكل واضح دقة الإمام البخاري، وطريقتـه البارعـة فـي ربـط الأحداث في مرويات المغازي، من خلال المعطيات المختصرة ذات المدلول الواضح، وبـشكلها المقطوع النظير.[٥]

---

١) ذكر البخاري في **التاريخ الكبير** وقال: "وحشي بن حرب بن وحشي مولي جبير بن مطعم عن أبيه عن جده يعد في الشاميين"، ١٨٠/٨، ت :٢٦٢٥، وقال ابن حجر: روى له (البخاري وأبي داود وابن ماجة) ويكنى أبو دسمة، ويقال أبو حرب مولى جبير ابن مطعم ويقال مولى طعمة بن عدي، روى عن النبي ﷺ وعن أبي بكر الصديق، وعنه ابنه حرب وعبيد الله بن عدي ابن الخيار ...، وهو قاتل حمزة عم النبي ﷺ، وكان إسلامه في الفتح، وقدم مع وفد الطائف على النبي ﷺ فاستوصفه عن كيفية قتل حمزة، فذكره له فقال له: غيب وجهك عني. انظر ابن حجر**، تهذيب التهذيب**، ط: ١، ١٢م، دار الفكر، بيروت، ٩٩/١١، ت: ١٩٧، وانظر ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب،** ٤٩٦/١.

٢) انظر ابن حجر**، فتح الباري،** ٢٨٧/١١.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قَتْل حمزةَ بن عبدِ الْمطلِبِ ﷺ، ح: ٣٧٦٤.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٧٧.

٥) وانظر لمزيد اطلاع : حدِيثُ كَعبِ بنِ مالِكٍ وقَولُ اللهِ عز وجل:﴿ وعلَى الثلَاثَةِ الذِين خُلِّفُوا﴾، و قوله باب حدثَنِي خَلِيفَةُ حدثَنَا محمد بن عبدِ اللهِ الْأَنْصارِي حدثَنَا سعِيد عن قَتَادةَ عن أَنَسٍ ﷺ قَالَ: ماتَ أَبو زيدٍ ولَم يتْرك عقِبا وكَان بدرِيا.

النوع الثالث: المقطوعات والآثار في تراجم مرويات المغازي عن أربابها

من الأقوال المقتبسة في تراجم مرويات المغازي بعد الأحاديث والموقوفات، المقطوعات الواردة عن التابعين ذكرها البخاري اعتماداً عليها في التراجم، وجعلها مطابقة لروايات الباب فيها، والمقطوع خاصة هو "ما أضيف إلى التابعي"[١]، قال الجرجاني: "ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم"[٢]، أما الآثار فقصدت بها: الأقوال التي صدرت عن أتباعهم، ومن جاء بعدهم، مما أورد الإمام البخاري في تراجم مرويات المغازي.

الانتقاء منهج أُثر عن الإمام البخاري، وفي انتقائه أقوالاً وأراء وأسانيداً معلقةً عن أصحاب المغازي من التابعين وممن كان بعدهم، ووضعه لها في تراجم مرويات المغازي أشارة إلى اطلاعه على مصنفاتهم، التي تُعد من مصادره، فأثبت لهم في بعض التراجم ما وافق الصحيح عنده، وقد كان يثبت أحياناً إسناداً معلقاً إلا إنه مخصوص لرواة قصدهم بعينهم.

مرويات المغازي في الجامع من أصح المغازي لانتقائه لها، ولاعتماده كتباً في التاريخ الإسلامي، دون تجاهل مرويات المغازي عند الآخرين، وينبغي علينا عدم تجاهل روايات المغازي في المصنفات الأخرى؛ لبناء الصورة التاريخية المتكاملة الصحيحة أو المقاربة، لأحداث المجتمع الإسلامي في صدر الإسلام، ونقدم الأقوى دائماً ونأخذ من الضعيف لسد الفراغ والفجوات الذي لا تسده الروايات الصحيحة.[٣]

انتقاء البخاري في تراجم مرويات المغازي بعض ما صدر عن أهل الاختصاص بعلم المغازي والسير، وذلك وصولاً إلى الصحيح، فترجيح القول من البخاري يعتمد عليه في تصحيح الروايات؛ فيذكره في ترجمة الباب، ويلحقه بالروايات الموافقة لترجيحه في ترجمة الباب، علماً بأنه ظهر لي أن البخاري لا يأتي بقول أحدهم للترجيح فقط، ولكن قد يأتي به لبيان أنه مرجوح، أو لبيان الاختلاف فيما بين أرباب المغازي، أو لبيان الخلاف الظاهري كما سيأتي لاحقاً، في تواريخ موسى بن عقبة، ويظهر ذلك جلياً من خلال الترجمة التي يجمع بها أقوال مختلفة عادة.

---

١) العتر، **منهج النقد في علوم الحديث** ، ص:٢٧.

٢) الشريف الجرجاني، **المختصر في أصول الحديث**، ص:٤.

٣) اقتبست هذه العبارات من خلال محاضرة للدكتور أمين القضاة، وفي مساق: **دراسات في المغازي والسير**، في الفصل الثاني من العام الدراسي٢٠١٠م.

أهم أرباب المغازي والسير من التابعين وممن كان بعدهم، وآثارهم في تراجم مرويات المغازي مرتباً لهم بحسب وفاتهم، وهم:

- عروة بن الزبير بن العوام (ت:٩٤هـ).
- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري(ت: ١٢٤هـ).
- عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان(ت:١٢٩هـ):
- موسى بن عقبة ابن أبي عياش المدني التابعي الصغير(ت:١٤١ هـ).
- إسماعِيلُ بن أَبِي خَالِدٍ، الأحمسي مولاهم، (ت:١٤٦هـ).
- محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني (ت:١٥٠هـ).

أولاً: عروة بن الزبير بن العوام (ت:٩٤هـ) وما أورده البخاري عنه في تراجم المغازي: [١]

عروة من أصحاب المغازي والسير، ومن رواة الجامع المكثرين، ظهر له في تراجم مرويات المغازي في الجامع قولين، ولقوله اعتبار، وهو من التابعين الأوائل الذين صنفوا في المغازي، وله عند الإمام البخاري في كتاب المغازي من الصحيح اثنتان وعشرون رواية معظمها عن أبيه[٢]، وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يقول:" ما أجد أعلم من عروة بن الزبير".[٣]

أقواله في تراجم مرويات المغازي، هي:

١. قال البخاري :" باب حدِيثِ بني النضِير ومخْرَجِ رسول اللهِ ﷺ إِلَيهم فِي دِيةِ الرجلَين وما أَرادوا مِن الْغَدرِ بِرسول اللهِ ﷺ، قَالَ الزهرِي: عن عروةَ كانَتْ على رأْسِ سِتةِ أَشْهرٍ مِن وقْعةِ بدرٍ قَبلَ أحد، وقَول اللهِ تَعالَى:﴿ هو الذِي أَخْرَج الذِين كفَروا مِن أَهل الْكِتَابِ مِن دِيارهِم لِأَول الْحشْر ما ظَنَنْتُم أَن يخْرجوا﴾.
وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْرِ معونَةَ وأُحد.

---

١) عروة بن الزبير بن العوام ثقة فقيه مشهور من فقهاء المدينة وأفاضل التابعين من الثالثة ، انظر ابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار**، ت: ٤٢٨، ص: ١٠٥، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ١٦٣/٧، **وتقريب التهذيب**، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ، ٦٧١/١.

٢) روى له الستة، من فقهاء المدينة السبعة مع مشيخة سواهم، انظر ابن سعد **الطبقات الكبرى**، ١٧٨/٥، وابن حجر **تهذيب التهذيب**، ت: ٣٥٢، ومن الأمثلة على أن البخاري يورد الروايات من أسانيده قال: حدثَنِي عبيد بن إِسماعِيلَ حدثَنَا أَبو أُسامةَ عن هِشَامِ بن عروةَ عن أَبِيهِ قَالَ قَالَ الزبير لَقِيتُ يوم بدرٍ عبيدةَ بن سعِيدِ بن الْعاصِ وهو مدجج لَا يرى مِنْه إِلا عينَاه. البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرا، ح: ٣٦٩٧.

٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٤٢٥/٤.

قول الزهري عن عروة بن الزبير، قال ابن حجر:"وصله عبد الرزاق فِي مصنفه عـن معمر عن الزهري أَتَم مِن هذَا، ولَفْظه عن الزهرِي وهو فِي حدِيثه عن عروة " ثُم كَانَتْ غَزوة بنِي النضِير، وهم طَائِفَة مِن الْيهود علَى رأْس سِتة أَشْهر مِن وقْعة بدر".[1]

ذكر ابن حجر:" قَول الله عز وجل : ﴿هو الذِي- إِلَى قَوله- أَن يخْرجوا ﴾ وقَد وضـح الْمراد مِن ذَلِك فِي أَثَر عبد الرزاق الْمذْكُور، وقَد أَورد اِبن إِسحاق تَفْـسِيرها لَمـا ذَكَـر هـذِهِ الْغَزوة، واتفَقَ أَهل الْعِلْم علَى أَنها نَزلَتْ فِي هذِهِ الْقِصة "[2]، قلت: قصد البخاري من إيراده لقول ابن إسحاق في الترجمة بيان أنه مرجوح.

على ما تقدم: وقعت غزوة بدر في رمضان من السنة الثانية، وغزوة بني النضير فـي ربيع الأول منها، ولذلك قال عروة في حديث بني النضير: كانت علَى رأْسِ سِتةِ أَشْهرٍ مِن وقْعةِ بدرٍ قَبلَ أحد، كانت في شوال سنة ثلاث من الهجرة.

وفي إيراد الإمام البخاري لقول عروة قبل الإتيان بما اتفق عليه أهل العلم من أن آيـات سورة الحشر نزلت في بني النضير، ترجيح للقول مؤكد بالآية الكريمة، وفي إيراده القـول: " وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْرِ معونَةَ وأُحد" أشارة إلى وهم ابن إسحاق وظهر هذا من تعبيره بكلمة "وجعلَه" والتي توحي بالوهن وعدم التأكيد والترجيح، ففي هذه الترجمة يظهر النقـد بالمقارنـة بين أقوال أصحاب المغازي، والترجيح بينها، وتخريج روايات الترجمة الموافقة للرأي الراجح، والله تعالى أعلم.

٢. باب غَزوةُ ذَاتِ السلَاسِلِ [3] وهِي غَزوةُ لَخْمٍ وجذَام، قَالَه إِسماعِيلُ بن أَبِي خَالِدٍ، <u>وقَـالَ ابن إِسحاقَ عن يزِيد عن عروةَ</u>: <u>هِي بِلَاد بلِي وعذْرةَ وبنِي الْقَين</u>.

قال الحافظ: "أَما لَخْم قَبِيلَة كَبِيرة ينْسبون إِلَى لَخْم، واسمه مالِك بن عدِي، وأَمـا جـذَام قَبِيلَة كَبِيرة أَيضا، ينْسبون إِلَى عمرو بن عدِي وهم إِخْوة لَخْم علَى الْمشْهور، وقال أيضاً:"وأَمـا الْقَبائِل الَّتِي ذَكَرها، فَالثلَاثَة بطُون مِن قُضاعة"[4]

---

[1]) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٥٨/١١، وانظر عبد الرزاق**، المصنف،** وقعة بني النضير،ح: ٩٧٣٢، ٣٥٧/٥.
[2]) ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٥٨/١١، وانظر الصالحي الشامي، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، ٣٢٧/٤، والذهبي، **تاريخ الإسلام**، ١٩٧/١،
[3]) بِالْمهملَتَينِ والْمشْهور أَنها بِفَتْحِ الْأُولَى علَى لَفْظ جمع السلْسِلَة ، وضبطَه كَذَلِك أَبو عبيد الْبكْرِي ، قِيلَ سمي الْمكَان بِذَلِك لِأَنه كَان بِهِ رمل بعضه علَى بعض كَالسلْسِلَةِ ، وضبطَها اِبن الْأَثِير بِالضم ، وقَالَ هو بِمعنَى السلْسال أَي السهل انظر ابن حجر**، فتح الباري**، كتاب المناقب، باب قول النبي لو كنت متخذاً خليلاً، ٤٦٠/١٠، و قِيلَ سميتْ ذَات السلَاسِل لِأَن الْمشْرِكِين اِرتَبطَ بعضهم إِلَى بعض مخَافَة أَن يفِروا ، وقِيلَ لِأَن بِها ماء يقَال لَه السلْسل، انظر **الفتح** ، ١٦٨/١٢.
[4]) ابن حجر**، فتح الباري**، بتصرف ١٦٨/١٢.

في جمع البخاري بين القولين في الترجمة، إشارة إلى أنهما وافقا فهمه للحدث فجمع بينها لبيان عدم التناقض في أقوال المصنفين، وفي ذلك قال ابن سعد: "بلغ رسول الله ﷺ أن جمعاً من قضاعة قد تجمعوا يريدون أن يدنوا إلى أطراف رسول الله ﷺ، فدعا رسول الله ﷺ عمرو بن العاص، فعقد له لواء أبيض، وجعل معه رايةً سوداء، وبعثه في ثلاثمائة من سراة المهاجرين والأنصار ومعهم ثلاثون فرساً، وأمره أن يستعين بمن يمر به من بلي وعذارة وبني القين".[١]

أشار السهيلي بأن "غزوة ذات السلاسل قيل إنها حدثت عند ماء بأرض جذام[٢]، وذكر ابن إسحاقَ نُزولَهم علَى ماءٍ لِجذَام يقَالُ له السلْسلُ قَالَ وبِذَلِك سميتْ ذَاتَ السلَاسِلِ[٣]، وفي رواية عروة: بعث رسول الله ﷺ عمرو بن العاص في بلي، وهم أخوال العاص بن وائل، وبعثه فيمن يأتيهم من قضاعة وأمره عليهم، قال: ليستنفر العرب إلى الإسلام، وذلك أن أم العاص بن وائل كانت من بلي، فبعثه إليهم رسول الله ﷺ يتألفهم بذلك، حتى إذا كان بأرض جذام، على ماء يقال له السلاسل[٤]، قال الحافظ:" لَا يمنَع الْجمع ".[٥]

مما تقدم يظهر من القولين في ترجمة الباب للوهلة الأولى التعارض، وليس الأمر كذلك:

أ- يفهم من أقوال البخاري، أن الغزوة حدثت بينهم عند وصولهم إلى ماء لخم وجذام، ويسمى السلسل ومنه سميت غزوة، فأثبت البخاري قول إسماعيل ابن أبي خالد، وذكره ابتداء لبيان مكان اللقاء بينهم.[٦]

ب- قصد من قول عروة أن الرسول ﷺ بعث عمرو بن العاص ومن يأتيهم من قضاعة وهم: بلي وعذْرةَ وبني الْقَين وأمره عليهم، فاقتضى صنيعه الجمع بين هذه الأقوال عن أهل الاختصاص، ويفهم من الترجمة اطلاعه وفهمه لأحداث الغزوة.[٧]

---

١) ابن سعد، **غزوات الرسول وسراياه**، ٦٤/١.
٢) السهيلي،عبد الرحمن الخثعمي، **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام**، ط: -،٤م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٧٨م، ٤٠٥/٤.
٣) ابن هشام، **السيرة النبوية**، ٦٢٣/٢، وانظر ابن القيم، **زاد المعاد**، ٤٣٠/٣.
٤) انظر الذهبي، **تاريخ الإسلام** ،٣٠٣/١-٣٠٤.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٦٨/١٢.
٦) انظر ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد(ت:٣٦٠هـ)، **الكامل في التاريخ**،١م، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ذكر غزوة ذات السلاسل، ٣٢٤/١.
٧) انظر الواقدي، **المغازي**، ٣١٢/١.

ت- جمع البخاري بين القولين لأنه رأى أن لا تعارض، وأن من القول الأول يفهـم مكـان الغزوة واسمها، ومن الثاني تُعرف القبائل التي مر واستعان بها من قضاعة، خاصة وإن روايـة ابن سعد فيها أن جمعاً وتعني بعضهم وليس جميعهم.[١]

ومن خلال التراجم التي ورد فيها قول عروة، وهو إمام في المغازي، إشارة من الإمـام البخاري إلى ترجيح الأقوال الواردة عنه في التراجم، واعتمادها وتخريج روايات البـاب بنـاء على ما رجحه منها، ولابد من الإشارة إلى أن الإمام البخاري لم يخرج في البـاب إلا روايـة واحدة تشير إلى إمارة ابن العاص فقط.

ثانياً: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري(ت: ١٢٤هـ) وما أورده البخاري عنه.

يعتبر الإمام الزهري ثقة من صغار التابعين ومن كبار المحـدثين، الـذين رووا أخبـار المغازي عن كبار التابعين من علماء المدينة، وهم أعلم بمغـازي رسـول الله ﷺ، ممـن روى المغازي عن عروة، وهو أول من استخدم طريقة جمع الأسانيد؛ ليكتمل السياق وتتصل الأحداث دون أن تقطعها الأسانيد، وله المغازي ضمن مصنف عبد الرزاق، وقد ورد: أن الزهري روى المغازي عن عروة، والبخاري أفاد من كتاب الزهري برواية موسى بن عقبة.[٢]

تحرى الإمام البخاري البحث عن المغازي ورواتها حتى أنه ذكر في كتاب القراءة خلف الإمام: قال لي إبراهيم بن المنذر: حدثنا عمر بن عثمان أن الزهري كان يتلقف المغازي من ابن إسحاق فيما يحدثه عن عاصم بن عمر بن قتادة.[٣] وفي عبارة الإمام البخاري المـذكورة إشـارة إلى حرصه على إخراج رواياته في المغازي.

أقواله في تراجم مرويات المغازي:

أقوال الزهري في تراجم الجامع أربعة وعشرون قولاً، ثلاثة منها في تراجم مرويـات المغازي، تمثل ما نسبته (١,٢%) من مجموع أقواله في الجامع، وفيما يلي واحداً منها والإحالة إلى الأقوال الأخرى الواردة في المغازي:

---

١) انظر عبد السلام هارون، **تهذيب سيرة ابن هشام**، غزوة عمرو بن العاص ذات السلاسل، ٤٢٩/١.

٢) انظر البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبدالله (ت:٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، تحقيق : السيد هاشم الندوي، دار الفكر، ٨:ج، ت: ٦٩٣، وانظر الباجي سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد، **التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** ، تحقيق : د. أبو لبابة حسين ، ط:١، ٣ج ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ ، دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، ت: ٤٩٣، وديب متسو ، **مناهج التأليف في السيرة النبوية**، ص: ٨٧.

٣) انظر البخاري، **القراءة خلق الإمام**، ص: ١٠٢.

قال البخاري: باب قَتْلِ أَبِي رافِعٍ عبدِ اللهِ بن أَبِي الْحقَيقِ ويقَالُ سلام بن أَبِي الْحقَيقِ كان بِخَيبر ويقَالُ فِي حِصنٍ له بِأَرضِ الْحِجازِ، وقَالَ الزهرِي هو بعد كعبِ بن الْأَشْرفِ.

قال الحافظ: " لما قَتلَتْ الْأوس كعب بن الْأشْرف، اِستأْذَنَتْ الْخَزرج رسول الله ﷺ فِي قَتْل سلامِ بن أَبِي الْحقِيق وهو بِخَيبر، فَأَذِن لهم"، وذكر عن ابن إسحاق قَالَ: "فَحدثَنِي الزهرِي عن عبد الله بن كعب بن مالِكٍ قَالَ: كان مِما صنَع الله لِرسولِهِ أَن الْأوس والْخَزرج كانَا يتَصاولَان تَصاولَ الْفَحلَين، لَا تَصنَع الْأوس شَيئًا إِلا قَالَتْ الْخَزرج: واَلله لَا تَذْهبون بِهذِهِ فَضلًا علَينَا، وكَذَلِك الْأوس، فَلما أَصابتْ الْأوس كعب بن الْأشْرف تَذَاكرتْ الْخَزرج من رجل له مِن الْعداوةِ لِرسول الله ﷺ كما كان لِكعبٍ؟ فَذَكَروا اِبن أَبِي الْحقِيق وهو بِخَيبر".[1]

وقول الزهري:" هو بعد كعبِ بن الْأَشْرفِ" إشارة من البخاري إلى أن قتل الثاني -سلام- كان على إثر قتل الأول، وأرى أنه ذكر قول الزهري معتمداً له ومرجحاً، بدليل تقدم ترجمة:" باب قَتْلِ كعبِ بن الْأَشْرفِ"، في الجامع على هذه الترجمة ضمن تراجم مرويات المغازي، وفي ترتيب التراجم، وذكر الإمام البخاري رحمه الله قول الزهري اختصاراً منه في بيان الراجح.[2]

ثالثاً: عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان(ت:١٢٩هـ) وما أورده البخاري عنه:

ثقة من سادات الأنصار شيخُ محمد بن إسحاق، وكان إخبارياً علامة بالمغازي، وقال ابن سعد: كان راوية للعلم وله علم بالمغازي والسيرة.[3]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٦٨/١١، وانظر الصنعاني، **المصنف،** حديث الأوس والخزرج،ح: ٩٧٤٧ ، قال: عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ٤٠٨/٥، وابن هشام، **السيرة النبوية،** مقْتَلُ سلّامِ بن أَبِي الْحقَيقِ،٢٧٣/٢، وابن كثير، **السيرة النبوية،** مقتل أبي رافع سلام بن أبي الحقيق اليهودي، ٢٦١/٣، وابن سيد الناس، **عيون الأثر،** سرية عبد الله بن عتيك؛ لقتل أبى رافع سلام بن أبى الحقيق، ٦٥/٢.

٢) انظر لمزيد اطلاع على أقواله الأخرى في تراجم مرويات المغازي وهي:

- قول البخاري:" باب حدِيثِ بنِي النضِيرِ ومخْرجِ رسول اللهِ ﷺ إِلَيهم فِي دِيةِ الرجلَين، وما أَرادوا مِن الْغَدرِ بِرسول اللهِ ﷺ ، قَالَ الزهرِي عن عروةَ كَانَتْ علَى رأْسِ سِتةِ أَشْهرٍ مِن وقْعةِ بدرٍ قَبلَ أحد، وقَول اللهِ تَعالَى:﴿هو الَذِي أَخْرج الَذِين...﴾، وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْرِ معونَةَ وأحد".
- باب غزوة بني المصطلق من خزاعة وهي غزوة المريسيع، قال ابن إسحاق: وذلك سنة ست، وقال موسى بن عقبة : سنة أربع، وقال النعمان بن راشد عن الزهري: كان حديث الإفك في غزوة المريسيع

٣) عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأوسي الأنصاري أبو عمر المدني، أمره عمر بن عبد العزيز أن يجلس في مسجد دمشق فيحدث الناس بالمغازي ومناقب الصحابة مات سنة تسع وعشرين ومائة. انظر البخاري، **التاريخ الكبير،** ٤٧٨/٦، ت: ٣٠٤٠، وابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار،** ١١٥/١، ت: ٤٩٧، الغيتابي، **مغاني الأخيار،** ٣٤/٢، الذهبي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ) ، **العبر في خبر من غبر،**٢٧/١، **وميزان الاعتدال في نقد الرجال،** تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ، بيروت – لبنان، ت: ٤٠٥٩، ٣٥٥/٢، **ومن له رواية في الكتب الستة،**١/

ظهر بعد الاستقراء أن الإمام البخاري لم يضع شيئاً من أقواله في تراجم الجامع الصحيح، إلا قولاً واحداً وضعه في ترجمة من تراجم مرويات المغازي، وهو:

- قال الإمام البخاري:" باب غَزوةِ الرجِيعِ[١] ورعلٍ وذَكْوان[٢] وبِئْر معونَةَ[٣] وحدِيثِ عضلٍ والْقَارةِ[٤] وعاصِمِ بن ثَابِتٍ وخُبيبٍ وأَصحابِهِ، قَالَ ابن إِسحاقَ حدثَنَا عاصِم بن عمر أَنها بعد أحد".

نبه ابن حجر قائلاً:" سِياق هذِهِ الترجمة يوهِم أَن غَزوةَ الرجِيعِ وبِئْر معونَةَ شَيء واحد وليس كَذَلِك، فَغَزوةُ الرجِيعِ كَانَتْ سرية عاصِم وخُبيب فِي عشْرة أَنْفُس، وهِي مع عضل والْقَارة، وبِئْر معونَة كَانَتْ سرية الْقُراء السبعِين، وهِي مع رعلٍ وذَكْوان، وكَأَن الْمصنف أَدرجها معها لِقُربِها مِنْها، ويدلّ علَى قُربِها مِنْها ما فِي حدِيث أَنَس مِن تَشْرِيك النبِي ﷺ بين بنِي لِحيان وبنِي عصيةَ[٥] وغَيرهِم فِي الدعاءِ علَيهم".[٦]

وقال: قَول الْمصنف" قَالَ ابن إِسحاق حدثَنَا عاصِم بن عمر أَنها بعد أحد "وأَن الضمِير يعود علَى غَزوة الرجِيع لَا علَى غَزوة بِئْر معونَة"...وأَن أَمِير الْعشَرة في الرجيع عاصِم بن ثابت جد عاصم بن عمر، ولَم يرِد الْمصنف أَنهما قِصة واحدة والله أعلم"، "وقَد فَصلَ بينهما ابن إِسحاق فَذَكَر غَزوةَ الرجِيعِ فِي أَواخِر سنَةِ ثَلَاثٍ، وبِئْر معونَة فِي أَوائِل سنَة أَربع".[٧]

---

٥٢٠ ، ت: ٢٥١١، **وسير أعلام النبلاء**، ت: ١٠٢، ٢٤٠/٥، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٤٧/٥، ت:٨٥، **وتقريب التهذيب**، ٤٥٨/١.

١) قال ابن حجر، **في فتح الباري**، ٤١٩/١١::"الرجِيع بِفَتْحِ الراءِ وكَسر الْجِيمِ هو فِي الْأَصل اِسم لِلروثِ ، سمي بِذَلِك لِاستِحالَتِهِ . والْمراد هنَا اِسم موضِع مِن بِلَادِ هذَيلٍ كَانَتْ الْوقْعة بِقُربٍ مِنْه فَسميتْ بِهِ" .

٢) كما قال ابن حجر في **فتح الباري**، ٤١٩/١١: "رِعلٌ بِكَسر الراءِ وسكُون الْمهملَةِ بطْن مِن بنِي سلِيم ينْسبون إِلَى رِعل بن عوف بن مالِك بن اِمرِئ الْقَيس بن لُهيعةَ بن سلِيم وأَما ذَكْوان فَبطْن مِن بنِي سلِيم أَيضا ينْسبون إِلَى ذَكْوان بن ثَعلَبة بن بهثَةَ بن سلِيم فَنُسِبتْ الْغَزوة إِلَيهما".

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤١٩/١١:" بِفَتْحِ الْمِيم وضم الْمهملَةِ وسكُون الْواو بعدها نُون: موضِع فِي بِلَادِ هذَيلٍ بين مكةَ وعسفَان، وهذِهِ الْوقْعةُ تُعرفُ بِسرِيةِ الْقُراءِ ، وكَانَتْ مع بنِي رِعلٍ وذَكْوان الْمذْكُورِين ".

٤) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٤١٩/١١" أَما عضلُ فَبِفَتْحِ الْمهملَةِ ثُم الْمعجمةِ بعدها لَام: بطْن مِن بنِي الْهول بن خُزيمةَ بن مدرِكَة بن إِلْياس بن مضر ينْسبون إِلَى عضل بن الديش بن محكم، وأَما الْقَارة فَبِالْقَافِ وتَخْفِيفِ الراءِ بطْن مِن الْهول أَيضا ينْسبون إِلَى الديش الْمذْكُور".

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب من ينْكَب فِي سبِيل اللهِ، ح:٢٥٩١، قال: حدثَنَا حفْص بن عمر الْحوضِي حدثَنَا همام عن إِسحاقَ عن أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: بعثَ النبِي ﷺ أَقْواما مِن بنِي سلَيمٍ إِلَى بنِي عامِرٍ فِي سبعِين، فَلَما قَدِموا قَالَ لَهم خَالِي: أَتَقَدمكُم فَإِن أَمنُونِي حتى أُبلغَهم عن رسول الله ﷺ وإِلا كُنْتُم مِني قَرِيبا، فَتَقَدم فَأَمنُوه فَبينَما يحدثُهم عن النبِي ﷺ إِذْ أَومئُوا إِلَى رجلٍ مِنْهم فَطَعنَه فَأَنْفَذَه فَقَالَ الله أَكْبر فُزتُ ورب الْكَعبةِ، ثُم مالُوا علَى بقِيةِ أَصحابِهِ فَقَتَلُوهم إِلا رجلًا أَعرج صعِد الْجبلَ، قَالَ همام: فَأُراه آخَر معه، فَأَخْبر جِبرِيلُ عليه السلام النبِي ﷺ أَنهم قَد لَقُوا ربهم فَرضِي عنْهم وأَرضاهم، فَكُنا نَقْرأُ أَن بلغُوا قَومنَا أَن قَد لَقِينَا ربنَا فَرضِي عنا وأَرضانَا، ثُم نُسِخَ بعد فَدعا علَيهم أَربعِين صباحا علَى رِعلٍ وذَكْوان وبنِي لَحيان وبنِي عصيةَ الَّذِين عصوا الله ورسولَه ﷺ .

٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤١٩/١١.

٧) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ١١ /٤١٩.

في ترجيح البخاري دلالة على الاختلاف بين المؤرخين في الأمير، وكونها قبـل أو بعـد أحد، فرجح السهيلي "روايةَ الْبخَاري وَأن عاصِم كَان أَمِيرهم "[١]، وتردد الواقدي بينه وبين مرثَد بن أَبِي مرثَدٍ في الإمارة[٢]، فكأن البخاري رجح بين ما كان فيه الخلاف في ترجمة الباب ابتداء.

وفي ذكر البخاري قول ابن إسحاق عن شيخه عاصم، وهما من أعـلام المغـازي غايـة أرادها، وهي اعتماد أراء الثقات من أصحاب المغازي وأقوالهم، ولما كانت شهادة الشيخ الثقـة معتَمدة عنده أبرزها، خاصة وأن عاصم وهو شيخ ابن إسحاق الثقة الإخباري العلامة بالمغازي، قد شهد وهو تلميذه في العلم قائلاً:" لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق".[٣]

ربط الإمام البخاري الأحداث فلما علم أن عزوة الرجيع حدثت على أعقاب غزوة أحد فاتبعها بها، ثم بين أنه أعقبها مع َرعلٍ وذَكْوان بغزوة بئر معونة، وبعد ذلك شرع بالتفصيل وقصد بيان أن يوم الرجيع كان مع عضل والقارة بقيادة عاصم، وهو ما رواه ابن إسحاق عن شيخه، فاستقى الخبر منه عن شيخه وهما الإخباريان الثقات، وفي ذكره السند بهذا الشكل إشارة إلى اعتماد البخاري قولهما مرجحاً له.[٤]

رابعاً: موسى بن عقبة ابن أبي عياش المدني التابعي الـصغير(ت:١٤١ هــ)، ومـا اورده البخاري عنه.

أشار الحافظ إلى جماع الأقوال بأن ابن عقبة من أصحاب المغازي، وعن مالك قال: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة، وفي رواية أخرى عنه: "فإنها أصح المغازي"، وفي رواية: فإنه رجل ثقة طلبها على كبر السن، ولم يكثر كما كثر غيره، وفي رواية من كان في كتاب موسى قد شهد بدراً فقد شهدها، ومن لم يكن فيه فلم يشهدها، وعن محمد بن طلحة بن الطويل قال: لم يكن بالمدينة أعلم بالمغازي منه،.. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: كان ابن معين يقول: كتاب موسى بن عقبة عن الزهري من أصح هذه الكتب، وثقه أحمد والدوري وابن معين والعجلي والنسائي وأبو حاتم.[5]

---

١) السهيلي، **الروض الأنف**، ٣٦٠/٣.
٢) انظر الواقدي، **المغازي**، ص:٣٥٤.
٣) ابن معين، **تاريخ ابن معين - رواية ادوري**، ط:١، ٤م، ٢٤٧/٣، وانظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٣٦/٩.
٤) انظر لمزيد اطلاع ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، سرية مرثد بن أبي مرثد، كان من العشرة الذين ذهبوا مع رهط عظل والقارة) ٥٥/٢، وابن خياط، خليفة، **التاريخ**، ٤٣/١.
٥) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٦٣٨.

أورد له الإمام البخاري في تراجم الجامع الصحيح ثلاثة أقوال فقط، جميعها في تراجم مرويات المغازي بنسبة (٣%) من مجموع تراجمها، فيها نوع من الترجيح والاعتماد عليه؛ لثقته وهو من أصحاب المغازي والسير، كان له في احتساب التاريخ الهجري طريقة اختلف بها عن غيره منهم، والظاهر أن الإمام البخاري قصد من أقواله في تراجم المغازي غير الترجيح لها على ثقته، فقد قصد بيان طريقته في التأريخ الهجري، المترتب عليها اختلاف عن غيره من أرباب المغازي في التأريخ للمغازي.

أقوال ابن عقبة التي أوردها الإمام البخاري في تراجم مرويات المغازي،هي:

- قال الإمام البخاري:" باب غَزوةِ الْخَنْدق وهِي الْأحزاب، قَالَ موسى بن عقْبةَ: كَانَتْ فِي شَوالٍ سنَةَ أَربعٍ".[١]

قال ابن حجر:" مال الْمصنفُ إِلَى قَول موسى بن عقْبة وقَواه بِما أَخْرجه أَول أَحادِيثِ الْبابِ مِن قَول اِبن عمر أَنه عرِض يوم أحد وهو اِبن أَربع عشْرةَ، ويوم الْخَنْدق وهو اِبن خَمس عشْرةَ فَيكُون بينَهما سنَةٌ واحدة، وأحد كَانَتْ سنَةَ ثَلَاثٍ، فَيكُون الْخَنْدقُ سنَةَ أَربعٍ".[٢]

والراجح أنها في شوال سنة خمس من الهجرة، نص على ذلك ابن إسحاق وعروة بن الزبير وقتادة والبيهقي وغير واحد من العلماء، وقال الذهبي: هو المقطوع به، وقال ابن القيم: علَى أَصح الْقَولَين إذْ لَا خِلَافَ أَن أحدا كَانَتْ فِي شَوالٍ سنَةَ ثَلَاثٍ، قال البيهقى: ولا اختلاف بينهم في الحقيقة.[٣]

قَالَ ابن حزمٍ: "وهذَا هو الصحِيح الَّذِي لَا شَك فِيهِ واحتُج علَيهِ بِحدِيثِ ابن عمر فِي الصحِيحين أَنَّه عرض علَى النَّبِي ﷺ يوم أحد وهو ابن أَربع عشْرةَ سنَةً فَلَم يجِزه، ثُم عرض علَيهِ يوم الْخَنْدقِ وهو ابن خَمس عشْرةَ سنَةً فَأجازه، قَالَ: فَصح أَنَّه لَم يكُن بينَهما إلَّا سنَةٌ واحدة".[٤]

قال ابن كثير:" لا دليل على ما ادعاه ابن حزم؛ لأن مناط إجازة الحرب كان عنده ﷺ خمس عشرة سنة، فكان لا يجيز من لم يبلغها، ومن بلغها أجازه، فلما كان ابن عمر يوم أحد

---

١) البخاري، **الصحيح،** كتاب المغازي.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٢٩/١١.

٣) انظر ابن كثير، **السيرة النبوية**، ١٨٠/٣، والبيهقي، **دلائل النبوة،** جماع أبواب غزوة أحد، باب ذكر التاريخ لوقعة أحد، ٣٩٦/٣، والصالحي الشامي، **سبل الهدى والرشاد**، ٣٩٦/٤، والسهيلي، **الروض الأنف**، ٤١٥/٣، وابن القيم ، **زاد المعاد**، /٤٢٠.

٤) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، الأندلسي، الظاهري، **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى ابن حزم**، تحقيق: إحسان عباس، ط:١، ١٩٠٠م، دار المعارف – مصر، ص: ١٨٥.

ممن لم يبلغها لم يجزه، ولما كان قد بلغها يوم الخندق أجازه؛ وليس ينفي هذا أن يكون قد زاد عليها بسنة أو سنتين أو ثلاث أو أكثر من ذلك، فكأنه قال: وعرضت عليه يوم الخندق وأنا بالغ، أو من أبناء الحرب، وقد قيل إنه كان يوم أحد في أول الرابعة عشرة من عمره، وفي يوم الخندق في آخر الخامسة عشرة؛ فيكون بينهما ما يزيد على سنة، وارتضى هذا الرأي بعض الذين لم يأخذوا بقول موسى بن عقبة".[١]

قلت: لا خلاف بين ما قاله وهو الثقة، وبين ما جزم به جمهور علماء المغازي والسير من أنها سنه خمس من الهجرة لما سيأتي بيانه، خاصة أن الجميع اتفقوا على الشهر الذي حدثت فيه الغزوة والخلاف كان في السنة فقط[٢]، وفي تراجم البخاري إشارات خفية، صرح بما فيها البيهقي حين بين الخلاف في التاريخ الهجري ابتداء، أما عن أقواله الأخرى في تراجم المغازي من الجامع والتي لم ترد إلا في كتاب المغازي فسيحال اليها.[٣]

قلت: إن القضية الجوهرية في التراجم التي ذُكر فيها قول موسى بن عقبة، وهو الثقة العالم بالمغازي، ابتداء التاريخ الهجري عند المؤرخين، وقد حاول البخاري بيان ذلك الخلاف في ترجمة من تراجم الجامع التي أشار من خلالها إلى تنبهه لأمر غاية في الأهمية عند المؤرخين، وكان ذلك حين ترجم مستفهماً فقال: (مِن أَين أَرخُوا التاريخ؟) والتي كانت في أواخر كتاب المناقب كما هو مثبت في الجامع، وكانت تمثل المقدمات للحديث عن المغازي فالتاريخ من أهم متعلقاتها، وفي ملاحظة البخاري أشارة على سعة اطلاعه، وإدراكه منهج العلماء السابقين.

قال ابن حجر:"كانَتْ ابرز الْقَضايا الِتي أُتفِقَ عليها لمن أراد التأريخ، ويمكِن أَن يؤَرخ ِبها أَربعة: موِلده ومبعثه وهِجرته ووفَاته، فَرجح عِنْدهم جعلها مِن الْهجرة، وإِنما أَخروه مِن ربيع الْأول إِلى الْمحرم لِأَن ابتِداء الْعزم علَى الْهِجرة كَان فِي الْمحرم، إِذْ الْبيعة وقَعتْ فِي أَثْنَاء ذِي الْحِجة وهِي مقَدمة الْهجرة، فَكان أَول هِلَال استَهل بعد الْبيعة والْعزم علَى الْهجرة هِلَال الْمحرم فَنَاسب أَن يجعل مبتَدأ، وهذَا أَقْوى ما وقِفَ علَيهِ مِن منَاسبة الِابتِداء بِالْمحرمِ، وتحديد التاريخ

---

١) ابن كثير، **السيرة النبوية**، ١٨١/٣.

٢) انظر ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٦٥/٢.

٣) أقواله في التراجم ثلاثة تقدم أحدها وانظر القولان الآخران:

١. قال الإمام البخاري:" باب غَزوةِ بنِي الْمصطَلِقِ مِن خُزاعةَ وهِي غَزوةُ الْمريسِيعِ، قَالَ ابن إِسحاقَ: وذَلِك سنَةَ سِت، وقَالَ موسى بن عقْبةَ: سنَةَ أَربعٍ، وقَالَ النعمان بن راشِدٍ عن الزهري: كَان حدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزوةِ الْمريسِيعِ".

٢. قال البخاري :" باب غَزوةِ الطائِفِ فِي شَوالٍ سنَةَ ثَمانٍ قَالَه موسى بن عقْبةَ".

سنَة سبع عشْرة وقِيلَ سنَة سِتّ عشْرة فِي ربِيع الْأول، وكان الذِي أشار بِالْمحرمِ عمر وعثْمـان وعلِي ﷺ".[١]

مما تقدم نلاحظ أن مقدمات الهجرة كانت في خطوات ثلاث:

- البيعة وكانت في ذي الحجة.
- الْعزم علَى الْهجرة وكان في الْمحرم.
- تحديد التاريخ سنَة سبع عشْرة وقِيلَ سنَة سِتّ عشْرة فِي ربِيع الْأول.

من التراجم السابقة في مرويات المغازي مما ورد فيها قول ابن عقبة، نلاحظ أن الإمام البخاري عِلم بوجود خلاف ظاهري بينه وبين غيره من المؤرخين؛ فذكر ما كان من أقواله فقـط فـي تحديد سنوات الغزوات التي ظهر أن فيها خلاف، وقصد أمراً وهو موافقته للثقات من أصـحاب المغازي في الشهر من التأريخ، مع فارق سنة بينهم، وأن الخلاف وقع في تحديد ابتداء التـاريخ ابتداء.

وكان الإمام البيهقي أول من "بين سبب هذَا الِاخْتِلَافِ، وهو أَن جماعةً مِن السلَفِ كـانُوا يعدون التاريخَ مِن الْمحرمِ الذِي وقَع بعد الْهجرةِ ويلْغُون الْأَشْهر الَتِي قَبلَ ذَلِك إِلَى ربِيعٍ الْأول[٢]، وعلَى ذَلِك جرى يعقُوب بن سفْيان (ت:٢٧٧هـ) فِي تَارِيخِهِ، فَذَكَر أَن غَزوةَ بدرٍ الْكُبرى كَانَتْ فِي السنَةِ الْأُولَى، وأَن غَزوةَ أحد كَانَتْ فِي الثانِيةِ، وأَن الْخَنْدقَ كَانَتْ فِي الرابِعةِ وهـذَا عمـلٌ صحِيح علَى ذَلِك الْبِنَاءِ، لَكِنه بِنَاء واهٍ مخَالِفٌ لِما علَيهِ الْجمهور مِن جعلِ التارِيخِ مِـن الْمحـرمِ سنَة الْهجرةِ، وعلَى ذَلِك تَكُون بدر فِي الثانِيةِ وأحد فِي الثالِثَةِ والْخَنْدق فِـي الْخَامِـسةِ وهـو الْمعتَمد".[٣]

فتكون المدة التي وقع الاختلاف فيها تسعة أشهر، وليست ثلاثة كما فهم ابن سيد النـاس عن الحاكم[٤]، خاصة وأن الجميع توافقوا في تحديد الشهر ولذلك قال البيهقى: لا اختلاف بيـنهم في الحقيقة".[٥]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٦٤/١١.

٢) ترتيب الأشهر الهجرية هي : محرم، صفر، ربيع الأول، ربيع الآخر، جمادى الأولى، جمادى الآخرة، رجب، شعبان، رمضان ، شوال، ذو القعدة، ذو الحجة.

٣) البيهقي، **دلائل النبوة**، ٤٧٨/٣، وابن حجر، **فتح الباري**، نقلاً عنه، ٤٢٩/١١، وانظر القاضي عياض، أبو الفضل عياض اليحصبي، (ت: ٥٤٤ هـ)، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى** ، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م، ١١٠/١، وابن عبد البر، **الدرر في اختصار المغازي والسير**، غزوة الخندق، ٤٩/١.

٤) الحاكم ، **المستدرك على الصحيحين**، ذكر مناقب يعلى بن أمية ﷺ، بسنده إلى عمرو بن دينار، قال: أول من أرخ الكتب يعلى بن أمية وهو باليمن، فإن النبي ﷺ « قدم المدينة في شهر ربيع الأول » ، وأن الناس أرخوا لأول السنة، وإنما أرخ الناس لمقدم النبي ﷺ، ٢٧٣/١٣، وابن سيد الناس، **عيون الأثر**، ٩٣/٢.

٥) البيهقي، **دلائل النبوة** ، ٣٩٥/٣.

قلت: كان الأولى اتفاق أصحاب المغازي والسير جميعاً في تـاريخ احتـسابهم للتـاريخ الهجري، فقد خالفهم ابن عقبة، وكذلك ابن حزم الظاهري(ت:٤٥٦هـ) فـي حـسابه التـاريخ، والذي جعل الشهر الأول من الهجرة وهو ربيع الأول هو الشهر المعتمد في تأريخه المغازي في كتابه جوامع السيرة.[١]

خامساً: إِسماعِيلُ بن أَبِي خَالِدٍ، الأحمسي مولاهم، (ت:١٤٦هـ)، وما أورده البخاري عنه في تراجم المغازي.

هو تابعي روى له الستة، وروى عن أبيه وأبي جحيفة وغيرهم من الصحابة ﷺ، وعـن قيس ابن أبي حازم وأكثر عنه والشعبي وغيرهم من كبار التابعين، وعن جماعة مـن أقرانـه، وعن بعض إخوته، وعنه شعبة والسفيانان وغيرهم، وعبيد الله بن موسى وهو آخر ثقـة حـدث عنه.

وكان إسماعيل يسمى الميدان، وقال علي: قلت ليحيى بن سعيد ما حملت عـن إسـماعيل عن الشعبي صحاح؟، قال: نعم!، وقال أحمد: أصح الناس حديثاً عن الشعبي ابن أبي خالد، وقال ابن مهدي وابن معين والنسائي وابن حبان يعقوب بن سفيان: ثقة، وقال أبو حاتم: لا أقدم عليـه أحداً من أصحاب الشعبي وهو ثقة، وقال ابن عيينة: كان أقدم طلباً، وأحفظ للحديث من الأعمش وقال العجلي: كان لا يروى إلا عن ثقة.[٢]

لم يذكر الإمام البخاري مما ورد عنه في تراجم الجامع إلا قولاً واحداً قال فيه :" باب غَزوةُ ذَاتِ السلَاسِل وهي غَزوةُ لَخْمٍ وجذَام قَالَه إِسماعِيلُ بن أَبِي خَالِدٍ "[٣]، قصد الإمام البخاري من إثبات قوله في ترجمة من تراجم مرويات المغازي، الاختصار في بيان الموقع الذي حدثت فيه وكان على ماء للخم وجذام[٤]، ويسمى بالسلسل ومنه سميت الغزوة.

روى له البخاري في الصحيح، وليس له أقوال في تراجم الجامع الصحيح غير ما تقدم، ولما كان من أصحاب المغازي، وكان ممن تلقى عن الصحابةﷺ وكبار التابعين، قصد البخاري من إيراد قوله بيان ثبات صحة قوله واعتماده وترجيحه له مبيناً منه موقع الغزوة.

---

١) ابن حزم الظاهري، **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى ابن حزم**، انظر ص: ٦.
٢) انظر ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**، ٢٥٤/١، ت: ٥٤٣ ، **تقريب التهذيب**، ت: ٤٣٩.
٣) تقدم بيانه، ص: ٣٦.
٤) انظر ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان ابن أبي بسكر الكوفي العبسي(ت: ٢٣٥ هـ)، **مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار**، ضبطه: الأستاذ سعيد اللحام، مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر، بيروت – لبنان ، باب ما ذكر في كتب النبي وبعوثه، ٤٦٣/٨

سادساً: محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، (ت:١٥١هـ)، وما أورده البخاري عنه في تراجم المغازي.

أولاً: محمد بن إسحاق بن يسار هو صاحب المغازي أحد الأئمة الأعلام، قال ابن حجر: روى له " (البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة)"، وهو العلامة الحافظ الإخباري أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله القرشي المطلبي مولاهم المدني صاحب السيرة النبويـة، وهـو أول مـن دون العلـم بالمدينة، وذلك قبل مالك رحمه الله.[١]

ذكره الذهبي فقال: "مصنف المغازي، وسئل يحيى بن معين عنه فقال: كان ثقة حـسن الحديث، وعن الزهري قال: لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا يعنى ابن إسحاق، ذكره علي بـن المديني: ممن كان مدار حديث رسول الله ﷺ عليهم، وعن ابن شهاب قال: حين سئل عن مغازيه هذا أعلم الناس بها، وعن الشافعي قال: من أراد أن يتبحر في المغازي، فهو عيال علـى بـن إسحاق، وعن عاصم بن عمر بن قتادة: لا يزال في الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق، وقيل عن الزهري أنه كان يتلقف المغازي منه فيما يحدثه عن عاصم بن عمر".[٢]

وأشار الذهبي فقال:" ذكر بعضهم: أن مالكاً عابه جماعة من أهـل العلـم فـي زمانـه بإطلاق لسانه في قوم معروفين بالصلاح والديانة والثقة والأمانة، وذلك لما ذكر ابـن إسـحاق عنده فقال: دجال من الدجاجلة، قال البخاري: ولو صح عن مالك تناوله من ابن إسحاق، فلربما تكلم الإنسان، وقال: رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق".[٣]

قال ابن سعد: كان ابن إسحاق أول من جمع مغازي رسول الله ﷺ، وخرج من المدينـة قديماً، فلم يرو عنه أحد منهم غير إبراهيم بن سعد، وكان مع العباس بن محمد بالجزيرة، وأتـى أبا جعفر بالحيرة، فكتب له المغازي، فسمع منه أهل الكوفة بذلك السبب، وسمع منه أهل الري، فرواته من هؤلاء البلدان أكثر ممن روى عنه من أهل المدينة"[٤]، لابد من الإشارة إلى أن ذكري لما صدر من الإمام مالك في حق ابن إسحاق ما كان إلا لإظهار وجهة نظر الإمـام البخـاري منه، والتي أشارت إلى أنه لم ير ما قيل فيه.

---

١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، بتصرف ت: ٥١، ٣٤/٩، وانظر **لسان الميزان**، ٢٣٨/٣.
٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٣٣/٧، ت:١٥.
٣) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، بتصرف ٣٩/٧، ت:١٥.
٤) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٣٢١/٧.

قيل في ابن إسحاق أنه: من أحسن الناس سياقاً للأخبار، وقال أبو حاتم الرازي: يكتب حديثه، وقال خليفة بن خياط: متفق على جلالته ويظهر أن حديثه حسن إن صرح بالسماع، وقال الحافظ: "مختلف فيه والجمهور على قبوله في السير، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر من صغار الخامسة".[١]

نظراً لدقة الإمام البخاري، ولاختلاف أهل العلم في ابن إسحاق احتاط لنفسه، فلم يخرج له في الجامع إلا تعليقاً كما تقدمت الإشارة إليه، وبعد التحري وجدت من أشار بأن مروياته لا ترقى إلى درجة الصحيح بل الحسن بشرط أن يصرح بالتحديث[٢]، وكانت أقواله في تراجم الجامع ثمانية أقوال، ستة منها في تراجم مرويات المغازي ومثلت ما نسبته (٧%) تقريباً منها.

ثانياً: أقوال ابن إسحاق في تراجم مرويات المغازي هي:

- قال الإمام البخاري في بداية كتاب المغازي: باب غَزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ قَالَ ابن إِسحاقَ أَولُ ما غَزا النبِي ﷺ الْأَبواء ثُم بواطَ ثُم الْعشَيرةَ.[٣]

قال ابن حجر:" وليس بين ما وقع في السيرة وبين ما نقله البخاري عن ابن إسحاق اختلاف؛ لأن الأبواء وودان مكانان متقاربان بينهما ستة أميال أو ثمانية،...ووقع في مغازي الأموي، حدثني أبي عن ابن إسحاق قال: خرج النبي ﷺ غازياً بنفسه حتى انتهى إلى ودان وهي الأبواء، وقال موسى بن عقبة: أول غزوة غزاها النبي ﷺ-يعني بنفسه الأبواء".[٤]

وهذا من الأقوال التي ذكرها البخاري مترجماً به مرجحاً له، ذكره في أولى تراجم مرويات المغازي، ودلل عليه من خلال الرواية الأولى الواردة في الباب.[٥]

---

١) انظر ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ١٩١/٧، وابن شاهين، **تاريخ أسماء الثقات**، ١٤/١، ت: ٢٦. وابن حجر **تهذيب التهذيب**، ٣٤/٩، ت: ٥١، **تقريب التهذيب**، ٥٤/٢، ت: ٥٧٢٥، **وهدي الساري**، ص: ٤٥٩، **طبقات المدلسين**، ص: ٥١، ت: ١٢٥، **وتذكرة الحفاظ**، ١٧٢/١، ت: ١٦٧، وانظر للذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٣٣/٧، ت:١٥، وقد وجدت بحمد لله من قال هذا: فقد ذكر العمري في **السيرة النبوية الصحيحة** أن مروياته لا ترقى إلى درجة الصحيح بل الحسن بشرط أن يصرح بالتحديث، انظر ٥٧/١.

٢) انظر العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ٥٧/١.

٣) انظر البخاري، الصحيح، ٢٨٣/١١، وانظر وله مواضع أخرى في الصحيح منها حديث بني النضير في الباب ٤٢٠/١٢، غزوة ذات الرقاع، ح: ٣٨١٥، وغزوة بني المصطلق في الباب ٣٨/١٣.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٢/١١.

٥) لمزيد اطلاع انظر أقوال ابن إسحاق الأخرى الواردة في تراجم مرويات المغازي:

١. باب حدِيثِ بنِي النضِيرِ ومخْرجِ رسول اللهِ ﷺ إِلَيهم...، وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْرِ معونَةَ وأحد.

٢. باب غَزوةِ الرجِيعِ ورعلٍ وذَكْوان وبِئْرِ معونَةَ وحدِيثِ عضلٍ والْقَارةِ وعاصِمِ بن ثَابِتٍ وخُبيبٍ وأَصحابِهِ قَالَ ابن إِسحاقَ حدثَنَا عاصِم بن عمر أَنها بعد أحد .

٣. باب غَزوةِ بنِي الْمصطَلِقِ مِن خُزاعةَ وهِي غَزوةُ الْمريسِيعِ، قَالَ ابن إِسحاقَ: وذَلِك سنَةَ سِت، وقَالَ موسى بن عقْبةَ سنَةَ أَربعٍ....

فيما يلي جدول يبين أسماء أصحاب المغازي والسير، وخلاصة أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، وعدد ما ورد عن كل واحد منهم من الآثار التي رواها الإمام البخاري في تراجم مرويات المغازي، ونسبتها.

الرقم	اسم صاحب المغازي	تاريخ وفاته	أقوال علماء الجرح والتعديل فيه	عدد الآثار الواردة عنه في تراجم الجامع عموماً	عدد الآثار الواردة عنهم في تراجم المغازي	النسبة المئوية لما ورد في المغازي نسبة إلى عموم أقوال كل واحد منهم في الجامع
١	عروة بن الزبير بن العوام	٩٤هـ	ثقة، هو أول من صنف في المغازي	لا يوجد له في غير المغازي	اثنان	٢%
٢	محمد بن مسلم بن شهاب الزهري	١٢٤هـ	ثقة من صغار التابعين	أربعة وعشرون أثراً	ثلاثة	٤%
٣	عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان	١٢٩هـ	ثقة أخباري علامة بالمغازي	واحد	واحد	١%
٤	موسى بن عقبة ابن أبي عياش	١٤١هـ	ثقة إخباري ومغازيه اصح المغازي	ثلاثة	الثلاثة جميعها في المغازي	٣%
٥	إِسماعِيلُ بن أَبِي خَالِدٍ، الأحمسي	١٤٦هـ	تابعي ثقة	واحد	واحد	١%
٦	محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي	١٥١هـ	مختلف على الاحتجاج به والجمهور على قبوله في السير، وحديثه حسن إن صرح بالسماع	ثمانية	ستة	٧%

---

٤. باب غَزوةُ ذَاتِ السَّلاسِلِ ...وقَالَ ابن إِسحاقَ عن يزِيد عن عروةَ هِي بِلَاد بلِي وعذْرةَ وبنِي الْقَين.

٥. باب قَالَ ابن إِسحاقَ غَزوةُ عيينَةَ بن حِصن بن حذَيفَةَ بن بدرٍ بنِي الْعنْبرِ مِن بنِي تَمِيمٍ بعثَه النبِي ﷺ إِليهم فَأَغَار وأَصاب مِنْهم نَاسا وسبى مِنْهم نِساء.

ظهر من الجدول السابق الآتي:

- كان من أبرز أصحاب المغازي والسير الذين أخرج عنهم البخاري في تراجم المغازي ستة هم: عروة بن الزبير ، محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عاصم بن عمر بن قتادة ، موسى بن عقبة ، إِسماعِيلُ بن أَبِي خَالِدٍ الأحمسي، محمد بن إسحاق بن يسار.
- جميعهم متفق على ثقتهم إلا ما كان من ابن إسحاق، ومن هنا نلاحظ أن البخاري لم يذكر من أقواله إلا ما وافق فيه الثقات، أو أنه يذكر منها ما يشير منه إلى مخالفته لهم صراحة ، وكان يبين ذلك من خلال الأقوال المتفقة التي يذكرها في الترجمة وقوله المخالف في الترجمة مع الأقوال الأخرى.
- عدد الآثار الواردة عنهم جميعاً في تراجم المغازي ستة عشر قولاً.
- معظم الآثار الواردة عنهم كانت في تراجم الجامع وفي تراجم المغازي فهم من أربابها.
- الوحيد الذي أكثر عنه الإمام البخاري في تراجم الجامع هو الإمام الزهري وهو المحدث الفقيه الثقة من أصحاب المغازي، عد من صغار التابعين، وهذا يعني أنه أخذ عن بعض من الصحابة ﷺ، ومن هنا اهتم الإمام البخاري بما ورد عنه في المغازي.

المطلب الثالث

دلائل الإمام البخاري الترجيحية في تراجم مرويات المغازي

اعتنى الإمام البخاري بنقده مرويات المغازي، النقد الداخلي والخارجي والذي نتج عنه ترجيحات اجتهادية ترجم بها، فأخرج البخاري من مرويات المغازي الصحيح الموافق لما اجتهد مترجماً به، فاجتهاده ظاهر في التراجم، والعالم المجتهد يضع ما رجح بكل ثقة في عناوين ظاهرة، وقد يدلل على ما يرجحه.

من أبرز القضايا التي لمع فيها الإمام البخاري جزمه بما ورد فيه الخلاف سواء ما دلل عليه أو لم يدلل ضمن تراجم مرويات المغازي، وذلك كترجيحه سبب نزول آية معينة، أو تحديد سنة حدوث واقعة معينة أو شهرها، أو تقديم واقعة على أخرى، وقد يقع الاجتهاد من خلال موافقته أصحاب المغازي أو لبعضهم فلا تقع له إلا بعد دراسة وجهد، فيجزم بحسب ما ظهر له، وقد لا يفصح عن مكنونه؛ شحذاً لهمم عقول أهل العلم، ومن أهم ما اظهره البخاري في تراجم مرويات المغازي بيان الخلاف في بداية السنة الهجرية عند المؤرخين قديماً وتحديده.

من أبرز الدلائل التي أشار الإمام البخاري من خلالها إلى ترجيحه في تراجم مرويات المغازي:

أولاً: الإتيان بالآيات التي اتفق أهل العلم في سبب نزولها، ووضعها في التراجم الخاصة بها، إشارة إلى الاتفاق، ومن ذلك قوله:" باب قول الله تعالى ﴿ إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حليم ﴾ فقال ابن حجر:"اتفق أهل العلم بالنقل على أن المراد به هنا يوم أحد".[١]

ثانياً: الآيات التي وقع في سبب نزولها خلاف بين أهل العلم، كان من عادة البخاري إن رجح ان سبب نزولها في حادثة معينة اثبتها في ترجمة تلك الحادثة مشيراً إلى الخلاف الذي ظهر له، ومن ذلك قوله: " باب قصة غزوة بدر، وقول الله تعالى:﴿ ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة فاتقوا الله لعلكم تشكرون* إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين* بلى إن تصبروا وتتقوا ويأتوكم من فورهم هذا يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مسومين* وما جعله الله إلا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم به وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم* ليقطع طرفا من الذين كفروا أو يكبتهم فينقلبوا خائبين﴾.[٢]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٩٦/١١.
٢) سورة آل عمران، الآيات ١٢٣-١٢٧.

وقال وحشي: قتل حمزة طعيمة بن عدي بن الخيار يوم بدر

وقوله تعالى:﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾[١] الآية الشوكة الحد".

من عادة الإمام البخاري الإتيان بالآيات المقطوع في سبب نزولها وصحته في التـراجم ابتداءً، وإن ورد من الآيات ما فيه اختلاف في سبب النزول وترجح لديه قول ما بدلائله، فإنـه يذكره ويلمح إليه، وقد علم الحافظ ابن حجر فطنة البخاري فأشـار قـائلاً: قولـه :﴿إذ تقـول للمؤمنين﴾ اختلف فيها أهل التأويل، فمنهم من قال: هي متعلقة بقوله: ﴿نصركم﴾ فعلى هذا هـي في قصة بدر، وعليه عمل المصنف، وهو قول الأكثر وبه جزم الداودي، وقيـل هـي متعلقـة بقوله: ﴿وإِذْ غَدوتَ مِن أَهلِك تُبوئُ الْمؤْمِنِين مقَاعِد لِلْقِتَالِ﴾[٢] فعلى هذا فهي متعلقة بغـزوة أحـد وهو قول عكرمة وطائفة، يؤيد الأول ما روى ابن أبي حاتم بسند صـحيح إلـى الـشعبي:" أن المسلمين بلغهم يوم بدر أن كرز بن جابر يمد المشركين، فأنزل الله تعـالى: ﴿أَلَـن يكْفِـيكُم أَن يمِدكُم ربكُم بِثَلَاثَةِ آلَافٍ﴾ الآية قال يمد كرز المشركين ولم يمد المسلمين بالخمسة"[٣]، وقـد لمـح المصنف بالاختلاف في النزول فذكر قوله تعالى ﴿وإِذْ غَدوتَ مِن أَهلِك﴾[٤] في غزوة أحد، وكذلك قوله: ﴿لَيس لَك مِن الْأَمرِ شَيء﴾ [٥] قال الحافظ:"وذكر ما عدا ذلك في غزوة بدر وهو المعتمد"[٦]، وفي ذكره الآية في التراجم المتعلقة بغزوة بدر، لا بل كانت الأولى فيها، إشارة مـن البخـاري إلى أنه رجح أن نزولها فيها.

ثالثاً: من عادة البخاري أنه ان علم بوجود خلاف، بقضية في صلب المغـازي، فإنـه يلمح له بطريقة تدل على فطنته واجتهاده، والخلاف كان في ابتداء حساب التـاريخ الهجـري، المترتب عليه ابتداء السنة الهجرية، والتي خالف فيها موسى بن عقبة في كل تواريخ الحـوادث والوقائع، ومن دقة البخاري ذكره ابتداء التوافق في الأشهر التي وقعت فيهـا الحادثـة، وكـان الاختلاف في العام بفارق سنة، وهذا الأمر ظهر بجلاء عند ذكره لقول ابن عقبة في التراجم.

---

١) سورة الأنفال ، الآية ٧.
٢) سورة آل عمران ، الآية ١٢١.
٣) ابن أبي حاتم، أبي محمد عبد الرحمن الرازي، (ت: ٣٢٧هـ)، **تفسير القرآن العظيم مسندا عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين**، ط: -، ٥٤م، ٤٥٨/١٤.
٤) سورة آل عمران ، الآية ١٢١.
٥) سورة آل عمران ، الآية ١٢٨.
٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٧/١١.

من الأمثلة على ذلك: قال البخاري:"باب غَزوةِ الْخَنْدق وهي الْأحزاب، قَالَ موسى بن عقْبةَ: كَانَت في شَوالٍ سنة َأربع".

ليس كل ما يذكره البخاري في تراجم المغازي ترجيح فقد يكون للمقارنة، ففـي ذكـره لقول ابن عقبة وغيره من أقوال العلماء في الترجمة بيان لاختلافهم في حساب ابتـداء التـاريخ الهجري، علم البخاري ذلك، وقصد التنبيه على هذا الاختلاف بين أصحاب المغازي، والله تعالى أعلم.

سار البخاري على ما سار عليه جمهور أصحاب المغازي موافقاً طريقة حسابهم التاريخ الهجري، والبخاري لا ينكر لابن عقبة فعله قاصداً من ترجمة الباب شحذ الهمم وجلب الانتبـاه، إلى ما تنبه إليه ببيان اختلافه عنهم، وهذا جل ما صرح به البيهقي.

وافق البخاري الجمهور، ولم ينكر على موسى بن عقبة اجتهاده، في المثال المتقدم قـال الجمهور غزوة الخندق سنة ٥هـ، وقال موسى بن عقبة سنة ٤هـ ، وكانت العلة الاختلاف في حساب التاريخ الهجري، ومخالفة موسى بن عقبة ترتب عليها مخالفته في كل تواريخ الحـوادث الأخرى.[١]

رابعاً: موافقة أرباب المغازي والسير، يعد اجتهاداً عند أمثال البخاري؛ لمحاولته تأكيـد ما صدر عنهم من خلال المرويات الواردة في الباب، وهذا ما فعل حين وافق أصحاب المغازي كون غَزوةِ بني الْمصطَلِق كانت في السنة الخامسة للهجرة.

قال البخاري: " باب غَزوةِ بني الْمصطَلِق من خُزاعةَ وهي غَزوةُ الْمريسِيعِ قَـالَ ابـن إِسحاقَ وذَلِك سنَةَ سِت وقَالَ موسى بن عقْبةَ سنَةَ َأربعٍ وقَالَ النعمان بن راشِدٍ عن الزهري كان حدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزوةِ الْمريسِيعِ".

الظاهر من الترجمة أن هناك خلاف بين أرباب المغازي أشار له البخاري في ترجمـة الباب، وأشار إلى ما رجحه من الأقوال من خلال الإشارات الخفية في الترجمـة وكـان هنـا حديث الإفك الذي فيه إشارة صريحة إلى أن غزوة الخندق في الخامسة وليست فـي الرابعـة، وقصد من الإشارة بيان موافقته أرباب المغازي والسير، وإن كان لا ينكـر علـى ابـن عقبـة اجتهاده، ولذلك أثبته لبيان موافقته للجمهور بناء على اجتهاده الذي اجتهد.

---

١) انظر لمزيد اطلاع ، ص:٤٢.

وذكر ابن كثير جماع الأقوال فذكر قائلاً: قال الواقدي: كانت لليلتين من شـعبان سـنة خمس، وقال محمد بن إسحاق بن يسار بعد ما أورد قصة ذي قرد: فأقام رسول الله ﷺ بالمدينة بعض جمادي الآخرة ورجب، ثم غزا بني المصطلق من خزاعة في شعبان".[١]

ومن جماع أقوال ابن حجر[٢] في هذه الغزوة: ظهر أن المتفق عليه أنها في شعبان، وبما أن الفارق هو سنة بين أهل المغازي كما ذُكر مراراً، إلا أن الذي وجد في مغازي ابن عقبة سنة خمس، فبين ابن حجر هذا الأمر فقال:: " كأنه سبق قلم أراد أن يكتب سنة خمس فكتب سنة أربع "، وقال الحاكم : قول عروة وغيره أنها كانت في سنة خمس أشبه.

قلت: كان سبق القلم من ابن عقبة لما سار عليه في التأريخ وليس مـن البخـاري والله تعالى أعلم، وقول الحاكم هو الراجح.

ومن الإيماءات التي استخدمها البخاري في الترجمة إيراده متعلقات الحدث فكان أبرزها حادثة الإفك[٣]، ومن أبرز ما جاء في الحادثة" أن سعد بن معاذ تَنَازع هو وسعد بن عبـادةَ فِـي أَصحاب الْإِفْك، وسعد بن معاذ ماتَ أَيام قُرِيظَة، وكانَتْ سنَة خَمس علَى الصحِيح، ويظْهـر أَن الْمريسِيع كانَتْ سنَة خَمس فِي شَعبان لِتَكُون قَد وقَعتْ قَبل الْخَنْدق؛ لِأَن الْخَنْدق كانَتْ فِي شَـوال مِن سنَة خَمس أَيضا فَتَكُون بعدها، والمعنى أن سعد بن معاذ كان موجودا فِي الْمريسِيع ورمِـي بعد ذَلِك بِسهمٍ فِي الْخَنْدق وماتَ مِن جِراحتِهِ فِي قُرِيظَة".[٤]

ومنها كما ورد في حديث الإفك أن القصة وقعت بعد نزول الحجاب، والحجاب كان في ذي القعدة سنة أربع عند جماعة فيكون المريسيع بعد ذلك فترجح أنها سنة خمس.

قال ابن حجر:" ويؤَيده أَيضا أَن حدِيث الْإِفْك كان سنَة خَمس إِذْ الْحدِيث فِيـهِ التـصريح بِأَن الْقِصة وقَعتْ بعد نُزول الْحِجاب والْحِجاب كان فِي ذِي الْقَعدة سنَة أَربع عِنْد جماعة فَيكُـون الْمريسِيع بعد ذَلِك فَيرجح أَنها سنَة خَمس".[٥]

والظاهر أن البخاري في ذكره قول ابن إسحاق بما فيه من مخالفة للجمهور، وموافقـة ابن عقبة لهم على ما احتسب هو للتاريخ الهجري، وذكره لحديث الإفك وما حـصل فيـه مـن النزاع، ولما كان من مجريات في حديث الإفك الذي ورد عن عائشة إشارات ودلائل قـصدها البخاري للترجيح في الترجمة، لبيان أن غزوة المريسيع وقعت ستة خمس من الهجرة.

---

١) ابن كثير، **السيرة النبوية**، ٢٩٧/٣، وانظر ابن سيد الناس، **عيون الأثر**، ٧٩/٢-٩٣.

٢) ابن حجر، **فتح الباري، ٤٦٥/١١.**

٣) تقدمت ترجمة للإمام البخاري في كتاب المغازي لحديث الإفك كونه من متعلقات المغازي، انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب حدِيثِ الْإِفْكِ، والْأَفَكِ بِمنْزِلَةِ النجسِ والنجسِ يقَالُ: { إِفْكُهم }، وأَفْكُهم وأَفَكُهم فَمن قَالَ أَفَكَهم يقُولُ صرفَهم عن الْإِيمان وكَذبهم كَما قَالَ: { يؤْفَك عنْه من أُفِك }، يصرفُ عنْه من صرِفَ.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٤٦٥/١١، وانظر ابن حزم الظاهري، **جوامع السيرة**، ٢٠٧/١.

٥) ابن حجر، **فتح الباري، ٤٦٥/١١.**

الفصل الثاني

دراسة أسانيد البخاري ومروياته في كتاب المغازي

المبحث الأول: أسانيد البخاري في كتاب المغازي

المطلب الأول: ترتيب الروايات بحسب قوتها.

المطلب الثاني: منهج البخاري في الانتقاء و نزوله في رتبة بعض الرواة.

المبحث الثاني: الصناعة الحديثية عند الإمام البخاري.

المطلب الأول: منهج البخاري في المتابعات والشواهد.

المطلب الثاني: منهج البخاري في الرواية بالمعنى.

المطلب الثالث: منهج البخاري في أسانيد روايات كتاب المغازي ومتونها.

المطلب الرابع: الموقوفات والآثار في كتاب المغازي عند البخاري.

المطلب الخامس: الروايات المنتقدة متناً على البخاري في المغازي.

المبحث الأول

أسانيد البخاري في كتاب المغازي

أخرج البخاري في كتاب المغازي، أكبر عدد من المرويات من بين كتب الجامع؛ جامعاً فيه أكبر قدر من الروايات المقبولة، فكان يكثر من المتابعات والشواهد، لتصحيح أصل البـاب، ومن هنا أشار الحافظ ان "التصحيح وقع من حيث المجموع"[١]، وكان من منهجه الانتقاء لمرويات المغازي واختلاف بذلك عن غيره ممن كتب في السيرة من المحدثين آنذاك، ولكثـرة مروياتهـا، كثُر عدد الروايات المنتقدة فيها، وكذلك وجد عدد كبير من الرواة المتكلم فيهم، مقارنـة بكتـب الجامع الأخرى، كما وجد في كتاب المغازي عدد من الرواة ليس له من الروايـات إلا واحـدة فقط، ومنهم من له عدد محدود من الروايات، منها ما كان في المغازي وغيره من كتب الجامع، وبعد مناقشة هذا الفصل ومما تقدم في الفصل الأول، نستطيع استنباط بعض من القواعـد التـي سار عليها الإمام البخاري في مرويات المغازي.

انتقى البخاري روايات في المغازي عن رواة متكلم فيهم، ولكنه جعل ذلك بناء على ضوابط سار عليها، فكان منهجه فيها واضحاً، وجاء كتاب المغازي في الدرجة الثانية بعد كتاب التفسير من حيث عدد هؤلاء الرواة[٢]، ومن هنا قيل أن البخاري تساهل في تحقيق شرطه في الرواة، وكان ذلك في بعض كتب الجامع، منها المغازي والتفسير والرقاق وغيرها.

من دقة البخاري أنه مع ما أخرج عن الرواة المتكلم فيهم إلا :"أن مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل، وعند التأمل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً وأشد اتصالاً، وبين ابن حجر هذا من أوجه ذكرها"[٣]:**أحدها:** أن الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلاً المتكلم فيه بالضعف منهم ٨٠ رجلاً.

ثانيها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تُكُلم فيه لم يكثر من تخريج أحاديثهم.

ثالثها: أن الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه، فهو أعرف بحديثهم.

رابعها: أن البخاري يخرج من أحاديث أهل الطبقة الثانية انتقاء، فهذه الأوجه الأربعـة تتعلـق بإتقان الرواة.

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٣٤٥.

٢) انظر عليوة، عزيزة صالح، **التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين**، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور: أمين القضاة، الجامعة الأردنية، أيار ٢٠١١م-٢٠١٢م، ص:١٤١-١٤٢، وأشارت عليوة أن كتب الجامع الصحيح التي أخرج البخاري فيها عن رواة متكلم فيهم هي: (التفسير، والمغازي، والحج، الصلاة والرقاق، والمناقب، والجهاد، والبيوع ، والتوحيد، والعلم، والاعتصام، وفضائل الصحابة، والطب والأدب والأطعمة، وفضائل القران، والأحكام والأيمان والنذور).

٣) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٩-١٠.

المطلب الأول

ترتيب الروايات بحسب قوتها

ليس للبخاري منهج صريح للرواية التي تتصدر الباب بعد الترجمة، إلا إن قوة الترتيب في مرويات المغازي بعد تراجم أبوابها، تتمثل بمدى قوة مطابقتها لترجمة الباب، ومن هنا نلاحظ أن البخاري انتقى من مرويات المغازي، وذلك لما نعلمه من كثرة مروياتها.

وفيما بيان عناية البخاري بالترتيب كما يلي:

أولاً: اهتمام البخاري بتخريج الرواية المطابقة بمدلولها ترجمة الباب في بدايته.

ثانياً: أبرز القرائن التي اعتمدها البخاري في انتقاء الروايات الأولى في الباب.

ثالثاً: من المناهج المعتمدة المشيرة إلى القوة في الترتيب، التحويل نموذجاً.

أولاً: اهتمام البخاري بتخريج الرواية المطابقة بمدلولها ترجمة الباب في بدايته.

إضافة إلى القوة في السند الصحيح المتصل، الذي تحرى فيه الإمام البخاري الدقة، وانتقاه عن الرواة الثقات والأكثر عدداً في الشيوخ، والأوثق والأحفظ فيهم، وتحرى قوة المتن الصحيح العام ذا المدلول الموافق لترجمة الباب، فهذه جميعها معايير دقيقة أولاها البخاري جل الاعتناء.

أشار الحافظ في معرض رده على من انتقد بعض روايات الصحيح إلى أن البخاري يخرج الأحاديث الصحيحة، وقد يتبعها أحياناً بالأحاديث المعلولة أو يشير إليها، وإذا لم يكن الترجيح بين الرواة المختلفين باعتبار العدد أو الحفظ أو غيرها من المرجحات أو القرائن فإن البخاري يخرج الوجهين، وقال:" إذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له، أو له علة إلا إنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما".[١]

ومع ذلك قال الحافظ عن إخراج البخاري "الأحاديث التي احتج بها هي التي يمكن القول بأنه أخل بشرطه فيها أو وردت معلولة، ولم يذكر شيئاً منها إلا على سبيل الاعتضاد، أو الاحتياط أو الاستئناس أو التتبع وشرح العلة".[٢]

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**،ص: ٣٤٥.

٢) المليباري، حمزة **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح**، ص: ٩، وانظر كافي، أبو بكر، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)** ، ص: ٢٢١-٢٢٢.

وبعد التتبع لا يوجد في بدايات الأبواب بعد الترجمة من الأحاديث إلا الأصول، وإن انتُقدت على البخاري، وفيما يلي مثالان الأول منهما اخترته من الروايات المنتقدة عليه في الصحيح ومن كتاب المغازي خاصة، يظهر منه منهجه في الترتيب:

أخرج البخاري في كتاب المغازي وفي باب شهود الملائكة بدراً وفي الرواية الأولى منه منه فقال: حدثَنِي إِسحاقُ بن إِبراهِيم أَخْبرنَا جرير عن يحيى بن سعِيدٍ عن معاذِ بن رِفَاعةَ بن رافِعٍ الزرقِي عن أَبِيهِ وكان أَبوه مِن أَهل بدرٍ، قَالَ: جاء جِبرِيلُ إِلَى النبِي ﷺ فَقَالَ: ما تَعدون أَهلَ بدرٍ فِيكُم، قَالَ: مِن أَفْضل الْمسلِمِين أَو كَلِمةً نَحوها، قَالَ: وكَذَلِك من شَهِد بدرا مِن الْملَائِكَةِ.[١]

وقال: حدثَنَا سلَيمان بن حربٍ حدثَنَا حماد عن يحيى عن معاذِ بن رِفَاعةَ بن رافِعٍ وكَان رِفَاعةُ مِن أَهل بدرٍ وكَان رافِع مِن أَهل الْعقَبةِ فَكَان يقُولُ لِابنِهِ:" ما يسرنِي أَني شَهِدتُ بدرا بِالْعقَبةِ"، قَالَ: سأَلَ جِبرِيلُ النبِي ﷺ بِهذَا.

حدثَنَا إِسحاقُ بن منْصورٍ أَخْبرنَا يزِيد أَخْبرنَا يحيى سمِع معاذَ بن رِفَاعةَ أَن ملَكًا سأَلَ النبِي ﷺ نَحوه.

وعن يحيى أَن يزِيد بن الْهادِ أَخْبره أَنه كَان معه يوم حدثَه معاذٌ هذَا الْحدِيثَ فَقَالَ يزِيد فَقَالَ معاذٌ إِن السائِلَ هو جِبرِيلُ عليه السلام.[٢]

قال الدارقطني:"أخرج البخاري عن إسحاق عن جرير... معاذ بن رفاعة عن أبيه وكان أبوه من أهل بدر" ما تعدون من شهد بدرا فيكم"، وقال:" عن سليمان عن حماد ويزيد بن هارون معاً عن يحيى بن سعيد عن معاذ مرسلاً، قال: ولم يسنده غير جرير، وقد خالفه الثوري فقال: عن يحيى عن عباية بن رفاعة عن رافع بن خديج".[٣]

قال ابن حجر:" سياق البخاري يعطي أن طريق حماد متصلة، فإنه قال: حدثنا سليمان يعني بن حرب حدثنا حماد يعني بن زيد عن يحيى هو بن سعيد عن معاذ بن رفاعة بن رافع، وكان رفاعة من أهل بدر، وكان رافع من أهل العقبة، وكان يقول لابنه يعني لرفاعة ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة، قال: سأل جبريل النبي ﷺ فذكر الحديث.."[٤]

قلت: في رواية الابن عن أبيه قرينة قوة، لأنه أعلم به من غيره لقربه منه، وهذه هي الرواية الأولى وما بعدها يقاس عليها.

---

١) البخاري ، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٦٩٢.
٢) البخاري ، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٦٩٣.
٣) الدارقطني، **التتبع**، ح: ٥٨، ص: ١٨٧.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٧.

وقال الحافظ:" وروى بن مندة في المعرفة من طريق عمارة بن غزية عن يحيـى بـن سعيد عن رفاعة بن رافع كذا عنده، ولعله عن بن رفاعة بن رافع قال سمعت أبـي يقـول: إن جبريل قال: .. وهذا يقوي رواية جرير في الجملة".[١]

وذكر الحافظ أيضاً فقال:" وأما حديث الثوري الذي أشار إليه فرواه بن ماجة[٢]، وإسحاق بن راهويه وأحمد بن حنبل والطبراني وابن حبان[٣] من طريقه"، قلت: ورواه أيـضاً ابـن أبـي شيبة[٤]، وقال الحافظ: "وكذا رواه أبو يعلى من حديث علي بن مسهر عن يحيى بن سعيد به وهو حديث آخر غير حديث رفاعة بن رافع".[٥]

وعن ابن حبان:" قال أبو حاتم: روى هذا الخبر جرير بن عبد الحميـد، ورواه سـفيان الثوري، كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن عباية بن رفاعة، عن جده رافع بن خـديج، وسـفيان أحفظ من جرير وأتقن، وأفقه كان إذا حفظ الشيء لم يبال بمن خالفه".[٦]

ليثبت الحافظ ابن حجر صحة الطريقين جميعاً وعدم المخالفة التي أشار إليها الدارقطني قال عن حديث معاذ بن رِفَاعة: "أورده عنْه مِن ثَلَاثَة طُرق:

١. رواية جرير معاذ عن أَبِيهِ وهذِهِ موصولة.
٢. رواية حماد وهو ابن زيد، ...وهذَا صورته مرسل ولَكِن عِنْد التَّأمل يظْهر أَن فِيهِ رواية لِمعاذِ بن رفَاعة بن رافِع عن أَبِيهِ عن جده.
٣. ورواية يزيد وهو ابن هارون وهِي الثالِثَة قَالَ فِيها معاذ:" إن ملَكًا سأَلَه" وهذَا ظَـاهِره الْإرسال، لَكِن أَفَاد التصريح بِسماعِ يحيى بن سعِيد لِلْحدِيثِ مِـن معـاذ، ولهـذَا قَـالَ الْإِسماعِيلي: هذَا الْحدِيث وصلَه عن يحيى بن سعِيد وجرير بن عبد الْحمِيد، وتَابعه يحيى

---

١) ما ذكره ابن حجر أثبته الطبراني فقال: حدثنا أحمد بن يحيى بن خالد بن حيان قال : نا يحيى بن بكير قال : نا ابن لهيعة، عن عمارة بن غزية، عن يحيى بن سعيد، عن رفاعة بن رافع بن مالك الزرقي قال: سمعت أبي يقول: قال جبريل عليه السلام لرسول الله ﷺ:" كيف أهل بدر فيكم ؟ قال : هم أفاضلنا" فقال جبريل: "ومن شهد من الملائكة بدرا فهم أفاضلنا"،**المعجم الأوسط**، باب من اسمه أحمد، ح:١٣٥.

٢) وأما حديث ابن ماجة في **السنن**، فقد قال : حدثَنَا عِلي بن محمدٍ وأَبو كُريبٍ قَالَا حدثَنَا وكِيع حدثَنَا سفْيان عن يحيى بن سعِيدٍ عن عباية بن رِفَاعةَ عن جدهِ رافِعِ بن خَدِيجٍ قَالَ: جاء جِبرِيلُ أَو ملَك إِلَى النبِي ﷺ فَقَالَ ما تَعدون من شَهد بدرا فِيكُم قَالُوا خِيارنَا، قَالَ: كَذَلِك هم عِنْدنَا خِيار الْملَائِكَةِ".ابن ماجة، **السنن، المقدمة،** فضل أهل بدر، ح: ١٥٦.

٣) أحمد بن حنبل**، المسند،** حدِيثُ رافِعِ بن خَدِيجٍ رضي الله عنه، ح: ١٥٢٦٠، والطبراني، **المعجم الكبير**، ٣٧٤/٤، ح: ٤٢٨٦، وابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، (ت: ٣٥٤هـ)، **صحيح ابن حبان،** ط:-، ٣١م، تحقيق : حسين أسد، وشعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٤م، ذكر البيان بأن أهل بدر هم أفضل الصحابة وخير هذه الأمة، ح: ٧٣٤٧.

٤) ابن أبي شيبة، **المصنف** ، ح: ٧٩، ٤٨٣/٨.

٥) انظر ما تقدم من كلام ابن حجر**، هدي الساري**، في توجيه ورد نقد الدارقطني، ح: ٦٣، ص: ٣٦٧.

٦) ابن حبان**، الصحيح**، ذكر البيان بأن أهل بدر هم أفضل الصحابة وخير هذه الأمة، بتصرف ح: ٧٣٤٧.

بن أيوب فأرسله عنْه حماد بن زيد ويزيد بن هارون وقوله فِي آخِره: "وعن يحيى أن يزيد بن الْهاد حدثه "يستفَاد مِنْه أن تَسمِية الْملَك السائِل جِبريل إِنما تَلَقاها يحيى بن سعِيد مِن يزيد بن الْهاد عن معاذ، فَيقْتَضِي ذَلِك أن فِي رواية جرير الْجزم بِتَسمِيتِهِ، وفِي رواية يحيى بن سعِيد إدراجا".[1]

قلت على ضوء ما تقدم: جعل الإمام البخاري رواية جرير الأولى في الباب، لرؤيته أنها رواية مسندة صحيحة وأصل في بابها، فقدمها لأنه عد الاتصال سمتها الظاهرة، وأخر من الروايات ما كانت سمتها الإرسال؛ ليدلل منها على أمور أرادها أهمها: إثبات الاتصال، وعدم المخالفة من الثوري، وتسمية السائل، وبيان كيفية الاتصال في اللاحق من الروايات المذكورة وقد فعل.

أما القرائن التي دلت على الاتصال والتحديث في الرواية ، قوله:" عن معاذِ بن رِفَاعةَ بن رافِعٍ الزرقِي عن أَبِيهِ"، دلت العبارة على دقة البخاري في انتقاء رواية الابن عن أبيه، إضافة إلى عنايته برواية شاهد العيان[2] بدليل ما ورد في الرواية "وكان رِفَاعةُ مِن أَهل بدرٍ"، وبذلك تنبه البخاري إلى ما لم يتنبه له الدارقطني.

أشار المثال إلى عناية البخاري بتخريج الرواية التي طابقت بمدلولها ترجمة الباب، ومن هنا أخرج هذه الرواية في بداية الباب، وهو ممن يرى صحتها واتصالها وهذا بخلاف من انتقدها، إضافة إلى أن الإمام البخاري يكثر في المغازي من تخريج المتابعات والشواهد ليكثر من الروايات المقبولة فيه.

ثانياً: أبرز القرائن التي اعتمدها البخاري في انتقاء الروايات الأولى في الباب.

١. انتقاء رواية الأحفظ عن شيخه.
٢. انتقاء رواة الأتقن في الأداء عن شيخه.
٣. انتقاء رواية الأكثر عدداً عن الشيخ

هذا من المناهج العامة عند الإمام البخاري في الجامع الصحيح إلا أنه ظاهر في مرويات كتاب المغازي بشكل واضح وذلك لكثرة الروايات الواردة فيه.

---

١) ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٢٥/١١.
٢) انظر أكرم العمري ،**السيرة النبوية الصحيحة في المقدمة**، ص: ١٩.

من الأمثلة على ذلك:

قال البخاري: حدثَنَا يحيى بن بكيرٍ حدثَنَا الليثُ عن عقَيلٍ عن ابن شِهابٍ أَخْبرنِي عروةُ بن الزبير عن عائِشَةَ رضِي الله عنْها زوجِ النبِي ﷺ أَن أَبا حذَيفَةَ، وكَان مِمن شَهد بـدرا مـع رسول اللهِ ﷺ، تَبنى سالِما وأَنْكَحه بِنْتَ أَخِيهِ هِنْد بِنْتَ الْولِيدِ بن عتْبةَ، وهو مولًى لِـامرأَةٍ مِـن الْأَنْصار... وكَان من تَبنى رجلًا فِي الْجاهِلِيةِ دعاه الناس إِلَيهِ، وورِثَ مِن مِيراثِهِ حتى أَنْزلَ الله تَعالَى ﴿ادعوهم لِآبائِهم﴾.[١]

هذه الرواية أول روايات الباب وفيها إيماء خفي حيث قدم رواية من شهد الحادثة علـى رواية غيره ويظهر منه تعلقها المباشر بترجمة الباب وإن أطلقها، قال الحافظ ابن حجر:" كَـذَا لِلْجمِيعِ بِغَير تَرجمة ، وهو فِيما يتَعلق بِبيان من شَهد بدرا".[٢] كان الباب المتقدم شهود الملائكـة بدراً، وكأنه أراد بيان بعض من شهدها من الصحابة ﷺ أيضاً.

في هذه الرواية وقع فيها خلاف في اسم الصحابية التي تزوجها سالم، إلا إن البخـاري قطع الخلاف في اسمها؛ بأن أخرج الرواية عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب، وهو في الطبقـة الأولى من أصحاب الزهري، ومن الذين قيل أنهم عالِمين به، فهو ممن قيل أنه "يؤدي الألفـاظ عنه".[٣]

فذكر ابن حجر قائلاً: " رواه يونُس ويحيى بن سعِيد وشُعيب[٤] وغَيرهم عـن الزهـري فَقَالُوا: هِنْد، وروى مالِك[٥] عنْه فَقَالَ: فَاطِمة".[٦]

مالك من أثبت أصحاب الزهري فيه كما ورد عن الأئمة أحمد وابن معين رحمهمـا الله، إلا أنه تفرد، مما دفع الإمام البخاري إلى ترجيح رواية عقيل للقرائن المتقدمة فيه عـن شـيخه، واختيار رواية الجمع من الرواة بقرينة الأكثر عدداً في الرواية عن الشيخ كذلك.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب المغازي، باب ، كذا بغير ترجمة، ح: ٣٦٩٩.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢٨/١١.
٣) ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي** ، ص: ٢٥١.
٤) أخرجها النسائي، **السنن الكبرى**، ح:٥٣٣١، ٢٦٦/٣.
٥) اخرج رواية مالك البيهقي، **معرفة السنن والآثار**، كتاب الرضاع ، باب رضاع الكبير، ح: ٤٩٦٠.
٦) ابن حجر، **فتح الباري،ح**: ٣٦٩٩، ٣٣٢/١١.

وفي المثال قرائن دعت البخاري إلى انتقاء الرواية وجعلها من الروايات الأولى في الباب، فعقيل الأحفظ عن شيخه، والأتقن في الأداء عنه، ونلاحظ أنه انتقى رواية الأكثر وطرح رواية مالك وهو المخالف.

ثالثاً: من المناهج المعتمدة المشيرة إلى القوة في الترتيب، التحويل نموذجاً

المناهج المعتمدة عند الإمام البخاري المشيرة إلى قصده الترتيب وقوته كثيرة، منها التحويل، والذي لم يعتمده البخاري كثيراً كما فعل الإمام مسلم، والتحويل الذي أورده في المغازي حاول منه التنبيه إلى أهمية الطرق الأخرى وهي عبارة عن متابعات، يؤتى بها من أجل تقوية الحديث، وبيان تعدد طرقه ومخارجه، وإظهار من تدور عليه الرواية، ومنها أنه تظهر منه متابعة لبعض الرواة من آخرين تقوية لهم.[١]

وفيما يلي دراسة لمثال يوضح دور التحويل في مرويات المغازي.

قال البخاري: حدثَنَا إِبراهِيم بن موسى أَخْبرنَا هِشَام عن معمرٍ عن الزهري **ح** حدثَنَا إِسماعِيلُ قَالَ حدثَنِي أَخِي عن سلَيمان عن محمدِ بن أَبِي عتِيقٍ عن ابن شِهابٍ عن عبيدِ اللهِ بن عبدِ اللهِ بن عتْبةَ بن مسعودٍ أَن ابن عباسٍ ﷺ قَالَ أَخْبرنِي أَبو طَلْحةَ ﷺ صاحِب رسول اللهِ ﷺ وكان قَد شَهد بدرا مع رسول اللهِ ﷺ أَنه قَالَ لَا تَدخُلُ الْملَائِكَةُ بيتًا فِيهِ كَلْب ولَا صورةٌ يريد التماثِيلَ التِي فِيها الْأَرواح.[٢]

ظهر من خلال المثال أن البخاري قدم الراوي الأوثق والأحفظ والأكثر ضبطاً للرواية، وقرنه بالراوي الأقل ضبطاً لها، باستخدامه التحويل في السند، حيث تابع معمر ابن أبي عتيق المقارب في الرواية عن الزهري، والذي لم يرو عنه غير سليمان بن بلال، وقال عنه الذهلي: هو حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية، لولا أن سليمان بن بلال يحدثه لذهب حديثه، حديثه عند البخاري مقرون.[٣]

---

١) انظر القضاة، د. أمين، **بحث التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه،** مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢ (أ) العدد ٤، ١٩٩٥م، ص: ١٨٤٥،

٢) البخاري **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي باب شهود الملائكة بدراً،ح: ٣٧٠١.

٣) انظر ابن حجر **تهذيب التهذيب،** ت: ٤٥٧، ٢٧٧/٣٠.

وقال الذهبي:" قرنه البخاري بآخر"[1]، وقال الباجي: أخرج البخاري في الاستقراض وشهود الملائكة بدراً عن سليمان بن من المثبت المتقدم غير ما ذكره الباجي وله متابع في شهود الملائكة بدراً.

قلت: الملاحظ أن الإمام البخاري استخدم التحويل في السند، فمدار الرواية على الإمام الزهري، والرواة عنه معمر وابن أبي عتيق، قدم البخاري معمراً وهو من رجال الطبقة الأولى في الرواية عن الزهري، وقرنه بابن أبي عتيق وقد قيل فيه: مقبول[2]، وتحويل البخاري كان اختصاراً، وبياناً لضبط ابن أبي عتيق، فهو ليس بمستوى رجال البخاري، إلا إنه في هذه الرواية لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله حيث توبع، فهدف البخاري من التحويل بيان فائدة اسنادية، أظهرت عنايته في التصنيف، ودقته في الترتيب.[3]

مما تقدم ظهر أن أهم الضوابط التي اعتمدها البخاري في تخريجه للمرويات الباب الأولى:

١. تقديم رواية الراوي الأتقن في أداء الألفاظ عن شيخه.
٢. تقديم رواية الرواة الأكثر عدداً في شيخهم.
٣. تقديم رواية الأحفظ عن الشيخ من الرواة.
٤. استخدام التحويل الذي يفيد أموراً كثيرة منها بيان ضبط الراوي الأقل ضبطاً إذا وافق الثقات منهم في الرواية ذاتها عن الشيخ، وهذا رداً على من انتقد البخاري في روايته عمن خف ضبطه من الرواة، فالبخاري لا يعتمد رواية أمثال هؤلاء الرواة إلا إذا وافق الثقات منهم.

كما نلاحظ أن الإمام البخاري من خلال المثال المتقدم نزل بشرطه في بعض الرواة في المغازي، دون العقائد والأحكام، ولكنه سار ضمن قواعد وضوابط، كان منها الاقتران بين الرواة، حيث جعل من خلال التحويل رواية الراوي الثقة في الزهري من أوائل روايات الباب، وقرن به غيره ليدلل على ضبطه وصحة روايته، فالتحويل من المناهج التي تبين دقة البخاري في انتقاء بعض الرواة ممن نزل بهم عن شرطه في الجامع .

---

١) الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط:١، ١٤١٣ – ١٩٩٢م، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن جدة، وحاشيته للإمام برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي الحلبي ٧٥٣ - ٨٤١ هـ رحمهما الله تعالى، قابلهما بأصل مؤلفيهما وقدم لهما وعلق عليهما وخرج نصوصهما، محمد عوامة - أحمد محمد نمر ، ١٩٠/٢.

٢) انظر ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت: ٦٠٤٦، ٤٩٠/٢.

٣) انظر القضاة، د. أمين، **بحث التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه**،مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢ (أ) العدد ٤، ١٩٩٥م، ص: ١٨٤٥،

المطلب الثاني

منهج البخاري في الانتقاء ونزوله في رتبة بعض الرواة

الانتقاء عن الرواة من المناهج الدقيقة التي ظهرت في الجامع الصحيح للإمام البخاري، فالأصل أن رواة الجامع الصحيح ثقات، إلا أن ضبط بعض الرواة اختلف من راو لآخر وذلك " يعرف بموافقة الثقات لفظاً أو معنى، وعكسه عكسه"[١]، وقد أشار الحافظ إلى أن "مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه صحيح ثابت، وبعضهم حديثه مدخول، وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم"[٢].

لاحظ بعض النقاد في الصحيح روايات عن بعض الرواة المتكلم فيهم، الأمر الذي جعل بعضهم يقول أن الإمام البخاري نزل في شرطه في بعض الرجال عن شرطه العام، ولكن ينبغي من خلال الدراسة معرفة الكيفية التي أخرج لهم بها، وفي أي كتب الجامع أخرج لهم؟.

إن الادعاء المتقدم خطير إن انتشر دون معرفة وعلم دقيقين، لذا ينبغي التصدي له، فعند القول بأن البخاري نزل في رتبة الرواة ننظر في قضية الضبط لا العدالة، فكل من روى لهم اتصف بالعدالة، إلا أن هناك قضية اخترقت العدالة في جوهرها وذاع أمرها، عدت شرطاً أساسياً في صحة الحديث هي قضية "الرواة الذين طعن في عدالتهم بسبب البدع والأهواء"، وذلك لأن القدح في الراوي يكون بعشرة أشياء، خمسة تتعلق بالعدالة وخمسة تتعلق بالضبط، بينها الحافظ[٣]، وهذه العشرة اختصها الحافظ بنفسه في خمسة فقال: "أسباب الجرح مختلفة، ومدارها على خمسة أشياء: البدعة، أو المخالفة، أو الغلط، أو جهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند".[٤]

غالب الرواة المتكلم فيهم لم يتفق القول بثقتهم من علماء الجرح والتعديل وغالباً إما يقال بحق أحدهم بأنه من أهل البدع، أو أنه مجهول، والذي ينبغي تحديد موقف البخاري من كيفية تخريجه مرويات رواة وصفوا بما أشرت إليه خاصة، وقد انتقى لهم بعض المرويات في الجامع

---

١) ابن كثير، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، ص:١١، وانظر ابن الصلاح، **علوم الحديث** ص٩٤.
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٧.
٣) ابن حجر، **نخبة الفكر مع شرحه نزهة النظر**، شركة الشهاب، الجزائر، ص٤٠.
٤) ابن حجر، **هدي الساري** ، ص٣٨١ -٣٨٢

وفي كتب مخصوصة منه، كانت النسبة الأعلى لهؤلاء الرواة في التفسير ثم في المغازي وفي ستة عشر كتاب غيرها [١] من كتب الجامع وبنسب أقل مما ورد فيهما.

كان النزول في رتبة الرواة والانتقاء عنهم بأوجه مختلفة ستتم دراستها لبيانها بشيء من التفصيل، ذلك أن الرواة منهم: رواة تُكلم فيهم وليس لهم في الصحيح إلا رواية واحدة وفي المغازي فقط، ومنهم غير متكلم فيه، أقل البخاري عنه وانتقى مخرجاً له في الجامع رواية واحدة، وكانت في المغازي فقط، وهناك عدد آخر من الرواة المتكلم فيهم الذين ليس لهم إلا روايات معدودة في الجامع منها في المغازي، ورواة غير متكلم فيهم أقل البخاري عنهم فليس لهم إلا بضع روايات في الجامع منها في كتاب المغازي، وقولي له بضع روايات قصدت منه أكثر من رواية وأقل من الخمسة وإن تجاوزت فذلك نادر.

لا نقول أن الإمام البخاري انفرد بالتخريج عنهم إلا أنه لما انتقى مرويات جامعه الصحيح عن رواة في أعلى المراتب من العدالة والضبط، وانتقى منها عن بعض من الرواة المتكلم فيهم وغير متفق على عدالتهم وكان كتاب المغازي في المرتبة الثانية من حيث عدد هؤلاء الرواة، كان حري بنا معرفة هؤلاء الرواة والكيفية التي أخرج الإمام البخاري لهم بها.

ونتناول كل نوع من هذه الأنواع في فرع خاص، علماً بأنني أود الإشارة إلى أن ترتيب الرواة كان بناء على الترتيب الهجائي في كل فرع من الفروع الآتية :

---

١) انظر عليوة عزيزة، **التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين**، ص: ١٤٢.

الفرع الأول

الرواة المتكلم فيهم ممن ليس له في الصحيح إلا رواية واحدة وفي المغازي فقط

أخرج الإمام البخاري منتقياً عن بعض الرواة المتكلم فيهم، رواية واحدة فقط جعلها في كتاب المغازي من الجامع، كانت له مبرراته فيها:

- منها أنه لا يخرج رواية عن الراوي المتكلم فيه إلا مقروناً بغيره من الثقات.
- منها وجود شواهد ومتابعات للرواية الراوي المتكلم فيه تثبت ضبطه لها.
- أكثرهم روى لهم في غير كتب العقائد والأحكام، وإن روى لهم فيها فقد كان ذلك بضوابط دقيقة.

وفيما يلي الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج لهم في الجامع الصحيح رواية واحدة كانت في كتاب المغازي.

١) أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي.

روى عن قيس بن مسلم وغيره، وعنه عبد الواحد بن زياد والسفيانان وغيرهم[١]، وثقه بن معين وابن المديني وأبو حاتم والنسائي والعجلي، وأبو داود وزاد كان مرجئاً، وكذا ضعفه بسبب الإرجاء أبو زرعة، وقال البخاري: "كان يرى الإرجاء، إلا أنه صدوق"[٢]، وقال أبو حاتم عنه: "ثقة، صالح الحديث صدوق"[٣]، وقال ابن حجر: " ثقة".[٤]

قلت: لما أخرج البخاري عن بعض الرواة الذين رموا ببدع اعتقاديه ومنهم أيوب أخرج عنهم وهو يعلم ما قيل بحقهم ولكنه أخرج عنه بطريقة تُوحي علمه بالإرجاء، مع حرصه بيان أنه صدوق.

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثِني **عباس بن الْوليدِ هو النرسِي** حدثَنَا عبد الواحد عن **أَيوب بن عائِذٍ** حدثَنَا قَيس بن مسلِمٍ قَالَ سمِعتُ طَارِقَ بن شِهابٍ يقُولُ حدثِني أَبو موسى الْأَشْعرِيﷺ قَالَ: بعثَنِي رسولُ اللهِ ﷺ إِلَى أَرضِ قَومِي فَجِئْتُ ورسولُ اللهِ ﷺ منِيخٌ بِالْأَبطَحِ فَقَالَ: أَحججتَ يا عبد اللهِ

---

١) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٧٤٦، ٣٥٥/١.
٢) انظر البخاري **التاريخ الكبير**، ت:١٣٤٦، ٤٢٠/١، **والضعفاء الصغير**، ت: ٢٢، ص: ٢٤، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٧٤٦، ٣٥٦/١، **وهدي الساري**، ص: ٣٨٩، والعقيلي، **ضعفاء العقيلي**، ت:١٢٧، ١٠٨/١.
٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:٩٠٦، ٢٥٣/٢.
٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت: ٦١٧، ١١٨/١.

بن قَيسٍ؟، قُلْتُ: نَعم يا رسولَ اللهِ، قَالَ: كَيفَ قُلْتَ؟، قَالَ: قُلْتُ لَبيكَ إِهلَالًا كَإِهلَالِك، قَالَ: فَهـلْ سقْتَ معك هديا.....[١]

قال الحافظ: أَورد البخاري الرواية فِي الْحج مِن طَرِيق شُعبة مختصرة، نحـو روايـة أيوب[٢] ، وسفْيان مثل رواية أيوب المتقدمة[٣] عن قَيس بن مسلِم شَيخ أَيوب بن عائِذ فِيـهِ[٤] وهـي متابعة تامة له لاتحاد الشيخ بينهم، وأيوب ليس له في الصحيح سوى هذا الموضع، وفي روايـة أَيوب بن عائِذ فِي الْمغَازِي عن قَيس بن مسلِم " سمِعتْ طَارِق بن شِهاب" فائدة اسـنادية، وهـي تقوية لروايته هذه عن قيس.

قلت: نلحظ أن البخاري أخرج رواية الثقات غير المتكلم فيهم في كتاب الحج وهو فـي الأحكام، وجاء برواية الصدوق المتكلم فيه والذي رمي بالإرجاء في المغازي بمتابعة الثقات له.

فأيوب مختلف فيه، وهو ممن أشار الحافظ بقوله:" فينبغي التنبه لذلك، وعدم الاعتداد به إلا بحق ... ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط"[٥]، ومتابعة الثقـات وهـذا مـا فعلـه البخاري ولذلك أخرج عنه.

أما عباس بن الوليد النرسي فشيخ البخاري ومختلف فيه[٦]، قلت: على ما قيل فيـه إلا أن البخاري هو به أعلم وأدرى، وما نلحظه أنه لم يكثر في الرواية عنه، أورد روايته في غير كتب العقائد والأحكام، بموافقة روايته لرواية الثقات من الرواة أي أن له عليها متابعات، وقـد تابعـه عند أبي عوانة أيضاً[٧] معلى بن أسد العمي البصري الثقة[٨]، الذي روى له البخـاري، وبمـا أن أصل الرواية صحيح فلا يمنع ضبطه لها، وبالتالي لا يمنع إخراج البخاري له، وأما ابن عائـذ المتكلم فيه فقد أخرج له البخاري في الصحيح ما توبع عليه فقط.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب بعثُ أَبِي موسى ومعاذٍ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداعِ، ح: ٣٩٩٩.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب التمتعِ والْإِقْرانِ والْإِفْرادِ بِالْحج وفَسخِ الْحج لِمن لَم يكُن معه هدي، ح:١٤٦٣ هذا المختصر، والأخرى في باب الذبح قَبلَ الْحلْق، ح: ١٦٠٩، وفي باب متَى يحِل الْمعتَمِر، ح:١٦٦٨.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب من أَهل فِي زمن النبِي ﷺ كَإِهلَال النبِي ﷺ قاله ابن عمر ﷺ ح:١٤٥٧.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٥٦/١٢.
٥) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٨٢.
٦) انظر من الأطروحة ص: ١٠٠.
٧) أبو عوانة، **المستخرج**، في كتاب الحج، باب بيان الإباحة للمحرم أن يهل كإهلال من تقدمه في الإحرام، ح: ٢٧٣٤.
٨) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:٤٣٤، ٢١٢/١٠.

٢) الحسن بن خلف بن زياد الواسطي أبو علي البزاز وهو الحسن بن شاذان، وشاذان لقب أبيه(ت:٢٤٦ هـ).

روى عن إسحاق بن يوسف الأزرق وغيره، وروى عنه البخاري حديثاً واحداً وأبو حاتم وغيرهم[١]، قال البخاري: "يتكلمون فيه"، قال أبو حاتم: "شيخ"، ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، قال الخطيب:" كان ثقة، أخرج البخاري حديثه في كتابه الصحيح "[٣]، قال الذهبي: "صدوق"[٤]، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام، وله عند البخاري حديث واحد توبع عليه".[٥]

روايته في الصحيح:

قال البخاري:" حدثَنَا الْحسن بن خَلَفٍ قَالَ حدثَنَا إِسحاقُ بن يوسفَ عن أَبِي بِشْرٍ ورقَاء عن ابن أَبِي نَجِيحٍ عن مجاهِدٍ قَالَ حدثَنِي عبد الرحمن بن أَبِي لَيلَى عن كَعبِ بن عجرةَ ﷺ أَن رسولَ اللهِ ﷺ رآه وقَملُه يسقُطُ علَى وجهِهِ فَقَالَ أَيؤْذِيك هوامك؟، قَالَ نَعم! فَأَمره رسولُ اللهِ ﷺ أَن يحلِقَ وهو بِالْحديبِيةِ لَم يبين لَهم أَنهم يحِلون بِها وهم علَى طَمعٍ أَن يدخُلُوا مكةَ فَأَنْزلَ اللَّه الْفِديةَ فَأَمره رسولُ اللهِ ﷺ أَن يطْعِم فَرقًا بين سِتةِ مساكِين أَو يهدِي شَاةً أَو يصوم ثَلَاثَةَ أَيامٍ".[٦]

أخرج البخاري هذه الرواية في كتاب الحج[٧]، عن شيخ آخر كانت روايته هي الأولى في الباب، في حين أن إخراجه لها في كتاب المغازي كان عن شيخ له صدوق وفي آخر الباب لغاية أرادها، قال ابن حجر:" استُدِل بِهِ علَى أَن الْحج علَى التراخِي؛ لِأَن حدِيث كَعب دل علَى أَن نُزول قَوله تَعالَى:﴿ وأَتِموا الْحج والْعمرةَ لِلهِ﴾، كَان بِالْحديبِيةِ وهِي فِي سنَة سِت"[٨]، ولبيان ضبط شيخه الذي روى تلك الرواية مع علمه أنهم يتكلمون فيه، أخرجها عنه في غير كتاب الأحكام، وكان ذلك في المغازي.

---

١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، بتصرف ت:٤٩٩، ٢٣٩/٢، وانظر ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٦٦، ١٨/٣، والذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ت:١٠٢٦، ٣٢٤/١.

٢) البخاري، **التاريخ الصغير**، ٣٥٤/٢، وابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل**، ت: ٦٦، ١٨/٣ وابن حبان، **الثقات**، ١٧٤/٨.

٣) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد** ، ٣٠٠/ .

٤) الذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ت:١٠٢٦، ٣٢٤/١.

٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت: ١٢٤١، ٢٠٣/١.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: ٣٨٤٢.

٧) قال البخاري، **في الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب النسك شاة، ح: ١٦٨٩ قال البخاري: حدثَنَا إِسحاقُ حدثَنَا روح حدثَنَا شِبلٌ عن ابن أَبِي نَجِيحٍ عن مجاهِدٍ قَالَ حدثَنِي عبد الرحمن بن أَبِي لَيلَى عن كَعبِ بن عجرةَ ﷺأَن رسولَ اللهِ ﷺ رآه وأَنه يسقُطُ علَى وجهِهِ فَقَالَ أَيؤْذِيك هوامك قَالَ نَعم فَأَمره أَن يحلِقَ وهو بِالْحديبِيةِ ولَم يتَبين لَهم أَنهم يحِلون بِها وهم علَى طَمعٍ أَن يدخُلُوا مكةَ فَأَنْزلَ الله الْفِديةَ فَأَمره رسولُ اللهِ ﷺ أَن يطْعِم فَرقًا بين سِتةٍ أَو يهدِي شَاةً أَو يصوم ثَلَاثَةَ أَيامٍ.
وعن محمدِ بن يوسفَ حدثَنَا ورقَاء عن ابن أَبِي نَجِيحٍ عن مجاهِدٍ أَخْبرنَا عبد الرحمن بن أَبِي لَيلَى عن كَعبِ بن عجرةَ ﷺأَن رسولَ اللهِ ﷺ رآه وقَملُه يسقُطُ علَى وجهِهِ مِثْلَه

٨) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣١/٦.

والحسن بن خلف قال ابن حجر:" ثِقَةٌ مِن صِغَارِ شُيوخ الْبخَارِي، ومـا لَـه عنْـه فِـي الصحِيح سِوى هذَا الْموضِع"[١]، وكأن البخاري روى عنه بقصد إثبات سماعه فيثبت ضد ما قيل فيه لأنه قال بحقه كما تقدم : يتكلمون فيه، فأخرج من رواياته ما كان في غير أوهامه.

٣) زياد بن الربيع اليحمدي البصري يكنى أبا خداش (ت:١٨٥هـ).

روى عن خالد بن سلمة المخزومي وأبي عمران الجوني وغيرهم، وعنه ابن المـديني ومحمد بن سعيد الخزاعي وعدة.[٢]

وثقه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن حبان[٣]، ذكره البخاري في التاريخ[٤] وقـال: سـمع عبدالملك بن حبيب[٥] وفي إسناده نظر، وقال ابن عدى:" لا أرى بحديثـه بأسـاً"[٦]، مـن متقنـى البصريين[٧]، وذكره العقيلي في الضعفاء[٨]، وقال أحمد: "شيخ ليس به بأس، من الشيوخ الثقات"[٩]، و"قال إسحاق بن أبي إسرائيل: كان من ثقات البصريين"[١٠]، وقال ابن حجر: "ثقـة"[١١]، وقـال:" روى له البخاري في الصحيح حديثاً واحداً في المغازي من روايته عن أبي عمران الجوني عن أنس أنه نظر إلى الناس وعليهم الطيالسة الحديث ما له عنده غيره"[١٢].

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنَا **محمد بن سعِيدٍ الْخُزاعِي** حدثَنَا **زِياد بن الربِيع** عن أَبِي عِمران قَالَ نَظَر أَنَس إِلَى الناسِ يوم الْجمعةِ فَرأَى طَيالِسةً فَقَالَ: كَأَنهم الساعةَ يهود خَيبر.[١٣]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٨٥/١١.

٢) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:٦٧٠، ٣١٥/٣، **ولسان الميزان**، ٢٠٤/٣، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٤٩٧/٤،

٣) ابن حبان، **الثقات**، ٣٢٥/٦.

٤) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١١٩٣، ٣٥٣/٣، **والتاريخ الصغير**، (تحقيق: محمود إبراهيم) ط:١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ، ٢١٥/٢.

٥) من رجال الصحيح روى له الستة وهو عبد الملك بن حبيب الأزدي ويقال الكندي أبو عمران الجوني البصري أحد العلماء، ثقة. انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:٧٣٧، ٣٤٦/٦.

٦) ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط: ٣، ٧م، (تحقيق : يحيى مختار غزاوي)، دار الفكر – بيروت، ١٤٠٩ – ١٩٨٨م، ١٩٥/٣.

٧) ابن حبان، **مشاهير علماء الأمصار**، ت:١٢٢٠، ص: ٢٤٤.

٨) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، **الضعفاء الكبير**، حققه عبد المعطى أمين قلعجي، ط:٢، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ت: ٥٢٣، ٧٦/٢.

٩) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:٢٤٠١، ٣/ ٥٣١.

١٠) المزي، **تهذيب الكمال**، ت:٢٠٤٠، ٤٥٨/٩.

١١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت:٢٠٧٨، ٣١٩/١.

١٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٤٠١.

١٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ، ح: ٣٨٨٦.

هذه الرواية إحدى الروايات التي أخرجها البخاري ولم يوافقه مسلم في تخريجها[١]، والرواية وصفية عن الصحابي أنسﷺ ، والزياد بن الربيع متابع حيث تابعه زياد بن عبد الله البكائي عن أبي عمران الجوني في المستدرك، وقال الحاكم في المستدرك:"هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".[٢]

تابع الخزاعي في الجامع "محمد بن بزيع[٣] عن زيادِ بن الربيع عِنْد ابن خُزيمةَ وأَبِي نُعيم أَن أَنَسا قَالَ:"ما شَبهت الناس الْيوم فِي الْمسجِد وكَثْرة الطيالِسة إِلا بِيهودِ خَيبر".[٤]

قال البخاري في التاريخ: عن زياد بن الربيع سمع عبدالملك بن حبيب وفي إسناده نظر وعبد الملك هو أبو عمران الجوني ومع ذلك أخرج عن زياد عن الجوني وذلك لعلمه بصحة هذا السند عنهما.

أخرج البخاري في غزوة خيبر عن الخزاعي مفرداً، وفي الجهاد [٥]مقروناً بعمرو بن زرارة الثقة الثبت[٦]، قلت: لما أخرج البخاري للخزاعي في الأحكام -كتاب الجهاد- احتاط لنفسه فأخرج عنه مقروناً، وتساهل في غير الأحكام – المغازي- فلم يقرنه بغيره.

قلت: لم يلزم الشيخان نفسيهما بإخراج جميع الروايات والأحاديث استقصاءاً؛ وذلك بغية الاختصار، والبخاري أخرج لزياد بن الربيع المختلف فيه إما ما توبع عبس هاو ما كان مقروناً فيه.

٤) سعيد بن يحيى بن صالح الكوفى اللخمى يكنى أبا يحيى، وسعدان لقبه (ت:١٩٠هـ).

روى عن محمد بن أبي حفصة وغيره، وعنه سليمان بن عبد الرحمن[٧]، ذكره البخاري في التاريخ[٨].

---

١) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.
٢) الحاكم ، **المستدرك على الصحيحين**، ح: ٧٥٠٧.
٣) محمد بن عبد الله بن بزيع البصري ثقة (ت:٢٤٩هـ)، انظر ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:١٧٩٥، ٢٩٤/٧، وابن حجر، **تقريب التهذيب**،٦٣/٢، علماً بأنني لم أجد الرواية بهذا السند الذي ذكره الحافظ.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨/١٢.
٥) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب قول اللهِ تعالى:﴿مِن الْمؤْمِنِين رِجالٌ صدقُوا ما عاهدوا الله علَيهِ فَمِنْهم من قَضى نَحبه ومِنْهم من ينْتَظِر وما بدلُوا تَبدِيلًا﴾،ح: ٢٥٩٥.
٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٧٣٥/١.
٧) انظر ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ٣٢١/٢١، والباجي، **التعديل والتجريح**، ت: ١٣٥٦، ٣/ ١٢٩٣، والجياني الأندلسي، ألقاب **الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين**، ٧/١، الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٥٧/٥.
٨) البخاري، **التاريخ**، ت: ٢٤٧٣، ١٩٦/٤.

قال الدارقطني فيه: لا بأس به[١]، قال أبو حاتم: محله الصِدقُ[٢]، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: من المتقنين الذين يغربون[٣]، وعند ابن حجر:" قال دحيم: ما هو عندي ممن يتهم بالكذب" "وهو صدوق".[٤]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنَا سليمان بن عبدِ الرحمن حدثَنَا **سعدان بن يحيى** حدثَنَا **محمد بن أَبِي حفْصةَ** عن الزهري عن علِي بن حسينٍ عن عمرو بن عثْمان عن أُسامةَ بن زيدٍ أَنه قَالَ زمن الْفَتْحِ: يا رسولَ اللهِ أَين تَنْزِلُ غَدا؟، قَالَ النبِي ﷺ: وهلْ تَرك لَنَا عقِيلٌ مِن منْزِلٍ، ثُم قَالَ: لَا يرِثُ الْمؤْمِن الْكَافِر، ولَا يرِثُ الْكَافِر الْمؤْمِن.

قِيلَ لِلزهرِي ومن ورِثَ أَبا طَالِبٍ قَالَ: ورِثَه عقِيلٌ وطَالِب، قَالَ معمر عن الزهرِي أَين تَنْزِلُ غَدا فِي حجتِهِ ولَم يقُلْ يونُس حجتِهِ، ولَا زمن الْفَتْحِ.[٥]

قال الحافظ[٦]: عن سعدان " ما لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْموضِع " قلت له حديث واحد في غزوة الفتح، من روايته عن محمد بن أبي حفصة عن الزهري توبع عليه[٧]، وقد تابعة روح عند أحمد في المسند عن محمد بن أبي حفصة[٨]، وقال الحافظ :"شَيخه محمد بن أَبِي حفْصة، واسم أَبِي حفْصة ميسرة، صدوق، ضعفَه النسائِي، وما لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْحدِيث"، قال:"ولَم يقُلْ يونُس أَي اِبن يزيد(حجته ولَا زمن الْفَتْح) أَي سكَتَ عن ذلك، بقِي اِلاخْتِلَاف بين اِبن أَبِي حفْصة ومعمر أَوثَق وَأَتْقَن مِن محمد بن أَبِي حفْصة".[٩]

أشار العيني: أن مطابقة الرواية لترجمة الباب واضحة في قوله زمن الفتح، وأشار إلى إن الإسناد نازل، ولا يخلو من نظر فرجاله سبعة.[١٠]

قلت: جاءت الرواية عن محمد بن أبي حفصة في المغازي، وتابعه عليها معمر عن الزهري في الجهاد[١١]، و يونس في الحج،[١] جميعهم عن الزهري عن علِي بن حسينٍ عن عمرو

---

١) الدارقطني، **العلل**، ١٦٩/٥.

٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:١٢٥٠، ٢٩٠/٤.

٣) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التيميمى البستى (ت: ٣٥٤ هـ)، **الثقات**، ط: ١، ٩م، (تحقيق: السيد شرف الدين أحمد)، دار الفكر، بيروت– لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م،٤٣١/٦، **ومشاهير علماء الأمصار**، ط: ١، ١م ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، مصر، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، ، ص:٢٩٣.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٢٠٤، **وتقريب التهذيب**، ٣٦٧/١.

٥) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب أَين ركَز النبِي ﷺ الرايةَ يوم الْفَتْحِ، ح:٣٩٤٦.

٦) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٩٧/١٢.

٧) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٢٠٤.

٨) أحمد **المسند**، حدِيثُ أُسامةَ بن زيدٍ حِب رسول اللهِ ﷺ، ح: ٢٠٧٥٧.

٩) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٩٧/١٢.

١٠) انظر العيني، بدر الدين الحنفي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ١٤٨/٢٦-١٤٩.

١١) البخاري، **الجامع** ، كتاب الجهاد والسير، باب إِذَا أَسلَم قَوم فِي دارِ الْحربِ ...، ح: ٢٨٣٠.

بن عثْمان عن أُسامةَ بن زيدٍ، وفي إثبات الإمام البخاري سند رواية ابن أبي حفصة على نـزول إسنادها، مع مطابقة الرواية لترجمة الباب ترجيح من البخاري للرواية وقبولها، ولا يمنع أن ابن أبي حفصة رواها بالمعنى فاختصر للاختلاف الوارد بين الثلاثة عن الزهـري، ولا ننكـر أن معمر أوثق وأتقن في الزهري، وأصل الرواية صحيح عنه، ولابن أبي حفصة متابع، وروى له في المغازي في حين أنه أخرج في الأحكام عن معمر ويونس وهم من رجال الطبقة الأولى عن الإمام الزهري، وفي رواية البخاري هذه، نقد منه حين بين الاختلاف، وانتقـاء حـين أخـرج الرواية عن سعدان عن ابن أبي حفصة على ما قيل فيهم، والله تعالى أعلم.

٥) عبد الله بن عبيدة بن نشيط الربذي القرشي، أخو موسى (ت:١٣٠هـ).

ذكره البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه[٢]، وعن ابن عدي قـال: "الـضعف علـى حديثه بين"، وقال أحمد: "موسى بن عبيدة وأخوه لا يشتغل بهما".[٣]

وقال ابن حبان: " منكر الحديث جداً فلست أدرى السبب الواقع في أخباره منـه أو مـن أخيه، لأن أخاه موسى ليس بشئ في الحديث، ووجب تركه".[٤]

وقال الباجي:"أخو موسى بن عبيدة الربذي القرشي مولاهم أخرج له البخاري في التعبير والمغازي في باب قصة العنسي"[٥]، قلت روايته في التعبير مكررة.[٦]

ذكر ابن حجر قائلاً:" قال يعقوب بن شيبة والنسائي والدارقطني وغيرهم ثقـة، وقـال يحيى بن معين:" هو أخو موسى ولم يرو عنه غير أخيه موسى، وحديثهما ضعيف، وقال ابـن حجر:" بل أخرج البخاري حديثه من طريق صالح بن جلس عنه، ورواه البخاري في المغـازي أيضاً من طريق أخرى عن بن عباس عن أبي هريرة مطولاً".[٧]

---

١) البخاري، **الجامع**، كتاب الحج، باب تَوريثِ دورِ مكةَ وبيعِها وشِرائِها..، ح: ١٤٨٥.

٢) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٤٣٢

٣) ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال** ط:٣، ٧م، (تحقيق: يحيى مختار غزاوي) ،ت: ٩٧٢، ١٣١/٤، وانظر ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، ط:١، ١٢٧١ هـ ـ ١٩٥٢م ، دار إحياء التراث العربي بيروت، ت: ٤٦٦، ١٠١/٥.

٤) ابن حبان محمد بن حبان بن أحمد التيميمى البستى(ت:٣٥٤ هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ٤/٢.

٥) الباجي، **التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح**، ت:٨٤٣، ٨٤١/٢.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب التعبير، باب إذا طار الشيء في المنام، ح: ٦٥١٣.

٧) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص:٤١٣، وانظر ترجمته **التهذيب**، ت: ٥٢٨، و**تقريب التهذيب**، ص: ٥١٢.

قلت: لما كان في رواية أخيه عنه كلام تحرى البخاري إخراج روايته عن آخر هو صالح بن جلس وللرواية شاهد، فالذي أورده البخاري حديث صحيح عنده قد انتقاه من حديثه، ولكن عن غير أخيه، وهو ليس في أعلى شروط الصحة عنده.

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثنَا سعِيد بن محمدٍ الْجرمِي حدثنَا يعقُوب بن إِبراهِيم حدثنَا أَبِي عن صالِحٍ عن **ابنِ عبيدةَ بنِ نَشِيطٍ** وكان فِي موضِعٍ آخَر اسمه **عبد اللهِ** أَن عبيد اللهِ بن عبدِ اللهِ بن عتْبةَ قَالَ: بلَغَنَا أَن مسيلِمةَ الْكَذاب قَدِم الْمدِينَةَ فَنَزلَ فِي دارِ بِنْتِ الْحارِثِ وكان تَحتَه بِنْتُ الْحارِثِ بن كُريزٍ وهِي أُم عبدِ اللهِ بن عامِرٍ فَأَتَاه رسولُ اللهِ ﷺ ومعه ثَابِتُ بن قَيسِ بن شَماسٍ وهو الَّذِي يقَالُ لَه خَطِيب رسول اللهِ ﷺ وفِي يدِ رسول اللهِ ﷺ قَضِيب فَوقَفَ علَيهِ فَكَلمه فَقَالَ لَه مسيلِمةُ إِن شِئْتَ خَلَيتَ بينَنَا وبين الْأَمرِ ثُم جعلْتَه لَنَا بعدك فَقَالَ النبِي ﷺ لَو سأَلْتَنِي هذَا الْقَضِيب ما أَعطَيتُكَه وإِني لَأَراك الَّذِي أُرِيتُ فِيهِ ما أُرِيتُ وهذَا ثَابِتُ بن قَيسٍ وسيجِيبك عني فَانْصرفَ النبِي ﷺ.

قَالَ عبيد اللهِ بن عبدِ اللهِ سأَلْتُ عبد اللهِ بن عباسٍ عن رؤْيا رسول اللهِ ﷺ الَّتِي ذَكَر فَقَالَ ابن عباسٍ ذُكِر لِي أَن رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ بينَا أَنَا نَائِم أُرِيتُ أَنه وضِع فِي يدي سِواران مِن ذَهبٍ فَفُظِعتُهما وكَرِهتُهما فَأُذِن لِي فَنَفَخْتُهما فَطَارا فَأَولْتُهما كَذابين يخْرجان فَقَالَ عبيد اللهِ أَحدهما الْعنْسِي الَّذِي قَتَلَه فَيروز بِالْيمن والْآخَر مسيلِمةُ الْكَذاب ".[١]

قال ابن حجر:" لَيس لِعبدِ الله هذَا فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْحدِيث "[٢]، كانت روايته هذه الوحيدة في الباب، وعن ابن حجر قال: قَوله: "وكان فِي موضِع آخَر اِسمه عبد الله أَراد بِهذَا أَن ينَبه علَى أَن الْمبهم هو عبد الله بن عبيدة لَا أَخُوه موسى... وساقَ الْبخَارِي الْحدِيث مرسلًا، وقَد ذَكَره فِي الْباب الَّذِي قَبله موصولًا، لَكِن مِن رِواية نَافِع بن جبير عن اِبن عباس، وقَد وضح مِنْه أَن الَّذِي ذَكَر لَه ذَلِك هو أَبو هريرة".[٣]

قلت: كأن الإمام البخاري قصد إيراد سند الرواية على الوجهين حيث وقع في الباب[٤] السابق بقول لابن عباس مصرحاً به أن الذي فسر له الرواية أبي هريرة، في حين أنها وردت

---

١) انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قصة الأسود العنسي، ح:٤٠٢٨، ومختصراً في كتاب التعبير ، باب إِذَا طَار الشيء فِي الْمنَامِ،ح:٦٥١٣.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢/٢٠.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ١٩٣/١٢.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب وفْدِ بنِي حنِيفَةَ وحدِيثِ ثُمامةَ بن أُثَالٍ، ح: ٤٠٢٥، قال البخاري فيه: حدثَنَا أَبو الْيمان أَخْبرنَا شعيب عن عبدِ اللهِ بن أَبِي حسينٍ حدثَنَا نَافِع بن جبيرٍ عن ابن عباسٍ ﷺ قَالَ: قَدِم مسيلِمةُ الْكَذاب

من طريق الربذي هنا في المغازي بقول لابن عباس مبني للمجهول قال فيه "ذُكِر لِي"، وبما أنها وردت متصلة عن الثقات أتى بها لبيان ضبط عبد الله بن عبيد الله أخو موسى الضعيف عند المحدثين، ولثبات صحة أصل الرواية عن الثقات في الباب أتى بها عن راوٍ تُكلم فيه لضعف أخيه خاصة، فأخرجها عنه عن راوٍ آخر، لبيان ضبطه، وصحة روايته.

٦) مغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي ربيعة المخزومي،أبو هاشم (ت:١٨٦هـ).

وثقه يعقوب بن شيبة وابن معين، وقال الآجري: قلت لأبي داود إن عباساً حكى عن ابن معين أنه ضعف مغيرة بن عبد الرحمن الحزامي ووثق المخزومي، فقال: غلط عباس، قال أبو داود: المخزومي ضعيف، قال ابن حجر: أخرج له مع ذلك في سننه، وليس له في البخاري سوى حديث واحد، في غزوة مؤتة من روايته عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن نافع عن بن عمر، وتابعه عنده سعيد بن أبي هلال عن نافع.[1]

قلت: على ما تقدم من أقوال العلماء ظهر أن المخزومي مختلف فيه، أخرج له البخاري في الصحيح رواية واحدة، كانت مما توبع عليه.

روايته في الصحيح:

قال البخاري: أَخْبرنَا أحمد بن أَبِي بكْرٍ حدثنَا **مغِيرةُ بن عبدِ الرحمن** عن عبدِ اللهِ بن سعِيدٍ عن نَافِعٍ عن عبدِ اللهِ بن عمر ﷺ قَالَ: أَمر رسولُ اللهِ ﷺ فِي غَزوةِ مؤْتَةَ زيد بن حارِثَةَ فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ إِن قُتِلَ زيد فَجعفَر، وإِن قُتِلَ جعفَر فَعبد اللهِ بن رواحةَ، قَالَ عبد اللهِ كُنْتُ فِيهم فِي تِلْك الْغَزوةِ، فَالْتَمسنَا جعفَر بن أَبِي طَالِبٍ فَوجدنَاه فِي الْقَتْلَى، ووجدنَا ما فِي جسدِهِ بِضعا وتِسعِين مِن طَعنَةٍ ورميةٍ.[2]

علَى عهدِ رسول اللهِ ﷺ فَجعلَ يقُولُ إِن جعلَ لِي محمد الْأمر مِن بعدِهِ تَبِعتُه وقَدِمها فِي بشَرٍ كَثِيرٍ مِن قَومِهِ فَأَقْبلَ إِلَيهِ رسولُ اللهِ ﷺ ومعه ثَابِتُ بن قَيسِ بن شَماسٍ وفِي يدِ رسول اللهِ ﷺ قِطْعةُ جرِيدٍ حتى وقَفَ علَى مسيلِمةَ فِي أَصحابِهِ فَقَالَ لَو سأَلْتَنِي هذِهِ الْقِطْعةَ ما أَعطَيتُكَها ولَن تَعدو أَمر اللهِ فِيك ولَئِن أَدبرتَ لَيعقِرنك الله وإِني لَأَراك الذِي أُرِيتُ فِيهِ ما رأَيتُ وهذَا ثَابِتٌ يجِيبك عني ثُم انْصرفَ عنْه

قَالَ ابن عباسٍ: فَسأَلْتُ عن قَول رسول اللهِ ﷺ إِنك أُرى الذِي أُرِيتُ فِيهِ ما أَريتُ فَأَخْبرنِي أَبو هريرةَ أَن رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ بينَا أَنَا نَائِم رأَيتُ فِي يدي سِوارين مِن ذَهبٍ فَأَهمنِي شأْنُهما فَأُوحِي إِلَي فِي الْمنَامِ أَن انْفُخْهما فَنَفَخْتُهما فَطَارا فَأَولْتُهما كَذابين يخْرجان بعدِي أَحدهما الْعنْسِي والْآخَر مسيلِمةُ.

[1]) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٣٧٨، ٣٢١/٧، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**،ت: ١٠١١، ٢٢٥/٨، وابن حبان **الثقات**، ٤٦٦/٧، وابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٤٥.

[2]) البخاري **، الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة مؤتة، ح: ٣٩٢٨.

قال الحافظ: " مغِيرة بن عبد الرحمن هو الْمَخْزومِي بينَـه أبـو يعلـى عـن مـصعب الزبيري، وفِي طَبقَتِهِ مغِيرة بن عبد الرحمن الْحُزامِي وهو أَوثَـقُ مِـن الْمَخْزومِـي، ولَـيس لِلْمخْزومِي فِي الْبخَاري سِوى هذَا الْحدِيثِ، وهو بِطَرِيق الْمتَابعةِ عِنْده، وكان الْمخْزومِـي فَقِيـه أَهل الْمدِينَةِ بعد مالِك، وهو صدوق"[١]، قول الحافظ: وهو بِطَرِيق الْمتَابعـةِ عِنْـده حيـث تابعة الحزامي عند البيهقي، في السنن الكبرى [٢]، وعليه انتقى البخاري للمخزومي رواية واحـدة ممـا توبع عليه.

٧) مِقْسم بن بجرة ويقال: ابن نجدة، أبو القاسم، ويقال: أبو العباس(ت:١٠١هـ)

روى عن ابن عباس وغيره من الصحابة، وعنه عبد الكريم الجزري وآخرون[٣]، قال ابن سعد:"كان كثير الحديث ضعيفاً"[٤]، ذكره البخاري: وسكت عنه[٥]، وعن المزي أن أحمد سئل" مـن أصحاب ابن عباس؟ قال: ستة هم: مجاهد، وطاووس، وعطاء بن أبي رباح، وجابر بـن زيـد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، فقال السائل: ومقسم ؟ قال: مقسم دون هؤلاء".[٦]

قال أبو حاتم: "صالح الحديث لا بأس به"[٧]، وقال العجلي: "مكي تابعي ثقة"[٨]، وذكر ابـن حجر عن الساجي: تكلم الناس في بعض روايته، وقال ابن شاهين في الثقات، قـال أحمـد بـن صالح المصري: ثقة ثبت لا شك فيه، وقال يعقوب بن سفيان والدارقطني: ثقة، وذكره البخاري في الضعفاء، وأما ابن حزم فقال: ليس بالقوي[٩]، قال ابن حجر: صدوق وكان يرسل.[١٠]

قال الحافظ:" هو مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له مولى بن عباس للزومه له، وما له في البخاري سوى حديث واحد"[١١]، قلت: الظاهر مما تقدم أنه ممن اختُلف القول فيه بين العلماء.

---

١) ابن حجر ، **فتح الباري**، ٧٥/١٢.
٢) البيهقي، **السنن الكبرى**، باب جواز تولية الإمام من ينوب عنه وإن لم يكن قرشياً، ١٥٤/٨.
٣) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٠٩، ٢٥٦/١٠-٢٥٧.
٤) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٢٩٥/٥،
٥) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٢٠٥٧، ٣٣/٨.
٦) المزي، **تهذيب الكمال**، ، ت: ٦١٦٦، ٤٦١/٢٨.
٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٨٨٩، ٨ /٤١٤.
٨) العجلي، **معرفة الثقات**، ت:١٧٨٣، ٢٩٦/٢.
٩) انظر المزي، **تهذيب الكمال**، ت: ٦١٦٦، ٤٦١/٢٨، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٠٩، ٢٥٦/١٠-٢٥٧.
١٠) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٢١١/٢.
١١) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٢١١/٢، **وانظر فتح الباري**، ٢٩٢/١١، والذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ص:٢١.

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنِي إِبراهِيم بن موسى أَخْبرنَا هِشَام أَن ابن جريجٍ أَخْبرهم قَالَ أَخْبرنِي عبد الْكَرِيمِ أَنه سمِع **مِقْسما مولى عبدِ اللهِ بن الْحارِثِ** يحدثُ عن ابن عباسٍ أَنه سمِعه يقُولُ:﴿لَا يستَوِي الْقَاعِدون مِن الْمؤْمِنِين﴾عن بدرٍ والْخَارِجون إِلَى بدرٍ.[١]

قال الحافظ:" لم يخرج له البخاري في صحيحه إلا حديثاً واحداً، ذكره في المغازي من طريق هشام بن يوسف وكرر الحديث في التفسير[٢] من طريق أخرى عن عبد الرزاق كلاهما عن بن جريج عن عبد الكريم الجزري عن مقسم عن بن عباس لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إلى بدر، كذا أورده مختصراً وأخرجه الترمذي[٣] من طريق حجاج بن محمد عن بن جريج بتمامه وهو من غرائب الصحيح".[٤]

قلت: ذكره البخاري في الضعفاء، وقد قيل أن علته الإرسال[٥]، فنفاها البخاري لقرائن الملازمة وهي: ثبوت اللقي والمعاصرة والسماع.

في هذه الترجمة المطلقة لم يذكر البخاري غير هذه الرواية، تابعه عبد الرزاق في التفسير "وهو الثقة الذي احتج به الشيخان، وهو من الأثبات في ابن جريج وكان من أيقظهم فيه وكان يحفظ"[٦]، ولما علمت القرائن المتقدمة، أومن منه عدم الإرسال، وعن قول الحافظ أورده مختصراً، فالاختصار من مناهج البخاري في الصحيح ولا ضير، وقد ناسب الباب أحداث بدر، وبيان أن الآية نزلت على إثرها، وجاء البخاري بالتفصيل لمجريات نزول الآية، وكرر الرواية في كتاب التفسير كما تقدم تقوية لرواية مقسم، ولبيان مناسبة باقي الآية في حق ابن أم مكتوم، وذلك لما اشتكى ضرارته لرسول الله ﷺ.

قلت: مع أن مقسماً ممن تُكلم فيه، إلا إن البخاري أخرج له كونه من أصحاب ابن عباس، ولكنه دون الثقات عنه فلما ثبت ضبطه للرواية أخرج له في المغازي وبمتابعة عبد الرزاق له في التفسير ، وكان ذلك في غير الأحكام والعقائد.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب ....، ح:٣٦٦٠، وكان بعد باب قول اللهِ تَعالَى: { إِذْ تَستَغِيثُون ربكُم فَاستَجاب لَكُم ..}، والروايات تتحدث عن قصة غزوة بدر شيء من أحداثها.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب{ لَا يستَوِي الْقَاعِدون مِن الْمؤْمِنِين ....}، ح: ٤٢٢٩.
٣) الترمذي، **السنن**، كِتَاب تَفْسِيرِ الْقرآن عن رسول اللهِ ﷺ، باب ومِن سورةِ النساءِ، ح:٢٩٥٨.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٤٤٥.
٥) انظر للخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، باب الكلام في إرسال الحديث ، ٣٥١/٣، و القريوتي، خالد، **الإرسال والتدليس مع بيان أوجه الموافقة والمخالفة**، ط:١، ٢٠٠٤م- ١٤٢٥هـ، الدار العثمانية عمان، ومكتبة الرشد الرياض، ص: ١١.
٦) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٤١٨.

الجدول الآتي يلخص ما تقدم تفصيله في حيث بيان الرواة المتكلم فيهم، وعدد مروياتهم في الجامع، وحال روايتهم لها ، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيهم.

الرقم	اسم الراوي	عدد أحاديثه	حال روايته	أقوال علماء الجـرح والتعديل في الراوي
١	أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي.	حديث واحد	له متابع	مختلف فيه
٢	الحسن بن خلف بن زياد الواسطي	حديث واحد	له عليه متابع	مختلف فيه
٣	زياد بن الربيع اليحمدي البصري	حديث واحد	له متابع	مختلف فيه
٤	سعدان سعيد بن يحيى اللخمي	حديث واحد	له متابع	مختلف فيه
٥	عبد الله بن عبيدة بن نشيط الربذي	حديث واحد	روى له البخاري عـن غير أخيه، وفي رواية أخيه عنه ضعف	مختلف فيه
٦	مغيرة بن عبد الرحمن المخزومي	حديث واحد	له متابع	مختلف فيه
٧	مِقْسم بن بجرة	حديث واحد	له متابع	مختلف فيه

بين الجدول الآتي:

- عدد الرواة المتكلم فيهم، والذي ظهر لي بعد الدراسة أن علماء الجـرح والتعـديل قـد اختلفوا في القول فيهم، وليس لهم في الجامع إلا رواية واحدة وكانت في كتاب المغازي هم سبعة رواة.
- أقل البخاري عنهم فلم يخرج لهم إلا رواية واحدة وكانت في كتاب المغازي.
- احتاط البخاري لنفسه فلم يخرج عن أحد منهم إلا ما توبع عليه، أو كان في غيـر مـن تُكلم في روايته عن ذلك الراوي خاصة، كما كان في ابن أبي نشيط ورواية أخيه عنه.
- أخرج لمقسم وهو من أصحاب ابن عباس وهو دون الثقات عنه، لضبطه الراوية للزومه له.
- أخرج للمخزومي وهو المختلف فيه متابعة لبيان ضبطه.
- أخرج رواية أيوب لبيان فائدة اسنادية حيث أفادت سماع قيس بن مسلم لطارق بن شهاب.
- لم يخرج البخاري عن واحد منهم إلا إذا ثبت ضبطه أو كان له متابع، أو كان مقروناً بغيره من الثقات، وقد يخرج عن احدهم إن ثبت ان في روايته فائدة اسنادية أو متنيه.

الفرع الثاني

الرواة غير المتكلم فيهم

الذين ليس لهم في الجامع إلا رواية واحدة فقط جاءت في كتاب المغازي

أخرج الإمام البخاري في كتاب المغازي من الجامع الصحيح عن عدد من الرواة غير المتكلم فيهم، ممن ذكرهم ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري في الفصل التاسع منها، والذي يلفت النظر انتقاء الإمام البخاري لهؤلاء الرواة رواية واحدة فقط، فما أسباب البخاري في إخراج مروياتهم، وأين ظهرت دقته وبراعته في اختيارها، وهؤلاء الرواة غير المتكلم فيهم الذين أخرج لهم رواية واحدة في المغازي فقط هم:

١. أحمد بن الحسن بن الجنيدب الترمذي، أبو الحسن، الإمام الحافظ ،(ت: ٢٥٠هـ).

روى عنه البخاري، ورد نيسابور سنة إحدى وأربعين ومائتين، وحدث بها، وسألوه عن علل الحديث والجرح والتعديل، صاحب أحمد بن حنبل، وعن ابن خزيمة: كان أحد أوعية الحديث.[١]

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم:" صدوق"، قال الذهبي: "كان بصيراً بالعلل والرجال"[٢]، قال ابن حجر:" المجود الفقيه، ثقة حافظ"[٣]، وذكر فقال: " لَيْس لَهُ فِي الْبُخَارِيّ سِوَى هَذَا الْحَدِيث، وَهُوَ مِنْ أَقْرَان الْبُخَارِيّ".[٤]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثني **أحمد بن الحسن** حدثَنَا أحمد بن محمدِ بن حنْبل بن هلَالٍ حدثَنَا معتَمِر بن سلَيمان عن كَهمسٍ عن ابن برِيدةَ عن أَبِيهِ قَالَ: غَزا مع رسول اللهِ ﷺ سِت عشْرةَ غَزوةً.[٥]

قال الحافظ:" أَخْرَجه مسلِم عن أحمد بن حنبل نَفْسه[٦] بِهذَا السنَد بِلَا واسِطَة [٧]، وهو أحد الْأَحادِيث الْأَربعة الَّتِي أَخْرَجها مسلِم عن شُيوخ أَخْرَج الْبخَارِي تِلْك الْأَحادِيث بِعينها عن أُولَئِك

---

١) انظر السيوطي، **طبقات الحفاظ**، الطبقة التاسعة، ص:٤٥.

٢) انظر ابن حبان، **الثقات**، ٢٧/٨، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٣٣، ٤٧/٢، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ت:٥٦، ١٥٦/١٢.

٣) ابن حجر ، **تقريب التقريب**، ت: ٢٥،١/ ٣٢.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب كَم غَزا النبِي ﷺ، ح: ٤١١٣ .

٦) أخرجه أحمد، **المسند**، حدِيثُ برِيدةَ الْأَسلَمِي ﷺ، ح: ٢١٨٧٥، ح: ٢١٨٧٦، مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري ت٢٦١هـ ، **صحيح مسلم**، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، كتاب الجهاد والسير، باب عددِ غَزواتِ النبِي ﷺ، ح: ٣٣٨٤، ح: ٣٣٨٥.

٧) ابن حجر **فتح الباري**، ٤١٨/٢٠.

الشيوخ بِواسِطَةٍ"[١]، "وهو أحد الْأَحادِيث الَّتِي نَزَلَ فِيها الْبُخارِي عن مسلِم...وهِي أَربعة أَحادِيث لَيس فِي الصحِيح غَيرها بِطَرِيق التصرِيح".[٢]

قلت: لم يخرج الإمام البخاري هذه الرواية وهي من الأربع السالفة الذكر، مع علمه في النزول عبثاً، خاصة وأنه من أقرانه، وليس لهذا الإمام الحافظ في الصحيح إلا هذا الحديث وجعله في المغازي، القصد من الرواية إثبات العدد المحدد عن شاهد عيان لها جميعاً، ولا ينفي الزيادة[٣]، وإن كان مرسلاً، "وكان بريدة يشير إلى ما شاهد من الغزوات لأنه لقي رسول الله ﷺ في طريق الهجرة إلى المدينة فأسلم، ولم يقدم عليه حتى مضت بدر وأحد"[٤] وهذا العدد ثابت لوروده عن جمع، كانوا شهود عيان أمثال جابر بن عبد الله وغيره، وكأن الإمام البخاري قصد إخراج الرواية الصحيحة وبالعدد المتفق عليه من الغزوات، ولا يمنع هذا العدد الزيادة، وقد تكون هذه الرواية لم تقع للإمام البخاري إلا من هذا الطريق فأخرجها لكونه يرى صحتها ومناسبتها للباب.

٢. بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي المصري، أبو ثمامة فقيه (ت:١٢٨هـ).

روى عن عدة منهم زياد بن نافع، روى عنه الليث وغيره[٥]، قال الحميدي:"كان فقيهاً من التابعين"[٦]، وذكره البخاري في التاريخ الكبير[٧]، وثقه ابن حجر وذكر توثيقه عن ابن معين والنسائي وابن سعد، وقال أبو حاتم: لا بأس[٨]، وروى له البخاري في الصحيح تعليقاً، وروى له الخمسة.[٩]

---

١) المصدر نفسه، ٢٨١/١٢.

٢) ابن حجر **فتح الباري، بتصرف** ٤١٨/٢٠.

٣) انظر النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط:٢ ، ١٣٩٢هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٩٨/١١.

٤) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: علي حسين البواب، طبعة دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص: ٣٢٦.

٥) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، بتصرف ٤٢٤/١.

٦) الحميدي، **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، ٦٥/١.

٧) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٧٩١، ٨٩/٢.

٨) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٨٨٨، ٤٢٤/١، وابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٥١٤/٧، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:١٥٠٤، ٣٨٦/٢.

٩) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت: ٧٤٤، ١٣٥/١، وانظر الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٣٩٧/٣، والذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ٢٧٤/١.

روايته في الصحيح:

قَالَ أَبو عبد اللهِ: و قَالَ لِي عبد اللهِ بن رجاءٍ أَخْبرنَا عِمران الْقَطان عن يحيى بن أَبِي كَثِيرٍ عن أَبِي سلَمةَ عن جابِرِ بن عبدِ اللهِ ﷺ أَن النبِي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ فِي غَزوةِ الـسابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ.

قَالَ ابن عباسٍ: صلى النبِي ﷺ الْخَوفَ بِذِي قَردٍ .

وقَالَ بكْر بن سوادةَ: حدثَنِي زِياد بن نَافِعٍ عن أَبِي موسى أَن جابِرا حدثَهم صلى النبِي ﷺ بِهـم يوم محارِبٍ وثَعلَبةَ .

وقَالَ ابن إِسحاقَ: سمِعتُ وهب بن كَيسان سمِعتُ جابِرا خَرج النبِي ﷺ إِلَى ذَاتِ الرقَاعِ مِن نَخْلٍ فَلَقِي جمعا مِن غَطَفَان فَلَم يكُن قِتَالٌ وأَخَافَ الناس بعضهم بعضا فَصلى النبِي ﷺ ركْعتَي الْخَوفِ وقَالَ يزِيد عن سلَمةَ غَزوتُ مع النبِي ﷺ يوم الْقَردِ".[1]

قال ابن حجر:" لَيس لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْموضِع الْمعلق" وقـال: قَولـه:" يـوم محارب وثَعلَبة " يؤَيد ما وقَع مِن الْوهم فِي أَول الترجمةِ" [2] قلت لا وهـم مـن البخـاري فـي الترجمة إلا أنه قصد بيان أن موقع الغزوة ذو مسميات عدة متقاربة لمكان وقوع الغزوة، وقـال الحافظ أيضاً:" رواية بكر بن سوادة وصلها حرملة في حديثه عن بن وهب[3] وسعيد بن منصور في السنن ".[4]

وفي رواية البخاري عنه إثبات بعض من مسميات الغزوة من خلال المتن.

٣. الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعـلان، أبـو علـي العـامري، الملقـب إشـكاب (ت:٢١٦هـ).

قال الحافظ: "روى عن فليح بن سليمان .. وغيره، وعنه إبناه محمد وعلي...، وقال الخطيب عنه : "كان ثقة"، روى له البخاري حديثا واحداً مقروناً بغيره في عمرة القضاء".[5]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنِي محمد بن رافِعٍ حدثَنَا **سريج حدثَنَا فُلَيح** ح و حدثَنِي **محمـد بـن الْحسين بن إِبراهِيم** قَالَ حدثَنِي **أَبِي** حدثَنَا **فُلَيح بن سلَيمان** عن نَافِعٍ عن ابن عمر ﷺأَن رسـولَ

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، ح: ٣٨١٥.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ١١/ ٤٥٨.
٣) سعيد بن منصور، **السنن**، ح: ٢٥٠٥.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٥٠
٥) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٧٩، ٢٨٥/٢،

اللهِ ﷺ خَرج معتَمِرا، فَحالَ كُفار قُريشٍ بينَه وبين الْبيتِ، فَنَحر هديه وحلَـقَ رأْسـه بِالْحديبِيـةِ وقَاضاهم علَى أَن يعتَمِر الْعام الْمقْبِلَ ولَا يحمِلَ سِلَاحا علَيهِم إِلَا سيوفًا ولَا يقِيم بِها إِلَا ما أَحبـوا فَاعتَمر مِن الْعامِ الْمقْبِلِ فَدخَلَها كَما كَان صالَحهم فَلَما أَن أَقَام بِها ثَلَاثًا أَمروه أَن يخْرج فَخَرج.[1]

للرواية متابعات وذلك أن البخاري كرر الرواية بالإسناد الأول فقط في كتاب الـصلح[2]، كأني به كرره تقوية للإسناد الثاني الذي ورد فيه حسين بن إبراهيم.

فأصل الرواية صحيح لما ورد في الباب من روايات، وذكر ابن حجر: أن المصنفين في المغازي أثبتوا الرواية وأن عمرة القضاء في ذي القعدة من السنة السابعة، تواترت الأخبار أنـه ﷺ لما هل ذو القعدة أمر أصحابه أن يعتمروا قضاء عمرتهم، وأن لا يتخلف منهم أحـد شـهد الحديبية، فخرجوا إلا من استشهد، وخرج معه آخرون معتمرين فكانت عدتهم ألفين سوى النساء والصبيان، قال وتسمى أيضا عمرة الصلح. قات: فتحصل من أسمائها أربعة: القضاء، والقضية، والقصاص، والصلح، لذا قال ابن الأثير: أدخل البخاري عمرة القضاء في المغازي لكونها كانت مسببة عن غزوة الحديبية.[3]

كأن الإمام البخاري بصنيعه في التحويل بين أسانيد الرواية قصد أن سريج بن النعمـان وهو ثقة إلا إنه يهم قليلاً ضبط روايته كما ضبط الثقات، وذلك أنه أتى بسنده ثم جـاء بتحويـل وقع بعد من هو دون التابعي، وأتى بإسناد آخر عن الثقات المقلين غير المتكلم فيهم وبروايتـه، فالرواية للسند الثاني ويقاس عليها رواية السند الأول لبيان ضبطه وموافقته الثقات[4].

ومما تقدم ظهر أن الإمام البخاري بين في الرواية عدم خطأ فليح، وذلك لما علم عنـه من كثرة الخطأ، والسند الأول يعضد السند الثاني، ودقة روايته لرواية الثقات عنـه، ولـصحة أصل الرواية الواردة في الباب عموماً.

لابد من الإشارة إلى أن هذه الرواية جمعت في سندها أكثر من راوي كانت عليهم دراسة في الرسالة وهم: فليح، وسريج، ومحمد بن الحسين بن إبراهيم وأبيه - الحسين بن إبراهيم-.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب عمرةِ الْقَضاءِ ذَكَره أَنَس عن النبي ﷺ ، ح: ٣٩٢١.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين، ح: ٢٥٠٢.
٣) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٧/٥٠٠.
٤) انظر القضاة، د. أمين، **بحث التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه**، ص: ١٨٤٦.

٤. **زاهر بن الأسود بن حجاج بن قيس، صحابي** يعد من الكوفيين[١]، روى لـه البخـاري رواية واحدة موقوفة في المغازي من رواية مجزأة بن زاهر عنه.[٢]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنَا عبد اللهِ بن محمدٍ حدثَنَا أَبو عامِرٍ حدثَنَا إِسرائِيلُ عن مجـزأَةَ بـن زاهِرٍ الْأَسلَمِي عن أَبِيهِ وكان مِمن شهِد الشجرةَ قَالَ: إِني لَأُوقِد تَحتَ الْقِدرِ بِلُحومِ الْحمرِ إِذْ نَادى منَادِي رسول اللهِ ﷺ إِن رسولَ اللهِ ﷺ ينْهاكُم عن لُحومِ الْحمرِ.[٣]

قال الحافظ:"لَيس لَه فِي الْبخَارِي إِلا هذَا الْحدِيث"، وقال:" إِن النهي عن لُحـومِ الْحمـرِ الْأَهلِيةِ لَم يكُن بِالْحديبِيةِ وإِنما كَان بِخَيبر، ولَيس فِي السياق أَن ذَلِك كَان فِي يومِ الْحديبِيةِ، وإِنمـا ساقَ الْبخَارِي الْحدِيثَ فِي الْحديبِيةِ لِقَولِهِ فِيهِ:" وكَان مِمن شَهِد الشجرةَ " ولَم يتَعـرض لِمكَـان النداءِ بِذَلِك، مع أَن غَالِب من بايع تَحتَ الشجرةِ شَهِدوا مع النبِي ﷺ خَيبـر بعـد رجـوعِهِم"،[٤] وزاهر بن الأسود شاهد عيان للقصة الأصل، فذكر الرواية الواردة في النهي عنه، وأخرجها عن ابنه عنه وابنه من أهله وخاصته وأخرجها البخاري عنه لقربه من أبيه، وأخرج الرواية مع تفرد مجزأة عن أبيه[٥] لفائدة متنيه، وهي لإثبات أن النهي كان في خيبر[٦] عن عدد من الـصحابة فـلا وهم من البخاري.

قلت: أخرج الإمام البخاري رواية بسندها عن مجزأة عن أبيـه، وكأنـه أراد أن يثبـت رواية زاهر للحديث ورواية ابنه عنه، خاصة وأنه لم يرو عنه غير مجزأة، وأخرجها البخـاري في المغازي لقلة من روى عنه، ولأن أهل الرجل وخاصته هم أعلم به من غيرهم، ومـن هنـا أخرج لهما رواية واحدة بسند واحد عنهما.

---

١) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٤٧٥، ٤٤٢/٣، وابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ١٥١/١.
٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٦٩، ٣٣٢/١، وانظر ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق : إحسان عباس، ط:١، - ١٩٦٨ م ، دار صادر – بيروت، ٣١٩/٤.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: ٣٨٥٥.
٤) ابن حجر**، فتح الباري** ، ٤٩٨/١١.
٥) الدارقطني، أبو الحسن(ت:٣٨٥هـ)، **الالزامات والتتبع**، تحقيق مقبل بن هادي، ط:٢، دار الكتب العلمية، ص:٦٨.
٦) انظر الحميدي، محمد بن فتوح، **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**، تحقيق : د. علي حسين البواب، ط:٢، دار ابن حزم - لبنان/ بيروت - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ٣١١/١.

٥. شجاع بن الوليد البخاري أبو الليث المؤدب- مؤدب الحسن بن العلاء الأمير-.

قال ابن حجر:" روى عن النضر بن محمد اليمامي وغيره، وعنه البخـاري وغيـره"[١]، وقال:" ثِقَةٌ مِن أَقْرانِ الْبخَارِي، وسمِع قَبلَه قَلِيلًا"[٢]، وقال في التقريب: "مقبول روى له الـستة"[٣] وفي الفتح قال:" لَيس لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْموضِعِ ".[٤]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنِي **شُجاع بن الْولِيدِ** سمِع **النضر بن محمدٍ** حدثَنَا صخْر عن نَافِعٍ قَـالَ: إِن الناس يتَحدثُون أَن ابن عمر أَسلَم قَبلَ عمر، ولَيس كَذَلِك ولَكِن عمر يوم الْحديبِيةِ أَرسلَ عبـد اللهِ إِلَى فَرسٍ لَه عِنْد رجلٍ مِن الْأَنْصارِ يأْتِي بِهِ لِيقَاتِلَ علَيهِ ورسولُ اللهِ ﷺ يبايِع عِنْد الـشجرةِ وعمر لَا يدرِي بِذَلِك، فَبايعه عبد اللهِ ثُم ذَهب إِلَى الْفَرسِ فَجاء بِهِ إِلَى عمر، وعمر يستَلْئِم لِلْقِتَالِ فَأَخْبره أَن رسولَ اللهِ ﷺ يبايِع تَحتَ الشجرةِ قَالَ فَانْطَلَقَ فَذَهب معه حتى بايع رسـولَ اللـهِ ﷺ فَهِي الَّتِي يتَحدثُ الناس أَن ابن عمر أَسلَم قَبلَ عمر.

وقَالَ هِشَام بن عمارٍ حدثَنَا الْولِيد بن مسلِمٍ حدثَنَا عمر بن محمدٍ الْعمرِي أَخْبرنِي نَافِع عن ابن عمر رضي الله عنهما أَن الناس كَانُوا مع النبِي ﷺ يوم الْحديبِيةِ تَفَرقُوا فِي ظِلَـالِ الـشجرِ فَـإِذَا النـاس محدِقُون بِالنبِي ﷺ قَالَ يا عبد اللهِ انْظُر ما شَأْن الناسِ قَد أَحدقُوا بِرسولِ اللهِ ﷺ فَوجدهم يبايِعون فَبايع ثُم رجع إِلَى عمر فَخَرج فَبايع.[٥]

تخريج البخاري الرواية كان سببه التصريح والرد على مـن قـال أن فيهـا اختلافـاً:" التصريح فِي الروايةِ الْأُولَى بِأَن ذَلِك كَان يوم الْحديبِية"، " هكَـذَا أَورده مخْتَـصرا، وتُوضِـحه الروايةُ الَّتِي قَبلَه وهو أَن ابن عمر لَما رأَى الناس يبايِعون بايع ثُم رجع إِلَى عمر فَأَخْبره بِذَلِك؛ فَخَرج وخَرج معه فَبايع عمر وبايع ابن عمر مرة أُخْرى".[٦]

هناك تلميح من البخاري وهو نفي القول بأن ابن عمر أسلم قبل أبيه، وقد صرح به ابن حجر فقال:"عن نَافِعٍ قَالَ: إِن الناس يتَحدثُون أَن ابن عمر أَسلَم قَبلَ عمر، ولَيس كَـذَلِك، ولَكِـن

---

١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، بتصرف ت: ٥٤٧، ، ٢٧٦/٢.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٧/١٢.
٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٤١٣/١، التاسعة طبقة للرواة ممن توفي بعد المائتين.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٧/١٢ ، وانظر ترجمته الباجي، **التعديل والتجريح**، ت:١٣٨٤، ١٣١٧/٣، والمزي، **تهذيب الكمال**، ت:٢٧٠٣، ٣٣٨/١٢، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٤٧، ، ٢٧٦/٢، **وتقريب التهذيب**، ٤١٣/١.
٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح:٣٨٦٣.
٦) ابن حجر، **فتح الباري**،٧/١٢.

عمر يوم الْحديبيةِ أَرسلَ عبد اللهِ إِلَخْ، ظَاهِر هذَا السياقِ الْإِرسالُ، ولَكِن الطريقَ الَتِي بعـدها [1] أَوضحتْ أَن نَافِعا حملَه عن اِبن عمر"[2]، ومنهم من رأى أن في الروايتين وجه اختـلاف ورأى ابن حجر وجه الجمع بينهما.

قلت: في جمع الإمام البخاري بين الروايتين، حيث أسند الأولى وعلق الأخرى بيان أنه علم ما لاحظه غيره من الاختلاف بين الروايتين إلا إنه رجح وجه الجمع بينهما، وفـي تعليقـه الرواية المتصلة الظاهرة في الاتصال وإسناد تلك الأولى عن الثقات وإن كان ظاهرها الإرسال غاية وضح فيها ما رجح لديه عن شيخه وهو أعلم بحاله من غيره، وبين عدم تفـرده لـصحة أصل الرواية، فأثبت من خلال شيخه شجاع عدم تفرد شيخ شيخه النضر، وفيها متابعة صـخر في السند الأول لعمر بن محمدٍ الْعمري في السند الثاني، والله تعالى أعلم.

٦. مجزأة بن زاهر بن الأسود الأسلمي.[3]

تابعي كوفي، سمع أباه و عبد الله بن أبي أوفي، روى عنه إسرائيل[4]، وثقه أبو حـاتم و الذهبي، ولم يروعن أبيه - زاهر بن الأسود الأسلمي- غيره.[5]

روايته في الصحيح:[6]

قلت: أخرج الإمام البخاري عنه، منتقياً روايته عنه عن أبيه وهو من آله وأدرى به.

٧. مُحَمَّد بْن جَعْفَر السِمْنَانِيّ القومسي أَبُو جَعْفَر بن أبي الْحُسَيْن الحافظ.

روى عن عمر بن حفص بن غياث، وروى عنه البخاري حديثاً واحداً في غزوة خيبـر والترمذي وابن ماجة وغيره.[7]

---

١) المقصود الطريق التي قال فيها الإمام البخاري وقَالَ هِشَام بن عمار....الخ، وكأن الإمام البخاري أخرجها لبيان أن الرواية وان كان ظاهرها الإرسال وهي عن الثقات إلا أنها متصلة.

٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٧/١٢.

٣) رجال هذه الطبقة ممن توفي بعد المائة وقبل المائتين بحسب تقسيم الحافظ ابن حجر في كتاب طبقات المدلسين.

٤) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت:٢٠٧٦ ، ٣٩/٨، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٨٩٧، ٤١٦/٨، والذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ت: ٥٢٩٣، ٢٤٢/٢، وابن حجر، **هدي الساري**، ص:٢١٦.

٥) مسلم، بن الحجاج النيسابوري، **المنفردات والوحدان** ،تحقيق دكتور عبد الغفار سليمان البغدادي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م. ص: ٣٨.

٦) انظر رواية ابنه زاهر من الأطروحة: ص: ٨٣.

٧) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ١٣١، ٨٧/٩.

قال ابن حجر:"ثقة"[١]، وقال: "كان حافِظًا، وهو مِن أَقْران الْبخَاري"[٢]، "ولـيس لـه فـي الصحيح غير هذا الحديث".[٣]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: **حدثِني محمد بن أَبِي الحسين** حدثَنَا عمر بن حفْص حدثَنَا أَبِي عن عاصِمٍ عن عامِرٍ عن ابن عباس ﷺ قَالَ: لَا أَدرِي أَنَهى عنْه رسولُ اللهِ ﷺ مِن أَجلِ أَنه كـان حمولَـةَ الناسِ فَكَرِه أَن تَذْهب حمولَتُهم، أَو حرمه فِي يومِ خَيبر لَحم الْحمرِ الْأَهلِيةِ.[٤]

قلت: سبب رواية الإمام البخاري عنه بيان أنه من أهل الحديث، وأنه حافظ، خاصـة وأن البخاري روى عنه عن حفص أي بواسطة علماً بأنه روى عن حفص مباشـرة، فقـصد بهـذا الاختيار والانتقاء تخريج روايته؛ مبيناً له مع معرفته به وهو شيخه.

٨. **محمد بن عباد بن الزبرقان المكي، كنيته أبو عبد الله، (ت:٢٣٤هـ).**

روى عن ابن عيينة وغيره، روى له الستة، نزيل بغداد، قال عبدالله بن أحمد عن أبيـه: حديثه حديث أهل الصدق وأرجو أنه لا يكون به بأس، وقال مرة يقع في قلبي أنه صدوق، وقال أبو زرعة عن ابن معين: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات، وعن صالح جزرة: لا بـأس به ، وقال ابن قانع: كان ثقة، ذكره البخاري في التاريخ[٥]، وسئل عنه أحمد فقال: "حديثه حـديث أهل الصدق"[٦]، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"[٧]، وقال في الفتح: ثِقَة مشْهور[٨]، ولما اختلط بغيـره ممن سمي بمحمد بن عباد قال ابن حجر: "إنما ذكروا محمد بن عباد المكي، وهذا هو الصواب، فإنه قد ذكره في التاريخ، كما تقدم ولم يذكر غيره، وليس لغيره له عنه رواية في شئ مما وقفنا عليه"[٩].

---

١) ابن حجر، **تقريب التهذيب،** ٦٣/٢.
٢) ابن حجر، **فتح الباري،** ٤٤/١٢.
٣) ابن حجر، **هدي الساري،** ص:٢٣١.
٤) البخاري **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي باب غزوة خيبر، ح: ٣٩٠٢.
٥) انظر البخاري، **التاريخ الكبير،** ت:١٧٥/٥٣٠،١، **والتاريخ الصغير،** ٣٥/٢، وابن سعد، **الطبقات الكبرى،** ٣٥٨/٧.
٦) ابن المبرد، يوسف، **بحر الدم "فيمن مدحه أحمد أو ذمه"** ، ت: ٩٠٧، ص:١٣٨.
٧) ابن حجر، **تقريب التهذيب، ٢**/٩١.
٨) ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٣٦/١١.
٩) ابن حجر، **تهذيب التهذيب،**ت:٣٩٧، ٢١٨/٩.

روايته في الصحيح:

قال البخاري:حدثَنِي محمد بن عبادٍ أَخْبرنَا ابن عيينَةَ قَالَ أَنْفَذَه لَنَا ابن الْأَصبهانِي سمِعه مِن ابن معقِلٍ أَن علِيا ﷺ كَبر علَى سهل بن حنَيفٍ فَقَالَ إِنه شَهد بدرا.[١]

قال ابن حجر:" لَيس لَه عِنْد الْبخَارِي غَير هذه الرواية"[٢]، وعن سبب إيرادها كما ذكر ابن حجر من قول أبي مسعود: "هذَا الْحدِيث مِما كَان اِبن عيينَةَ سمِعه مِن إِسماعِيل بن أَبِي خَالِد عن الشعبِي عن عبد الله بن معقِل، ثُم أَخَذَه عالِيا بِدرجتَين عن اِبن الْأَصبهانِي عن عبد الله بن معقِل"، ولبيان صحة أصل الرواية وإن لم يتفق على عدد التكبيرات، ولبيان أفضيلة من شهد بدراً، قال :قَوله: (لَقَد شَهد بدرا)"كَذَا فِي الْأُصول أَن لِمن شَهدها فَضلًا علَى غَيرهم فِي كُلّ شَيء حتى يذْكُر عدد التكْبِير"وأشار إلى تفاوتها بين الخمس والست تكبيرات".[٣]

قلت: أخرج الإمام البخاري الرواية عن بن عباد لبيان فائدة اسنادية منها، وهي الإشارة إلى اتصال السند وعلوه، وعدم انقطاعه.

٩. **النضر بن محمد بن موسى الجرشي أبو محمد اليمامي مولى بني أمية.**

روى عن صخر بن جويرية وشعبة وغيرهم، وعنه أبو الليث شجاع بن الوليد البخاري وأحمد بن عمر بن يونس اليمامي أحد الضعفاء وغيرهم، روى له الجماعة سوى النسائي.

قال العجلي: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال:" ربما انفرد"، وقال ابن حجر:" ثقة له أفراد"،[٤] في تخريج الإمام البخاري الروايتان الموصولة والمعلقة متتاليات، بيان منه بصحة أصل الرواية، وعدم تفرد النضر بن محمد بها، وفيما يأتي توضيح المعنى.

قال الحافظ في الفتح:" ثِقَةٌ متفَق علَيهِ ، وما لَه فِي الْبخَارِي إِلا هذَا الْحدِيث".[٥]

روايته في الصحيح:[٦]

قلت: سبق بيان الرواية ودراستها، ولمح الإمام البخاري إلى اختلاف بين الروايتين، حيث أسند الأولى وعلق الأخرى، ورجح وجه الجمع بينهما، وعلق الرواية المتصلة وأسند

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب شُهودِ الْملَائِكَةِ بدرا، ح: ٣٧٠٣، وأخرجه ابن أبي شيبة، **المصنف،** ح: ٢٠، ١٨٥/٣.

٢) ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٣٦/١١.

٣) ابن حجر، **فتح الباري،** بتصرف٣٣٦/١١.

٤) ابن حجر، **تهذيب التهذيب،** ت: ٨١٠، ٣٩٦/١٠، **وتقريب التهذيب،** ٢٤٧/٢، وانظر المزي، **تهذيب الكمال،** ت:٦٤٣٤، ٤٠٣/٢٩،

٥) ابن حجر، **فتح الباري،** ٧/١٢.

٦) انظر رواية شجاع بن الوليد في الأطروحة ص: ٨٤.

الأولى عن الثقات و كان ظاهرها الإرسال غاية وضح فيها ما رجح لديه عن شيخه، وبين عدم تفرده ، فأثبت من خلال شيخه شجاع عدم تفرد شيخ شيخه النضر بن محمد.

١٠. الْهيثَم بن خَارجة أبـو أحمـد المـروزي الخراسـاني، وقيـل أبـو يحيـى (ت:٢٢٧هـ)

من شيوخ البخاري، قال ابن سعد: "كان يسمى شعبة الصغير لتيقظه"[١]، روى عن حفـص بن ميسرة وعدة، وعنه أحمد وابنه والبخاري وخلق.[٢]

قال ابن حجر:" كان أحمد يثني عليه وكان يتزهد، وكان سيئ الخلق مع أصحاب الحديث، وعن ابن معين ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات"[٣]، قال أبو حـاتم: "صدوق".[٤]

قَالَ عبد الله بن أحمد: "كان أَبِي إِذَا رضِي عن إِنْسان وكان عِنْده ثِقَة حدثَ عنْـه وهـو حي، فَحدثَنَا عن الْهيثَم بن خَارجة وهو حي، ولَيس لَه عِنْد الْبخَـاري موصـول سِـوى هـذَا الْموضِع".[٥]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنَا الْهيثَم بن خَارجةَ حدثَنَا حفْص بن ميسرةَ عن هِشَامِ بن عروةَ عـن أَبِيهِ أَن عائِشَةَ رضِي الله عنْها أَخْبرتْه أَن النبِي ﷺ دخَلَ عام الْفَتْحِ مِن كَداءٍ الَتِي بِأَعلَى مكةَ. تَابعه أَبو أُسامةَ ووهيب فِي كَداءٍ.[٦]

قال ابن حجر:" تَابعه أَبو أُسامة ووهيب فِي كَداء" أَي روياه عن هِشَام بـن عـروة بِهـذَا الْإِسنَاد وقَالَا فِي روايتِهما " دخَلَ مِن كَداء"، وطَرِيق أَبِي أُسامة وصلَها الْمصنف فِي الْحج عـن محمود بن غَيلَان عنْه موصولًا، وأَوردها هنَا عن عبيد بن إِسماعِيل عنْه فَلَم يذْكُر فِيهِ عائِـشَة، وأَما طَرِيق وهيب وهو ابن خَالِد فَوصلَها الْمصنف أَيضا فِي الْحج ".[٧]

---

١) ابن سعد **الطبقات الكبرى**، ٣٤٢/٧، وانظر ترجمته الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، ٧٥/١، الصفدي، **الوافي بالوفيات، ٧**/٤٣٧، وابن حجر **، تهذيب التهذيب**، ٨٣/١١. ابن حبان، **الثقات**، ٢٣٦/٩.
٢) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٢٧٧١، ٢١٦/٨، و السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص: ٣٩.
٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ١٥٧، ٨٣/١١.
٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٣٥٢، ٩٨٦.
٥) أحمد بن حنبل**، العلل**، ١٠٣/٢، وانظر ابن حجر، **فتح الباري**، ١٠٤/١٢.
٦) البخاري**، الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب دخول النبي ﷺ من أعلى مكة، ح: ٣٩٥٢.
٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٠٤/١٢.

ونبه قائلاً:" اِخْتُلِفَ علَى هِشَام بن عروة فِي وصل هذَا الْحدِيث وإِرساله، وأَورد الْبخَـارِي الْوجهين، مشِيرا إِلَى أَن رواية الْإِرسال لَا تَقْدح فِي رواية الْوصل؛ لِأَن الذِي وصلَه حافِظ وهـو بن عيينَةَ وقَد تَابعه ثِقَتَان، ولَعله إِنما أَورد الطرِيقَين الْمرسلَين لِيستَظْهِر بِهِما علَى وهـم[1] أَبِـي أُسامة ".[2]

قلت: أخرج الإمام البخاري رواية واحدة عن شيخه الهيثم مع كونه من الأثبات اختـصاراً وبياناً للوصل والإرسال، وكون الهيثم من شيوخه.

١١. يحيى بن يعلَى بن الحارث بن حرب الْمحارِبِي أبو زكرياء الكوفي (ت:٢١٦هـ).

سمع أباه وزائدة بن قدامة[3]، وعنه البخاري والباقون من الستة سوى الترمذي روى لـه بواسطة، وآخرون.[4]

قال أبو حاتم:" ثقة"[5]، قال ابن حجر:"كُوفِي ثِقَةٌ مِن قُدماءِ شُيوخ الْبخَارِي، وأَبوه يعلَى بن الْحارث ثِقَة، وما لَهما فِي الْبخَارِي إِلا هذَا الْحدِيث".[6]

روايته في الصحيح:

قال البخاري:" حدثَنَا **يحيى بن يعلَى الْمحارِبِي قَالَ: حدثَنِي أَبِي** حدثَنَا إِياس بن سلَمةَ بن الْأَكْوعِ قَالَ حدثَنِي أَبِي وكَان مِن أَصحابِ الشجرةِ قَالَ كُنا نُصلي مـع النبِـي ﷺ الْجمعـةَ ثُـم نَنْصرفُ ولَيس لِلْحِيطَانِ ظِل نَستَظِل فِيهِ".[7]

قال ابن حجر عن الحديث:"أورده لِقَولِهِ فِيهِ : وكَان مِن أَصحابِ الـشجرةِ"[8]، وإخـراج الإمام البخاري هذه الرواية ليحيى فقط؛ لثقته وضبطه وقلة روايته، فلم يرو كما ذُكـر عنـه إلا عن أبيه وزائدة، فلما أقل الراوي انتقى المصنف، وكان ما انتقاه عنه عن أبيه، وأبيه من خاصته المقربين له.

---

١) وعن الرواية التي قيل فيها بالوهم ما قاله البخاري: حدثَنَا محمود بن غَيلَان الْمروزِي حدثَنَا أَبو أُسامةَ حدثَنَا هِشَام بن عروةَ عن أَبِيهِ عن عائِشَةَ رضِي الله عنها أن النبِي ﷺ دخَلَ عام الْفَتْحِ مِن كَداءٍ وخَرج مِن كُدا مِن أَعلَى مكةَ. قال ابن حجر:"قَوله : (مِن أَعلَى مكة) كَذَا رواه أَبو أُسامة فَقَلَبه ، والصواب ما رواه عمرو وحاتِم عن هِشَام : " دخَلَ مِن كَداءٍ مِن أَعلَى مكة " ثُم ظَهر لِي أَن الْوهم فِيهِ مِمن دون أَبِي أُسامة ، فَقَد رواه أحمد عن أَبِي أُسامة علَى الصواب".**انظر فتح الباري**، ٢٣٠/٥.

٢) ابن حجر، **فتح الباري،** ٢٣١/٥.

٣) البخاري**، التاريخ الكبير**، ت: ٣١٣٩

٤) انظر ابن سعد، **الطبقات الكبرى،** ٤٠٨/٦، و ابن حجر**، تهذيب التهذيب،** ت: ٤٨٦ ، ٢٦٥/١١**.**

٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٨٢١، ١٩٧/٩.

٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٩٣/١١.

٧) أخرجه البخاري،**الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: ٣٨٥٠.

٨) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٩٣/١١.

١٢. يعلى بن الحارث بن حرب الكوفي أبو حرب، ويقال: أبو الحارث، (ت:١٦٨هـ)

هو والد يحيى، سمع إياس بن سلمة وغيره، وروى عنه ابنه يحيى بن يعلى وغيره، وعن ابن مهدي قال: يعلى بن الحارث من ثقات مشايخ الكوفيين"[١]، وثقه يحيى بن معين وابن أبي حاتم[٢]، وعن ابن حجر قال:" ثِقَة ليس لَه فِي صحيح الْبخَارِي إِلا هذَا الْحدِيث.[٣]

روايته في الصحيح: [٤]

١٣. يوسف بن يعقوب بن أبي القاسم السدوسي مولاهم أبو يعقوب السلعي البصري الضبعي(ت:٢٣١هـ).

روى عن سليمان التيمي وآخرون، وعنه البخاري والترمذي وشعبة وعدة[٥]، قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "صدوق صالح الحديث"[٦]، "وثقه أحمد"[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: "صدوق".[٨]

روايته في الصحيح:

قال البخاري: حدثَنَا إِسحاقُ بن إِبراهِيم الصوافُ حدثَنَا **يوسفُ بن يعقُوب** كان ينْزِلُ فِي بنِي ضبيعةَ وهو مولًى لِبنِي سدوس حدثَنَا سلَيمان التيمِي عن أَبِي مِجلَزٍ عن قَيسِ بن عبادٍ قَالَ: قَالَ علِي ﷺ فِينَا نَزلَتْ هذِهِ الْآيةُ ﴿هذَان خَصمان اخْتَصموا فِي ربهم﴾.[٩]

قال الحافظ ابن حجر: "لَيس لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْحدِيث، وقَوله: فِينَا نَزلَتْ هذِهِ الْآية: ﴿ هذَان خَصمان اِخْتَصموا فِي ربهم﴾هكَذَا أَورده مخْتَصرا".[١٠]

وقال:"له في البخاري حديث واحد في عدة أصحاب بدر"[١١]، وليس كذلك فإن له موضع آخر في المغازي أيضاً في الباب المتقدم الإشارة إليه.

---

١) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٣٥٥٠، وانظر المزي، **تهذيب الكمال**، ت: ٣٨١/٧١١١،٣٢.
٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٣٠٧، ٣٠٤/٩.
٣) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٩٣/١١.
٤) انظر رواية ابنه يحيى في الأطروحة ص: ٨٧.
٥) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٣٤٠٤، ٣٨٣/٨، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٧٣٩، ٣٧٩/١١.
٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٣٨٢، ٢٣٤/٩.
٧) ابن المبرد، يوسف، **بحر الدم** ، ت:١٢٠٢، ص: ١٧٩،وانظر ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٣٨٢، ٢٣٤/٩.
٨) انظر ابن حبان، **الثقات**، ت: ١١٣٨١، ٦٣٤/٧، وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٣٤٧/٢.
٩) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، ح: ٣٧٥٠.
١٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٠٤/١١.
١١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٣٧٩/١١.

عن هذه الرواية سئل الدارقطني فقال:" عن حديث قيس بن عباد عن أبي ذر في قوله عز وجل: ﴿ هذان خصمان اختصموا في ربهم﴾، نزلت في علي وحمزة وعبيدة بن الحارث تبارزوا يوم بدر مع عتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة، فقال: يرويه أبو هشام الرماني عن أبي مجاز عن قيس بن عباد عن أبي ذر قاله هشيم عنه.

وقيل عن الثوري عن أبي هاشم عن أبي مجاز عن قيس بن عباد عن علي.

وقيل عن أبي ذر كذلك قال يوسف بن يعقوب الضبعي عن التيمي عن أبي مجاز عن قيس عن على، والصحيح عن التيمي عن أبي مجاز عن قيس بن عباد عن علي أنا أول من يجثو للخصومة، قال قيس: وفيهم نزلت هذان خصمان اختصموا، وحديث هشيم عن أبي هشام صحيح".[1]

في معرض رد ابن حجر على الدارقطني حين أشار أن في الحديث اضطراب قال:" وأما حديث سليمان التيمي عن أبي مجاز فلا مخالفة بينه وبين حديث أبي هاشم عنه؛ لأن رواية التيمي لحديث علي غير رواية أبي هاشم لحديث أبي ذر، فهما حديثان مختلفان، وبهذا يجمع بينهما وينتفي الاضطراب والله أعلم".[2]

قلت: للرواية شواهد وأصلها صحيح وله عليها متابعات، وسند البخاري هذا صحيح لا اضطراب فيه، وأخرجه لبيان صحة أصل الرواية،وصحة طرقها المختلفة.

فيما يلي جدول يلخص ما تقدم تفصيله في انتقاء الإمام البخاري عن رواة غير متكلم فيهم، وكيفية انتقاء البخاري لهم، وبينت جماع أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، وبينت حال روايتهم.

الرقم	اسم الراوي	أقوال علماء الجرح والتعديل في الراوي	عدد أحاديثه	حال روايته
١	أحمد بن الحسن بن الجنيدب الترمذي	ثقة حافظ، من شيوخ البخاري وأقرانه.	حديث واحد	له عليها متابع
٢	بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي	تابعي ثقة	حديث واحد	روى له البخاري رواية واحدة تعليقاً
٣	الحسين بن إبراهيم بن الحر بن زعلان، أبو علي العامري" اشكاب"	ثقة	حديث واحد	لفائدة اسنادية وهي عدم وهم سريج بن النعمان وضبطه، لأنه مع ثقته يهم قليلاً

---

١) الدارقطني، **العلل**، ٢٦٢/٦.

٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٧١.

٤	زاهر بن الأسود بن حجاج بن قيس	ثقة	حديث واحد	رواية واحدة موقوفة، رواها ابنه عنه، وهو شاهد عيان في الرواية
٥	شجاع بن الوليد البخاري أبو الليث	ثقة من شيوخ البخاري أقرانه.	حديث واحد	له عليه متابع
٦	مجزأة بن زاهر بن الأسود الأسلمي	تابعي ثقة	حديث واحد	رواية واحدة موقوفة عن أبيه زاهر
٧	محمد بن جعفر السمناني القومسي أبو جعفر	ثقة شيخ البخاري ومن أقرانه	حديث واحد	روى عنه البخاري بواسطة
٨	محمد بن عباد بن الزبرقان المكي أبو عبد الله	من شيوخ البخاري صدوق يهم، وقيل مشهور ثقة.	حديث واحد	وقعت الرواية بإسناد عالٍ لابن عيينة فقصد البخاري اتصال السند وعدم انقطاعه.
٩	النضر بن محمد بن موسى الجرشي أبو محمد	ثقة متفق عليه	حديث واحد	له عليه متابع
١٠	الهيثم بن خارجة أبو أحمد المروزي	ثقة من شيوخ البخاري	حديث واحد	له عليها متابع
١١	يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي	ثقة من شيوخ البخاري	حديث واحد	انتقى روايته عنه عن أبيه
١٢	يعلى بن الحارث بن حرب بن جرير	ثقة	حديث واحد	انتقى له رواية مسندة عن ابنه عنه
١٣	يوسف بن يعقوب بن أبي القاسم أبو يعقوب	صدوق من شيوخ البخاري	حديث واحد	للرواية شواهد ومتابعات، وقصد من روايته بيان صحتها

- هذا الجدول بين أسماء الرواة الذين لم يوردهم ابن حجر في هدي الساري وهم غير متكلم فيهم وعددهم ثلاثة عشر راوياً.
- انتقى لهم الإمام البخاري في الجامع رواية واحدة فقط وكانت وفي كتاب المغازي، بينتهم وجماع أقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، وبينت حال روايتهم، واتضح مما تقدم أنهم إما ثقات، أو من شيوخ الإمام البخاري وأقرانه، وكأنه أراد بيان كثرة شيوخه الذين سمع منهم وأخذ عنهم، مثل يوسف بن يعقوب، محمد بن عباد، وأحمد بن الحسن.
- هناك من الروايات إلى أخرجها عمن تقدم منهم كانت لفوائد اسناديية مثل رواية محمد بن عباد، والحسين بن إبراهيم، وغيرهما.

الفرع الثالث

الرواة المتكلم فيهم الذين ليس لهم

إلا بضع روايات في الجامع منها في كتاب المغازي

ساق الحافظ ابن حجر في الفصل التاسع من هدي الساري أسماء من طُعن فيه من رجال الصحيح، وهم الرواة الذي لم يتفق على ثقتهم، إلا أن الإمام البخاري أخرج لهم في الجامع عدداً محدوداً من الروايات، ومنها ما كان في كتاب المغازي، ولكن الذي ينبغي النظر فيه بعد حصرهم كيفية تخريج البخاري لهم في كتاب المغازي حيز الدراسة؟، وفي أي الكتب والأبواب الأخرى من الجامع الصحيح أخرج لهم؟، وفيما يلي بيان أسماء الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري في الجامع روايات محدودة العدد منها في كتاب المغازي، وتنبغي الإشارة إلى أن الدراسة ستقتصر على مرويات المغازي فقط، وستتم الإحالة إلى المواضع الأخرى من مرويات الجامع.

١. **حسان بن حسان وهو حسان بن أبي عباد، كنيته أبو علي البصري (ت:٢١٣هـ).**

أشار الحافظ ابن حجر إلى ما قاله البخاري: كان المقري يثني عليه، وقال أبو حاتم: منكر الحديث، وعن الحافظ: روى عنه البخاري حديثين فقط أحدهما في المغازي عن محمد بن طلحة عن حميد عن أنس أن عمه غاب عن قتال بدر، ولهذا الحديث طرق أخرى عن حميد".[١]

ذكره ابن حجر فقال: "صدوق يخطئ"[٢]، وقال:" عن الدارقطني: ليس بقوي، وجعل ابن عدي في شيوخ البخاري حسان بن حسان، غير حسان بن أبي عباد، والصواب أنه رجل واحد، وخلط ابن مندة وغيره ترجمته بترجمة حسان بن حسان الواسطي، نزل البصرة وهو ضعيف، والصواب التفرقة".[٣]

وقال: َ"وهم من جعلَه اِثْنَيْنِ، وهو مِن قُدماءِ شُيوخِ الْبخَارِي، وما لَه عِنْده سِوى هذَا الْحدِيثِ وآخَرَ[٤] فِي أَبواب الْعمرة".[٥]

قال بشار عواد: القول قول أبي حاتم، فلعله تبين له ما لم يتبين لغيره، ولا أدري كيف قال ابن حجر في التقريب:" صدوق يخطئ "، ولا أعلم على أي شئ بناه[٦].

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٣٩٤.
٢) ابن حجر، **وتقريب التهذيب**، ت: ١٢٠٢، ١٩٨/١.
٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٤٥٢، ٢١٧/٢ ، وانظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٤٢، ٣٤/٣.
٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب كم اعتَمر النبِي ﷺ، ح: ١٦٥٤.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٨٠/١١.
٦) انظر المزي جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢ هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، حققه، وضبطه نصه، وعلق عليه الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط:٤، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م، هامش ٣، ٢٦/٦.

روايته في الصحيح:

الرواية الأولى: تقدمت الإحالة إليها في أواخر أبواب العمرة من كتاب الحج.

الرواية الثانية:

قال البخاري: أَخْبرنَا **حسان بن حسان** حدثَنَا **محمد بن طلْحةَ** حدثَنَا حميد عن أَنَـسٍ ﷺ أَن عمه غَاب عن بدرٍ فَقَالَ: غِبتُ عن أَول قِتَال النبِي ﷺ لَئِن أَشْهدنِي الله مع النبِـي ﷺ لَيـرين الله ما أُجِد فَلَقِي يوم أحد فَهزم الناس فَقَالَ اللهم إِني أَعتَذِر إِلَيك مِما صنَع هؤُلَاءِ يعنِي الْمسلِمِين وَأَبرأُ إِلَيك مِما جاء بِهِ الْمشْرِكُون فَتَقَدم بِسيفِهِ فَلَقِي سعد بن معاذٍ فَقَالَ أَين يا سعد إِني أَجِد رِيـح الْجنةِ دون أحد فَمضى فَقُتِلَ فَما عرِفَ حتى عرفَتْه أُخْتُه بِشَامةٍ أَو بِبنَانِهِ وبِهِ بِضع وثَمانُون مِـن طَعنَةٍ وضربةٍ ورميةٍ بِسهمٍ.[١]

أما حسان فمن شيوخ الإمام البخاري، وهو أدرى بهم من غيره، قال الحـافظ: " لهـذا الحديث طرق أخرى عن حميد، فلَم ينْفَرِد بِهذَا، وجاء في الجهاد[٢] بسياق أتـم مـن هـذا، أورد الإمام البخاري الرواية لأنها أفادت تصريح حميد بالسماع من أنس فأومن تدليسه".[٣]

قلت: في مثل هذا الحال نقول أخرج له متابعة وجعل الرواية الأتم سياقاً في الجهاد عـن الثقات مصرحين بالسماع، وأتى بالمتابعات في كتب غير الأحكام كالمغـازي؛ ليثبـت ضـبطه للرواية، خاصة وأنها عن صحابي واحد هو أنس ﷺ.

٢. خليفة بن خياط بن خليفة العصفري أبو عمرو، لقبه شباب (ت:٢٤٠هـ)

قال ابن حجر جامعاً أقوال العلماء عنه :" أحد الحفاظ المصنفين، من شيوخ البخاري، قال بن عدي له حديث كثير وتصانيف، وهو مستقيم الحديث صدوق من المتيقظين، وقال بن حبان: كان متقناً عالماً بأيام الناس، وقال العقيلي: غمزه بن المديني، وقال أبو حاتم: لا أحدث عنه، هو غير قوي، وجميع ما أخرجه له البخاري إن قرنه بغيره قال حدثنا خليفة، وذلك في ثلاثة أحاديث، وإن أفرده علق ذلك فقال قال خليفة، قاله أبو الوليد الباجي ومع ذلك فليس فيها شئ من أفراده والله أعلم"[٤]، وقال ابن حجر:"صدوق ربما أخطأ وكان إخبارياً علامة".[٥]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة أحد، ح: ٣٧٤٢.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب قول اللهِ تَعالَى: ﴿مِن الْمؤْمِنِين رِجالٌ صدقُوا ما عاهدوا الله علَيهِ فَمِنْهم من قَضى نَحبه ومِنْهم من ينْتَظِر وما بدلُوا تَبدِيلًا ﴾، ح: ٢٥٩٥.

٣) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٩٩/٨ و ٣٨٠/١١.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٣٩٩.

٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ت: ١٧٤٩، ٢٧٣/١.

وأشار أن "قَوله (وقَالَ لِي خَلِيفَة)، هو اِبن خَياط الْعصفُري، وَأَكْثَر ما يخَرج عنْه الْبخَارِي يقَع بِهذِهِ الصيغَة لَا يقُول حدثَنَا ولَا أَخْبرنَا، وكأَنه أَخَذَ ذَلِك عنْه فِي الْمذَاكرة ".[١]

رواياته في الصحيح:

أكثر البخاري عنه تعليقاً فأخرج له تسعة عشر موضعاً معلقاً، اثنان منها في المغازي[٢]، وفي أربعة مواضع أخرى من الجامع قال فيها البخاري حدثني، اثنان منها في المغازي[٣]، كانت جميعها بصيغة التحديث، وخليفة اخرج له البخاري متابعة مستخدماً التحويل، وقصد من تخريج رواياته والله تعالى أعلم إثبات صحتها.

قال البخاري في تعليق خليفة الأول: و قَالَ لِي خَلِيفَةُ .... ، وفي الثاني زاد خَلِيفَةُ حدثَنَا يزِيد بن زريعٍ... .

وفي الروايات المتصلة، قال البخاري في رواية خليفة كما يلي:

الرواية الأولى: قال البخاري : حدثَنِي خَلِيفَةُ حدثَنَا محمد بن عبدِ اللهِ الْأَنْصاري[٤]، قال ابن حجر: " حدثَنِي خَلِيفَة هو اِبن خَياط قَالَ : حدثَنَا محمد بن عبد الله الْأَنْصاري، هو مِن كِبار شُيوخ الْبخَارِي، وربما حدثَ عنْه بِواسِطَةٍ كَما فِي هذَا الْموضِع ".[٥]

قلت: كأن البخاري قصد إثبات سماعه من خليفة، وقد أورد البخاري هذا الموضع مختصراً في المغازي، وقد تقدم في المناقب[٦] بأتم من هذا وفيه متابعه لخليفة.

الرواية الثانية: قال البخاري: حدثَنَا **ابن أَبِي الْأَسودِ** حدثَنَا معتَمِر ح و حدثَنِي **خَلِيفَةُ** حدثَنَا معتَمِر ، ورواية عبد الله ابن أبي الأسود تقدمت مختصرة[٧]، وللرواية متابعات عند مسلم[١].

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٩٨/٢٠.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب﴿ثُم أَنْزلَ علَيكُم مِن بعدِ الْغَم أَمنَةً نُعاسا يغْشَى طَائِفَةً مِنْكُم﴾، ح: ٣٧٦١، و باب غَزوةِ الرجِيعِ ورِعلٍ وذَكْوان وبِئْرِ معونَةَ وحدِيثِ عضلٍ والْقَارةِ، ح:٣٧٨١.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٦٩٥، و باب مرجِعِ النبِي ﷺ مِن الْأَحزابِ ومخْرجِهِ إِلَى بنِي قُريظَةَ ومحاصرتِهِ إِياهم، ح: ٣٨١١، وكتاب الحدود، باب فَضل من تَرك الْفَواحِشَ، ح: ٦٣٠٩، وكتاب التعبير، باب التعلِيقِ بِالْعروةِ والْحلْقَةِ، ح: ٦٤٩٧.

٤) قال البخاري: حدثَنِي **خَلِيفَةُ حدثَنَا محمد بن عبدِ اللهِ الْأَنْصارِي حدثَنَا سعِيد عن قَتَادةَ** عن أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: ماتَ أَبو زيدٍ ولَم يتْرك عقِبا وكَان بدرِيا، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٦٩٥.

٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢٨/١١.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب منَاقِب زيدِ بن ثَابِتٍ رضي الله عنه، ح: ٣٥٢٦، قال البخاري: حدثَنِي **محمد بن بشارٍ حدثَنَا يحيى حدثَنَا شُعبةُ عن قَتَادةَ** عن أَنَسٍ رضي الله عنه جمع الْقُرآن علَى عهدِ النبِي ﷺ أَربعةٌ كُلهم مِن الْأَنْصارِ أُبي ومعاذُ بن جبلٍ وأَبو زيدٍ وزيد بن ثَابِتٍ قُلْتُ لِأَنَسٍ من أَبو زيدٍ قَالَ أَحد عمومتِي

٧) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب فرض الخمس، باب كيف قسم النبي قريظة والنضير...، ح: ٢٨٩٦.

قلت: ظهر مما تقدم أن الإمام البخاري لم يخرج لخليفة إلا ما كان مقروناً بغيره من الرواة، وإن أفرد عنه علق.

٣. سريج بن النعمان بن مروان الجوهري، أبو الحسن البغدادي (ت:٢١٧هـ).

قال الذهبي:" كان من أعيان المحدثين." وأشار إلى توثيق أبو داود له، وأنه قد غلط في أحاديث، وقال النسائي وغيره: ليس به بأس، قال ابن حجر: "ثقة يهم قليلاً".[٢]

وهو من كبار شيوخ البخاري، وثقه بن معين والعجلي والدارقطني، قال الحافظ:" لم يكثر عنه البخاري، بل أخرج عنه في الجمعة، عن فليح عن عثمان بن عبد الرحمن عن أنس أن النبي ﷺ ...، وهذا الحديث تابعه عليه عند أحمد وأبي يعلى[٣] أبو عامر العقدي، ويونس بن محمد المؤدب وغير واحد عند غيره، هذا ماله عنه بلا واسطة، وله عنه بواسطة ثلاثة أحاديث أحدها في المغازي، وفي باب عمرة القضاء، والآخر في باب حجة الوداع، والثالث في باب الرمل في الحج والعمرة، والأحاديث الثلاثة بسند واحد عنه عن فليح عن نافع عن ابن عمر، وهذا جميع ما له عنده".[٤]

قلت: ذكر الإمام البخاري سريجاً بمتابعة الحسين بن إبراهيم الثقة عن فليح، وذلك لما علم عنه بأنه مع ثقته إلا أنه يهم قليلاً؛ فأثبت ضبطه وعدم وهمه في كتاب المغازي.

رواياته في المغازي:

الرواية الأولى: [٥]

الرواية الثانية:

قال البخاري: حدثَنِي محمد حدثَنَا **سريج بن النعمان حدثَنَا فُلَيح** عن نَافِعٍ عن ابن عمر ﷺ قَالَ: أَقْبلَ النبي ﷺ عام الْفَتْحِ وهو مرْدِفٌ أُسامةَ علَى الْقَصواءِ ومعه بِلَالٌ وعثْمان بن طَلْحةَ حتى أَنَاخَ عِنْد الْبيتِ ثُم قَالَ لِعثْمان ائْتِنَا بِالْمِفْتَاحِ فَجاءه بِالْمِفْتَاحِ فَفَتَح لَه الْباب فَدخَلَ النبِي ﷺ وأُسامةُ وبِلَالٌ وعثْمان ثُم أَغْلَقُوا علَيهِم الْباب فَمكَثَ نَهارا طَوِيلًا ثُم خَرج وابتَدر الناس الدخُولَ

---

١) مسلم، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب رد الْمهاجِرِين إِلَى الْأَنْصار منَائِحهم...، ح: ٣٣١٩.
٢) انظر الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، بتصرف ت: ٥٦، ٢٢٠/١٠، وابن حجر ، **تقريب التهذيب**، ٣٤١/١.
٣) أحمد، **المسند**، مسنَد أَنَسِ بن مالِكٍ ﷺ، ح: ١١٥٨١، ح: ١٢٩٠٥، وأبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، **المسند**، ط: ١، ١٣م، (تحقيق: حسين سليم أسد)، دار المأمون للتراث – دمشق، ١٤٠٤ – ١٩٨٤، ح: ٤٢١٧.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٠٢.
٥) انظر رواية الحسين بن إبراهيم في الأطروحة، ص: ٨١-٨٢.

فَسبقْتُهم فَوجدتُ بِلَالًا قَائِما مِن وراءِ الْبابِ فَقُلْتُ لَه أَين صلى رسولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ صلى بين ذَينِك الْعمودين الْمقَدمين وكَان الْبيتُ علَى سِتةِ أَعمِدةٍ سطْرين صلى بين الْعمودين مِن السطْر الْمقَـدمِ وجعلَ باب الْبيتِ خَلْفَ ظَهرِهِ واستَقْبلَ بِوجهِهِ الَّذِي يستَقْبِلُك حِين تَلِج الْبيتَ بينَه وبين الْجِدارِ قَالَ ونَسِيتُ أَن أَسأَلَه كَم صلى وعِنْد الْمكَان الَّذِي صلى فِيهِ مرمرةٌ حمراء.[١]

أما محمد شيخ البخاري فهو ابن رافِع، وقَد أَشْكَلَ دخُول هذَا الْحدِيث فِي " باب حِجة الْوداع " لِأَن فِيهِ التصريح بِأَن الْقِصة كَانَتْ عام الْفَتْح، وعام الْفَتْح كَان سنَة ثَمان وحِجة الْوداع كَانَتْ سنَة عشْر، وفِي أَحادِيث هذَا الْباب جمِيعها التصريح بِحجةِ الْوداع وبِحجةِ النبِي ﷺ وهِي حِجة الْوداع [٢]، وأخرج الإمام البخاري الرواية مختصرة وحيدة في بابها في كتاب الحج[٣]، وبسط الحافظ القول فيه، ومنه يفهم صحة أصل الرواية، أورد الحافظ أن هناك من قال بأن النبي حج قبل الهجرة غير حجة الوداع، والله تعالى أعلم[٤].

قلت: في إيراد البخاري هذه الرواية إشارة منه بأن الأحداث قد تشتبه إن اتحد مكانها أو تقارب، وتشتبه الأحداث بين حجة الوداع والفتح لأن المكان متقارب، وهذا ما قصده البخاري وليس كما أشار الحافظ، ولذلك اختصرها في الحج، والله تعالى أعلم.

٤. سعيد بن سليمان الضبي أبو عثمان الواسطي، البزاز لقبه سعدويه (ت:٢٢٥هـ).

روى عن عباد بن العوام وخلق، وعنه البخاري بلا واسطة وأبو زرعة وخلق[٥]، ذكـره البخاري في التاريخ الكبير وسكت عنه، وقال ابن حجر: "ثقة، تكلموا فيه بلا حجة".[٦]

عن أبي حاتم قال: "ثقة مأمون، لعله أوثق من عفان"،[٧] وأشار المزي إلى قول أحمد بـن حنبل: "كان يصحف"، وإلى قول صالح جزرة: سمعت سعيد بن سليمان وقيل له: لـم لا تقـول حدثنا ؟ فقال: كل شئ حدثتكم، فقد سمعته، ما دلست حديثاً قط"[٨]، قال محمد بن سعد: "وكان ثقة

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب حجة الوداع، ح: ٤٠٤٩.
٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢١٩/١٢.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب إغلاق البيت، ح: ١٤٩٥.
٤) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢١٣/١٢.
٥) انظر السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص:٣٣.
٦) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٦٠٨، ٤٨١/٣، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٦٩، ٣٨/٤.
٧) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:١٠٧، ٢٦/٤.
٨) انظر للمزي، **تهذيب الكمال**، ٤٨٧/١٠، والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ٣٩٨/١.

كثير الحديث"[١]، وعن ابن حجر " قال الدارقطني يتكلمون فيه، فقال الحافظ: هذا تليين مبهم لا يقبل، ولم يكثر عنه البخاري، نعم روى هو والباقون أيضاً عن رجل عنه، وجميع ما له في البخاري خمسة أحاديث ليس فيها شئ تفرد به".[٢]

عن قول الحافظ ابن حجر بأن :"جميع ما له في البخاري خمسة أحاديث ليس فيها شئ تفرد به" قلت: الصحيح أن له أحد عشر حديثاً، وفي كتب مختلفة من الجامع الصحيح.[٣]

روايته في المغازي:

قال البخاري: حدثَنَا **سعيد بن سليمان** حدثَنَا عباد عن الشيبانِي قَالَ سمِعتُ ابن أَبِي أَوفَى ﷺ أَصابتْنَا مجاعةٌ يوم خَيبر فَإِن الْقُدور لَتَغْلِي قَالَ وبعضها نَضِجتْ فَجاء منَادِي النبِي ﷺ لَا تَأْكُلُوا مِن لُحومِ الْحمر شَيئًا وأَهرِقُوها، قَالَ ابن أَبِي أَوفَى فَتَحدثْنَا أَنه إِنما نَهى عنْها لِأَنها لَم تُخَمس وقَالَ بعضهم نَهى عنْها الْبتةَ لِأَنها كَانَتْ تَأْكُلُ الْعذِرةَ.[٤]

للرواية متابعة حيث تابع موسى بن إِسماعِيلَ عن عبد الواحد عن الشيباني عن ابن أبي أوفى في فرض الخمس[٥]، سعدويه متابعة قاصرة .

قال الحافظ: جاء في المغازي مخْتَصرا وتَمامه قَد تَقَدم فِي فَرض الْخُمس مِن وجه آخَر عن الشيبانِي"[٦]، وذلك كما أحالت إليه، واختصره لبيان موضع الشاهد فقط.

قلت: كان الاختصار في المتن في المغازي وكان لبيان موضع الشاهد، حيث أورد البخاري الرواية إشارة منه إلى أن المجاعة كانت يوم خيبر ولياليها، وأتى البخاري برواية

---

١) ابن سعد **الطبقات الكبرى**، ٣٤٠/٧.

٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٠٣.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، **كتاب الوضوء**، باب الْماءِ الَّذِي يغْسلُ بِهِ شَعر الْإِنْسان، ح: ١٦٦، **كتاب العيدين**، باب الْأَكْل يوم الْفِطْر قَبلَ الْخُروجِ، ح: ٩٠٠، **وكتاب الجنائز**، باب دفْن الرجلَين والثَّلَاثَةِ فِي قَبرٍ واحد، ح: ١٢٥٩، **وكتاب الشهادات**، باب من أَمر بِإِنْجاز الْوعدِ، ح: ٢٤٨٧، وفي كتاب المغازي كما سيأتي، **وكتاب تفسير القرآن**، باب قَولُه ﴿يسأَلُونَك عن الْأَنْفَال﴾، ح: ٤٢٧٨، و باب ﴿ الْجلَاء﴾ الْإِخْراج مِن أَرضٍ إِلَى أَرضٍ، ح: ٤٥٠٣، **وكتاب الحدود**، باب كَراهِيةِ الشفَاعةِ فِي الْحد إِذَا رفِع إِلَى السلْطَان، ح: ٦٢٩٠، **وكتاب الإكراه**، باب من اخْتَار الضرب والْقَتْلَ والْهوان علَى الْكُفْر، ح: ٦٤٢٩، **وكتاب الحيل**، باب يمِين الرجل لِصاحِبِهِ إِنه أَخُوه إِذَا خَافَ علَيهِ الْقَتْلَ، ح: ٦٤٣٨، **وكتاب التوحيد**، باب مقَلِّبِ الْقُلُوبِ، ح: ٦٨٤٢.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح: ٣٨٩٨.

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب فرض الخمس، باب ما يصِيب مِن الطعامِ فِي أَرضِ الْحربِ، ح:٢٩٢٢، قال البخاري: حدثَنَا موسى بن إِسماعِيلَ حدثَنَا عبد الْواحِدِ حدثَنَا الشيبانِي قَالَ سمِعتُ ابن أَبِي أَوفَى ﷺ يقُولُ: أَصابتْنَا مجاعةٌ لَيالِي خَيبر فَلَما كَان يوم خَيبر وقَعنَا فِي الْحمر الْأَهلِية فَانْتَحرنَاها فَلَما غَلَتِ الْقُدور نَادى منَادِي رسول اللهِ ﷺ أَكْفِئُوا الْقُدور فَلَا تَطْعموا مِن لُحومِ الْحمر شَيئًا، قَالَ عبد اللهِ فَقُلْنَا إِنما نَهى النبِي ﷺ لِأَنها لَم تُخَمس قَالَ وقَالَ آخَرون حرمها أَلْبتةَ وسأَلْتُ سعِيد بن جبيرٍ فَقَالَ حرمها أَلْبتةَ".

٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٠/١٢.

سعدويه في المغازي وله عليها متابع، وقصد أن يثبت عدم تفرده، لكونه صاحب تصحيف، وعدم تدليسه، ذلك أنه صرح بالتحديث، والرواية صحيحة، إضافة إلى أنه من شيوخ البخـاري وهـو أعلم بهم.

٥. عباس بن الحسين القنطري، أبو الفضل، البغدادي، يقال البصري،(ت: ٢٤٠هـ).

عن الحافظ قال :" روى عن يحيى بن آدم ومبشر بن إسماعيل وغيرهم، وعنه البخـاري وغيره"[١]، ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال ابن حجر:"ثقة" شيخ البخاري، وانفرد بالرواية عنه.[٣] قال أبو حاتم وهو المتشدد:"مجهول"[٤]، فرد الحافظ عليه قائلاً:"إن أراد العـين فقـد روى عنـه البخاري وموسى وجماعة غيره، وإن أراد الحال، فقد وثقه عبد الله بن أحمد بـن حنبـل قـال: سألت أبي عنه فذكره بخير، وله في الصحيح حديثان، قرنه في أحدهما وتوبع في الآخر".[٥]

رواياته في الصحيح:

له في الصحيح روايتين، **الأولى** في التهجد[٦] مقروناً، وله عليها متابعـات، حيـث رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو في ثمانية عشر موضعاً من صحيحه.

الرواية الثانية أخرجها البخاري في كتاب المغازي فقال:

حدثَنِي **عباس بن الْحسين** حدثَنَا يحيى بن آدم عن إِسرائِيلَ عن أَبِي إِسحاقَ عن صِلَةَ بن زفَر عن حذَيفَةَ قَالَ: جاء الْعاقِب والسيد صاحِبا نَجران إِلَى رسول اللهِ ﷺ يرِيدان أَن يلَاعِنَاه قَالَ فَقَالَ أحدهما لِصاحِبِهِ لَا تَفْعلْ فَواللهِ لَئِن كان نَبِيا فَلَاعنا لَا نُفْلِح نَحن ولَا عقِبنَا مِن بعدِنَا قَالَا إِنـا نُعطِيك ما سأَلْتَنَا وابعثْ معنَا رجلًا أَمِينًا ولَا تَبعثْ معنَا إِلا أَمِينًا فَقَالَ لَأبعثَن معكُم رجلًا أَمِينًا حق

---

١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب،** ت: ١٩٩

٢) ابن حبان **الثقات،** ٥١١/٨.

٣) ابن حجر **تهذيب التهذيب** ت: ١٩٩، ١٠٢/٥، وانظر **والتقريب،** ٤٧١/١، البخاري، **التاريخ الكبير،** ت: ٢٤، ٧/٧.

٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ت: ١٢٨٢، ٢١٥/٦.

٥) ابن حجر، **هدي الساري،** ص: ٤١١، وص: ٤٦٣.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب التهجد باب ما يكره من ترك قيام الليل، ح: ١٠٨٤، قال البخاري: حدثَنَا عباس بن الْحسين حدثَنَا مبشر بن إِسماعِيلَ عن الْأَوزاعِي ح و حدثَنِي محمد بن مقَاتِلٍ أَبو الْحسن قَالَ أَخْبرنَا عبد اللهِ أَخْبرنَا الْأَوزاعِي قَالَ حدثَنِي يحيى بن أَبِي كَثِيرٍ قَالَ حدثَنِي أَبو سلَمةَ بن عبدِ الرحمن قَالَ حدثَنِي عبد اللهِ بن عمرو بن الْعاصِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ لِي رسولُ اللهِ ﷺ يا عبد اللهِ لَا تَكُن مِثْلَ فُلَانٍ كان يقُوم الليلَ فَتَرك قِيام الليل.
وقَالَ هِشَام حدثَنَا ابن أَبِي الْعِشْرِين حدثَنَا الْأَوزاعِي قَالَ حدثَنِي يحيى عن عمر بن الْحكَمِ بن ثَوبان قَالَ حدثَنِي أَبو سلَمةَ مِثْلَه وتَابعه عمرو بن أَبِي سلَمةَ عن الْأَوزاعِي.

أَمِينٍ فَاسْتَشْرفَ لَه أَصحاب رسول اللهِ ﷺفَقَالَ قُم يا أَبا عبيدةَ بن الْجراحِ فَلَما قَام، قَالَ رسـولُ اللهِ ﷺ :هذَا أَمِين هذِهِ الْأُمةِ.[١]

قال ابن حجر في الفتح: "لَيس لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْحدِيث، وآخَر تَقَدم فِي التهجـد مقْرونًا"[٢] توبع في أبي إسحاق في الباب نفسه[٣]، وفي كتاب فضائل الصحابة[٤]، وفي كتاب أخبـار الآحاد[٥]، إلا أن الدارقطني أعل هذا الحديث فقال:" يرويه إسرائيل عن أبي إسحاق عن صلة عن ابن مسعود وتابعه الثوري ورواه شعبة عن أبي إسحاق عن صلة عن حذيفة، ويشبه أن يكـون الصحيح حديث ابن مسعود".[٦]

عقب ابن حجر فقال: "فِيهِ نَظَر، فَإِن شُعبة قَد روى أَصل الْحدِيث عن أَبِي إِسحاق فَقَـالَ:" عن حذَيفَة" كَما فِي الْباب أَيضا، وكَأَن الْبخَارِي فَهِم ذَلِك فَاستَظْهر بِرِوايةِ شُعبة، والَّذِي يظْهر أَن الطَّرِيقَينِ صحِيحين".[٧]

في رواية الإمام البخاري عن عباس بن الحسين مع انفراده، وقلة إخراجه عنه دليل علـى أنه يرى صحة روايته؛ فقدمها وجعلها الأولى في الباب عن شيخه وهو أعلم به من غيره.

٦. عباس بن الوليد النرسي أبو الفضل البصري.

أشار الحافظ فقال: روى عن عبد الواحد بن زياد وغيره، وروى عنه البخاري ومسلم، وهو ابن عم عبد الأعلى بن حماد، وثقه بن معين ورجحه على عبد الأعلى، وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه، وكان علي بن المديني يتكلم فيه، ووثقه الدارقطني، روى عنه البخاري ولم يكثر عنه[٨]، وهو من شيوخ البخاري، له في الصحيح حديثان أحدهما في علامات النبوة[٩] والثاني

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قِصةِ أَهل نَجران، ح: ٤٠٢٩.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٩٥/١٢.

٣) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب قصة أهل نجران، ح: ٤٠٣٠.

٤) انظر البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب ابي عبيدة، ح: ٣٤٦٢ ، قال البخاري: حدثَنَا مسلِم بن إِبراهِيم حدثَنَا شُعبةُ عن أَبِي إِسحاقَ عن صِلَةَ عن حذَيفَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النبِي ﷺ لِأَهل نَجران لَأَبعثَن يعنِي علَيكُم يعنِي أَمِينًا حق أَمِينٍ فَأَشْرفَ أَصحابه فَبعثَ أَبا عبيدةَ ﷺ

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب أخبار الآحاد ، باب ما جاء فِي إِجازةِ خَبرِ الواحد الصدوق .... ، ح: ٦٧١١ - حدثَنَا يحيى حدثَنَا وكِيع عن إِسرائِيلَ عن أَبِي إِسحاقَ عن الْبراءِ قَالَ: لَما قَدِم رسولُ اللهِ ﷺ الْمدِينَةَ صلى نَحو بيتِ الْمقْدِسِ سِتةَ عشَر أَو سبعةَ عشَر شَهرا وكَان يحِب أَن يوجه إِلَى الْكَعبةِ فَأَنْزلَ الله تَعالَى :{ قَد نَرى تَقَلُّب وجهِك فِي السماءِ فَلَنُولِّينَّك قِبلَةً تَرضاها }، فَوجه نَحو الْكَعبةِ وصلى معه رجلٌ الْعصر ثُم خَرج فَمر علَى قَومٍ مِن الْأَنْصارِ فَقَالَ هو يشْهد أَنه صلى مع النبِي ﷺ وأَنه قَد وجه إِلَى الْكَعبةِ فَانْحرفُوا وهم ركُوع فِي صلَاةِ الْعصرِ.

٦) الدارقطني، **العلل**، س: ٧٦٠ ، ١١٤/٥.

٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٩٥/١٢.

٨) ابن حجر، **تهذيب التهذيب، بتصرف** ت: ٢٣١، ٢١٦/٥، **وهدي الساري**، ص: ٤١١.

٩) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب علَاماتِ النبوةِ فِي الْإِسلَامِ، ح:٣٣٢٦.

في المغازي[١]، قال في كل منهما حدثنا، وعلق له ثالثا في كتاب الفتن[٢] فقال: قال عباس النرسي... فذكر حديثا[٣]، وذكره المعلق اختصاراً وبياناً للمتابعة.

روايته في المغازي:[٤]

أورد البخاري رواية شيخه النرسي في غير كتب الأحكام، ومما كان له عليها متابعات من الثقات، إضافة إلى أنه شيخه وهو أدرى به من غيره.

٧. عبد الرحمن بن أَبِي نُعمٍ الأسماء، أبو الحكم الكوفي العابد (ت: ١١٠هـ)

روى عن أبى هريرة وابن عمر وأبي سعيد الخدري وغيرهم، وعنه ابنه الحكم، وعمارة بن القعقاع، وكان من الثقات العابدين.[٥]

ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وثقه بن سعد والنسائي[٦] ، قال الحافظ: روى له الستة "اعتمده الشيخان وله عند البخاري ثلاثة أحاديث عن أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر، عن كل واحد منهم حديث واحد، وروى له الباقون"[٧]، وقال الحافظ:" صدوق "[٨]، وقال:" اِتفَقُوا على تَوثِيقه، وشَذ ابن أَبِي خَيثَمةَ، فَحكى عن ابن معِين أَنه ضعفَه".[٩]

روى له البخاري في ثلاثة مواضع، رواية عن أبي سعيد الخدري ﷺ في مواضع بين الاختصار والتطويل [١٠]، وعن عبد الله بن عمر ﷺ[١١]، وعن أبي هريرة ﷺ[١٢].

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعثُ أَبِي موسى ومعاذٍ إلى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداع، ح:٣٩٩٩.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الفتن، باب التعوذ من الفتن، ح: ٦٥٦٢، وعلق بعده آخر لخليفة بعد الرواية الأصل التي أسندها وكلا المعلق فيه نزول في الإسناد والمسند أعلى.

٣) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٢٠٨.

٤) تقدمت روايته في الأطروحة وفي رواية أيوب بن عائذ، ص: ٦٧-٦٨.

٥) انظر ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٤٠٠، ٥/ ٢٩٥ ، وابن حبان، **الثقات**، ١١٢/٥.

٦) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت:١١٣٠، ٣٥٦/٥، وابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٢٩٨/٦.

٧) ابن حجر ، **هدي الساري**، ص: ٤١٧.

٨) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٥٩٣/١.

٩) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٢٦/١٧.

١٠) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول اللهِ عز وجل ﴿ وَأَما عاد فَأُهلِكُوا بِرِيحٍ صرصرٍ شَدِيدةٍ، ح: ٣٠٩٥، وفي كتاب المغازي، باب بعثُ علِي بن أَبِي طَالِبٍ ﷺ وخَالِد بن الْولِيدِ ﷺ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداعِ، ح: ٤٠٠٤، وفي تفسير القرآن، باب قولِه: { والْمؤَلَّفَةِ قُلُوبهم }، ح:٤٢٩٩، وفي كتاب التوحيد، باب قول اللهِ تعالَى: { تَعرج الْملَائِكَةُ والروح إِلَيهِ }، ٦٨٨٠.

١١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب منَاقِبِ الْحسن والْحسين ﷺ ، ح: ٤٣٧٠، وكتاب الأدب، باب رحمةِ الْولَدِ وتَقْبِيلِهِ ومعانَقَتِهِ ، ح: ٥٥٣٥،

١٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحدود، باب باب قَذْفِ الْعبِيدِ، ح: ٦٣٥٢.

روايته في المغازي:

قال البخاري حدثَنَا قُتَيبةُ حدثَنَا عبد الواحد عن عمارةَ بن الْقَعقَاع بن شُبرمةَ حدثَنَا **عبد الرحمن بن أَبِي نُعمٍ** قَالَ سمِعتُ أَبا سعِيدٍ الْخُدرِي يقُولُ: بعثَ علِي بن أَبِي طَالِبٍ ﷺ إِلَى رسول اللهِ ﷺ مِن الْيمن بِذُهيبةٍ فِي أَدِيمٍ مقْروظٍ لَم تُحصلْ مِن تُرابِها قَالَ فَقَسمها بين أَربعةِ نَفَرٍ بين عيينَةَ بن بدرٍ وأَقْرع بن حابِسٍ وزيدِ الْخَيل والرابِع إِما علْقَمةُ وإِما عامِر بن الطفَيل فَقَالَ رجلٌ مِن أَصحابِهِ كُنا نَحن أَحق بِهذَا مِن هؤُلَاءِ قَالَ فَبلَغَ ذَلِك النبِي ﷺ فَقَالَ أَلَا تَأْمنُونِي وأَنَا أَمِين من فِي السماءِ... ". [1]

أشار العيني بأن في رواية الباب مطابقة واضحة للترجمة[2]، قلت: ابن أبي النعم تابعي ثقة، اعتمده الشيخان، وروى البخاري عنه ثلاثة روايات، عن ثلاثة من الصحابة ﷺ فقط، الأكثر على توثيقه، ولا يضره إن شذ البعض وضعفه، وقد اعتمده البخاري وروى عنه في أصول الأبواب.

٨. عبد السلام بن حرب النهدي الملائي الكوفي أبو بكر (ت:١٨٧هـ).

روى عن أيوب السختياني وغيره، وعنه أبو نعيم وابن معين وغيرهم، قال فيه ابن معين: صدوق ليس به بأس يكتب حديثه، وقال أبو حاتم:" ثقة صدوق"، وقال الترمذي: ثقة حافظ، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ثقة حجة، روى له الستة، وثقه الترمذي ويعقوب بن شيبة والدارقطني والعجلي وهو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه والكوفيون أعلم به، وقال أحمد بن حنبل كنا ننكر منه شيئا كان لا يقول حدثنا إلا في حديث أو حديثين.[3]

قال الحافظ: "له في البخاري حديثان، أحدهما في الطلاق بمتابعة الأنصاري له عن هشام في الإحداد [4]، والثاني في المغازي بمتابعة حماد بن زيد، وغير واحد كلهم عن أيوب عن أبي قلابة عن زهدم الجرمي عن أبي موسى الأشعري، فتبين أنه لم يحتج به وروى له الباقون".[5]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعثُ علِي بن أَبِي طَالِبٍ ﷺ وخَالِدِ بن الْولِيدِ ﷺ، ح: ٤٠٠٤.
٢) انظر العيني، **عمدة القاري**، ٣٢/٢٦.
٣) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:٦١٤، ٢٨٢/٦-٢٨٣.
٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، الطلاق، باب تَلْبس الْحادةُ ثِياب الْعصبِ، ح: ٤٩٢٤.
5) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤١٨، **وانظر لسان الميزان**، ٢٢١/٣، والصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٦ /١٥٤، والمزي، **تهذيب الكمال**، ت: ٣٤١٨، ٦٦/١٨.

ذكره البخاري في التاريخ، وقال أبو حاتم:" ثقة"، وقال ابن سعد:"كان فيه ضعف"[١]، ذكره ابن حبان في الثقات وقال:" كان متقناً"، قال الذهبي: "حافظ صدوق"، وقال أخرى: "ثقة"[٢]، وقـال ابن حجر: "ثقة حافظ له مناكير"، وذكره السيوطي في الحفاظ[٣].

قلت: ذكره ابن حجر فيمن تُكُلم فيه؛ لأنه مختاف فيه، ولم يتفق على ثقته.

روايته في المغازي:

قال البخاري: حدثَنَا أَبو نُعيمٍ حدثَنَا **عبد السلَامِ** عن أَيوب عن أَبِي قِلَابةَ عن زهدمٍ قَـالَ: لَما قَدِم أَبو موسى أَكْرم هذَا الْحي مِن جرمٍ وإِنا لَجلُوس عِنْده وهو يتَغَدى دجاجا وفِي الْقَومِ رجلٌ جالِس فَدعاه إِلَى الْغَداءِ فَقَالَ إِني رأَيتُه يأْكُلُ شَيئًا فَقَذِرتُه فَقَالَ هلُم فَإِني رأَيتُ النبِي ﷺ يأْكُلُه فَقَالَ إِني حلَفْتُ لَا آكُلُه فَقَالَ هلُم أُخْبِرك عن يمِينِك إِنا أَتَينَا النبِي ﷺ نَفَر مِن الْأَشْـعرِيين فَاسـتَحملْنَاه فَأَبى أَن يحمِلَنَا فَاستَحملْنَاه فَحلَفَ أَن لَا يحمِلَنَا ثُم لَم يلْبثْ النبِي ﷺ أَن أُتِي بِنَهبِ إِبِلٍ فَـأَمر لَنَـا بِخَمسِ ذَودٍ فَلَما قَبضنَاها قُلْنَا تَغَفَلْنَا النبِي ﷺ يمِينَه لَا نُفْلِح بعدها أَبدا فَأَتَيتُه فَقُلْتُ يا رسولَ اللَّـهِ إِنك حلَفْتَ أَن لَا تَحمِلَنَا وقَد حملْتَنَا قَالَ أَجلْ ولَكِن لَا أَحلِفُ علَى يمِينٍ فَأَرى غَيرها خَيرا مِنْها إِلَّا أَتَيتُ الَّذِي هو خَير مِنْها.[٤]

رواية عبد السلام بن حرب جاءت الثانية في الباب، والرواية السابقة لها كلتيهما عن أبـي موسى فيهما متناً تتوافق مع ترجمة الباب، قال ابن حجر:" فالترجمة مشْتَمِلَة علَى طَائِفَتَين، ولَيس الْمراد اِجتِماعهما فِي الْوِفَادة، فَإِن قُدوم الْأَشْعرِيين كَان مع أَبِي موسى فِي سنَة سبع عِنْـد فَـتْح خَيبر، وقُدوم وفْد حِمير فِي سنَة تِسع وهِي سنَة الْوفُود".[٥]

قلت: أصل الرواية صحيح، وله عليها متابعات حيث تابع عبد الوهاب الثقفي عـن أبـي قلابة والقاسم التميمي عن زهدم،[٦] إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عـن القاسـم التميمـي عـن

---

١) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٧٢٩، ٦٦/٦، وابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ٢٤٦، ٤٧/٦، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ٣٨٦/٦.

٢) ابن حبان ،**الثقات**، ١٢٨/٧، والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ٢٧١/١، **ومن له رواية في الكتب الستة**، ت: ٣٣٦٥، ٦٥٢/١، و**مشاهير علماء الأمصار** ، ص:٢٧١.

٣) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٥٩٩/١، والسيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص: ٢١.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قُدومِ الْأَشْعرِيين وأَهلِ الْيمن وقَالَ أَبو موسى عن النبِي ﷺ هم مِني وأَنَا مِنْهم، ح: ٤٠٣٤.

٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٠٠/١٢.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب ، كتاب الأيمان والنذور، باب لَا تَحلِفُوا بِآبائِكُم، ح: ٦١٥٨، وفي كتاب التوحيد، باب قَولِ اللَّهِ تَعالَى: ﴿ والله خَلَقَكُم وما تَعملُون ﴾،﴿ إِنا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْنَاه بِقَدرٍ ﴾ ، ح:٧٠٠٠.

زهدم[١]، وعن حماد يعني بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة وعن القاسم بن عاصم عن زهـدم [٢]، فلم ينفرد عبد السلام بن حرب بالرواية، وليس في روايته ما يستنكر عليه وقد وافـق الثقـات، لذلك قال ابن حجر لم يحتج به وذلك لأنه غير متفق على ثقته وروى له البخاري ما توبع عليه.

٩. عمرو بن محمد بن بكير بن شابور الناقد أبو عثمان البغدادي (ت:٢٣٢هـ).

ذكر ابن حجر فقال: وثقه أحمد وأبو حاتم وأبو داود والحسين بن فهم وجماعة، وعـن يحيى بن معين أنه صدوق، ما هو من أهل الكذب، وأنكر عليه علي بن المديني حديثا أخطأ فيه عن بن عيينة، وعن أحمد بن حنبل أنه: "كان يتحرى الصدق"، وقال أبو حاتم:" ثقة أمين"، وأشار ابن حجر قائلاً: روى عنه البخاري ثلاثة أحاديث من روايته عن هشيم ويعقوب بن إبراهيم بـن سعد، وما أخرج عنه عن ابن عيينة شيئاً" [٣]، ذكره الـسيوطي فـي طبقـات الحفـاظ[٤]، قـال الذهبي:"كان من أوعية العلم"[٥]، وقال ابن حجر: " ثقة حافظ، وهم في حديث".[٦]

قلت: لما أنكر عليه أهل العلم حديثاً عن ابن عيينة، نرى تحري الإمام البخاري الدقة فلـم يخرج عنه شيئاً مما روى عن ابن عيينة، وتحرى الثقات فلم يرو عنه إلا عن هشيم ويعقوب بن إبراهيم وفي مواضع محدودة من الجامع، فأخرج له ست روايات[٧]، وليست ثلاث، وعليـه فـإن أخطأ الثقة في حديث وأصاب في غيره فلا حرج في التخريج عنه مما أصاب فيه من الروايات، إضافة إلى أنه من شيوخ البخاري وهو أدرى بهم.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب كفارات الأيمان باب الْكَفارةِ قَبلَ الْحِنْثِ وبعده،ح:٦٢٢٦.

٢) مسلم **الجامع الصحيح** ، كتاب الأيمان ، باب نَدبٍ من حلَفَ يمِينًا فَرأَى غَيرها خَيرا مِنْها أَن يأْتِي الذِي هو خَير ويكَفر عن يمِينِهِ، ح: ٣١١١.

٣) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص:٤٣١، وله **لسان الميزان** ، ٢٣٢/٣.

٤) انظر السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ٣٧.

٥) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ١٤٧/١١، وانظر **تذكرة الحفاظ**، ٤٤٥/٢، **والعبر في خبر من غبر**، ص: ٧٧.

٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٧٤٥/١.

٧) **الأولى:** عنه عن هشيم في كتاب البيوع باب ما يكره من الحلف في البيع، ح: ١٩٤٦.

الثانية: عنه عن يعقُوب بن إِبراهِيم، في كتاب أحاديث الأنبياء، باب حدِيثِ الْخَضِرِ مع موسى عليه السلام، ح: ٣١٤٨.

الثالثة: عنه عن هشيم في كتاب المغازي، باب بعثِ النبِي ﷺ أُسامةَ بن زيدٍ إِلَى الْحرقَاتِ مِن جهينَةَ، ح: ٣٩٣٥.

الرابعة: عنه عن يعقُوب بن إِبراهِيم في كتاب فضائل القرآن، باب كَيفَ نَزلَ الْوحي وأَولُ ما نَزلَ، ح:٤٥٩٩.

الخامسة: عنه عن هشيم في كتاب اللباس باب الذوائِبِ، ح: ٥٤٦٤.

السادسة: عنه عن هشيم في كتاب الرقاق باب في الحوض ح:٦٠٩٢

روايته في المغازي:

قال البخاري: حدثني **عمرو بن محمد** حدثنا هشيم أخبرنا حصين أخبرنا أبو ظبيان قال سمعت أسامة بن زيد رضي الله عنه يقول: بعثنا رسول الله ﷺ إلى الحرقة فصبحنا القوم فهزمناهم ولحقت أنا ورجل من الأنصار رجلا منهم، فلما غشيناه قال لا إله إلا الله فكف الأنصاري فطعنته برمحي حتى قتلته فلما قدمنا بلغ النبي ﷺ فقال يا أسامة أقتلته بعد ما قال لا إله إلا الله قلت كان متعوذا فما زال يكررها حتى تمنيت أني لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم.[1]

قلت: تابعه عمرو بن زرارة النيسابوري، كلاهما عن هشيم، عن حصين، عن أسامة بن زيد، في الديات مثله[2]، ويعقوب الدورقي عن هشيم عند مسلم[3]، وعمرو الناقد من شيوخ الإمام البخاري حدث عنه وهو أدرى به وبحاله، إضافة إلى أن البخاري لم يخرج له مما رواه عن ابن عيينة البتة، وهذا يعني أنه لم يخرج له مما وهم فيه في الجامع الصحيح شيئاً .

١٠. العلاء بن المسيب بن رافع الأسدي الكوفي الكاهلي ويقال التغلبي.

روى عن أبيه وغيره، وعنه محمد بن فضيل بن غزوان وغيره، وعن ابن معين وابن سعد والعجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان:أنه كوفي ثقة، وعن الحاكم: له أوهام، وقال الأزدي: "في بعض حديثه نظر"[4]، ذكره البخاري في التاريخ الكبير[5].

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "هو صالح الحديث"[6]، قال الذهبي:" صدوق، ثقة، مشهور، وقال بعض العلماء: "كان يهم كثيرا"، وهو قول لا يعبأ به، قال ابن حجر: "ثقة ربما وهم"، وقال: "تكلم فيه الأزدي بلا مستند".[7]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، ح: ٣٩٣٥.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: { ومن أحياها }، ح: ٦٣٦٤.
٣) مسلم، **الجامع الصحيح**، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، ح: ١٤١.
٤) وابن سعد، **الطبقات الكبرى،** ٣٤٨/٦، وابن حبان، **الثقات،** ٢٦٣/٧، العجلي ، **معرفة الثقات**، ت: ١٢٨٦، ١٥١/٢، والذهبي،الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ-١٣٧٤م) ، **سير أعلام النبلاء،** مؤسسة الرسالة، ط: ٩، ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م مؤسسة الرسالة بيروت ، ت: ١٤٢، ٣٣٩/٦، وابن حجر ، **تهذيب التهذيب،** ت:٣٤٩، ١٧١/٨، **وهدي الساري**، ص: ٤٣٣.
٥) البخاري**، التاريخ الكبير**، ت: ٣١٥٣، ٥١٢/٦.
٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت:١٩٩١، ٣٦٠/٦.
٧) انظر الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** ت: ٥٧٤٤، ١٠٥/٣، ابن حجر**، تقريب التهذيب**، ٧٦٥/١، **وهدي الساري،** ص: ٤٦٤.

رواياته في الصحيح:

له في الجامع الصحيح روايتان، الأولى في الدعوات[١]، والأخرى في المغازي، وفيما يلي بيانها:

قال البخاري: حدثَنِي أحمد بن إِشْكَابٍ حدثَنَا محمد بن فُضيلٍ عن **الْعلَاءِ بن الْمسيبِ** عن أَبِيهِ قَالَ لَقِيتُ الْبراء بن عازِبٍ ﷺ فَقُلْتُ: طُوبى لَك صحِبتَ النبِي ﷺ،وبايعتَه تَحـتَ الـشجرةِ، فَقَالَ: يا ابن أَخِي إِنك لَا تَدرِي ما أَحدثْنَا بعده.[٢]

قال ابن حجر: "ليس له في البخاري سوى حديثين عن أبيه عن البـراء، أحـدهما فـي الدعوات وقد أخرجه من طريق أخرى، والآخر في المغازي، وهو المتقدم تخريجه، وإنمـا أراد البخاري منه إثبات أن البراء ممن بايع تحت الشجرة، وقد أخرج من حديث أبي إسـحاق عـن البراء أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ يوم الحديبية ألفا وأربعمائة أو أكثر الحديث، وبيعة الـشجرة كانت في الحديبية فصح أن البخاري ما أخرج له إلا ما توبع عليه".[٣]

قلت: وفي رواية العلاء عن أبيه وإن تكلم فيه البعض، دقة قصدها الإمـام البخـاري، حيث أن الرجل أقرب إلى أبيه من غيره إن روى عنه، ومع ذلك لم يكثر البخاري من الروايـة عنه، ولم يخرج له في العقائد والأحكام شيئاً.

١١. عنْبسة بن خالد بن يزيد بن أبي النجاد الأموي مولاهم الأيلي (ت:١٩٧هـ).

ذكره ابن حجر فقال:" روى عن عمه يونس بن يزيد وغيره، وعنه أحمـد بـن صـالح وغيره، ذكره البخاري في التاريخ الصغير وابن حبان في الثقات، أخرج له البخـاري مقرونـاً بغيره، وقال الساجي: روى عن يونس أحاديث انفرد بها عنه، ولكـن قيـل لأبـي داود يحـتج بحديثه؟، قال: سألت أحمد بن صالح، قلت: كانت أصل يونس عنده أو نسخه؟، قـال: بعـضها

---

١) قال البخاري: حدثَنَا مسدد حدثَنَا عبد الواحد بن زِيادٍ حدثَنَا الْعلَاء بن الْمسيبِ قَالَ حدثَنِي أَبِي عن الْبراءِ بن عازِبٍ قَالَ: كَان رسولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَوى إِلَى فِراشِهِ نَام علَى شِقهِ الْأَيمنِ ثُم قَالَ اللهم أَسلَمتُ نَفْسِي إِلَيك ووجهتُ وجهِي إِلَيك وفَوضتُ أَمرِي إِلَيك وأَلْجأْتُ ظَهرِي إِلَيك رغْبةً ورهبةً إِلَيك لَا ملْجأَ ولَا منْجا مِنْك إِلَا إِلَيك آمنْتُ بِكِتَابِك الَذِي أَنْزلْتَ وبِنَبِيك الَذِي أَرسلْتَ وقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ من قَالَهن ثُم ماتَ تَحتَ لَيلَتِهِ ماتَ علَى الْفِطْرةِ
﴿استَرهبوهم ﴾ مِن الرهبةِ ملَكُوتٌ ملْك مثَلُ رهبوتٌ خَير مِن رحموتٍ تَقُولُ تَرهب خَير مِن أَن تَرحم، انظر **الجامع الصحيح** ، كتاب الدعوات ، باب النوم على الشق الأيمن ، ح: ٥٨٤٠.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: ٣٨٥٢.

٣) ابن حجر، **هدي الساري،** ص: ٤٣٣.

أصول وبعضها نسخه، وله عند البخاري أربعة أحاديث قرنه فيها بعبـد الله بـن وهـب عـن يونس"[١].

أشار الحافظ بأن عنبسة عظمه أبو داود وأحمد بن صالح المصري ومحمد بن مسلم بن فزارة، وأما يحيى بن بكير فكان يقع فيه، وكان أحمد بن حنبل يقول: ما روى عنه غير أحمد بن صالح، قلت بل روى عنه غيره، وقال ابن حجر: "صدوق"[٢].

رواياته في الصحيح :

أخرج له البخاري عشر روايات في الجامع، أكثرها مقروناً وأخرى له عليهـا متابعـات، واستخدم التحويل في تسع روايات منها، قصد من التحويل المتابعة وبيان عدم تفرد عنبسة عـن عمه أو عدم تفرد عمه يونس عن الزهري، وأنه لم يخرج شيء مما تفرد به يونس، واسـتخدم البخاري التحويل في الكتب التالية: الجمعة وأحاديث الأنبياء والمناقب والمغازي وتفسير القـران والنكاح والاستئذان والتوحيد، وواحدة فقط كانت متابعة لم يرد فيها التحويل.[٣]

رواياته في المغازي:

الرواية الأولى:

قال البخاري: حدثَنَا عبدان أَخْبرنَا **عبد اللهِ أَخْبرنَا يونُس** ح و حدثَنَا أحمد بن صالِحٍ حدثَنَا **عنْبسةُ حدثَنَا يونُس** عن الزهري أَخْبرنَا علِي بن حسينٍ أَن حسين بن علِي عليهم السلَام أَخْبـره أَن علِيا قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِن نَصِيبِي مِن الْمغْنَمِ يوم بدرٍ وكان النبِي ﷺ أَعطَانِي مِما أَفَـاء الله علَيهِ مِن الْخُمسِ يومئِذٍ ....[٤]

قال ابن حجر:" وَأورده لِقَولِهِ فِيهِ- مِن نَصِيبِي مِن الْمغْنَم يوم بـدر-" إضـافة إلـى أن" الْجمهور علَى أَن آية الْخُمس نَزلَتْ فِي قِصة بدر".[٥]

---

١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:٢٧٧، ١٣٧/٨، وانظر **هدي الساري**، ص:٤٣٣، البخاري، **التاريخ الصغير،** ٢٥٤/٢، **والتاريخ الكبير**، ت: ١٦٨، ٣٩/٧، والمزي، **تهذيب الكمال**، ٤٥٢٩، ٤٠٤/٢٢، وابن حبان، **الثقات**، ٥١٥/٨.

٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٤٣٣، وانظر **تقريب التهذيب**، ٧٥٧/١.

٣) البخاري، الجامع الصحيح، **كتاب الجمعة**، باب خُطْبةِ الْإِمامِ فِي الْكُسوفِ، ح: ٩٨٨، **وكتاب أحاديث الأنبياء،** باب ذِكْرِ إِدرِيس عليه السلام، ح: ٣٠٩٤، **وفي كتاب المناقب**، باب وفُودِ الْأَنْصارِ إِلَى النبِي ﷺ بِمكةَ وبيعةِ الْعقَبةِ، ح: ٣٦٠٠، **وفي كتاب المغازي،** باب شُهودِ الْملَائِكَةِ بدرا، ح: ٣٧٠٢، وح: ٣٧٠٨، **وفي كتاب تفسير القران**، باب قَولِهِ ﴿لَقَد تَاب الله علَى النبِي والْمهاجِرِين والْأَنْصارِ الذِين اتبعوه فِي ساعةِ الْعسرةِ ﴾، ح: ٤٣٠٨، و باب قَولِهِ ﴿ أَسرى بِعبدِهِ لَيلًا مِن الْمسجِدِ الْحرامِ ﴾، ح: ٤٣٤٠، **وفي كتاب النكاح،** باب من قَالَ لَا نِكَاح إِلا بِولِي، ح: ٤٧٣٢، **كتاب الاستئذان**، باب الْمعانَقَةِ وقَول الرجل كَيفَ أَصبحتَ، ح: ٥٧٩٥، **وكتاب التوحيد**، باب قِراءةِ الْفَاجِرِ والْمنَافِقِ وأَصواتُهم وتِلَاوتُهم لَا تُجاوِز حنَاجِرهم، ح: ٧٠٠٦.

٤) البخاري ، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٧٠٢ .

٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٥٥/١١.

قلت: أخرج الإمام البخاري رواية عنبسة، ومما نلاحظه فيها استخدامه التحويل المفيد الاقتران في السند، وكان بعد من هو دون التابعي، ويفهم منه أن الإمام البخاري ذكر متابع عنبسة المتكلم فيه، وهو عبد الله بن وهب الثقة وذلك لِما قيل أنه تفرد عن يونس، وقد استخدم البخاري التحويل لإثبات عدم تفرده في هذه الرواية، ولجأ إلى التحويل لبيان متابعة من ليس بمستوى رجاله بمن هو ثقة منهم.[١]

الرواية الثانية:

قال البخاري: حدثَنَا يحيى بن بكير **حدثَنَا الليثُ عن عقَيلٍ عن ابن شِهابٍ** أَخْبرنِي محمود بن الربيعِ أَن عِتْبان بن مالِكٍ وكان مِن أَصحابِ النبِي ﷺ مِمن شَهد بدرا مِن الْأَنْصار أَنه أَتَى رسولَ اللهِ ﷺ .

حدثَنَا أحمد هو ابن صالِحٍ حدثَنَا **عنْبسةُ حدثَنا يونُس قالَ ابن شِهابٍ** ثُم سأَلْتُ الْحصين بن محمدٍ وهو أحد بنِي سالِمٍ وهو مِن سراتِهم عن حدِيثِ محمودِ بن الربيعِ عن عِتْبان بن مالِكٍ فَصدقَه.[٢]

تابع الليث عنبسة عن الزهري متابعة قاصرة، أراد من الرواية إثبات عدم تفرد عنبسة عن يونس، ويونس عن الزهري وتابعة عقيل، وأثبت بذلك صحة أصل الرواية وشهرتها.

١٢. فليح بن سليمان الهدي أو الأسلمي أبو يحيى المدني ويقال كان اسمه عبد الملك(ت:١٦٨هـ) .

أشار ابن حجر فقال:" فليح لقب، وهو من طبقة مالك، احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثاً واحداً، وهو حديث الإفك، وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود، وقال الساجي: هو من أهل الصدق وكان يهم، وقال الدارقطني: مختلف فيه ولا بأس به، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب، وهو عندي لا بأس به" ، <u>وقال: " لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق".</u>[٣]

---

١) انظر القضاة، الدكتور:أمين، **بحث التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢(أ) العدد ٤، ١٩٩٥م، ص: ١٨٤٥.

٢) البخاري ، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٧٠٨.

٣) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٤٣٥.

أشار المزي إلى قول ابن معين بأنه: ضعيف، ما أقربه من أبي أويس، وقال مرة أخرى: ليس بقوي، ولا يحتج بحديثه[١]، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوى"[٢]، ذكره البخاري في التاريخ وسكت عنه [٣]، وقال ابن حجر: "صدوق كثير الخطأ"[٤]، وأثبت عدم خطأه لثبوت الرواية عن الثقات.

تخريج البخاري له:

- أخرج البخاري له رواية واحدة في كل من الكتب التالية: الوضوء والأذان، وبدء الخلق، والشهادات، وأحاديث الأنبياء، والرقاق، والأيمان والنذور.
- أخرج له روايتان في كل من الكتب التالية: الصلاة والجمعة والجنائز والمغازي والأشربة والأدب.
- مجموع رواياته في الجامع الصحيح تسع عشر رواية في ثلاثة عشرة باباً.

رواياته في المغازي.

الرواية الأولى: [٥]

الرواية الثانية:[٦]

١٣. محمد بن أبي حفصة واسمه ميسرة أبو سلمة البصري.

قال الحافظ: "روى عن الزهري وغيره، وعنه الثوري وسعدان بن يحيى اللخمي وغيرهم، وثقه بن معين وقال مرة: ضعيف، وقال مرة: صالح الحديث، وضعفه النسائي، وقال بن المديني: ليس به بأس، وقال أبو داود: ثقة، غير أن يحيى بن سعيد كان يتكلم فيه، قال ابن حجر: هو من أصحاب الزهري المشهورين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:" يخطئ"، وقال ابن عدي: "هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم"، قال الذهبي في التاريخ: "ثقة مشهور، غيره

---

١) انظر المزي، **تهذيب الكمال**، ت:٤٧٧٥، ٣١٧/٢٣.
٢) ابن أبي حاتم**، الجرح والتعديل**، ت:٨٤/٤٧٩،٧.
٣) البخاري**، التاريخ الكبير**، ت: ٦٠١، ١٣٣/٧.
٤) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ١٦/٢.
٥) تقدمت روايته في الأطروحة في رواية الحسين بن إبراهيم ، ص: ٨١-٨٢.
٦) تقدمت روايته في الأطروحة في رواية سريج بن النعمان ص: ٩٦-٩٧.

أثبت منه"، وقال العيني:" صدوق، يخطئ"، قال الحافظ:" أخرج له البخاري حديثين[١] من روايته عن الزهري توبع فيهما وعلق له غيرهما[٢]، وذلك لإمامة الزهري في المغازي.

روايته في المغازي:[٣]

١٤. محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي (ت: ١٥١هـ) .[٤]

ذكره الحافظ في الفصل العاشر وهو في سياق من علق البخاري شيئاً من أحاديثهم ممن تُكلم فيه، ولم يرده في الفصل التاسع وهو في سياق من طعن فيه من رجال هذا الكتاب...، وقال عنه الحافظ:" الإمام في المغازي، مختلف في الاحتجاج به، والجمهور على قبوله في السير، وقد استفسر من أطلق عليه الجرح، فبان أن سببه غير قادح، وأخرج له مسلم في المتابعات، وله في البخاري مواضع عديدة معلقة عنه، وموضع واحد قال فيه قال إبراهيم بن سعد عن أبيه عن بن إسحاق فذكر حديثا"[٥]، وقال :" صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر".[٦]

وقال في موضع آخر: روى له " البخاري في التعاليق".[٧]

رواياته في الصحيح:

قلت: جميع ما ذكره الإمام البخاري عنه في الجامع كان تعليقاً فقط، وذلك في واحد وعشرين موضعاً منه، منها ما كان في التراجم ومنها ما كان في المتون، وجميع ما ورد منها في المغازي ثمانية فقط، ستة منها في تراجم مرويات المغازي، واثنتان في المتون بمتابعة الثقات له.

رواياته في المغازي:

الموضع الأول:

قال البخاري فيه: حدثَنَا موسى بن إِسماعِيلَ حدثَنَا وهيب حدثَنَا أَيوب عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ قَالَ: تَزوج النبِي ﷺ ميمونَةَ وهو محرم وبنَى بِها وهو حلَالٌ وماتَتْ بِسرِفَ.

---

١) الأول في كتاب الحج، باب قَول اللهِ تَعالَى: ﴿ جعلَ الله الْكَعبةَ الْبيتَ الْحرام قِياما لِلناسِ والشهر الْحرام والْهدي والْقَلَائِد ذَلِك لِتَعلَموا أَن الله يعلَم ما فِي السمواتِ وما فِي الْأَرضِ وأَن الله بِكُلِّ شَيءٍ علِيم ﴾، ١٤٨٩ح: ، والثاني في المغازي كما سيأتي.

٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ١٧٣، ١٠٨/٩، وانظر **هدي الساري**، ص:٤٣٧، والذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ت: ٤٨٠٤، ١٦٥/٢، والعيني، **مغاني الأخيار**، ت:٤٣٩، ٥٤/٦.

٣) تقدمت روايته في الأطروحة انظر رواية سعيد بن يحيى الملقب بسعدان، ص: ٧١-٧٢.

٤) تقدمت ترجمته، ص:٤٦-٤٧.

٥) انظر ابن حجر، **هدي الساري** ، ص: ٤٥٩.

٦) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٥٤/٢.

٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥١، ٣٤/٩.

قَالَ أَبو عبد اللهِ وزاد ابن إِسحاقَ حدثَنِي ابن أَبِي نَجِيحٍ وَأَبان بن صالِحٍ عن عطَاءٍ ومجاهِدٍ عن ابن عباسٍ قَالَ تَزوج النبِي ﷺ ميمونَةَ فِي عمرةِ الْقَضاءِ.[١]

أخرج البخاري ما رواه ابن إسحاق تعليقاً، مع تصريحه بالتحديث، إلا أن البخاري نظراً لما قيل فيه، احتاط لنفسه فلم يرو له إلا تعليقاً.

هذه الرواية كانت من آخر الروايات الواردة في هذا الباب من الجامع، وقد اشتمل على سبعة روايات، وذكر بعد الرواية الأخيرة قول ابن إسحاق تعليقاً، بدليل قوله وزاد ابن إسحاق، قال الحافظ: "هو موصول فِي السيرة ".[٢]

قلت: وذكر الحافظ ما يشير إلى اختصار الإمام البخاري، وذلك لما ذكره عن ابن إسحاق تعليقاً[٣]، وكأن الإمام البخاري أراد من كلامه إثبات زواج النبي ﷺ من ميمونة في هذا السفر خاصة.

الموضع الثاني: [٤]

قال البخاري: و قَالَ لِي عبد اللهِ بن رجاءٍ: أَخْبرنَا عِمران الْقَطان عن يحيى بن أَبِي كَثِيرٍ عن أَبِي سلَمةَ عن جابِرِ بن عبدِ اللهِ رضي الله عنه أَن النبِي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ فِي غَزوةِ السابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ.......... وقَالَ ابن إِسحاقَ: سمِعتُ وهب بن كَيسان سمِعتُ جابِرا خَرج النبِي ﷺ إِلَى ذَاتِ الرقَاعِ مِن نَخْلٍ فَلَقِي جمعا مِن غَطَفَان فَلَم يكُن قِتَالٌ وَأَخَافَ الناس بعضهم بعضا فَصلى النبِي ﷺ ركْعتَي الْخَوفِ. وقَالَ يزِيد: عن سلَمةَ غَزوتُ مع النبِي ﷺ يوم الْقَرِدِ.[٥] وعلق له البخاري، وهو من عادته رحمه الله أنه يعرض الخلاف وقد يلمح ولا يرجح .

١٥. محمد بن بكر بن عثمان البرساني، أبو عبد الله ويقال أبو عثمان (ت:٢٠٣هـ).

هو من أهل البصرة، روى عن جماعة من التابعين، وبرسان: بطن من الأزد[٦]، حدث عن: ابن جريج، وعثمان ابن أبي رواد وعدة، وحدث عنه: أحمد، وعبد بن حميد، وعدد كثير[١]،

---

١) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب عمرةِ الْقَضاءِ ذَكَره أَنَس عن النبِي ﷺ ، ح: ٣٩٢٦.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٧٢/١٢.

٣) ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار (ت: ١٥١هـ)، **سيرة ابن إسحاق (المبتدأ والمبعث والمغازي)**، ط:-، ٣م، (تحقيق: محمد حميد الله) ، ٢٤٧/٥.

٤) انظر دراسة هذا الموضع في الأطروحة: ص:١٥٢-١٥٤، ٢٠٢-٢٠٥.

٥) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ وهِي غَزوةُ محارِبِ خَصفَةَ مِن بنِي ثَعلَبةَ مِن غَطَفَان فَنَزلَ نَخْلًا وهِي بعد خَيبر لِأَن أَبا موسى جاء بعد خَيبر، ح: ٣٨١٥.

٦) انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت:٩٦، ٤٨/١، وابن حبان، **الثقات**، ٤٤٢/٧، و٣٨/٩.

ذكر الحافظ قائلاً:"روى له الستة، قال أبو داود وابن قانع: ثقة، وقال ابن عمار الموصلي: لم يكن صاحب حديث تركناه لم نسمع منه".[٢]

وثقة ابن سعد والعجلي قال أحمد: صالح الحديث[٣]، ولينه النسائي بلا حجة[٤]، وقال أبو حاتم: "شيخ محله الصدق"[٥]، وعن ابن معين: "كان والله ظريفاً صاحب أدب"[٦]، ذكره البخاري في التاريخ[٧]، وقال الذهبي: "صدوق مشهور له ما ينكر"، ولا ينكر له إلا حديثه عن عبد الحميد بن جعفر في من مس ذكر... الحديث[٨]، وقال أخرى: "ثقة صاحب حديث"[٩]، وقال ابن حجر: "صدوق قد يخطئ".[١٠]

رواياته في الصحيح:

قال الحافظ: "ليس له في البخاري سوى حديث واحد في كتاب المغازي وهو حديثه عن بن جريج عن عطاء عن جابر ذكره في موضعين، وقال في الصلاة: وقَالَ بكْر بن خَلَفٍ حـدثَنَا محمد بن بكْرٍ الْبرسانِي أَخْبرنَا عثْمان بن أَبِي رواد فذكر حديث عبد الواحد بن واصِلٍ أَبو عبيدةَ الْحداد عن عثْمان بن أَبِي روادٍ[١١] ، وعلق له آخر في الحج[١٢] قال فيه[١٣]: وقال محمد بن بكر عن بن جريج فذكر حديثاً، كان أخرجه عن مكي بن إبراهيم عن بن جريج".[١٤]

قلت: المثبت من رواياته في الجامع أكثر من ذلك منها: ثلاث روايات في المغازي أشار هو **للأول** قلت: وفيما يلي دراسة مروياته الثلاث في المغازي.

الرواية الأولى:

---

١) انظر خليفة، خليفة بن خياط أبي عمرو بن خليفة بن خياط العصفري التميمي، أبو عمرو البصري، **الطبقات** ، تحقيق : سهيل زكار، دار الفكر ،بيروت – لبنان، ١٩٩٣ م- ١٤١٤ هـ.
، ص:٣٩٠، للذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ت:١٤٨، ٤٢١/٩، والمزي، **تهذيب الكمال**، ت: ٥٠٩٢، ٥٣٠/٢٤.

٢) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، بتصرف ت: ٩٦، ٦٧/٩-٦٨.

٣) انظر ابن سعد،**الطبقات الكبرى**، ٢٩٦/٧، العجلي، أبى الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي نزيل طرابلس (ت:٢٦١هـ)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى، ط:١، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م ، مكتبة الدار، بالمدينة المنورة، ت:١٥٧٥، ٢٣٣/٢، وانظر **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل**، ٨٤/٧.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٦٤.

٥) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١١٧٥، ٢١٢/٧.

٦) ابن معين، يحيى بن معين بن عون المرى الغطفانى البغدادي (ت: ٢٣٣ هـ)، **تاريخ ابن معين**، حققه وعلق عليه وقدم له عبد الله أحمد حسن، بإشراف مكتب الدراسات الإسلامية لتحقيق التراث، دار القلم، بيروت، ١٤٥/٢.

٧) البخاري، **التاريخ الصغير**، ٢٧٣/٢.

٨) الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، بتصرف ت: ٧٢٧٧، ٤٩٢/٣.

٩) الذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ت:٤٧٤٦، ١٦٠/٢.

١٠) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٥٩/٢.

١١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب مواقيت الصلاة، باب تَضيِيعِ الصلَاةِ عن وقْتِها، ح: ٤٩٩،

١٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الحج، باب هلْ يبِيتُ أَصحاب السقَايةِ أَو غَيرهم بِمكةَ لَيالِي مِنًى، ح: ١٦٢٧.

١٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب نَهي النبِي ﷺ على التحريم ، ح: ٦٨١٩.

١٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٣٧.

قال البخاري: حدثَنَا الْمكي بن إِبراهِيم عن ابن جريجٍ قَالَ عطَاء قَالَ جابِر: أَمر النبِي ﷺ علِيا أَن يقِيم علَى إِحرامِهِ.

زاد **محمد بن بكْر** عن ابن جريجٍ قَالَ عطَاء قَالَ جابِر: فَقَدِم علِي بن أَبِي طَالِبٍ ﷺ بِسِعايتِهِ قَالَ لَه النبِي ﷺ بِم أَهلَلْتَ يا علِي قَالَ بِما أَهلَّ بِهِ النبِي ﷺ قَالَ فَأَهدِ وامكُثْ حراما كَما أَنْتَ قَالَ وأَهدى لَه علِي هديا.[1]

المعنى حدِيث جابِر فِي مجِيءِ علِي مِن الْيمن إِلَى الْحج -حجة الْوداع-[2]، وللرواية شاهد عن ابن عمر[3]، وأثبت رواية البرساني، برواية أتم معلقة لبيان ضبطه مقروناً بمتابعة الثقات له.

الرواية الثانية:

قال البخاري حدثَنَا عبيد اللَّهِ بن سعِيدٍ حدثَنَا **محمد بن بكْر** حدثَنَا ابن جريجٍ أَخْبرنِي موسى بن عقْبةَ عن نَافِعٍ أَخْبره ابن عمر ﷺ أَن النبِي ﷺ حلَقَ فِي حجةِ الْوداعِ وأُنَاس مِن أَصحابِهِ وقَصر بعضهم.[4]

قال الحافظ:" أخرج البخاري الرواية لأنه لم يقَع له علَى شَرطِهِ التصريح بِمحلّ الدعاء لِلْمحلِقِين، فاختلفوا في تَعيِين الْموضِع، إلى أن قال: "أنه مخَرج مِن مجموع الْأَحادِيث عنْه أَن ذَلِك كَان فِي حجة الْوداع، كما يومِئُ إِلَيهِ صنِيع الْبخَارِي، وعِنْد ابن إِسحاق فِي الْمغَازِي أَن ذَلِك كَان بِالْحديبِيةِ وليس كذلك، فَالْأَحادِيث الَّتِي فِيها تَعيِين حجة الْوداع أَكْثَر عددا وأَصح إِسنَادا"،[5] ولِهذَا قَالَ النووي عقِب أَحادِيث ابن عمر وأَبِي هريرة وأُم الْحصين: "هذِهِ الْأَحادِيث تَدلّ علَى أَن هذِهِ الْواقِعةَ كَانَتْ فِي حجة الْوداع، وهو الصحِيح الْمشْهور".[6]

الرواية الثالثة:

قال البخاري: حدثَنَا عبيد اللَّهِ بن سعِيدٍ حدثَنَا **محمد بن بكْر** أَخْبرنَا ابن جريجٍ قَالَ سمِعتُ عطَاء يخْبِر قَالَ أَخْبرنِي صفْوان بن يعلَى بن أُميةَ عن أَبِيهِ قَالَ: غَزوتُ مع النبِي ﷺ الْعسرةَ، قَالَ كَان يعلَى يقُولُ تِلْك الْغَزوةُ أَوثَقُ أَعمالِي عِنْدِي، قَالَ عطَاء فَقَالَ صفْوان قَالَ يعلَى فَكَان لِي أَجِير فَقَاتَلَ إِنْسانًا فَعض أحدهما يد الْآخَرِ، قَالَ عطَاء فَلَقَد أَخْبرنِي صفْوان أَيهما عض الْآخَر

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعثُ علِي بن أَبِي طَالِبٍ عليه السلام وخَالِد بن الْولِيدِ ﷺ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداعِ، ح:٤٠٠٥.

٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٠٧/٥، ١٦٣/١٢.

٣) أحمد، **المسند**، مسنَد عبدِ اللَّهِ بن مسعودٍ ﷺ، ح: ٤٥٩١.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب حجةِ الْوداعِ، ح: ٤٠٥٩.

٥) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٤١٤/٥-٤١٦،

٦) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ٤٢٦/٤.

فَنَسِيتُه قَالَ فَانْتَزع الْمعضوض يده مِن فِي الْعاض فَانْتَزع إحدى ثَنِيتَيهِ فَأَتَيا النِبي ﷺ فَأَهدر ثَنِيتَه، قَالَ عطَاء وحسِبتُ أَنه قَالَ: قَالَ النِبي ﷺ أَفَيدع يده فِي فِيك تَقْضمها كَأَنها فِي فِي فَحلٍ يقْضمها.[١]

قلت :أخرج الإمام البخاري الرواية مختصرة في الديات، فقال: حدثَنَا أَبو عاصِم عن ابن جريجٍ [٢]، قال ابن حجر:" كَذَا وقَع هنَا بِعلُو درجة، وأَخرجها في الْمغَازِي مِن طَرِيق ابن جريجٍ بِنُزولٍ، لَكِن سِياقه فِيها أَتَم"[٣]، وقصد البخاري من هذه الرواية[٤] ما ذكر الحافظ قائلاً:" وأَفَادتْ رواية محمد بن بكْر التصريح بِسماعِ عطَاء مِن جابِر".[٥]

أورد البخاري الرواية في كتاب غزوة العسرة، لمطابقة متن الرواية بعض من الأحداث الواقعة في هذه الغزوة عمن شهدها، وتامة غير مختصرة؛ لبيان صحة أصل الرواية، وفيها تَعيِين أحد الرجلَين الْمبهمين فَبين أَن أحدهما كَان أَجِيرا له، وَأما تَمِييز الْعاض مِن الْمعضوض فَوقَع هنا على الإبهام، وبينه مسلم والنسائي بطرقهما أن العاض هو تميمي وهو يعلى بن أمية، ولَعل هذَا هو السر فِي إبهامه نَفْسه والمعضوض هو الأجير، ووقع في روايات علي أنه عض أصبعه، وفي أخرى ذراعه، والوارد في الرواية التي أخرجها البخاري يده وفيها عموم حلاً للإشكال، وفي رواية البرساني التصريح " فَانْتَزع إحدى ثَنِيتَيهِ " فَهذِهِ أَصرح فِي الْوحدة من الاثنتين، وعندما اختصما إلى النبي ﷺ قال البعض:" فَاستَعدى علَيهِ"، وقيل" فَانْطَلَقَ" وأخرى"فأتى"، وقال البرساني:" فَأَتَيا" وفيها خصوص للطرفين.[٦]

قلت: لم يرو البخاري عن البرساني مما أُنكر عليه شيئاً، وروى له في كتاب الصلاة وهو للأحكام فقرنه بمتابعة عبد الواحد الحداد له وهو ثقة، أما في المغازي فلم يقرنه، ومن خلال روايات البرساني في الجامع يظهر أنها جميعاً عنه عن ابن جريج، وكأن البخاري قصد بيان ضبطه عنه، فقد قال أبو زرعة: قلت لأحمد بن حنبل: من كان أثبت في ابن جريج عبد الرزاق ابن همام [٧] أو محمد بن بكر البرساني؟ قال: عبد الرزاق، إضافة إلى أن الثابت أن روايته قد

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي باب غَزوةِ تَبوك وهِي غَزوةُ الْعسرةِ، ح: ٤٠٦٥.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب الديات، باب إِذَا عض رجلًا فَوقَعتْ ثَنَاياه، ح: ٦٣٨٤.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٣١/١٩.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب نَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى التَّحْرِيم إِلَّا مَا تُعْرَفُ إِبَاحَتُهُ، ح: ٦٨١٩.

٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٣٣/٢٠.

٦) انظر ابن حجر**، فتح الباري**، ٤٣٠/١٩.

٧) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري الصنعاني أحد الحفاظ الأثبات وثقه الأئمة كلهم، انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤١٨.

اختلفت بعد المائتين، فانتقى عمن قُرن به فكان البرساني في ابن جريج[١]، والبرساني من الحفاظ عنه، ويوافق عبد الرزاق فيما يرويه عن ابن جريج غالباً.[٢]

١٦. محمد بن سابق البغدادي التميمي مولاهم أبو جعفر، ويقال أبو سعيد البزار، أصله من فارس، ثم سكن بغداد (ت: ٢١٤هـ).

روى عن مالك بن مغول وغيره، وعنه البخاري بواسطة، والحسن بن إسحاق المروزي وآخرون، وروى له الستة سوى ابن ماجة[٣]، سئل ابن حنبل عنه فقال: "إذا أردت أبا نعيم يعني الفضل بن يعقوب فعليك بابن سابق"[٤]، وذكره البخاري في التاريخ[٥]، وذكر الحافظ قول العجلي وأنه :"كوفي ثقة"، وقول يعقوب بن شيبة أنه :"كان شيخاً صدوقاً ثقةً وليس ممن يوصف بالضبط للحديث"، وعن ابن معين ضعيف[٦]، قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم:"لا يحتج به"، ذكره المزي وابن حجر فقالا: "صدوق".[٧]

رواياته في الصحيح:

أما عن رواياته في الصحيح فهي ثمان روايات فقط منها سبعة بواسطة وواحدة فقط رواها عنه مباشرة وجميع ما روي له في الصحيح ليس في الأحكام والعقائد[٨] وإن وجدت فيها فهي في فضائلها أو أنها وجدت بمتابعة الثقات، وفيما يأتي رواياته في كتاب المغازي.

رواياته في المغازي:

---

١) انظر أبي زرعة المشقي، **التاريخ، ص**: ٥٦.

٢) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي،(ت: ٣٨٥ هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية،** تحقيق وتخريج د. محفوظ الرحمن زين الله، ط:١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م، دار طيبة الرياض- السعودية، س:٤١٠١، ٣٩٤/١٥.

٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:٢٦٢، ١٥٤/٩.

٤) المزي **، تهذيب الكمال**، ت:٥٢٣٠، ٢٣٣/٢٥.

٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٣١٦، ١١١/١، **والتاريخ الصغير**، ٣٠٥/٢.

٦) وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ٩/ ١٥٤، **وهدي الساري** ، ص: ٤٦٤.

٧) انظر ابن أبي حاتم ،**الجرح والتعديل**، ت:١٥٢٩، ٢٣٨/٧، المزي ، **تهذيب الكمال** ، ت/ ٧٥٦٨، ٥٥٥/٣، وابن حجر ، **تقريب التهذيب**، ٧٨/٢.

٨) انظر البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب الوصايا باب قَضاءِ الْوَصِي ديون الْميتِ بِغَير محضرٍ مِن الْورثَةِ، ح: ٢٥٧٣، هذه الرواية دفعت الحافظ بن حجر إلى القول:" ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الوصايا قال فيه حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه " والمقصود الرواية المباشرة عنه لأنه ذكر أن له روايات توبع عليها. انظر **هدي الساري** ، ص: ٤٣٨، وعن هذا الإسناد الذي روى البخاري فيه عن بن سابق مباشرة قال ابن حجر :" قَوله : " حدثَنَا محمد بن سابِق أَو الْفَضل بن يعقُوب عنْه" هكَذَا وقَع هنَا بِالشك "، وقال:" ولَم يرو عنْه بِغَير واسِطَة إلا فِي هذَا الْموضِع مع التردد فِي ذَلِك". انظر **فتح الباري**، ٣٦٤/٨.

روى له بواسطة في كتاب الجهاد والسير، باب فضل الجهاد والسير ،ح:٢٥٧٤، وفي كتاب المناقب، باب صفة النبي ﷺ، ح: ٣٣٠٢، وفي كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ح: ٣٨٦٨، و باب غزوة خيبر، ح: ٣٩٠٣، وفي كتاب النكاح، باب النسوةِ اللاتِي يهدِين الْمرأَةَ إِلَى زوجِها ودعائِهِن بِالْبركَةِ، ح: ٤٧٦٥، وفي كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب، ح:٥١٥١، وفي كتاب الديات، باب جنين المرأة ، ح : ٦٣٩٧، روى له متابعة.

الرواية الأولى:

قال البخاري: حدثَنَا **الْحسن بن إِسحاقَ** حدثَنَا **محمد بن سابِقٍ** حدثَنَا مالِك بن مِغْولٍ قَالَ سمِعتُ أَبا حصِينٍ قَالَ: قَالَ أَبو وائِلٍ: لَما قَدِم سهلُ بن حنَيفٍ مِن صِفِّين أَتَينَاه نَستَخْبِره فَقَالَ اتهِموا الرأْي فَلَقَد رأَيتُنِي يوم أَبِي جنْدلٍ ولَو أَستَطِيع أَن أَرد علَى رسول اللهِ ﷺ أَمره لَرددتُ، والله ورسولُه أعلم، وما وضعنَا أَسيافَنَا علَى عواتِقِنَا لِأَمرٍ يفْظِعنَا إِلا أَسهلْن بِنَا إِلَى أَمرٍ نَعرِفُه قَبلَ هذَا الْأَمرِ ما نَسد مِنْها خُصما إِلا انْفَجر علَينَا خُصم ما نَدري كَيفَ نَأْتِي لَه".[1]

ظهر من مجموع ما أخرجه البخاري للرواية أن محمد بن سابق له متابعات، وأصلها صحيح.

الرواية الثانية:

قال البخاري: حدثَنَا **الْحسن بن إِسحاقَ** حدثَنَا **محمد بن سابِقٍ** حدثَنَا زائِدةُ عن عبيدِ اللهِ بن عمر عن نَافِعٍ عن ابن عمر ﭬ قَالَ: قَسم رسولُ اللهِ ﷺ يوم خَيبر لِلْفَرسِ سهمين ولِلراجِلِ سهما.

قَالَ: فَسره نَافِع فَقَالَ: إِذَا كَان مع الرجل فَرس فَلَه ثَلَاثَةُ أَسهمٍ، فَإِن لَم يكُن لَه فَرس فَلَه سهم.[2]

تابع محمد بن سابق في الرواية المتقدمة، عبيد بن إِسماعِيلَ عن أَبِي أُسامةَ عن عبيدِ اللهِ بن عمر.[3]

قلت: على ما تقدم كل الروايات التي رواها الإمام البخاري لمحمد بن سابق كانت بواسطة إلا واحدة فيها نوع من الشك في كتاب الوصايا[4]، فإن كان البخاري رواها عنه فذلك ظاهر، وإن كان سمعها من الفضل فهذا يعني أنه رواها بواسطة كغيرها من الروايات رغم أن ابن سابق من شيوخه، وهذه الرواية المتردد فيها دفعت الحافظ بن حجر إلى القول:" ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الوصايا قال فيه حدثنا محمد بن سابق أو الفضل بن يعقوب عنه "[5]، قلت: المقصود الرواية المباشرة عنه بلا واسطة لأن الحافظ نص على أن له روايات أخرى توبع عليها وهذا صنيع البخاري فيما أخرجه عنه.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ الْحديبِيةِ وقَول اللهِ تَعالَى:﴿ لَقَد رضِي الله عن الْمؤْمِنِين إِذْ يبايِعونَك تَحتَ الشجرةِ ﴾، ح: ٣٨٦٨، وأخرجه في الجهاد: باب .... كذا مطلقة، ٢٩٤٤، في التفسير، باب قَولِهِ:﴿ إِذْ يبايِعونَك تَحتَ الشجرةِ ﴾، ح: ٤٤٦٦، وفي الاعتصام، باب ما يذْكَر مِن ذَم الرأْي وتَكَلفِ الْقِياسِ﴾ ﴿ولَا تَقْفُ ﴾ لَا تَقُلْ ﴿ما لَيس لَك بِهِ عِلْم ﴾، ح: ٦٧٦٤، وأخرجه مسلم في **الصحيح**، كتاب الجهاد: باب صلح الحديبية،ح: ١٧٨٥.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، ح:٣٩٠٣.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب سِهامِ الْفَرسِ، ح: ٢٦٥١.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوصايا باب قَضاءِ الْوصِي ديون الْميتِ بِغَيرِ محضرٍ مِن الْورثَةِ، ح: ٢٥٧٣.

٥) ابن حجر، **هدي الساري** ، ص: ٤٣٨.

١٧. محمد بن طلحة بن مصرف اليامي كوفي، (ت: ١٦٧هـ) .

روى عن أبيه وحميد الطويل وزبيد اليامي وعدة، وحدث عنه: أبو نعيم وحسان بن حسان البصري وسليمان بن حرب وجماعة غيرهم، قال ابن حجر:" صدوق له أو هام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره"، قال الذهبي: أحد الثقات"، وقال أبو زرعة: "صدوق"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال ابن أبي حاتم:" لا بأس به إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا".[١]

ذكر ابن حجر جماع الأقوال فقال: " قال العجلي: "ثقة، إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير"، وقال ابن سعد:" كانت له أحاديث منكرة، فقد كان يروي عن أبيه، وأبوه قديم الموت، وكان الناس كأنهم يكذبونه"، وقال أبو داود: "كان يخطئ"، ووثقه أحمد بن حنبل، وقال أبو كامل مظفر بن مدرك: "كان يقال ثلاثة يتقي حديثهم محمد بن طلحة وفليح بن سليمان وأيوب بن عتبة"، وقال بن معين: "صالح"، وقال مرة: "ضعيف"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"، وقال: الحافظ:" له في البخاري ثلاثة أحاديث أحدها في المغازي عنه عن حميد عن أنس قال غاب عمي عن قتال بدر الحديث، وهو عنده بمتابعة عبد الأعلى السامي وغير واحد عن حميد".[٢]

رواياته في الصحيح:

قلت: الصحيح أن له في البخاري أربعة أحاديث وليست ثلاثة.[٣]

روايته في المغازي: [٤]

١٨. هشام بن عمار بن نُصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال الظفري أبو الوليد الدمشقي(ت:٢٤٥هـ).

ذكره البخاري في التاريخ، قال ابن حجر:" صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح "[٥]، وقال: روى عنه البخاري والأربعة، وعن ابن معين ثقة، وقال العجلي:" ثقة" وقال

---

١) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٣٨١، ٢١٢/٩، وانظر ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٥٨١، ٢٩٢/٧، و الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ت: ١٢٢، ٣٣٨/٧.

٢) ابن حجر ،**هدي الساري**، ص: ٤٣٨.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح، كتاب البيوع**، باب الْبيعِ والشراءِ مع النساءِ، ح: ٢٠١١، و **كتاب الحج**، باب كم اعتَمر النبِي ﷺ، ح: ١٦٥٤، وروايته **في المغازي**، باب غزوة أحد، ح: ٣٧٤٢، **وكتاب تفسير القرآن**، باب ....كذا مطلقة، ح: ٤٥٧٨.

٤) تقدمت روايته في الأطروحة مع رواية حسان بن حسان ص: ٩٣.

٥) البخاري **التاريخ الصغير**، ٣٥١/٢، وابن حجر، **تقريب التهذيب**، ٢٦٨/٢.

أخرى:" صدوق"، وورد عن يحيى بن معين أنه ليس بالكذوب، وقال النسائي: لا بأس به، وقال الدار قطني: صدوق كبير المحل"[١] .

رواياته في الصحيح:

له في الجامع أربع روايات اثنتان موصولتان[٢]، واثنتان وردتا تعليقاً عنه واحدة منهما في المغازي.[٣]

قال ابن حجر: " لم يخرج عنه البخاري في صحيحه سوى حديثين أحدهما في البيوع له متابع عنده، والثاني في مناقب أبي بكر عنه عن صدقة بن خالد عن زيد بمتابعة عبد الله بن العلاء بهذا الإسناد، وعلق عنه في الأشربة حديثا في تحريم المعازف، وهذا جميع ماله في كتابه مما تبين لي أنه احتج به والله أعلم"[٤]. قلت: له رواية معلقة في المغازي كما تقدمت الإشارة إليها.

١٩. يعقوب بن حميد بن كاسب، أبو يوسف، المدني، (ت:٢٤١هـ).

روى عن ابن عيينة وإبراهيم بن سعد وخلق، وعنه البخاري وآخرون، وثقه ابن معين تارة وضعفه أخرى، وذكر السيوطي فقال:"قال البخاري: لم نر إلا خيراً وهو في الأصل صدوق".[٥]

ذكره ابن حبان في الثقات وقال:" وكان ممن يحفظ وممن جمع وصنف واعتمد على حفظه فربما أخطأ في الشيء بعد الشيء وليس خطأ الإنسان في شئ يهم فيه ما لم يفحش ذلـك منـه بمخرجه عن الثقات إذا تقدمت عدالته ".[٦]

---

١) انظر **تهذيب التهذيب**، ت: ٩٠، ٤٦/١١.

٢) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب البيوع، باب من أَنْظَر معسِرا، ح: ١٩٣٦، وكتاب المناقب، باب قول النبي ﷺ لَوْ كُنْتُ متخِذًا خَلِيلًا قَالَه أَبو سعِيدٍ، ح: ٣٣٨٨.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الأشربة، باب ما جاء فِيمن يستَحِل الْخَمر ويسميهِ بِغَير اسمِه، علق روايته في الترجمة، أشار الحافظ إلى أنها موصولة، انظر **هدي الساري**، ص: ٥٨، والأخرى في المغازي تقدمت في رواية النضر بن محمد وشجاع بن الوليد ص: ٨٤.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٤٤٨.

٥) انظر القاضي عياض، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**،١٨٨/١، وابن حجر، **لسان الميزان**، ٢٦٥/٣، والسيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص:٣٨.

٦) ابن حبان، **الثقات**، ٢٨٥/٩.

ذكره البخاري في تاريخيه، وقال الحافظ: "صدوق ربما وهم"[١]، وأشار الذهبي إلى قـول يحيى بن معين بأنه: "ثقة، وسئل أبو زرعة عنه فحرك رأسه، وقال القاسم بن عبدالله بن مهدي: قلت لأبي مصعب: عمن أكتب بمكة ؟ قال: عليك بشيخنا أبي يوسف يعقوب بن حميد.[٢]

قال الحافظ: "مختلف في الاحتجاج به، روى البخاري له في كتاب الصلح[٣] وفي فضل من شهد بدراً حديثين، وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم وأبو إسحاق الحبال وأبو عبد الله بن منده وغيـر واحد، وقد روى البخاري في خلق أفعال العباد عن يعقوب بن حميد بن كاسب، والحديث الـذي أخرجه له في الصلح تابعه عليه محمد بن الصباح عند مسلم وأبي داود، والذي أخرج لـه فـي فضل من شهد بدراً وقع في رواية أبي ذر حدثني يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ..."[٤]

رواياته في المغازي:

قال البخاري: حدثَنِي **يعقُوب بن إِبراهِيم** حدثَنَا إِبراهِيم بن سعدٍ عن أَبِيهِ عن جدهِ قَـالَ: قَالَ عبد الرحمن بن عوفٍ إِني لَفِي الصف يوم بدرٍ إِذْ الْتَفَت فَإِذَا عن يمِينِي وعن يساري فَتَيـان حدِيثَا السن فَكَأَني لَم آمن بِمكَانِهِما إِذْ قَالَ لِي أَحدهما سِرا مِن صاحِبِهِ يا عم أَرِنِي أَبا جهلٍ فَقُلْتُ يا ابن أَخِي وما تَصنَع بِهِ قَالَ عاهدتُ الله إِن رأَيتُه أَن أَقْتُلَه أَو أَموتَ دونَه فَقَالَ لِي الْآخَر سِـرا مِن صاحِبِهِ مِثْلَه قَالَ فَما سرنِي أَني بين رجلَين مكَانَهما فَأَشَرتُ لَهما إِلَيـهِ فَـشَدا علَيـهِ مِثْـلَ الصقْرين حتى ضرباه وهما ابنَا عفْراء.[٥]

أشار الحافظ إلى وجود خلاف كان من النساخ، وذلك في قوله: (حدثَنِي يعقُـوب بـن إِبراهِيم) كَذَا لِأَبِي ذَر والْأَصِيلِي، ولِلْباقِين " حدثَنَا يعقُوب" غَير منْسوب، فجزم بـه أبـو أحمـد الحاكم عن مشَايِخه وأبو إسحاق الحبال وأبو عبد الله بن منده وغير واحد، وقد روى البخـاري في خلق أفعال العباد عن ابن كاسب.[٦]

---

١) البخاري، **التاريخ الصغير**، ٣٤٣/٢، **والتاريخ الكبير**، ت:٣٤٨١، ٤٠١/٨.
٢) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ١٥٨/١١.
٣) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب الصلح ، باب إِذَا اصطَلَحوا علَى صلْحِ جورٍ فَالصلْح مردود، ح: ٢٤٩٩، وتابعه حدثَنَا أَبو جعفَرٍ محمد بن الصباحِ وعبد اللهِ بن عونٍ الْهِلَالِي جمِيعا عن إِبراهِيم بن سعدٍ عند مسلم، في الجامع الصحيح، كتاب الحدود، باب نَقْضِ الْأَحكَامِ الْباطِلَةِ ورد محدثَاتِ الْأُمورِ ، ح:٣٢٤٢. ، وتابعه محمد بن الصباحِ الْبزاز عن إِبراهِيم بن سعدٍ، ومحمد بن عِيسى عن عبد اللهِ بن جعفَرٍ الْمخْرمِي وإِبراهِيم، عند أبي داود، في السنن، كتاب السنة، باب فِي لُزومِ السنةِ ، ح: ٣٩٩٠، وتابعه أَبو مروان محمد بن عثْمان الْعثْمانِي، عند ابن ماجة في السنن، في المقدمة، باب تَعظِيمِ حدِيثِ رسول اللهِ ﷺ والتغْلِيظِ علَى من عارضه، ح:١٤.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٤٥٤.
٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب فَضلُ من شَهد بدرا، ح:٣٦٨٩.
٦) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٤٥٤.

إلى ما رجحه الأكثر جنحت وأنه ابن كاسب، وهو شيخ البخاري، وقد روى عنه وهـو أدرى به ولا يمنع أن يكون روى عنه لبيان ضبطه، مع أنه مختلف في الاحتجاج به، وقـد ورد عن البخاري أنه فيه: صدوق، وعلى فرض وجود الخلاف في الراوي، فأصل الرواية صـحيح وله عليها شواهد فقد ورد هنا عن عبد الرحمن بن عوفٍ، ووردت عن أنس[١]، وفـي الـشواهد متابعات في الجامع الصحيح وعند البخاري وعلى فرض ما قيل فيه وكونه ابن كاسب فلا يضر فهو شيخ البخاري أقل في الرواية عنه فانتقى له حديثان له عليهما متابع.

وفيما يلي جدول يلخص ما سبق دراسته في هذا الفرع بخصوص الرواة المتكلم فيهم، وغير المتفق على ثقتهم، والذين ليس لهم إلا بضع روايات في الجامع منها ما كان في كتاب المغازي، أخرج الإمام البخاري رواياتهم في كتب مخصوصة وبضوابط مدروسة، وتم دراسة مرويات المغازي، الإحالة إلى المرويات الأخرى في كتب الجامع.

الرقم	الراوي	حال الراوي	عدد مروياته في الجامع	عدد مروياته في المغازي	حال روايته	الكتب التي أخرج له فيها
١.	حسان بن حسان وهو حسان بن أبي عباد أبو علي	مختلف فيه ومن شيوخ البخاري.	روايتان	رواية واحدة	كلاهما له طرق أخرى	في أبواب العمرة والمغازي
٢.	خليفة بن خياط العصفري	مختلف فيه، وقال الحافظ صدوق ربما أخطأ	ثلاث وعشرون رواية	أربع روايات ، اثنان بصيغة التحديث واثنان تعليقاً	رواياته جميعها مقرونة، وما تفرد به علقه عنه	---------------
٣.	سريج بن النعمان الجوهري	من كبار شيوخ البخاري، يهم قليلاً	أربع روايات	له روايتان الأولى منهما مكررة في الصلح	لم يخرج له إلا ما توبع عليه، وجميع رواياته بسند واحد ورواياته ليست من أوهامه	الجمعة،والحج والصلح، والمغازي
٤.	سعيد بن سليمان الضبي الملقب بسعدويه	صدوق من شيوخ البخاري صاحب تصحيف	أحد عشر حديثاً	رواية واحدة له عليها متابع	ليس منها ما تفرد به	الوضوء والعيدين والجنائز والشهادات المغازي، وتفسير القرآن الحدود الإكراه الحيل التوحيد

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل، ح: ٣٦٦٧، ٣٦٦٨.وفي باب باب شُهودِ الْمَلَائِكَةِ بدرا،ح: ٣٧١٦.

٥.	عباس بن الحسين القنطري أبو الفضل	مختلف فيه ومن شيوخ البخاري انفرد بالرواية عنه	روايتان	حديث واحد	في التهجد مقروناً ورواية المغازي له عليها متابعات	التهجد والمغازي
٦.	عباس بن الوليد النرسي أبو الفضل البصري.	شيخ البخاري، يكتب حديثه	حديثان	حديث واحد	له متابعات	علامات النبوة والمغازي، وعلق له ثالثاً في الفتن
٧.	عبد الرحمن بن أبي نُعمٍ الأسماء، أبو الحكم الكوفي	مختلف فيه	خمسة أحاديث	حديث واحد	معتمد عند البخاري	أحاديث الأنبياء، والمناقب، و المغازي، وفي تفسير القرآن، وفي التوحيد، و الأدب، و الحدود
٨.	عبد السلام بن حرب النهدي	له مناكير	له حديثان	حديث واحد	روى له متابعة	الطلاق والمغازي
٩.	عمرو بن محمد بن بكير بن شابور	من شيوخ البخاري له أوهام	ستة أحاديث	حديث واحد	لم يخرج له البخاري عن ابن عيينة شيئاً	البيوع، وأحاديث الأنبياء، والمغازي، فضائل القرآن، واللباس، والرقاق
١٠.	العلاء بن المسيب بن رافع الأسدي	مختلف فيه، قال الحافظ: ثقة ربما وهم	روايتان	حديث واحد	لم يخرج له إلا ما توبع عليه وما كان له عن أبيه وليست من أوهامه	الدعوات والمغازي
١١.	عنبسة بن خالد بن يزيد بن الأيلي	صدوق، قيل بأنه انفرد بأحاديث عن يونس	أربعة أحاديث	ثلاث روايات	أخرج له مقروناً بغيره، فبم يرو له مما انفرد به شيئاً.	الجمعة وأحاديث لأنبياء والمناقب والمغازي
١٢.	فليح بن سليمان الهدي أو الأسلمي أبو يحيى المدني	صدوق كثير الخطأ ، احتج به البخاري،	تسعة عشر حديثاً	له روايتان الأولى منهما مكررة في الصلح	أكثرها متابع عليه	الوضوء والأذان وبدء الخلق والشهادات وأحاديث الأنبياء والرقاق والأيمان والنذور والصلاة والجمعة والجنائز والمغازي والأشربة والأدب.
١٣.	محمد بن أبي حفصة البصري	مختلف فيه ثقة عن الزهري	له حديثان	حديث واحد	كلاهما عن الزهري وله عليهما متابعة	كتاب الحج، والمغازي
١٤.	محمد بن إسحاق	مختلف في الاحتجاج به ، والجمهور على قبوله في السير	واحد وعشرون	ثمانية	جميعها تعليقاً	الأذان والزكاة والحج والبيوع والمساقاة والصلح والجهاد والسير وفرض الخمس والمناقب والمغازي وتفسير القرآن واللباس والأدب والفتن
١٥.	محمد بن بكر البرساني	صدوق قد يخطئ، أنكرت عليه أحاديث	سبعة أحاديث منها معلق	له في المغازي ثلاث روايات الأولى والثالثة: له عليها متابع	قرنه بمتابعة الثقات له في الصلاة وتعليقاً في الحج	المغازي، الصلاة ، والحج، والاعتصام بالكتاب والسنة

				. والثانية: لها شواهد.	ولبعض ما روى شواهد وانتقى له عن جريج خاصة	
١٦.	ابن سابق	صدوق من شيوخ البخاري	ثمانية أحاديث	حديثان	له متابع لما روى	الوصايا والجهاد والسير، و المناقب و المغازي و النكاح، الديات
١٧.	محمد بن طلحة بن مصرف اليامي	مختلف فيه، وقيل له أوهام أنكروا سماعه من أبيه لصغره	أربعة أحاديث	رواية واحدة	له متابعات ولم يرو له عن أبيه شيئاً	البيوع والحج والمغازي وتفسير القرآن
١٨.	هشام بن عمار الدمشقي	مختلف فيه من شيوخ البخاري تغير بعد كبره سناً	أربع روايات اثنتان تعليقاً	واحدة	ما وصله له متابع، وإذا انفرد علق له	البيوع والمناقب والأشربة، والمغازي
١٩.	يعقوب بن حميد بن كاسب، أبو يوسف	مختلف في الاحتجاج به	حديثان	حديث واحد	له متابع لما روى	الصلح والحدود

يتضح من الجدول الآتي :

- عدد الرواة المتكلم فيهم ممن أخرج لهم البخاري في كتب الجامع، ومنها المغازي تسعة عشر راوياً، ورواياتهم في الجامع معدودة لا تتجاوز الخمسة إلا النادر منهم.
- جميعهم غير متفق على القول بثقته، وأكثرهم من شيوخه وأقرانه.
- كانت أبرز الضوابط التي أخرج لهم فيها أنه لم يخرج عنهم إلا ما كان له متابعة أو شاهد، ومنها ما كان لبيان فائدة اسنادية، ومنها ما قصد منه بيان ضبط الراوي وعدم وهمه، أو ما كان أصله صحيحاً من رواية الثقات له، أو أنه احتاط لنفسه فخرج تعليقاً لبعض الرواة مما انفردوا به مثل ابن خياط، وابن إسحاق.
- لم يخرج عن الرواة مما أنكر عليهم شيئاً، وأخرج عن رواة في شيوخ لهم خاصة كما أخرج للبرساني، لم يخرج ما كان من أوهام الرواة كما أخرج للعلاء بن المسيب، ومن قيل من الرواة أن له أوهاماً، لم يرو له مما انفرد به شيئاً، وهكذا.
- لم يخرج عن أحد منهم في كتب العقائد والأحكام إلا ضمن حدود الضوابط المتقدمة.
- من خلال الفرع الأول والثالث من هذا المطلب وبعد الاستقراء تبين أن الرواة المتكلم فيهم في المغازي (٢٦) راوياً وليسوا (٢٢) كما أشارت عليوة في أطروحتها.[١]

---

١) عليوة، عزيزة صالح، **التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين**، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور: أمين القضاة، الجامعة الأردنية، أيار ٢٠١١م-٢٠١٢م، ص:١٤١-١٤٢.

الفرع الرابع

الرواة غير المتكلم فيهم

الذين ليس لهم إلا بضع روايات في الجامع منها في كتاب المغازي

قصدت بالرواة غير متكلم فيهم الذين لم يوردهم الحافظ ابن حجر في الفصل التاسع من هدي الساري مقدمة فتح الباري، المتضمن لأسماء رواة الجامع الصحيح الذين تُكُلم فيهم، فهناك رواة غير متكلم فيهم ظهر بعد الاستقراء أن لهم مرويات قليلة في الجامع، أخرج منها البخاري في كتاب المغازي، ومن هؤلاء الرواة الآتي:

١) الحسن بن إسحاق بن زياد أبو علي المروزى المؤذن مولى بنى ليث (ت:٢٤١هـ).

قال ابن ماكولا:"النقال"[١]، وقال ابن حجر: لقبه حسنويه، روى عن روح بن عبادة ومحمد بن سابق وغيرهم، وعنه البخاري وغيره، قال النسائي: شاعر ثقة، ذكر ابن حجر عن النسائي في مشيخته كان صاحب حديث، وقال أبو حاتم: [٢] "إنه مجهول" وكأنه ما لقيه فلم يعرفه[٣]، ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وذكره البخاري في التاريخ[٥]، قال ابن حجر: "مجهول"[٦]، وقال:"الحسن بن إسحاق بن زياد الهروي عن محمد بن سابق مجهول"[٧]، فيظهر أن هذا هو الذي قصده الحافظ والله أعلم، وليس المروزي".[٨]

رواياته في المغازي[٩]:

قال الحافظ عقب حديثه الوارد في باب غَزوةِ الْحديبيةِ وقَول اللهِ تَعالَى:﴿لَقَد رضِي اللَّه عن الْمؤْمِنين إِذْ يبايِعونَك تَحتَ الشجرةِ﴾ قال ابن حجر:" وما لَه فِي الْبخَارِي سِوى هذَا الْحدِيث"[١٠]، قلت: الصحيح أن له رواية أخرى في كتاب المغازي باب غزوة خيبر.[١١]

---

١) ابن ماكولا، **إكمال الكمال**، ٣٧٩/٧،

٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٢/٣.

٣) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٤٧٠، ٣٣٢/٢، والباجي، **التعديل والتجريح**، ت: ٢١٥، ٤٧٥/١.

٤) ابن حبان **الثقات**، ١٧٥/٨.

٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٢٤٩٥، ٢٨٩/٢.

٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ٢/٣، وانظر ابن حجر، **لسان الميزان**، ٢٨٤/١.

٧) ابن حجر، **لسان الميزان**، ٢٨٤/١.

٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** في الهامش، للترجمة رقم: (٦)، ٢/٣.

٩) تقدمت روايته في الأطروحة مع رواية محمد بن سابق، ص: ١١٦-١١٧.

١٠) ابن حجر، **فتح الباري**، ٩/١٢.

١١) انظر من الأطروحة الرواية الثانية من روايات محمد بن سابق، ص:١١٦-١١٧.

٢) محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن أشكاب أبو جعفر (ت:٢٦١هـ).

روى عن أبيه وجماعة، وروى عنه البخاري وأبو داود وابن أبي حاتم آخرون.[١]

قال ابن حبان: "كان صاحب حديث، ويتعسر"[٢]، قال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه مع أبي وهو ثقة، وقال: سئل أبي عنه فقال: صدوق"، وقال ابن أبي عاصم:" ثبت"، وقال أبو العباس بن سعيد عن ابن خراش: "كان من أهل العلم والأمانة"[٣]، وقال ابن سعد: "طلب الحديث"، وعن الذهبي: "الحافظ الثقة"[٤] ، وذكره ابن حجر فقال: "صدوق"[٥]، وقال:"أَدركه الْبخَاري، ولَيس لَه ولَا لِأَبِيهِ فِي الْبخَاري سِوى هذَا الْموضِع" [٦]، قلت: محمد بن الحسين له روايات أخرى في الجامع وهو ليس ممن ذكرهم الحافظ ابن حجر فيمن تُكلم فيهم.

رواياته في الصحيح:

له في الجامع الصحيح ثلاث روايات الأولى: عنه عن حسين بن محمد المروذي[٧]، **والثانية**[٨]: عنه عن أبيه مقروناً بغيره في عمرة القضاء[٩]، **والثالثة:** عنه عن عبيد الله بن موسى[١٠].

قصد الإمام البخاري من روايته في المغازي بيان ثقته وعلمه وطلبه الحديث، وأتى بروايته عن أبيه عن فليح تقوية لرواية سريج عن فليح لما علم أن سريج غلط في أحاديث، فأصل الرواية صحيح بدليل رواية البراء قبلها في الباب.

روايته في المغازي.[١١]

٣) محمد بن سعيد بن الوليد الخزاعي القطيعى، أبو عمرو، ويقال أبو بكر البصري، يلقب مردويه (ت:٢٣٠هـ).

---

١) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:١٦٧، ١٠٦/٩.

٢) ابن حبان ، **الثقات**، ١٢٤/٩.

٣) ابن أبي حاتم **الجرح والتعديل**، ت: ١٢٦٢، ٢٣٠/٧، وانظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت:١٧٦، ١٠٦/٩.

٤) ابن سعد **الطبقات الكبرى**، ٣٤٨/٧، و الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ت: ١٤٥، ٣٥٢/١٢.

٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب** ، ٦٧/٢.

٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٦٧/١٢.

٧) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب منَاقِبِ الْحسن والْحسين ﷺ ، ح:٣٤٥٦.

٨) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، انظر رواية الحسين بن إبراهيم ، ص: ٨١-٨٢.

٩) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٧٩، ٢٨٥/٢.

١٠) البخاري، **الجامع الصحيح**، كِتَاب اسِتتَابةِ الْمرتَدين والْمعانِدِين وقِتَالِهم، باب إِثْمِ من أَشْرك بِاللهِ وعقُوبتِهِ فِي الدنْيا والْآخِرةِ، ح: ٦٤٠٩.

١١) انظر رواية الحسين بن إبراهيم من الأطروحة ، ص: ٨١-٨٢.

روى عن: زياد بن الربيع وجماعة، وعنه: البخاري، وأبو زرعة، وآخرون[١]، ذكره ابـن حبان في الثقات، والبخاري في التاريخ[٢]، وقال أبو حاتم: "كان ثقةً صدوقاً"، قـال ابـن حجـر: "ثقة"[٣].

وقال الحافظ أيضاً: "مِن أَقْرانِ أحمد، ولَيس لَه فِي الْبخَارِي إِلا هذَا الْحدِيث[٤] وآخَر[٥] تَقَـدم فِي الْجِهاد"[٦]، قلت: سند محمد الخزاعي المذكور في الهامش قال ابن حجـر:" أَورده البخـاري وعطَفَ علَيهِ الطريق الْأُخْرى فَأَشْعر بِأَن السياق لَها، وأَفَادتْ رواية محمد بن سـعِيدٍ الْخُزاعِـي عن عبد الْأَعلَى تَصرِيح حميدٍ له بِالسماعِ مِن أَنَس فَأُمِن تَدلِيسه".[٧]

روايته في المغازي: [٨]

١) انظر للذهبي، **تاريخ الإسلام**، ٢٣٦/٤، و ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٢٨٧، ١٦٧/٩.
٢) انظر ابن حبان، **الثقات**، ٦٤/٩، انظر البخاري، **التاريخ الكبير** ، ت: ٢٦٥، ٩٦/١.
٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٤٤٨، ٧ /٢٦٥، وابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٢٨٧، ١٦٧/٩.
٤) المقصود هو الحديث المثبت في البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ، ح: ٣٨٨٦.
٥) قال البخاري: حدثَنَا محمد بن سعِيدٍ الْخُزاعِي حدثَنَا عبد الْأَعلَى عن حميدٍ قَالَ سأَلْتُ أَنَسا قَالَ ح و حدثَنَا عمرو بن زرارةَ حدثَنَا زياد قَالَ حدثَنِي حميد الطوِيلُ عن أَنَسٍ ﷺ قَالَ غَاب عمي أَنَس بن النضر عن قِتَال بدرٍ .... الحديث انظر البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير ، باب قول اللهِ تَعالَى: ﴿ مِن الْمؤْمِنِين رِجالٌ صدقُوا ما عاهدوا الله علَيهِ فَمِنْهم من قَضى نَحبه ومِنْهم من ينْتَظِر وما بدلُوا تَبدِيلًا ﴾، ح: ٢٥٩٥.
٦) ابن حجر، **فتح الباري، ٢٨/١٢**.
٧) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٩٩/٨.
٨) انظر روايته في مع رواية زياد بن الربيع االيحمدي فهو شيخه في الرواية، ص: ٧٠-٧١.

فيما يلي جدول يلخص ما تقدم تفصيله عن الرواة غير المتكلم فيهم الذين ليس لهم إلا بضع روايات في الجامع ومنها في كتاب المغازي، وكانوا جميعهم من شيوخ الإمام البخاري على ثقتهم كان لرواياتهم متابعات.

الرقم	الراوي	حال الراوي	عدد مروياته في الجامع	عدد مروياته في المغازي	حال روايته	الكتب التي أخرج له فيها
١	الحسن بن إسحاق بن زياد المروزي	ثقة من شيوخ البخاري	روايتان	روايتان	له متابع	المغازي
٢	محمد بن الحسين بن إبراهيم بن الحر بن أشكاب أبو جعفر	ثقة من شيوخ البخاري	ثلاث روايات	رواية واحدة	أخرج له مقروناً	المناقب والمغازي واستتابة المرتدن
٣	محمد بن سعيد الخزاعي، يلقب مردويه	ثقة من شيوخ البخاري	روايتان	رواية واحدة	له متابع	المغازي والجهاد

بعد الدراسة، والتأمل في الجدول يتبين لنا الآتي:

- عدد من الرواة غير المتكلم فيهم الذين ليس لهم إلا بضع روايات في الجامع منها ما كان في كتاب المغازي ثلاثة رواة.
- ظهر من أن الرواة ثقات، وجميعهم من شيوخ الإمام البخاري، ومع ذلك لم يكثر في الرواية عنهم في الجامع.
- لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه، ومنهم من روى له مقروناً.
- بين الجدول سعة علم البخاري واطلاعه وحفظه، من ذلك أن بعض شيوخه وهم ثقات لم يخرج لهم إلا بمتابعة غيرهم من الثقات أو مقرونين برواة غيرهم أمثالهم.

المطلب الثالث

المنتقد إسناداً من مرويات كتاب المغازي في الجامع الصحيح

انتقد بعض العلماء روايات على الإمام البخاري في الجامع الصحيح وهذا لا يعيبه، بل يزيد الصحيح قوة إلى قوته، إذ ما ذُكرت تلك الروايات المنتقدة في الصحيح إلا لعلو مرتبته، وعلى قلة تلك المرويات المنتقدة، ذاع أمرها، ارتفعت نسبة عدد المرويات المنتقدة في كتاب المغازي مقارنة ببقية الكتب الأخرى مما ورد فيه روايات منتقدة، إلا أن نسبتها انخفضت في كتاب المغازي منفرداً وذلك لكثرة عدد مروياته عموماً.

أما الإشارة لما انتُقد على البخاري في المغازي وذلك لأنه يناسب الموضوع، ونحن بصدد دراسة مرويات كتاب المغازي ومنهج البخاري فيها فناسب ذكر المنتقد منها ونسبتها، وبيان سبب كثرتها في كتاب المغازي.

غالب الروايات المنتقدة على الإمام البخاري من مرويات المغازي انتُقِدت لعلل اسنادية، ولم يرها البخاري علم أقرانه وأستاذهم في العلل، علل تُنتقد بسببها الروايات، وهو الذي قال فيه مسلم بن الحجاج: "يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله"[١].

تنوعت الانتقادات التي وجهت لعدد من روايات الصحيحين، من قِبل الأئمة الدارقطني وأبي مسعود الدمشقي وأبو علي الغساني، منها ما انتُقد لعلة في السند، ومنها ما كان في المتن، ومنها ما كان فيهما، ولا ينكر أن ابن حجر رد على الدارقطني وهو الأشهر فيهما، رداً علمياً موسعاً، مبنياً على تتبع الطرق، وذكر المتابعات والشواهد، دون التمسك بقاعدة كقبول زيادة الثقة على إطلاقها، كما أنه التزم برده العدل والإنصاف، بحيث يصوب ما أُعل في مواضع كثيرة، ويبين وجاهة انتقاده.

لكن يلاحظ في بعض الأحاديث الاكتفاء بالاحتمالات والتجويزات العقلية المجردة، وهي التي قال فيها الحافظ: "لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله، إلا النادر"[٢]، مع ذلك فهذا النادر لم يكن منه شيئاً في مرويات المغازي.[٣]

---

١) ابن أبي يعلى، أبو الحسين بن محمد بن محمد (المتوفى : ٥٢٦هـ)، **طبقات الحنابلة**، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت، ٢٧١/١، وانظر السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشافعية الكبرى،** ط: ٢ ، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، و د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ، ٣٣٢/٢.

٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٣٤٦.

٣) ابن حجر هدي الساري، انظر الفصل الثامن من هدي الساري، الأحاديث التي تحمل الأرقام: (٧٥، ٨١، ٨٣).

أما بالنسبة لعدد الروايات المنتقدة من مرويات المغازي، اختلف ما وجد في هدي الساري لابن حجر، عما أخرجه البخاري منها في كتاب المغازي، والراجح عندي أن ذلك كان لاختلاف بين نسخ الجامع الصحيح، الذي ترتب عليه اختلاف في عدد المنتقد من مرويات المغازي، فكان عددها بناء على ما اعتمد الحافظ أحد عشر رواية، إلا إننا عند النظر في نسخة الجامع الصحيح المطبوعة بين أيدينا ندرك أن عددها ثمان روايات فقط، وكانت الروايـات الـستون والحـادي والستون، والثاني والستون، في هدي الساري التي رد عليها الحافظ معتبراً أنها من المغـازي، من مرويات كتاب المناقب الذي تقدم كتاب المغازي في الترتيب[١]، إلا إنني ممن يرى أنها أحـد عشر رواية وذلك لتعلق الروايات في أواخر المناقب بموضوع المغازي، فكأن البخـاري مهـد بآخر مرويات كتاب المناقب للحديث عن المغازي، والله تعالى أعلم، وعليه ستكون الدراسة لهـا جميعاً.

قال النووي:" استدرك جماعة على البخارى ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، ... أكثره على الرواة عنهما ".[٢]

وقال الحافظ:" ذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جداً، مخالفـة لمـا عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك".[٣]

قلت : غالب الانتقادات الموجة إلى الصحيحين موجهة للأسانيد وهي الآتي:

الرواية الأولى: من الروايات المنتقدة على الإمام البخاري ظهر فيها اختلاف بين الـرواة عـن عروة، وهذه الرواية وإن كانت ضمن مرويات المناقب، وليست من مرويات المغازي إلا إنهـا من متعلقاتها، ولذلك أرى أن الحافظ جعلها من المرويات المنتقدة في المغازي النبوية.

قال البخاري: حدثَنَا عياشُ بن الْولِيدِ حدثَنَا الْولِيد بن مسلِمٍ حدثَنِي الْأَوزاعِي حدثَنِي يحيـى بن أَبِي كَثِيرٍ عن محمدِ بن إِبراهِيم التيمِي قَالَ حدثَنِي عروةُ بن الزبيرِ قَالَ سأَلْتُ ابن عمرِو بـن الْعاصِ أَخْبِرنِي بِأَشَد شَيءٍ صنَعه الْمشْرِكُون بِالنبِي ﷺ قَالَ بينَا النبِي ﷺ يصلي فِي حِجرِ الْكَعبةِ إِذْ أَقْبلَ عقْبةُ بن أَبِي معيطٍ فَوضع ثَوبه فِي عنُقِهِ فَخَنَقَه خَنْقًا شَدِيدا فَأَقْبلَ أَبو بكْرٍ حتى أَخَذَ بِمنْكِبِهِ ودفَعه عن النبِي ﷺ قَالَ: ﴿أَتَقْتُلُون رجلًا أَن يقُولَ ربي الله﴾ الْآيةَ

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري** ، ص: ٣٦٦، لم أرى ممن تقدم من أهل العلم من أشار إلى هذا.

٢) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط:٢ ، ١٣٩٢م، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٢٧/١.

٣) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٤٣٣.

تَابعه ابن إِسحاقَ حدثَنِي يحيى بن عروةَ عن عروةَ قُلْتُ لِعبدِ اللهِ بن عمرٍو وقَالَ عبدةُ عن هِشَامٍ عن أَبِيهِ قِيلَ لِعمرو بن الْعاصِ وقَالَ محمد بن عمرٍو عن أَبِي سلَمةَ حدثَنِي عمرو بن الْعاصِ.[١]

قال الدارقطني: أخرج البخاري حديث محمد بن إبراهيم التيمي حدثني عروة بن الزبير قال سألت بن عمرو بن العاص أخبرني بأشد شئ صنعه المشركون بالنبي ﷺ الحديث وتابعه بن إسحاق عن يحيى بن عروة عن عروة، قلت لعبد الله بن عمرو وقال هشام عن أبيه قيل لعمرو بن العاص وكذا قال محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عروة.

قال ابن حجر:" ذكر البخاري الاختلاف فيه كما ترى، واقتضى صنيعه ترجيح رواية محمد بن إبراهيم التيمي؛ لأن يحيى وهشاما ابني عروة اختلفا على أبيهما، فوافق محمد بن إبراهيم يحيى بن عروة على قوله عن عبد الله بن عمرو، وأكد ذلك أن لقاء عروة لعبد الله بن عمرو بن العاص أثبت من لقائه لعمرو بن العاص، وقد صرح في حديث محمد بن إبراهيم التيمي بأنه هو الذي سأل، وأما رواية هشام فليس فيها أنه سأل عمرو بن العاص، فيحتمل أنه كان بلغه ذلك عن عمرو بن العاص؛ لأن رواية أبي سلمة تدل على أن عمرو بن العاص حدث بذلك فكأنه بلغ عروة عنه فأرسله عنه، ثم لقي عبد الله بن عمرو فسأله فحدث بذلك عنه، ومقتضى ذلك تصويب صنيع البخاري، وتبين بهذا وأمثاله أن الاختلاف عند النقاد لا يضر إذا قامت القرائن على ترجيح أحدى الروايات، أو أمكن الجمع على قواعدهم والله أعلم".[٢]

الرواية الثانية: مخالفة الوليد بن مسلم لابن وهب في الرواية عن محمد بن عمر بزيـادة راوٍ في السند.

قال البخاري: حدثَنِي يحيى بن سلَيمان قَالَ حدثَنِي ابن وهبٍ قَالَ حدثَنِي عمر بن محمدٍ قَالَ فَأَخْبرنِي جدي زيد بن عبدِ اللهِ بن عمر عن أَبِيهِ قَالَ : بينَما هو فِي الدار خَائِفًا إِذْ جاءه الْعاصِ بن وائِلٍ السهمِي أَبو عمرٍو علَيهِ حلةُ حِبرةٍ وقَمِيص مكْفُوفٌ بِحرِيرٍ وهو مِن بنِي سهمٍ وهم حلَفَاؤُنَا فِي الْجاهِلِيةِ فَقَالَ لَه ما بالُك قَالَ زعم قَومك أَنهم سيقْتُلُونِي إِن أَسلَمتُ قَالَ لَا سبِيلَ إِلَيك بعد أَن قَالَها أَمِنْتُ فَخَرج الْعاصِ فَلَقِي الناس قَد سالَ بِهِم الْوادِي فَقَالَ أَين تُرِيدون فَقَالُوا نُرِيد هذَا ابن الْخَطَّابِ الَّذِي صبا قَالَ لَا سبِيلَ إِلَيهِ فَكَر الناس.[٣]

قال الدارقطني :"أخرج البخاري حديث ابن وهب عن عمر بن محمد قال أخبرني جـدي زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: بينما هو في الدار خائفا يعني عمر بعد أن أسلم إذ جـاءه

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب ما لَقِي النبِي ﷺ وأَصحابه مِن الْمشْرِكِين بِمكَّةَ، ح: ٣٥٦٧.
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦٠، ص:٣٦٦.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب إِسلَام عمر بن الْخَطَّابِ ﷺ، ح: ٣٥٧٥.

العاص بن وائل السهمي أبو عمرو، فقال ما بالك قال زعم قومك أنهم سيقتلونني الحديث، قـال وخالفه الوليد بن مسلم فرواه عن عمر بن محمد حدثني أبي عن جدي عن بن عمـر زاد فيـه رجلا".[١]

قال ابن حجر: " قد صرح في رواية البخاري بسماعه من جده فالظاهر أنه سمعه منهمـا أن كان الوليد حفظه".[٢]

قلت: ولا يمنع ذلك خاصة لوجود القرينة كون الرجل المزيد في الإسناد أبيه.

الرواية الثالثة: انتقدت لخلاف في الوصل والإرسال.[٣]

قال البخاري: حدثَنَا إِبراهِيم بن موسى أَخْبرنَا هِشَام عن ابن جريجٍ قَالَ أَخْبرنِي عبيد اللهِ بن عمر عن نَافِعٍ عن عمر بن الْخَطاب ﷺ قَالَ: كان فَرض لِلْمهاجِرِين الْأَولِين أَربعةَ آلَافٍ فِي أَربعةٍ وفَرض لِابن عمر ثَلَاثَةَ آلَافٍ وخَمس مِائَةٍ فَقِيلَ لَه هو مِن الْمهاجِرِين فَلِم نَقَصته مِن أَربعةِ آلَافٍ فَقَالَ إِنما هاجر بِهِ أَبواه يقُولُ لَيس هو كَمن هاجر بِنَفْسِهِ.[٤]

ذكر الحافظ فقال:" قال الدارقطني أخرج البخاري حديث ابن جريج عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن عمر فرض للمهاجرين الأولين أربعة آلاف، وهذا مرسل يعني أن نافعاً لم يدرك عمر بن الخطاب".[٥]

قال الحافظ: قوله" - عن عمر كان فَرض لِلْمهاجِرِين-، هذَا صورته منْقَطِع، لِأَن نَافِعا لَم يلْحق عمر، لَكِن سِياق الْحدِيث يشْعِر بِأَن نَافِعا حملَه عن اِبن عمر".[٦]

وقال: "في سياق الخبر ما يدل على أن نافعا حمله عن عبد الله بن عمر، خاصة أن البخاري يعتمد مثل ذلك إذا ترجح بالقرائن أن الراوي أخذه عن الشيخ المذكور في السياق والله أعلم، وقد أورده أبو نعيم [٧]من طريق أخرى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر فذكر نحوه وأتم منه".[٨] قلت رواية أبو نعيم بهذا السند رواية أخرى بخلاف المذكور.

قلت : أخرجه البيهقي في السنن [٩]من طريق إبراهيم بن موسى ثنا هشام عن ابن جريج أخبرني عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب الحديث، والظاهر أن

---

١) الدارقطني، **الإلزامات والتتبع**، ح: ١١٦، ص: ٢٥٦.
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦١، ص: ٣٦٦-٣٦٧.
٣) انظر ابن حجر **هدي الساري**، ح: ٦٢، ص: ٣٦٧.
٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المناقب، باب هِجرةِ النبِي ﷺ وأَصحابِهِ إِلَى الْمدِينَةِ، ح: ٣٦٢٢.
٥) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٧.
٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٤٢/١١.
٧) أبو نعيم، **المستخرج**، ح: ٢٢٠٩.
٨) ابن حجر، **هدي الساري**،ح: ٦٢، ص: ٣٦٧.
٩) البيهقي، **السنن الكبرى**، ٣٤٩/٦.

البخاري علم بالرواية التي أخرجها البيهقي لاحقاً ولكنه، أخرج رواية أخرى صحيحة تُحمل على الاتصال.

الرواية الرابعة : تظهر فيها علة المخالفة من الرواة في الإسناد.

قال البخاري: حدثَنِي إِسحاقُ بن إِبراهِيم أَخْبرنَا جرِير عن يحيى بن سعِيدٍ عن معاذِ بن رِفَاعةَ بن رافِعٍ الزرقِي عن أَبِيهِ وكَان أَبوه مِن أَهل بدرٍ، قَالَ: جاء جِبرِيلُ إِلَى النبِي ﷺ فَقَالَ: ما تَعدون أَهلَ بدرٍ فِيكُم، قَالَ: مِن أَفْضل الْمسلِمِين أَو كَلِمةً نَحوها، قَالَ: وكَذَلِك من شَهِد بدرا مِن الْملَائِكَةِ.[١]

تقدم الحديث عن هذه الرواية المنتقدة الجواب عنها.[٢]

الرواية الخامسة: ظاهر الرواية الخلاف بتعارض الرفع والوقف.

قال البخاري: حدثَنَا قُتَيبةُ بن سعِيدٍ عن مالِكٍ عن يزِيد بن رومان عن صالِحِ بن خَواتٍ عمن شَهِد رسولَ اللهِ ﷺ يوم ذَاتِ الرقَاعِ صلى صلَاةَ الْخَوفِ أَن طَائِفَةً صفتْ معه وطَائِفَةٌ وجاه الْعدو فَصلى بِالَّتِي معه ركْعةً، ثُم ثَبتَ قَائِما وأَتَموا لِأَنْفُسِهِم، ثُم انْصرفُوا فَصفوا وِجاه الْعدو وجاءتْ الطائِفَةُ الْأُخْرى فَصلى بِهِم الركْعةَ الَتِي بقِيتْ مِن صلَاتِهِ، ثُم ثَبتَ جالِسا وأَتَموا لِأَنْفُسِهِم، ثُم سلم بِهِم.

وقَالَ معاذٌ حدثَنَا هِشَام عن أَبِي الزبير عن جابِرٍ قَالَ كُنا مع النبِي ﷺ بِنَخْلٍ فَذَكَر صلَاةَ الْخَوفِ، قَالَ مالِك: وذَلِك أَحسن ما سمِعتُ فِي صلَاةِ الْخَوفِ.[٣]

قال الدارقطني: وأخرجا حديث مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف، وأخرجاه من حديث شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن صالح بن خوات عن سهل بن أبي حثمة، وأخرجه البخاري من حديث يحيى بن سعيد عن القاسم عن صالح عن سهل موقوفا."[٤]

١) البخاري ، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، ح: ٣٦٩٢.
٢) انظر من الأطروحة: المطلب الأول :ترتيب الروايات بحسب قوتها، ص:٥٧-٦٣.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع ، ح:٣٨١٧.
٤) الدارقطني**، التتبع**، ح: ٧٧، ص: ٢٠٩.

قال ابن حجر:"اختلف فيه على صالح اختلافاً آخر فقيل عنه عن أبيه، وهذه رواية أبي أويس عن يزيد بن رومان أخرجها بن منده في المعرفة، فيحتمل أن يفسر به المبهم في رواية مالك، وأما تعارض الرفع والوقف في حديث سهل فالرفع مشهور عنه، والله أعلم".[١]
وكأنه أخرج الروايتين لبيان وجه الخلاف بينهما، على صحة الرواية.

الرواية السادسة: انتقدت لخلاف على الشيخ.[٢]

قال البخاري: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة ﷺ قال: شهدنا خيبر، فقال رسول الله ﷺ لرجل ممن معه يدعي الإسلام: هذا من أهل النار، فلما حضر القتال قاتل الرجل أشد القتال حتى كثرت به الجراحة، فكاد بعض الناس يرتاب فوجد الرجل ألم الجراحة؛ فأهوى بيده إلى كنانته، فاستخرج منها أسهما فنحر بها نفسه فاشتد رجال من المسلمين فقالوا: يا رسول الله، صدق الله حديثك، انتحر فلان فقتل نفسه، فقال: قم يا فلان فأذن أنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر.
تابعه معمر عن الزهري.
وقال شبيب[٣] عن يونس عن ابن شهاب أخبرني ابن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أن أبا هريرة قال شهدنا مع النبي ﷺ حنينا.

وقال ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ تابعه صالح عن الزهري.
وقال الزبيدي أخبرني الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره أن عبيد الله بن كعب قال أخبرني من شهد مع النبي ﷺ خيبر قال الزهري وأخبرني عبيد الله[٤] بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ.[٥]

قال الدارقطني:" يرويه الزهري واختلف عنه، فرواه معمر وشعيب عن الزهري عن بن المسيب عن أبي هريرة، ورواه عقيل ويونس عن الزهري عن بن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبي هريرة، ورواه صالح بن كيسان وسفيان بن حسين فقال صالح: عن الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عمن شهد رسول الله ﷺ ذاك، وقال سفيان بن حسين عن الزهري عن عبد الله بن كعب بن مالك عن النبي ﷺ مرسلاً، ويشبه أن

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦٤، في ترتيب الحافظ ابن حجر، ص: ٣٦٧.
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦٥، ص:٤٤٦.
٣) قال ابن حجر في **الهدي** شعيب، انظر ص:٤٤٦، وهو شبيب بن سعيد أحد الرواة عن يونس بن يزيد.
٤) الوارد في المطبوع من الهدي عبد الله ، انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٤٦.
٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر ، ح: ٣٨٨٢.

يكون صوابه عن الزهري عن بن المسيب مرسلاً، وعن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب عـن أبي هريرة، وقد قال فيه قائل عن الزهري عن بن كعب بن مالك عن أبيه ووهم فيه".[١]

قال ابن حجر:" عن أبي علي الجياني: أخرج البخاري حديث شعيب عن الزهري أخبرني سعيد بن المسيب أن أبا هريرة قال: شهدنا خيبر فقال رسول الله ﷺ لرجل ممن يدعي الإسـلام هذا من أهل النار الحديث، قال وتابعه معمر [٢]عن الزهري"[٣]، وقال ابن حجر:" تَابع شُعيبا عـن الزهري أَي بِهذَا الْإِسنَادِ، وهو موصولٌ عِنْد الْمصنفِ فِي آخِرِ الْجِهادِ مقْرونًا بِرِوايةِ شُعيبٍ عن الزهري".[٤]

قال ابن حجر: قوله:" وقال بن المبارك عن الزهري عن سعيد عن النبي ﷺ يعني مرسلاً، وتابعه صالح عن الزهري"، وقال:" يعنِي وافَقَ شَبِيبا فِي لَفْظ " حنَينٍ " وخَالَفَه فِي الْإِسنَادِ فَأَرسلَ الْحدِيثَ، وطَرِيق ابن الْمبارك هذِهِ وصلَها فِي الْجِهادِ ولَم أَر فِيها تَعيِين الْغَزوةِ"، وقال الزبيـدي أخبرني الزهري أن عبد الرحمن بن كعب أخبره عن عبد الله بن كعب قال حدثني من شهد مـع النبي ﷺ خيبر، قال الزهري: وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ انتهى".[٥]

وقال أيضاً:" كلامه فيه اختصار وحذف لا يفهم المراد منه، وفيه وهم فـي قولـه:" قـال الزهري: وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد عن النبي ﷺ لأن عبد الله بن عبد الله لا يعـرف والصواب إن شاء الله عبد الرحمن بن عبد الله وهو بن كعب، قال: وكنت أظن أن الـوهم فيـه ممن دون البخاري إلى أن رأيته في التاريخ [٦] قد ساقه كما ساقه في الصحيح سواء"، عن الـسند قال:" الخطب فيه يسير من سبق القلم من عبد الرحمن إلى عبد الله على أن يعقوب بـن سـفيان

---

١) الدارقطني، **العلل**، ١٦٩٨، ١٧٣/٩.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب إن الله يؤيد الدين بالرجل الفاجر، ح: ٢٨٣٤، قال البخاري : حدثَنَا أَبو الْيمان أَخْبرنَا شُعيب عن الزهرِي ح و حدثَنِي محمود بن غَيلَان حدثَنَا عبد الرزاقِ أَخْبرنَا معمر عن الزهرِي عن ابن الْمسيبِ عن أَبِي هريرةَ ﷺ قَالَ: شَهدنَا مع رسول اللهِ ﷺ فَقَالَ لِرجلٍ مِمن يدعِي الْإِسلَام ... الحديث
٣) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٨.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٤/١٢.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٤/١٢.
٦) قال البخاري:" قال عبد العزيز حدثنا إبراهيم عن صالح: عن ابن شهاب اخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب: انه أخبره بعض من شهد النبي ﷺ قال لرجل معه: هذا من أهل النار، فنحر نفسه، وقال إسحاق بن العلاء حدثنى عمرو بن الحارث حدثنى عبد الله بن سالم عن الزبيدى: عن الزهري: أن عبد الرحمن بن كعب بن مالك قال حدثنى من شهد النبي ﷺ - نحوه، وقال الزهري: وأخبرني عبد الله بن عبد الله وسعيد بن المسيب عن النبي ﷺ، قال صالح ويونس: عن الزهري عن سعيد - مرسل، وقال معمر وشعيب: عن الزهري عن سعيد عن أبى هريرة ﷺ عن النبي ﷺ"، انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ٣٠٧/٥.

وافق البخاري على سياقه له فرواه عن شيخه الذي أخرجه عنه في التاريخ وهو إسحاق بن العلاء بن زريق فلعل الوهم فيه منه والله أعلم".[١]

قال ابن حجر:" ثم ساق من حديث الزهري لمحمد بن يحيى الذهلي طرق حديث شعيب ومعمر وصالح كما قال البخاري ثم ساق حديث الزبيدي عن الزهري أن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب أخبره أن عمه عبيد الله بن كعب قال أخبرني من شهد فذكر الحديث إلى قوله قد صدق الله حديثك قد انتحر فلان، قال الزهري: وأخبرني عبد الرحمن بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالا: إن رسول الله ﷺ قال: يا بلال قم فأذن إنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن الحديث، قال الذهلي: فمعمر وشعيب ساقا الحديث كله وميزه الزبيدي، قال أبو علي الجياني: لا تخالف بين هذه الطرق لأن الحديث جميعه عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة كما أسنده معمر وشعيب ولكن الزهري لما رواه للزبيدي عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ولم يكن أخبره عنه عبد الرحمن موصولاً، بين ذلك وقرنهما، وأرسله عن بن المسيب ولكن رواية شعيب عن يونس غير محفوظة، حيث جعله كله موصولاً عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وسعيد بن المسيب جميعاً عن أبي هريرة فوهم، قال ويدل على ذلك أن موسى بن عقبة وابن أخي الزهري رويا عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن عبد الله بن كعب القصة الأخيرة مرسلة لم يذكرا أبا هريرة، قلت فهذا يقوي أن في رواية شعيب ومعمر إدراجا أيضا في آخره".[٢]

ذكر ابن حجر عن مسلم في التمييز أن الحلواني حدثهم بهذا الحديث عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه عن صالح بن جلس عن بن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن المسيب أن النبي ﷺ قال يا بلال قم فأذن.......الحديث، قال الحلواني: قلنا ليعقوب من عبد الرحمن بن المسيب؟، قال: كان لسعيد بن المسيب أخ يقال له عبد الرحمن، وكان رجل من بني كنانة يقال له عبد الرحمن بن المسيب أيضاً، فأظن أن هذا هو الكناني، قال مسلم: وهذا الذي قاله يعقوب ليس بشئ وإنما هذا إسناد سقطت منه لفظة واحدة وهي الواو ففحش خطؤه، والصواب عن الزهري أخبرني عبد الرحمن وابن المسيب، قال: وكذلك رواه موسى بن عقبة وابن أخي الزهري عن الزهري والوهم فيه ممن دون صالح بن جلس، فاستفدنا من هذا، أن صالحا وافق

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٨.
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٨.

موسى بن عقبة وابن أخي الزهري على إرساله وكذا وافقهم يونس من رواية بن المبارك عنـه وهو الصواب، قلت لم يتسن لي العثور على هذا النص في التمييز.[١]

وعن أحمد حين سئل عن أثبت أصحاب الزهري فقال:" لكل واحد مـنهم علـة، إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ وشعيب بن أبي حمزة، وليسوا مثل معمـر، وهـو يقـاربهم فـي الإسناد، وهم الذين بقروا علم الزهري يونس وعقيل ومعمر".[٢]

في الرواية نقد آخر يتعلق بالمتن:

قال ابن حجر:" قَوله : شَبِيب أَي اِبن سعِيد، عن يونُس أَي اِبن يزِيد، وقَوله: شَهِدنَا حنَينًا، أَراد أَن يونُس خَالَفَ معمرا وشُعيبا فَذَكَر بدل خَيبر لَفْظَةَ "حنَينٍ" ورواية شَـبِيب هـذِهِ وصـلَها النسائِي مقْتَصِرا علَى طَرفٍ مِن الْحدِيثِ، وأَوردها الذهلِي فِي "الزهرياتِ" ويعقُوب بن سفْيان فِي تَارِيخِهِ كِلَاهما عن أحمد بن شَبِيب عن أَبِيهِ بِتَمامِهِ، وأحمد مِن شُيوخ الْبخَاري وقَد أَخْرج عنْـه غَير هذَا، وقَد وافَقَ يونُس معمرا وشُعيبا فِي الْإِسنَادِ، لَكِن زاد فِيهِ مع سعِيد بن الْمـسيبِ عبـد الرحمن بن عبد الله مِن كَعب بن مالِك، وساقَ الْحدِيث عنْهما عن أَبِي هريـرة"[٣]، وقـال ابـن حجر:" في رواية شبيب بن سعيد عن يونس في هذا الموضع،" شهدنا حنينا" وهم وهـو شـذوذ منه، والصواب ما في رواية الجماعة".[٤]

قلت: على ضوء ما تقدم قصد الإمام البخاري من إخراجه الأسانيد بيان الاخـتلاف فيهـا اختصاراً، إلا أنه في إخراجه هذه الرواية لمح إلى أنه رجح رواية الأكثر والأوثق في الزهري، وأن الرواية كانت في غزوة خيبر وليس في غزوة حنين، بدليل تقديم الرواية فـي خيبـر عـن الأثبت من الرواة في الزهري.[٥]

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٧.

٢) ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط:١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، دار الخاني - بيروت ، الرياض، ٣٤٨/٢.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٤/١٢.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص:٣٦٧.

٥) انظر لمزيد **الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري وروايات عن إبراهيم بن معقل النسفي**، صلاح هلال، بإشراف طارق عوض الله، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.ص: ١٠٣-١٠٤.

الرواية السابعة[١]: من الروايات المنتقدة وفيها نزول في سند البخاري، كان مظنة انقطاع غيرها.

قال البخاري:" حدثَنَا عبد اللهِ بن محمدٍ حدثَنَا معاويةُ بن عمرٍو حدثَنَا أَبو إِسحاقَ عن مالِكِ بن أَنَسٍ قَالَ حدثَنِي ثَور قَالَ حدثَنِي سالِم مولَى ابن مطِيعٍ أَنه سمِع أَبا هريرةَ ﷺ يقُولُ: افْتَتَحنَا خَيبر ولَم نَغْنَم ذَهبا ولَا فِضةً إِنما غَنِمنَا الْبقَر والْإِبِلَ والْمتَاع والْحوائِطَ، ثُم انْصرفْنَا مع رسول اللهِ ﷺ إِلَى وادِي الْقُرى، ومعه عبد لَه يقَالُ لَه مِدعم أَهداه لَه أحد بنِي الضباب[٢] فَبينَما هو يحط رحلَ رسول اللهِ ﷺ إِذْ جاءه سهم عائِر حتى أَصاب ذَلِك الْعبد فَقَالَ الناس: هنِيئًا لَه الشهادةُ، فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: بلْ والذِي نَفْسِي بِيدِهِ إِن الشملَةَ التِي أَصابها يوم خَيبر مِن الْمغَانِمِ لَم تُصِبها الْمقَاسِم لَتَشْتَعِلُ علَيهِ نَارا، فَجاء رجلٌ حِين سمِع ذَلِك مِن النبِي ﷺ بِشِراكٍ أَو بِشِراكَين فَقَالَ: هذَا شَيء كُنْتُ أَصبتُه فَقَالَ رسولُ اللهِ: ﷺ شِراك أَو شِراكان مِن نَارٍ".[٣]

دقة الإمام البخاري في هذا الإسناد كانت مع علمه بنزول سند هذه الرواية إلا إنه أخرجها ليفيد التصريح بالتحديث، قال الحافظ:" نَزلَ الْبخَارِي فِي هذَا الْحدِيث درجتَين لِأَنه أَخْرجه فِي الْأَيمان والنذُور عن إِسماعِيلَ بن أَبِي أُويس عن مالِك وبينَه وبين مالِك فِي هذَا الْموضِع ثَلَاثَة رجال، قَالَ اِبن طَاهِر: والسر فِي ذَلِك أَن فِي رواية أَبِي إِسحاق الْفَزارِي[٤] وحده عن مالِك حدثَنِي ثَور بن زيد وفِي روايةِ الْباقِين "عن ثَور"، ولِلْبخَارِي حِرص شَدِيد علَى الْإِتْيان بِالطرق الْمصرحةِ بِالتحدِيثِ،...وقَد صرح فِي رواية أَبِي إِسحاق هذِهِ أَيضا بِقَولِهِ:" حدثَنِي سالِم أَنه سمِع أَبا هريرة " وعنْعن باقِي الرواة عن مالِك جمِيع الْإِسنَادِ".[٥]

في الرواية نقد آخر في متنها :

قال البخاري: .... حدثَنِي ثَور قَالَ حدثَنِي سالِم مولَى ابن مطِيعٍ أَنه سمِع أَبا هريرةَ ﷺ يقُولُ: افْتَتَحنَا خَيبر ولَم نَغْنَم ذَهبا ولَا فِضةً إِنما غَنِمنَا الْبقَر والْإِبِلَ والْمتَاع والْحوائِطَ، ثُم انْصرفْنَا مع رسول اللهِ ﷺ إِلَى وادِي الْقُرى.

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦٦، ص: ٣٦٩.
٢) رفاعة بن زيد الحزامي، انظر الحاكم ، **المستدرك على الصحيحين**، ١٣٣/١٠.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر ، ح:٣٩٠٨.
٤) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الْفَزاري.
٥) ابن حجر، **فتح الباري، ١٢**/٥٠.

قال الدارقطني: أخرج هذا الحديث البخاري ومسلم [١] من حديث مالك عن ثور به وهـو وهم.

وذكر ابن حجر قائلاً:" قال أبو مسعود: إنما أرادا منه قصة مِدعم في غلول الشملة، وأمـا حضور أبي هريرة عند النبي ﷺ في خيبر فصحيح من طرق أخرى، فإن كان ثور وهم في قوله خرجنا كما عند مسلم فإن القصة المرادة من نفس الحديث صحيحة، قال الحافظ: "اعتـرف أبـو مسعود بأن فيه وهماً ونسبه إلى ثور وفيه نظر؛ لأن إمام أهل المغازي محمد بن إسـحاق رواه عن ثور بن يزيد بهذا الإسناد، ولفظه انصرف رسول الله ﷺ إلى وادي القرى عشية؛ فنزل غلام يحط رحله فذكر الحديث، فدل على أن الوهم فيه ممن دون ثور، أو من ثور لما حدث به عـن محمد بن إسحاق، هذا قد أخرجه أبو عوانة في صحيحه[٢]، وأبو عبد الله بن منـده فـي كتـاب الإيمان له على شرط الصحة[٣]، وهو حجة في المغازي وروايته هنا راجحة على رواية غيـره، والله أعلم".[٤]

ذكر ابن حبان" أسلم أبو هريرة بدوس فقدم المدينة ورسول الله ﷺ، خـارج نحـو خيبـر وعلى المدينة سباع بن عرفطة الغفاري استخلفه رسول الله ﷺ، فصلى أبو هريرة، مـع سـباع ...، ثم لحق بالمصطفى ﷺإلى خيبر، فشهد خيبر مع النبي ﷺ".[٥]

قلت: المعنى أنه شهد مع النبي ﷺ قسمة الغنائم لا الفتح.

قال ابن مندة في الإيمان:" سمعت محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء يقول : سمعت موسـى بن هارون يقول: في هذا الحديث وهم، والوهم من ثور لأن مالكا وافق الـدراوردي فـي لفـظ الحديث[٦]، وموضع الوهم أن أبا هريرة قال: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر، وإنما قدم أبو هريرة المدينة بعد خروج النبي ﷺ إلى خيبر فأدرك النبي ﷺ وقد فتح خيبر".[٧]

---

١) مسلم، **الصحيح،** كتاب الإيمان، باب غِلَظِ تَحرِيمِ الْغُلُولِ وَأنه لَا يدخُلُ الْجنةَ إِلا الْمؤْمِنُون، ح: ١٦٦.

٢) أبو عوانة، **المستخرج،** كتاب الإيمان، بيان التشديد في الذي يقتل نفسه، ح: ١٠٨.

٣) انظر ابن مندة، **الإيمان**، إن الشملة التي غلها يوم خيبر من المغانم لم تصبها المقاسم، ح: ٦٥٨، ٢/٢٥١-٢٥٢.

٤) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٩.

٥) ابن حبان، **الصحيح**، ذكر نفي دخول الجنان عن الشهيد في سبيل الله إذا كان قد غل وإن كان ذلك الغلول شيئا يسيرا، ٢٠/٢٢٢.

٦) قال مالك:" عن ثَورِ بن زيدٍ الديلي عن أَبِي الْغَيثِ سالِمٍ مولى ابن مطِيعٍ عن أَبِي هريرةَ قَالَ:خَرجنَا مع رسول اللهِ ﷺ عام خَيبر فَلَم نَغْنَم ذَهبا ولَا ورِقًا إِلا الْأَموالَ الثياب والْمتَاع قَالَ فَأَهدى رِفَاعةُ بن زيدٍ لِرسول اللهِ ﷺ غُلَاما أَسود يقَالُ لَه مِدعم فَوجه رسولُ اللهِ ﷺ إِلَى وادِي الْقُرى حتى إِذَا كُنا بِوادِي الْقُرى بينَما مِدعم يحط رحلَ رسول اللهِ ﷺ إِذْ جاءه سهم عائِر فَأَصابه فَقَتَلَه فَقَالَ الناس ... الحديث"، المطأ، الجهاد، باب ما جاء في الغلول، ح:٨٦٩.

٧) ابن مندة **الإيمان**، باب إن الشملة تلتهب عليه ناراً، ح:٦٥٩، ٢/٢٥٢.

قال ابن حجر: " تأويل قوله: (اِفْتَتَحنَا خَيبر) فِي روايةِ فِي الْموطأ " حنَينٍ " بدل خَيبر، وعن محمد بن وضاح عن يحيى بن يحيى قَالَ:"خَيبر" مِثْل الْجماعة، نَبه علَيهِ اِبن عبد الْبر. ووقَع فِي رواية إِسماعِيل الْمذْكُورة " خَرجنَا مع النبِي ﷺ إِلَى خَيبر " وهِي رواية الْموطأ [١] أَعنِي قَوله: " خَرجنَا "، وأَخْرجها مسلِم مِن طَرِيق اِبن وهب عن مالِك، ومِن طَرِيق عبد الْعزِيز بن محمد الدراوردِي عن ثَورٍ، فَحكَى الدارقُطْنِي عن موسى بن هارون أَنه قَالَ: وهم ثَور فِي هذَا الْحدِيث، لِأَن أَبا هريرة لَم يخْرج مع النبِي ﷺ إِلَى خَيبر وإِنما قَدِم بعد خُروجِهِم، وقَدِم علَيهِم خَيبر بعد أَن فُتِحتْ، قَالَ أَبو مسعود: ويؤَيده حدِيث عنْبسةَ بن سعِيد عن أَبِي هريرةَ قَالَ:" أَتَيت النبِي ﷺ بِخَيبر بعدما اِفْتَتَحوها "[٢] قَالَ: ولَكِن لَا يشُك أَحد أَن أَبا هريرةَ حضر قِسمةَ الْغَنَائِم، فَالْغَرض مِن الْحدِيث قِصة مدعم فِي غُلُول الشملَةِ، وكَأَن محمد بن إِسحاقَ صاحِب الْمغَازِي اِستَشْعر بِوهمِ ثَور بن زيدٍ فِي هذِهِ اللَّفْظَةِ فَروى الْحدِيثَ عنْه بِدونِها".[٣]

قلت: علم الإمام البخاري قدوم أبي هريرة بعد الفتح بدليل ذكره رواية أخرى في الباب عن عنبسة ويفهم منها أن الأولى قصد منها أن غلول الشملة كان في خيبر، بالإضافة إلى أن قول أبي هريرة خرجنا كان مجازاً .

لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن أبا هريرة ﷺ يصف حال المسلمين آنذاك، ولا يتحدث عن نفسه وكان الإمام البخاري يعلم أن حضور أبي هريرة ﷺ كان للغنائم لا للفتح ذاته، بدليل أنه أتى بالرواية التي تصرح بذلك عن الزبيدي وعلقها إشارة لما تقدم من علمه.

الرواية الثامنة[٤]: "الخلاف من حيث الرفع والوقف".

قال البخاري: حدثَنِي عياشُ بن الْولِيدِ حدثَنَا عبد الْأَعلَى حدثَنَا خَالِد عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ قَالَ: خَرج النبِي ﷺ فِي رمضان إِلَى حنَينٍ والناس مخْتَلِفُون فَصائِم ومفْطِر فَلَما استَوى علَى راحِلَتِهِ دعا بِإِنَاءٍ مِن لَبنٍ أَو ماءٍ فَوضعه علَى راحتِهِ أَو علَى راحِلَتِهِ ثُم نَظَر إِلَى الناسِ فَقَالَ الْمفْطِرون لِلصوامِ أَفْطِروا.

---

١) مالك، **الموطأ**، كتاب الجهاد، باب ما جاء فِي الْغُلُول، ح:٨٦٩.

٢) قال البخاري: ويذْكَر عن الزبيدِي عن الزهرِي قَالَ أَخْبرنِي عنْبسةُ بن سعِيدٍ أَنه سمِع أَبا هريرةَ يخْبِر سعِيد بن الْعاصِ قَالَ بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَبان علَى سرِيةٍ مِن الْمدِينَةِ قِبلَ نَجدٍ قَالَ أَبو هريرةَ ﷺ فَقَدِم أَبان وأَصحابه علَى النبِي ﷺ بِخَيبر بعد ما افْتَتَحها "، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح:٣٩١١.

٣) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٥٠/١٢، وابن منده، **الإيمان**، ٢٥٢/٢، وابن رجب، زين الدين أبي الفرج الحنبلي، **فتح الباري**، ١٥٦/٤.

٤) هو الحديث السابع والستون من الأحاديث المنتقدة في هدي الساري، ص: ٣٦٩.

وقَالَ عبد الرزاق أَخْبرنَا معمر عن أَيوب عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ ﷺ خَرج النبِـي ﷺ عام الْفَتْح.

وقَالَ حماد بن زيدٍ عن أَيوب عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ عن النبِي ﷺ. [1]

هذا الحديث انفرد به البخاري[2]، وانتقده الدارقطني على البخاري فقال:" أخرج البخاري حديث معمر عن أيوب عن عكرمة عن بن عباس قال: خرج النبي ﷺ في رمضان عـام الفـتح وأصحابه بين صائم ومفطر الحديث، وقد أرسله حماد بن زيد والثقفي عن أيوب عن عكرمة".[3]

قال ابن حجر: الْمراد بِقَولِهِ:" إِلَى حنَينٍ" أَي الَتِي وقَعتْ عقِب الْفَتْح لِأَنها لما وقَعتْ أَثَرها أُطْلِق الْخُروج إِلَيها.[4]

وقال:" ذكر البخاري حديث حماد بن زيد تعليقاً، واختلفت الروايات عنـه فـي وصـله وإرساله، ولكنه اعتمد الموصول لروايته له موصولاً من حديث خالد عن عكرمة عن بن عباس أيضاً، على أنه لم يذكر حديث معمر إلا تعليقا".[5]

قَوله : (وقَالَ عبد الرزاق أَخْبرنَا معمر)، وصلَه أحمد بن حنْبل عنْه وبِقيته" خَرج النبِي ﷺ عام الْفَتْح فِي شَهر رمضان فَصام حتى مر بِغَدِيرٍ فِي الطريق" الْحدِيث.[6]

قَوله: (وقَالَ حماد بن زيد عن أَيوب عن عِكْرِمة عن اِبن عباس) كَذَا وقَع فِي بعـض نُسخ أَبِي ذَر، ولِلْأَكْثَر لَيس فِيهِ اِبن عباس، وبِهِ جزم الدارقُطْنِي وأَبو نُعيم فِي الْمستَخْرج، وكَذَلِك وصلَه الْبيهقِي[7] مِن طَرِيق سلَيمان بن حرب وهو أحد مشَايِخ الْبخَاري عن حماد بن زيـد عـن أَيوب عن عِكْرِمة، فَذَكَر الْحدِيث بِطُولِهِ فِي فَتْح مكة، قَالَ الْبيهقِي فِي آخِر الْكَلَـام علَيـهِ : لَـم يجاوِز بِهِ أَيوب عِكْرِمة، قُلْت- ابن حجر-: وقَد أَشَرت إِلَيهِ قَبله، وأَن اِبن أَبِي شَيبةَ أَخْرجه هكَذَا مرسلًا عن سلَيمان بن حرب بِهِ بِطُولِهِ.[8]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ الْفَتْح فِي رمضان، ح:٣٩٤٢.

٢) انظر القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، (ت: ٩٢٣هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ط:٧، ١٣٢٣ هـ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ٣٨٩/٦.

٣) الدارقطني، **التتبع** ، ح: ٧٤، ، ص: ٣٣١.

٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٩٢/١٢.

٥) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٩.

٦) قال عبد الرزاق: عن معمر عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : خرج رسول الله ﷺ عام الفتح في شهر رمضان، فصام حتى مر بغدير في الطريق، وذلك في نحر الظهيرة قال: فعطش الناس وجعلوا يمدون أعناقهم وتتوق أنفسهم إليه قال: فدعا رسول الله ﷺ بقدح فيه ماء، فأمسكه على يده حتى رآه الناس، ثم شرب، فشرب الناس، انظر الصنعاني، عبد الرزاق، **المصنف**، ح: ٤٤٧٣.

٧) البيهقي، **السنن الكبرى**، فتح مكة، ح: ١٧٧٩، ٦٩/٥.

٨) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة الفتح في رمضان، ح: ٣٩٤٢.

قلت: على الرغم من وجود الرواية ذاتها بأسانيد موصولة ومرسلة، وكأن الإمام البخاري علم بها جميعاً ولكنه قدم الموصول الذي ترجح لديه، ولم يغفل ذكر السند المرسل للرواية، تلميحاً له لعلمه به.

الرواية التاسعة[١]: النقد لتعارض بين الوصل والإرسال.

قال البخاري: حدثَنَا موسى حدثَنَا أَبو عوانَةَ حدثَنَا عبد الْملِكِ عن أَبِي بردةَ قَالَ: بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَبا موسى ومعاذَ بن جبلٍ إِلَى الْيمن قَالَ: وبعثَ كُل واحد مِنْهما علَى مِخْلَافٍ، قَالَ: والْيمن مِخْلَافَان، ثُم قَالَ: يسرا ولَا تُعسرا، وبشرا ولَا تُنَفرا، فَانْطَلَقَ كُل واحد مِنْهما إِلَى عملِهِ......[٢]

هذه رواية انتقدها الدارقطني على البخاري قائلاً:" أخرج البخاري عن موسى عن أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن أبي برده ... وقد خالفه الهيثم بن جميل فرواه عن أبي عوانة عن عبد الملك عن أبي برده عن أبيه.[٣]

قال الحافظ: "قوى هذا حديث موسى، وذلك أن البخاري أخرج هذا الحديث من طرق منها عن أبي برده عن أبي موسى فاعتمد أن أبا برده حمله عن أبيه وترجح ذلك عنده بقرينه كونها تختص بأبيه، فدواعيه متوفرة على حملها عنه، وقال:" وحديث الهيثم المشار إليه وصله الاسماعيلي عنه فقال: حدثنا القاسم بن زكريا حدثنا فضل بن يعقوب حدثنا الهيثم به موصولا".[٤]

قال الدارقطني:" أخرج البخاري عن مسلم عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال بعث النبي ﷺ أبا موسى ومعاذاً إلى اليمن فذكر الحديث وفيه سؤال أبي موسى له عن الشراب المتخذ من الشعير وقصة قتل اليهودي المرتد وسؤال معاذ أبا موسى كيف تقرأ وغير ذلك"[٥]، فقال الحافظ: تابعه العقدي ووهب عن شعبة ورواه النضر ووكيع وأبو داود عن شعبة عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده موصولاً.[٦]

---

١) هو الحديث الثامن والستون من الأحاديث المنتقدة في هدي الساري، ص:٣٦٩.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعثُ أَبِي موسى ومعاذٍ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداع، ح: ٣٩٩٦.
٣) الدار قطني، **التتبع**، بتصرف ح: ٣٧، ص:١٦٠-١٦٤.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص:٣٦٩.
٥) الدارقطني، **الالزامات والتتبع**، ص: ١٦١.
٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعثُ أَبِي موسى ومعاذٍ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداع، ح:٣٩٩٨.

وقال أيضاً: رواه مسلم من حديث وكيع موصولا لكنه عنده مختصر[١]، فأحسب أن شعبة كان إذا حدث به بطوله أرسله وإذا اختصره وصله، قال الحافظ: قد رواه علي بن الجعد[٢] وغيره عن شعبة موصولاً، وبتمامه أخرجه الاسماعيلي في صحيحه عن إبراهيم بن هاشم وغيره عن على بن الجعد".[٣]

قال ابن حجر: "هذَا صورته مرسل[٤]، وقّد عقبه الْمصنف بِطَرِيق سعِيد بن أَبِي بردة عن أَبِيهِ عن أَبِي موسى وهو ظَاهِر الِاتصال، وإِن كان فِيما يتَعلق بِالسؤَال عن الْأَشْربة، لَكِن الْغَرض مِنْه إِثْبات قِصة بعث أَبِي موسى إِلَى الْيمن وهو مقْصود الْباب، وقّواه بِطَرِيق طَارق بن شِهاب قَالَ: " حدثَنِي أَبو موسى قَالَ: بعثَنِي رسول الله ﷺ إِلَى أَرض قّومِي"[٥] الْحدِيث، وإِن كان إِنما يتَعلق بِمسأَلَةِ الْإِهلَال لَكِنه يثْبِت أَصل قِصة الْبعث الْمقْصودة هنَا أَيضا، ثُم قّوى قِصة معاذ بِحدِيثِ ابن عباس فِي وصِية النبِي ﷺ لَه حِين أَرسلَه إِلَى الْيمن، وبِرِوايةِ عمرو بن ميمون عن معاذ والْمراد بِها أَيضا إِثْبات أَصل قِصة بعث معاذ إِلَى الْيمن وإِن كان سِياق الْحدِيث فِي معنًى آخَر".[٦]

قلت: جعل الإمام البخاري الرواية المنتقدة في الباب، وفيها نوع من التفصيل والتطويل، إلا أن ظاهرها الإرسال باطنها الاتصال، ودلل على هذا المقال بالرواية التي أعقبها بالرواية المنتقدة في الباب[٧] وفيها اختصار، وبالمتابعات التي ذكرها محاولاً منها ومن روايات الباب إثبات اتصال القصة الواردة في ترجمة الباب، وجعل الحافظ من إعلال الدارقطني تقوية لرواية الإمام البخاري، إضافة إلى أن الدارقطني أجاب عما أعله بنفسه حين قال بحق شعبة:" إذا حدث به بطوله أرسله وإذا اختصره وصله "، قلت: وهذا ما فهمه البخاري وفعله في هذه الرواية.

---

١) قال مسلم:" و حدثَنَا قُتَيبةُ بن سعِيدٍ وإِسحقُ بن إِبراهِيم واللفْظُ لِقُتَيبةَ قَالَا حدثَنَا وكِيع عن شُعبةَ عن سعِيدِ بن أَبِي بردةَ عن أَبِيهِ عن أَبِي موسى قَالَ: بعثَنِي النبِي ﷺ أَنَا ومعاذَ بن جبلٍ إِلَى الْيمن فَقُلْتُ يا رسولَ اللهِ إِن شَرابا يصنَع بِأَرضِنَا يقَالُ لَه الْمِزر مِن الشعِير وشَراب يقَالُ لَه الْبِتْع مِن الْعسل فَقَالَ كُل مسكِرٍ حرام"، الجامع، كتاب الاشربة، باب بيان أَن كُل مسكِرٍ خَمر وأَن كُل خَمرٍ حرام، ح: ٣٧٢٩.

٢) علي بن الجعد، **مسند ابن الجعد،** أخبار شعبة بن الحجاج بن الورد أبي بسطام مولى الأزد، ح: ٤٥٩.

٣) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٩.

٤) أشار ابن حجر في الفتح بأمثلة أخرى من هذا النوع في الصحيح، انظر **فتح الباري**،ح: ٣٦٠٧، ٢٢٧/١١، ح: ٤٦٠٢، ١٩١/١٤، ح: ٥٠٧٤، ٤٣٧/١٥، ح: ٦٦٣٦، ٢٠٠/٢٠.

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب بعثُ أَبِي موسى ومعاذٍ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداعِ، ح:٣٩٩٩.

٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٥٣/١٢.

٧) قال البخاري:" حدثَنِي إِسحاقُ حدثَنَا خَالِد عن الشيبانِي عن سعِيدِ بن أَبِي بردةَ عن أَبِيهِ عن أَبِي موسى الْأَشْعرِي رضي الله عنه أَن النبِي ﷺ بعثَه إِلَى الْيمن فَسأَلَه عن أَشْربةٍ تُصنَع بِها فَقَالَ وما هِي قَالَ الْبِتْع والْمِزر فَقُلْتُ لِأَبِي بردةَ ما الْبِتْع قَالَ نَبِيذُ الْعسل والْمِزر نَبِيذُ الشعِير فَقَالَ كُل مسكِرٍ حرام"، ح٣٩٩٧.

وبالتالي قصد إخراج الرواية ولم تكن عبثاً، ولا إعلال ولكن يفهم من مجموع ملابسات أسانيد الرواية الاتصال، وفيها بيان لسعة علم البخاري، وما فعل الذي فعل إلا شحذاً للهمم.

الرواية العاشرة[١]: ظاهرها الانقطاع في السند.

قال البخاري:" حدثَنَا عثْمان بن الْهيثَمِ حدثَنَا عوفٌ عن الْحسن عن أَبِي بكْرةَ قَالَ: لَقَد نَفَعنِي الله بِكَلِمةٍ سمِعتُها مِن رسول اللهِ ﷺ أَيام الْجمل بعد ما كِدتُ أَن أَلْحقَ بِأَصحابِ الْجمل فَأُقَاتِلَ معهم قَالَ: لَما بلَغَ رسولَ اللهِ ﷺ أَن أَهلَ فَارِس قَد ملَكُوا علَيهِم بِنْتَ كِسرى، قَالَ:" لَن يفْلِح قَوم ولوا أَمرهم امرأَةً ".[٢]

أخرج البخاري للحسن عن أبي بكرة أحد عشر حديثاً[٣] منها هذا الحديث، حديث لن يفلح قوم ولو أمرهم امرأة، والمعلوم للجميع أن الحسن البصري إنما يروي عن الأحنف بن قيس عن أبي بكرة الثقفي، وعلم البخاري بهذا فأخرج ذلك من قول حماد وكان متابعة للحسن[٤]، ولم يخرج البخاري عنه عن الأحنف في الأصل من المرويات شيء غير هذه المتابعات.

أشار الحافظ إلى رواية الحسن البصري عن أبي بكرة والى انتقاد الدارقطني القائل: أخرج البخاري أحاديث للحسن عن أبي بكرة، والحسن إنما يروي عن الأحنف عن أبي بكرة[5] فيكون ما أخرجه البخاري منقطعاً، وقد أجاب الحافظ عن روايات الحسن عن أبي بكرة كلها دفعة واحدة.[٦]

قال عن الرواية التي أُعلت[٧] وفيها تصريح من البخاري في آخره قائلاً:" قال لي علي بن عبد الله إنما ثبت عندنا سماع الحسن من أبي بكرة بهذا الحديث، وأعرض الدارقطني عن تعليله بالاختلاف على الحسن فقيل عنه هكذا، وقيل عنه عن أم سلمة، وقيل عنه عن النبي ﷺ مرسلاً[٨] لأن الأسانيد بذلك لا تقوى، ولا زلت متعجباً من جزم الدارقطني بأن الحسن لم يسمع من أبي

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦٩، ص:٣٧٠.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب كِتَابِ النبِي ﷺ إِلَى كِسرى وقَيصر، ح: ٤٠٧٣.

٣) انظر البخاري **الجامع الصحيح** الأحاديث التي تحمل الأرقام: (٧٤١، ٩٨٢، ٩٩٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ٢٥٠٥، ٣٣٥٧، ٤٠٧٣، ٥٣٣٩، ٦٥٥٦، ٦٥٧٠).

٤) انظر البخاري**، الجامع الصحيح** ، كتاب الفتن، باب إِذَا الْتَقَى الْمسلِمان بِسيفَيهِما، ح: ٦٥٥٦.

5) الدارقطني، **التتبع،** الأحاديث ٨٨-٩١، ص: ٢٢٢.

٦) انظر الحديث التاسع والخمسون من الأحاديث المنتقدة التي أجاب عنها الحافظ في **هدي الساري**، ص: ٣٦٥-٣٦٦.

٧) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب الصلح ، باب قَولِ النبِي ﷺ لِلْحسن بن علِي ﷺ ابنِي هذَا سيد ولَعل الله أَن يصلِح بِهِ بين فِئَتَين عظِيمتَين وقَولِهِ جل ذِكْره ﴿ فَأَصلِحوا بينَهما﴾، ح: ٢٥٠٥.

٨) **الجامع الصحيح**، كتاب الفتن، باب قَول النبِي ﷺ لِلْحسن بن علِي إِن ابنِي هذَا لَسيد ولَعل الله أَن يصلِح بِهِ بين فِئَتَين مِن الْمسلِمِين،ح: ٦٥٧٦.

بكرة مع أن الحديث في البخاري قال فيه الحسن سمعت أبا بكرة يقول"، وأشار إلى اختلاف وقع لأبي الوليد الباجي في رجال البخاري وقع للدارقطني فظن أن الحسن هو بـن علـي، وحملـه البخاري وابن المديني على أنه البصري، وبهذا صح عندهم سماعه منه، ولم يكـن هـذا لغيـر الباجي، أورده ابن حجر متعجباً منه، وهو حمل مخالف للظاهر بلا مـستند ثـم إن راوي هـذا الحديث عند البخاري عن الحسن لم يدرك الحسن بن علي، فيلزم الانقطاع فيه فما فر منه الباجي من الانقطاع بين الحسن البصري وأبي بكرة وقع فيه بين الحسن بن علي والراوي عنه.[١]

أما احتجاج الدارقطني بأن البخاري أخرج هذا الحديث من طريق أخرى فقال فيها: "عـن الحسن عن الأحنف عن أبي بكرة فليس بين الإسنادين تنافٍ؛ لأن في روايته له عن الأحنف عن أبي بكرة زيادة بينه لم يشتمل عليها حديثه عن أبي بكرة، وهذا بين من السياقين".[٢]

قال الحافظ:" وإنما قَالَ ابن الْمدِينِي ذَلِك لِأَن الْحسن كَانَ يرسِل كثِيرا عمن لَم يلْقَهم بِصِيغَةِ " عن " فَخَشِي أَن تَكُون روايته عن أَبِي بكْرة مرسلَة فَلَما جاءتْ هذِهِ الرواية مصرحة بِـسماعِهِ مِن أَبِي بكْرة ثَبتَ عِنْده أَنه سمِعه مِنْه".[٣]

قلت: إضافة إلى ما ذكر الحافظ: علم الإمام البخاري سماع الحسن من أبي بكرة وقـد لا يكون مألوفاً، فأثبت ما ثبت لديه فقال في ما روى عن الحسن عن أبي بكرة :َتَابعه أَشْعثُ عـن الْحسن وتَابعه موسى عن مباركٍ عن الْحسن قَالَ أَخْبرنِي أَبو بكْرةَ عن النبِي ﷺ إِن الله تَعـالَى يخَوفُ بِهِما عِباده[٤]، وفي الإخبار إشارة إلى اللقي والسماع.

فَقَالَ الْحسن: ولَقَد سمِعتُ أَبا بكْرةَ يقُولُ رأَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ علَى الْمِنْبرِ... وفـي هـذه الرواية تصريح بالسماع أيضاً. [٥]

أشار البخاري في الفتن إلى أسانيد فيها متابعة، ورجح لديه العلو وأشار فيه لمـا يثبـت المعاصرة و اللقي بينهما فأخرج قائلاً:" عبد اللهِ بن عبدِ الْوهابِ حدثَنَا حماد عن رجلٍ لَم يـسمهِ عن الْحسن قَالَ خَرجتُ بِسِلَاحِي لَيالِي الْفِتْنَةِ فَاستَقْبلَنِي أَبو بكْرةَ فَقَالَ: أَين تُرِيد قُلْتُ أُرِيد نُـصرةَ

---

[١]) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ١١٥/٢٠.
[٢]) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٦٥-٣٦٦.
[٣]) ابن حجر، **فتح الباري**، ١١٥/٢٠.
[٤]) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب الجمعة، باب قول النبي ﷺ يخَوفُ الله عِباده بِالْكُسوفِ...... ، ح: ٩٩٠.
[٥]) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الصلح ، باب قول النبي ﷺ لِلْحسن بن علِي ﷺ ابني هذَا سيد ... ، ح: ٢٥٠٥.

ابن عم رسول اللهِ ﷺ"، قَالَ حماد بن زيدٍ فَذَكَرتُ هذَا الْحدِيثَ لِأَيوب ويونُس بن عبيدٍ وأَنَا أُرِيد أَن يحدثَانِي بِهِ فَقَالَا إِنما روى هذَا الحدِيثَ الْحسن عن الْأَحنَفِ بن قَيسٍ عن أَبِي بكْرةَ حدثَنَا سلَيمان حدثَنَا حماد بِهذَا، وقَالَ مؤَملٌ حدثَنَا حماد بن زيدٍ حدثَنَا أَيوب ويونُس وهِشَام ومعلى بن زِيادٍ عن الْحسن عن الْأَحنَفِ عن أَبِي بكْرةَ عن النبِي ﷺ ، ورواه معمر عن أَيوب ورواه بكَّار بن عبدِ الْعزِيزِ عن أَبِيهِ عن أَبِي بكْرةَ، وقَالَ غُنْدر حدثَنَا شُعبةُ عن منْصورٍ عن ربعِي بن حِراشٍ عن أَبِي بكْرةَ عن النبِي ﷺ[1]، أراد الإمام البخاري من هذه الأسانيد الإشارة إلى علمه برواية الحسن عن الأحنف فقط والله تعالى أعلم.

إضافة إلى ما تقدم أقول: رواية الحسن البصري عن أبي بكرة فيها علو، وروايته عن الأحنف بن قيس عنه لا ننكرها، إلا أن إثبات علو السند في المصنف أولى من إثبات نزوله.

الرواية الحادية عشر[2]: بزيادة راوٍ في سند مثله.

قال البخاري: حدثَنَا سلَيمان بن حربٍ حدثَنَا حماد بن زيدٍ عن أَيوب عن ابن أَبِي ملَيكَةَ عن عائِشَةَ رضِي الله عنْها قَالَتْ: تُوفي النبِي ﷺ فِي بيتِي وفِي يومِي وبين سحرِي ونَحرِي وكَانَتْ إِحدانَا تُعوذُه بِدعاءٍ إِذَا مرِض فَذَهبتُ أُعوذُه فَرفَع رأْسه إِلَى السماءِ، وقَالَ: فِي الرفِيقِ الْأَعلَى فِي الرفِيقِ الْأَعلَى، ومر عبد الرحمن بن أَبِي بكْرٍ وفِي يدِهِ جرِيدةٌ رطْبةٌ فَنَظَر إِلَيهِ النبِي ﷺ فَظَنَنْتُ أَن لَه بِها حاجةً فَأَخَذْتُها فَمضغْتُ رأْسها ونَفَضتُها فَدفَعتُها إِلَيهِ فَاستَن بِها كَأَحسن ما كَان مستَنا ثُم نَاولَنِيها فَسقَطَتْ يده أَو سقَطَتْ مِن يدِهِ فَجمع الله بين رِيقِي ورِيقِهِ فِي آخِرِ يومٍ مِن الدنْيا وأَول يومٍ مِن الْآخِرةِ.[3]

قال الدارقطني:"أخرج البخاري حديث أيوب ونافع بن عمر كلاهما عن بن أبي مليكة عن عائشة أنها قالت: توفي النبي ﷺ في بيتي، وفي يومي وبين سحري ونحري، وجمع بين ريقه وريقي، وقصة السواك"، قال:" وأخرجه أيضا من حديث يحيى عن عمر بن سعيد عن بن أبي مليكة عن أَبا عمرٍو ذَكْوان مولَى عائِشَةَ أَخْبره عن عائشة[4] مثله".[5]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب الفتن، باب إِذَا الْتَقَى الْمسلِمان بِسيفَيهِما، ح: ٦٥٥٦.
٢) ابن حجر، **هدي الساري**، ح:٧٠ ص: ٣٧٠.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب مرضِ النبِي ﷺ ووفَاتِهِ وقَولِهِ تَعالَى:{إِنك ميتٌ ... }، ح: ٤٠٩٦.
٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب مرضِ النبِي ﷺ ووفَاتِهِ وقَول اللهِ تَعالَى:{إِنك ميتٌ ...}، ح:٤٠٩٤.
٥) الدارقطني**، التتبع**، ح: ١٩١، ص: ٣٥٠

قال الحافظ العسقلاني:" أخرج البخاري الطريقين على الاحتمال لصحة سماع بـن أبـي مليكة من عائشة كما تقدم في نظائره، ويؤيد ذلك أن قتيبة بن سعيد روى هذا الحديث عن حفص بن ميسرة عن بن أبي مليكة قال: سمعت عائشة تقول: فذكره.[١]

قلت: روى الإمام البخاري في الباب أحاديث عدة، وعن هذه الرواية بقصصها ذكر فـي **البـاب ثلاث روايات:**

الأولى: ذكر فيها"عن عمر بن سعيدٍ قال أخبرني ابن أبي مليكة أن أبا عمـرو ذكـوان مـولى عائشة أخبره أن عائشة كانت تقول...الحديث" [٢]

الثانية: منها ذكر فقال فيها: هشام بن عروة أخبرني أبي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان... الحديث ".[٣]

الثالثة : فهي رواية ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها المتقدم ذكرها.

على ضوء ما تقدم ثبت أصل الرواية وصحتها عن عائشة فأتي بها البخاري عن ذكوان عن عائشة رضي الله عنها، ثم عن عروة عنها، ثم عن ابن أبي مليكـة عنهـا وذلـك لـورود الاحتمال المؤكد عند البخاري في روايته عنها، خاصة لثبوت سماعه كما تقدم بإشارة الحـافظ، إضافة إلى ثبوت روايته عن عدد كبير من الصحابة منهم عائشة وهو تابعي ثقة[٤].

لم ترد هذه القصة في الصحيح عن غير عائشة ولها متابعات، وفي ورود الرواية على الوجهين عنها يؤكد سماع ابن أبي ملكية لكلاهما، أي أنه سمع من عائشة ومن مولاها عنهـا، ولـصحة الاحتمالين أوردهما البخاري.

في روايته تفصيل ورواية بالمعنى، كما جاء في الروايات الأخرى، من ذلك بيان كيفيـة جمع ريق النبي ﷺ بريق عائشة حين ذكر قائلاً: " مر عبد الرحمن بن أبي بكرٍ وفي يده جريـدةٌ رطبةٌ فنظر إليه النبي ﷺ فظننتُ أن له بها حاجةً فأخذتُها فمضغتُ رأسها ونفضتُها فدفعتُها إليـه فاستن بها كأحسن ما كان مستنا"، والروايات المتقدمة قالت: " دخل علي عبـد الـرحمن وبيـده السواك "وأوردها الإمام البخاري بما فيها من المعنى لمناسبة الرواية للباب فهذا بابها.

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٧٠.
٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته وقوله تعالى:﴿ إنك ميتٌ .. ﴾، ح: ٤٠٩٤.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته وقوله تعالى:﴿ إنك ميتٌ .. ﴾، ح: ٤٠٩٥.
٤) انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٥٢٣، ٢٦٨/٥-٢٦٩.

أشار الإمام البخاري بدقة إلى ما لم تشر إليه الكتب التاريخية الخاصة بالسيرة، من ذلك أن ابن هشام أورد في هذه القصة حديثان عن عائشة، ولم يبين اسم الذي دخل ومعه السواك[١]، وقد بينه الإمام البخاري بذات الروايتين وبأسانيد صحيحة.

اعتمد اللاحقون من أهل العلم بعد القرون الأولى على الصحيح كما فعل ابن كثير في روايات الباب في السيرة، وعزا ما ورد منها في الصحيح إليه[٢]، وأورد الذهبي رواية عزاها إلى صحيح البخاري أشار بعدها قائلاً:" لم يسمعه ابن أبي مليكة، من عائشة، لأن عيسى بن يونس قال: عن عمر بن سعيد بن أبي حسين، أخبرني ابن أبي مليكة، أن ذكوان مولى عائشة أخبره، أن عائشة كانت تقول: ....".[٣] وقد تقدم الجواب عن ذلك، وعمل البخاري في الصحيح على بيان صحتها من خلال ذكر الروايات التي تؤكد أنه سمع عنها بواسطة من ذَكْوان مولاها عنها، وسمع منها مباشرة فروى عنها، ولا ضير.

فيما يلي جدول يلخص الروايات المنتقدة على الإمام البخاري في المغازي:

الرقم	رقم الرواية في الهدي	راوي الحديث	طرف الحديث	وجه النقد إلى	رد الحافظ ابن حجر للنقد
١	ح: ٦٠	عمرو بن العاص رضي الله عنه	اخبرني بأشد شيء صنعه المشركون بالنبي ﷺ	إلى السند	لاختلاف ابني عروة في الرواية عن أبيهما، فأخرج البخاري رواية التيمي لموافقته يحيى عن أبيه.
٢	ح: ٦١	العاص بن وائل	زعم قومك أنهم سيقتلونني	إلى السند	جاء البخاري برواية زاد فيها رجلاً أفادت تصريحه بالسماع
٣	ح: ٦٢	عمر	ان عمر فرض للمهاجرين الأولين	إلى السند	رواه نافع عن عمر وتفيد القرائن أن البخاري خرج الرواية التي فادت أنه أخذه عن ابن عمر عن أبيه
٤	ح: ٦٣	رفاعة بن رافع	ما تعدون من شهد بدراً فيكم	إلى السند وأنه مرسل	سياق البخاري يشير إلى اتصال الرواية
٥	ح: ٦٤	صال بن خوات	عمن صلى مع النبي صلاة الخوف	تعارض الرفع والوقف	إن الرفع هو المشهور
٦	ح: ٦٥	سعيد بن المسيب	شهدنا خيبر	وهم في المتن والسند كلاهما	ما ورد في السند فكان لبيان وهم من قال عبد الله بن عبد الله لأنه لا يعرف والصحيح انه عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب. أما

١) انظر ابن هشام **السيرة النبوية،** سواك الرسول قبيل الوفاة، ٦٥٤/٢.
٢) انظر ابن كثير، **البداية والنهاية**، ٢٦٠/٥.
٣) الذهبي، **تاريخ الإسلام**، باب وفاته ﷺ، ١٥٤/١.

					ما رد به على من انتقد المتن فقال: قـول أبي هريرة شهدنا هذا على المجاز لأنه شهد توزيع الغنائم في خيبر ولم يشهد فتحها وقد صرح البخاري بذلك.
٧	ح: ٦٦	أبـــي هريرة	لم نغنم ذهباً ولا ورقاً	في السند	أشار الحافظ إلى أن روايته راجحة علـى رواية غيره
٨	ح: ٦٧	ابن عباس	خرج النبي في رمضان عـام الفتح وأصحابه بـين صـائم ومفطر	في السند لخلاف بـين الوصـل والإرسال	اعتمد البخاري الموصول ورواه
٩	ح: ٦٨	أبي بردة	بعث رسول الله ابـا موسـى ومعاذ بن جبل الى اليمن ...	في السند لخلاف بين الوصـل والإرسال	ترجح بالقرائن أن أبا بردة حمله عن أبيه
١٠	ح: ٦٩	أبي بكرة	لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة	في السند قـال بالانقطاع	الراوي هو الحسن البصري لا ابن علي بن أبي طالب، وصرح بسماعه من أبي بكرة.
١١	ح: ٧٠:	عائشة	توفي النبي في بيتي....	في السند وقيـل بالانقطاع	قال الحافظ صح سماع ابن أبي مليكة مـن عائشة، فرواه عن ذكوان عنها ورواه عنها مباشرة ولا ضير

بين الجدول المتقدم:

- رقم الرواية كما ورد في هدي الساري لابن حجر، وراوي الحديث، وطرف منه، ووجه النقد، ورد الحافظ ابن حجر وتوجيهه مختصراً.
- ظهر أن عدد الروايات المنتقدة على الإمام البخاري في كتاب المغازي، أو ما أورده الحافظ ابن حجر منها فيما كان من أواخر كتاب المناقب وهي من متعلقات المغازي أحد عشر رواية.
- بلغت نسبة الروايات المنتقدة ما نسبته **(١٠%)** من مجموع الروايات المنتقدة على الإمام البخاري في الصحيح.
- أكدت الدراسة أن ليس منها ما يؤثر في صحة أصل الجامع الصحيح وموضوعه.

المبحث الثاني

منهج البخاري في الصناعة الحديثية

اعتنى البخاري بمرويات المغازي من الجامع الصحيح، وصولاً إلى الرواية المقبولة في المغازي، واعتمد لذلك مناهج عدة أبرزها المتابعات والشواهد، والرواية بالمعنى، واعتنى بالموقوفات والآثار بشكل كبير فيها، وكانت مناهجه في الاختصار والتقطيع والتكرار والتعليق واضحة في مرويات المغازي، وعليه جعلت المبحث في خمسة مطالب هي:

المطلب الأول

منهج البخاري في المتابعات والشواهد في مرويات المغازي

عناية الإمام البخاري بالجامع الصحيح واضحة، حيث استقصى فيه جمع المرويات في عامة أحكام الدين؛ لإخراج الجامع على وجهه الأكمل، مستخدماً كثيراً من العلوم الحديثية المختلفة منها الاعتبار.

من أهم العلوم التي استخدمها المحدثون قديماً، الاعتبار وكان القصد منه تصحيح أصل الرواية، فقد كان ذلك قديماً قبل عصر الإمام البخاري، فالعلوم سلسلة يبنى بعضها على بعض، ومن هنا قيل:" إن الإمام البخاري ومسلماً وأبا داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وغيرهم، زادوا في هذا البنيان لبنات مهمة، واستنبطوا قواعد جديدة، واستعملوا طريقة الاعتبار، والمقارنة والمقابلة والسبر والاختيار بطريق أوسع؛ لمعرفة الرجال وتميز الخطأ من الصواب".[١]

وسأوضح هذه القضية من خلال المسألتين التاليتين:

المسالة الأولى: الإعتبار تعريفه، وأهميته، وأركانه.

المسألة الثانية: استنباط منهج البخاري في المتابعات والشواهد من خلال الأمثلة وتحليلها.

المسالة الأولى: الاعتبار تعريفه، وأهميته، وأركانه.

الاعتبار: هيئة التوصل والكشف عن المتابعة والشاهد، بالسبر والبحث، وعليه فهو تتبع طرق الحديث الذي يظن أنه فرد ليعلم هل لراويه متابع أو هل له شاهد أم لا، ومظنة معرفة

---

١) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، **العلل**، مقدمة المحقق: د: وصي الله بن محمد عباس، ٢٧/١.

الطرق التي يحصل بها المتابعات والشواهد وينتفي بها التفرد،[١] ولذا يقول الحافظ العراقي-رحمه الله-": الاعتبار سبرك الحديث هل .... شارك راوٍ غيره فيما حمل؟".[٢]

أشار ابن الصلاح إلى أن غاية الاعتبار النظر في مجموع الروايات لُيعلم هل تفرد الراوي بتلك الرواية أم لا؟، وهل هي معروفة من أصل صحيح أم لا؟ ، والمتابعة أن يروي عن الشيخ مثلاً اثنان من تلاميذه الثقات فيكون الأول متابعاً للآخر، وتكون تامة إن اتحد شيخهما، وقاصرة إن اختلف والتقيا في السند ذاته ولو كانت الرواية بالمعنى، في حين لو وجد صحابي آخر روى الحديث بمتن آخر بمعناه غير الصحابي الأول فيسمي كلا الصحابيين شاهداً للآخر، والمتابعات والشواهد كلاهما يسمى اعتباراً، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء " فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به".[٣]

"فالاعتبار باب يتَسامح فيه في الأسانيد، ولا يتشدد، وتتمثل أهميته في إدخاله رواية الضعيف القريب الضعف، الذي لا يحتج به وحده، لو انفرد".[٤]

قلت: من أهداف الاعتبار إثبات صحة روايات هذا النوع من الرواة، وقد استعمله البخاري لبيان ضبط بعض الرواة لروايات مخصوصة، ولا ضير في ذلك فالرواة بشر يتفاوت الضبط بينهم.

رواية الإمام البخاري لرواة درجتهم أقل درجة من الثقات في الجامع، حتى الذين وصفوا بالجهالة منهم، كانت ضمن قيود رصينة مستَنْبطة، فاعتبار" روايات المجاهيل على شرط الشيخين هذا لا يصح؛ لأن الشيخين احتاطا في الجملة من هذا الضرب فتحققا من صحة حديثه، ولم يحتجا بما انفرد به، ولم يلحقهم بذلك شيء، إلا أننا حين نحكم على الإسناد الواحد بالصحة ونعتبره على شرطهما أو أحدهما فهذا يعني تصحيح روايات المجاهيل باسمهما، وهذا يتنافى مع

---

١) انظر الجزائري، طاهر الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ٢ج، ط: ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، ص:٤٩١/١، والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة – الرياض،٢٤١/١.

٢) الحافظ العراقي، **الألفية في علوم الحديث**، ص: ١٥.

٣) ابن الصلاح، **المقدمة في علوم الحديث**، بتصرف ص: ١٥-٢٤، وانظر النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، النوع الخامس عشر، ص: ٥.

٤) عوض الله، طارق ، أبو معاذ، **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، ط:١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، دار زمزم – الرياض، ص: ٢٦.

ما قصداه ولا يجوز ذلك".[١] خاصة في الجامع الصحيح للبخاري فهو ممن يصحح أحاديث الباب بمجموع رواياته وهو عمل كبار العلماء، ومن هنا كثُرت المرويات وتعددت في كتاب المغازي، وفي هذا إشارة إلى كثرة المتابعات والشواهد فيه، وقد أشار الحافظ في ختام كتـاب المغـازي فقال:"اِشْتَملَ كِتَاب الْمغَازِي مِن الْأَحادِيث الْمرفُوعة وما فِي حكْمها علَى خَمسمِائَةٍ وثَلَاثَة وسِتين حدِيثًا".[٢]

حتى أن الحافظ ابن حجر أشار في معرض رده على الأحاديث التي انتقدها الدارقطني، فقال: "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها وارد من جهة أخرى"[٣]، وهذه الجهة الأخرى هي الاعتبار، ومقـصوده أن أصل الرواية صحيح عن الثقات.

ومن مهام الاعتبار الأخرى إزالة العلة، وهي إما ظاهرة أو خفية، والظاهرة قد تـزول بالمتابعات والشواهد، ويكون ذلك بسبر الطرق، وقد تزول العلة بتلقي أهل العلم للحديث فيقبـل الحديث ويزول أثر العلة، أما العلل الخفية فلا تزول، وهي على ضربين:

أحدهما :- ما سببه المخالفة، فالرواية الراجحة محفوظة أو معروفة والمرجوحة شاذة أو منكرة.

ثانيهما:- أحاديث أعلت بأسباب أخرى غير المخالفة: كمعارضة القرآن، أو نص صحيح متواتر أو تأريخ مجمع عليه فهذه لا تزول، و يبقى الحديث معلاً.[٤]

وفي سياقه أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح قال الحافظ كذلك: أنه لابد من "تمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات عنده ... وإن خـرج لـه فـي المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره، مـع حصول اسم الصدق لهم".[٥] ولا ينكر على الحافظ قوله، وذلك لكثرة الأمثلة التطبيقية في الجامع.

إذن غايات الاعتبار كثيرة متنوعة يوقف عليها من خلال الرواية الواحدة، ففي روايـات المغازي سرد تاريخي، واثبات وقوع الحادثة فهي ليست كأحاديث الأحكـام، فيتخللهـا بعـض المعاني المستفادة من الروايات المسندة الصحيحة بالعبارات الواردة فيها، لذلك نلاحظ أن الإمام

---

١) الزبير دحان، **شرط الشيخين**، ص: ١١٥.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.
٣) ابن حجر، **هدي الساري**، الفصل الثامن ، ص: ٣٤٤.
٤) انظر الفحل، ماهر ياسين **؛ أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء** ، ٢٣/٣.
٥) ابن حجر، **هدي الساري**، الفصل التاسع، ص: ٣٨١.

البخاري يكثر من المتابعات والشواهد لإثبات صحة أصل رواية بعينها، أو لبيان معاني معينة في سرده رواية ما، أو في جمعه لأكثر من رواية في الحديث الواحد، وفيما يلي بيان بعض منها من خلال الأمثلة، علماً بأنني سآتي بنماذج، وأحيل إلى أخرى.

قصد البخاري من الاعتبار تخريج الروايات التي أفادت معنى الترجمة التي عنون بها، ومرويات المغازي في الجامع يظهر عليها السرد الوصفي، وغايات الاعتبار من المرويات منها ما أشار إليه الإمام البخاري صراحة، ومنها ما ألمح إليه، سواء ما كان في السند أو في المتن، ومنها ما يمكن استنباطه من خلال معرفة منهجه وطريقته، وفي المسألة التالية أمثلة توضح ذلك.[١]

المسألة الثانية: استنباط منهج البخاري في المتابعات والشواهد من خلال الأمثلة وتحليلها.

المثال الأول:

قال البخاري: حدثَنَا قُتَيبةُ بن سعِيدٍ حدثَنَا لَيثٌ عن يحيى عن نَافِعٍ أَن ابن عمر ﷺ ذُكِر له أَن سعِيد بن زيدٍ بن عمرو بن نُفَيلٍ وكان بدريا مرض فِي يومِ جمعةٍ فَركِب إِلَيهِ بعد أَن تَعالَى النهار واقْتَربتْ الْجمعةُ وتَرك الْجمعةَ.

وقَالَ الليثُ حدثَنِي يونُس عن ابن شِهابٍ قَالَ حدثَنِي عبيد اللهِ بن عبدِ اللهِ بن عتْبةَ أَن أَباه كَتَب إِلَى عمر بن عبدِ اللهِ بن الْأَرقَمِ الزهري يأْمره أَن يدخُلَ علَى سبيعةَ بِنْتِ الْحارِثِ الْأَسلَمِيةِ فَيسأَلَها عن حدِيثِها وعن ما قَالَ لَها رسولُ اللهِ ﷺ حِين استَفْتَتْه فَكَتَب عمر بن عبدِ اللهِ بن الْأَرقَمِ إِلَى عبدِ اللهِ بن عتْبةَ يخْبِره أَن سبيعةَ بِنْتَ الْحارثِ أَخْبرتْه أَنها كانَتْ تَحتَ سعدِ بن خَولَةَ وهو مِن بنِي عامِر بن لُؤَي وكان مِمن شَهد بدرا فَتُوفي عنْها فِي حجةِ الْوداعِ وهِي حامِلٌ فَلَم تَنْشَب أَن وضعتْ حملَها بعد وفَاتِهِ فَلَما تَعلَتْ مِن نِفَاسِها تَجملَتْ لِلْخُطَّابِ، فَدخَلَ علَيها أَبو السنَابِل بن بعكَكٍ رجلٌ مِن بنِي عبدِ الدار، فَقَالَ لَها: ما لِي أَراكِ تَجملْتِ لِلْخُطَّابِ تُرجِين النكَاح فَإِنكِ واللهِ ما أَنْتِ بِنَاكِحٍ حتى تَمر علَيكِ أَربعةُ أَشْهرٍ وعشْر، قَالَتْ سبيعةُ: فَلَما قَالَ لِي ذَلِك جمعتُ علَي ثِيابِي حِين أَمسيتُ وأَتَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ فَسأَلْتُه عن ذَلِك فَأَفْتَانِي بِأَني قَد حلَلْتُ حِين وضعتُ حملِي وأَمرنِي بِالتزوجِ إِن بدا لِي.

تَابعه أَصبغُ عن ابن وهبٍ عن يونُس

---

١) وانظر لمزيد اطلاع باب حديث بني النضير، ح: ٣٧٢٥ ، وباب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ، ح:٣٨١٨، وباب غَزوةِ الْحديبِيةِ، ح:٣٨٣٨، وباب غَزوةِ خَيبر، ح:٣٨٨٢، وباب أَين ركَز النبِي ﷺ الرايةَ يوم الْفَتْحِ، ح:٣٩٥١، وباب دخُول النبِي ﷺ مِن أَعلَى مكةَ، ح:٣٩٥٢، وباب بعثُ أَبِي موسى ومعاذٍ إِلَى الْيمن قَبلَ حجةِ الْوداعِ، ح:٣٩٩٨.

وقَالَ الليثُ حدثَنِي يونُس عن ابن شِهابٍ وسأَلْنَاه فَقَالَ أَخْبرِنِي محمد بن عبدِ الرحمن بن ثَوبان مولَى بنِي عامِرِ بن لُؤَي أَن محمد بن إِياسٍ بن الْبكَير وكَان أَبوه شَهد بدرا.[١]

فيما يلي تحليل رواية الإمام البخاري التي ضمنها الاعتبار:

أراد البخاري من الترجمة المطلقة والتي ترتبط بما قبلها "فضل من شهد بدراً" ارتباطـاً وثيقاً، ذكر بعض من شهدها من الصحابة وذلك من خلال الروايات الصحيحة المسندة، ويفهـم ذلك من روايات الباب، فقد قصد البخاري من الرواية الأولى بيان أَن سعِيد بن زيدٍ كَان بـدريا، لقول ابن حجر:" والْغَرض مِنْه قَوله:" وكَان بدريا ".[٢]

ومن الرواية الأخرى في الباب" وقَالَ الليثُ حدثَنِي يونُس عن ابن شِهابٍ ..." إثبـات أَن سبيعةَ بِنْتَ الْحارِثِ كَانَتْ تَحتَ سعدِ بن خَولَةَ، وكَان مِمن شَهد بدرا.

قوله:" تَابعه أَصبغُ عن ابن وهبٍ عن يونُس"، المعنى أن ابن وهب تـابع الليـث عـن يونس، واصبغ "ثقة"[٣] (ت:٢٢٥هـ) ، فقصد البخاري هنا المتابعة وأشار إليها صراحة.

قال الحافظ قَوله : "(وقَالَ الليث حدثَنِي يونُس إِلَخْ) الغَرض مِنْه ذِكْر سعد بـن خَولَـة وأَنه شَهد بدرا"[٤]، وأشار قائلاً:" وصلَه الْمصنف فِي التاريخ الْكَبِير"[٥]، وقال: "اقْتَصر الْمـصنف مِن الْحدِيث علَى موضِع حاجته مِنْه وهِي قَوله:" وكَان أَبوه شَهد بدرا ".[٦]

قلت: في المثال المتقدم لا ننكر أن الإمام البخاري أراد الاختصار في الرواية، فـصحح الأولى وأتى بالأسانيد الأخرى المتابعة للأولى؛ لإيراد أسماء بعض ممن شهد بدراً، وفي إشـارة البخاري إلى أسانيد مع صحتها وإثباتها معلقة بصيغة الجزم في المصنَف مـا يـدعم مقـصود الترجمة المرسلة اختصاراً، ولفت النظر من البخاري إلى روايات أخرى صحيحة.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب " ترجمة مطلقة" قال ابن حجر في الفتح، ٣١٧/١١:"كَذَا فِي الْأُصول بِغَير تَرجمة، وهو فِيما يتَعلق بِبدرٍ أَيضا، وجاءت بعد باب فَضلُ من شَهد بدرا، ح: ٣٦٩١.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢٣/١١.
٣) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٦٥٧، ٣١٥/١.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢٣/١١.
٥) البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ١٤: محمد بن إياس بن البكير الليثى المدينى، ٢١/١.
٦) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢٣/١١.

المثال الثاني: قَالَ أَبو عبد اللهِ: و قَالَ لِي عبد اللهِ بن رجاءٍ: أَخْبرنَا عِمران الْقَطان عن يحيى بن أَبِي كَثِيرٍ عن أَبِي سلَمةَ عن جابِرِ بن عبدِ اللهِ ﷺ أَن النبِي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ فِي غَزوةِ السابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ.

قَالَ ابن عباسٍ: صلى النبِي ﷺ الْخَوفَ بِذِي قَردٍ.

وقَالَ بكْر بن سوادةَ: حدثَنِي زِياد بن نَافِعٍ عن أَبِي موسى أَن جابِرا حدثَهم صلى النبِي ﷺ بِهِم يوم محارِبٍ وثَعلَبةَ.

وقَالَ ابن إِسحاقَ: سمِعتُ وهب بن كَيسان سمِعتُ جابِرا خَرج النبِي ﷺ إِلَى ذَاتِ الرقَاعِ مِن نَخْلٍ فَلَقِي جمعا مِن غَطَفَان فَلَم يكُن قِتَالٌ وأَخَافَ الناس بعضهم بعضا فَصلى النبِي ﷺ ركْعتَي الْخَوفِ. وقَالَ يزِيد: عن سلَمةَ غَزوتُ مع النبِي ﷺ يوم الْقَردِ.[١]

تحليل رواية الإمام البخاري التي ضمنها الاعتبار:

أخرج البخاري في هذا الباب ثمان روايات وفي هذا الحديث جاء بخمس أسانيد، جمع فيها مسميات لغزوات ذُكرت فيها صلاة الخوف، كانت الأولى جامعة معظم المعاني التي رجحها، ثم تدرج البخاري من خلال هذه الروايات بذكره الشواهد والمتابعات؛ لإثبات ما استنتج ابتداء، وتحديد السنة التي وقعت فيها غزوة ذات الرقاع وأنها السابعة، وإن اختلفت مسمياتها، وانتهى بما توصل إليه مثبتاً له حين لمح بذكره رواية أبي هريرة تعليقاً وكانت آخر الباب قائلاً:" وقَالَ أَبو هريرةَ صليتُ مع النبِي ﷺ غَزوةَ نَجدٍ صلَاةَ الْخَوفِ وإنما جاء أَبو هريرةَ إِلَى النبِي ﷺ أَيام خَيبر".[٢]

هذا إذا علمنا أن هذه الغزوة اختُلف فيها متى كانت؟، واختُلف في سبب تسميتها، فابتدأ البخاري بما ترجح عنده، وغدا مثبتاً له في ترجمة الباب، وجاء بالروايات التي تؤيد ما رجحه، استناداً إلى أبرز أحداث الغزوة، وكانت صلاة الخوف، فأتى بالمتابعات والشواهد لإثبات وقوعها في هذه الغزوة، وبالتالي تحديد تاريخها من خلال الصلاة وشهود العيان فيها.

جاء البخاري بالروايات عن جابر وغيره لبيان اتفاق روايات جابر بن عبد الله على أن صلاة الخوف كانت أول مرة وقعت فيها في غزوة ذات الرقاع في السنة السابعة، كما أتى بالمتابعات عن جابر حيث تابع أبي موسى في السند الثالث لأبي سلمة في السند الأول عنه،

١) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ وهِي غَزوةُ محارِبِ خَصفَةَ مِن بنِي ثَعلَبةَ مِن غَطَفَان فَنَزلَ نَخْلًا وهِي بعد خَيبر لِأَن أَبا موسى جاء بعد خَيبر، ح: ٣٨١٥.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع ، ح: ٣٨٢٢.

وفيها بيان أن جابراً كان شاهد عيان ممن صلي بهم، والشواهد على رواية جابر بن عبد الله ما أخرجه البخاري في رواية أخرى قال فيها " عن صالِحِ بن خَوَاتٍ عمن شَهِد مع رسول الله ﷺ يوم ذَات الرقَاع صلَاة الْخَوف" فقيل هو سهل ابن أَبِي حثْمة، وقيل أبو صالح وهو خوات بن جبير وهو الراجح[١]، وذلك لإخراج البخاري روايته عن سهل بعد روايته عمن شهدها مع رسول الله ﷺ، وعن سهل ابن أَبِي حثْمة وعن ابن عمر.[٢]

مما تقدم ظهر أن البخاري بعد سبره الروايات، درسها ناقداً لها وممحصاً، وأثبت من الروايات ما جعل الحافظ قائلاً:" الذِي ينْبغِي الْجزم بِهِ أَنها بعد غَزوه بني قُرِيظَة، لِأنه تَقَدم أَن صلَاة الْخَوف فِي غَزوة الْخَنْدق لَم تَكُن شُرِعتْ، وقَد ثَبتَ وقُوع صلَاة الْخَوف فِي غَزوة ذَات الرقَاع فَدل علَى تَأَخرها بعد الْخَنْدق"[٣]، ولما تعددت مسميات الغزوة أثبتها في الباب لذا قال ابن حجر: "يحتَمل الِاتحاد لِأَن دِيار بنِي أَنْمار تَقْرب مِن دِيار بنِي ثَعلَبة"[٤]، وفي المتابعات بيان من البخاري من تعدد مسميات الحدث الذي وقعت فيه صلاة الخوف.

في تعليق البخاري رواية أبي هريرة آخر الباب" يرِيد بِذَلِك تَأْكِيد ما ذَهب إِلَيهِ مِن أَن غَزوة ذَات الرقَاع كَانَتْ بعد خَيبر".[٥]

وقعت صلاة الخوف في قصتين إلا أن الإمام البخاري أثبت أن صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع كانت بعد السنة السابعة فأراد تحديد تاريخ الغزوة من خلال الصلاة[٦]، ففي الرواية الثالثة في الباب[٧]، أتى البخاري بعدها برواية عمن شهد ذات الرقاع، وهو شاهد لحديث جابر يبين من خلاله كيفية صلاة الخوف، وبعد التحليل قال الحافظ: "ظَهر لِي مِن هذَا وجه الْمتَابعةِ بين أبي سلمة وأبي موسى وأبي الزبير عن جابر، وهو أَن حدِيثَ سهل بن أَبِي حثْمةَ فِي غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ متحِد مع حدِيث جابِر وحديث جبير، لَكِن لَا يلْزم مِن اِتحاد كَيفِيةِ الصلَاةِ فِي هذِهِ وفِي هذِهِ أَن تَتحِد الْغَزوة"[٨].

---

١) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٦٠/١١.
٢) لمزيد اطلاع انظر الروايات الواردة في ذات الباب .
٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٥٧/١١.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٦٠/١١.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٦٤/١١.
٦) انظر الحكمي، حافظ بن محمد عبد الله، **مرويات غزوة الحديبية جمع وتخريج ودراسة**، طبعة ١٤٠٦هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ص: ٨٥.
٧) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ وهِي غَزوةُ محارِبِ خَصفَةَ مِن بنِي ثَعلَبةَ مِن غَطَفَان فَنَزلَ نَخْلًا وهي بعد خَيبر لِأَن أَبا موسى جاء بعد خَيبر، ح: ٣٨١٧ .
٨) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٦٠/١١.

وفي إثبات البخاري أن صلاة الخوف وقعت كذلك في غزوة ذي قرد، بدليل قـول ابـن عباس وسلمة بن الأكوع، أراد الإشارة إلى أن كلتاهما ذات الرقاع وذي قرد وقعت بعد الخنـدق وخيبر.[١]

استشهد البخاري براوية عمران القطان عن جابر دعماً لصحة روايته، وابتدأ بها لجمعهـا معاني ما أراد علماً بأنه لا يخرج له إلا استشهاداً، وهو الذي قال فيه يحيى: ضعيف الحـديث[٢]، وقال مرة: "أرجو أن يكون صالح الحديث"[٣]، وقال أخرى:" ليس بالقوى".[٤] ذكره الذهبي فقـال:" ضعفه النسائي ومشاه أحمد وغيره".[٥]

قلت: بعد النظر في الروايات يلاحظ أن البخاري استنتج أن صلاة الخوف كانت في غزوة ذات الرقاع في السنة السابعة بعد خيبر، بدليل رواية أبي هريرة وأبـي موسـى، ولا ينكِـر أن تكون الصلاة حدثت لجابر في غزوتين مختلفتين لاختلاف كيفية صلاة الخـوف عـن جـابر، وإثبات الإمام البخاري لها في الباب، إلا أنه هنا رجح مثبتاً تأخر غزوة ذات الرقاع بعد خيبـر برواية الأحداث عن جابِرِ بن عبدِ اللهِ وللرواية عنه متابعات ذكرها في الباب.[٦]

على ما تقدم "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاسـتنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عـن إسـناد الحـديث واقتصر فيه على قوله فيه فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذاك، وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقاً، وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها، وأشار إلـى الحـديث لكونـه معلوماً".[٧]

فجمع الروايات والمقارنة بينها قد يعضد بعضها بعضاً، ومن هنا حرص البخاري فـي كتاب المغازي على الإتيان بالمتابعات والشواهد لأمور منها؛ تحديد أمر ما فيها كاسم الغـزوة، وتحديد تاريخها عند الاختلاف فيه، وهذا بخلاف كتب الجامع الأخرى.

---

١) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٥٨/١١.

٢) ابن حنبل، أحمد، **العلل** ،٩/٣، والآجري، **سؤالات الآجري لأبي داود - سليمان بن الأشعث**، ٤١٨/١.

٣) ابن حنبل، أحمد، **العلل** ،٢٥/٣.

٤) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ت: ١٦٤٩، ٢٩٨/٦.

٥) الذهبي، **من له رواية في الكتب الستة**، ت:٤٢٦٤، ٩٣/٢.

٦) الأمثلة على هذا المنهج في المغازي كثيرة انظر منها : باب غَزوةِ بنِي الْمصطَلِقِ مِن خُزاعةَ وهِي غَزوةُ الْمريسِيعِ قَالَ ابن إِسحاقَ وذَلِك سنَةَ سِت وقَالَ موسى بن عقْبةَ سنَةَ أَربعٍ وقَالَ النعمان بن راشِدٍ عن الزهرِي كَان حدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزوةِ الْمريسِيعِ، فقد اختلف في تحديد سنتها، والحدث الأبرز فيها، وانظر باب غَزوةِ الْخَنْدقِ وهِي الْأَحزاب قَالَ موسى بن عقْبةَ كَانَتْ فِي شَوالٍ سنَةَ أَربعٍ، وانظر باب قِصةِ عكْلٍ وعرينَةَ ، و باب غَزوةِ ذِي قَرد وهِي الْغَزوةُ الَتِي أَغَاروا علَى لِقَاحِ النبِي ﷺ قَبلَ خَيبر بِثَلَاثٍ -ليال-، وقد كان الحافظ في تحليله في الباري يشير إلى أسباب ذكر البخاري للمتابعات والشواهد ويدال على ذلك بعبارات أكثرها شيوعاً " والغرض منه".

٧) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٦.

المطلب الثاني

منهج البخاري في الرواية بالمعنى في مرويات المغازي

للرواية بالمعنى حضور في مرويات المغازي في الصحيح، إلا أنه بطابع مختلف عن غيره من مرويات الجامع الأخرى، فمرويات المغازي وصفية حاول الإمام البخاري فيها تخريج أبرز أحداثها من رواتها، بغية الوصول إلى تكامل صورة الحدث فيها، وهذا بخلاف أحاديث الأحكام والعقائد، التي قيل فيها:"أَن الْأَقْوال الْمَنْصوصة إِذَا تُعبد بِلَفْظِها لَا يجوز تَغْيِيرها ولَو وافَقَ الْمعنَى".[١]

وسأوضح هذه القضية من خلال المسألتين التاليتين :

المسالة الأولى: الرواية بالمعنى تعريفها، وتحديد دائرتها.

المسألة الثانية: استنباط منهج البخاري في الرواية بالمعنى من خلال الأمثلة وتحليلها.

المسالة الأولى: الرواية بالمعنى تعريفها، وتحديد دائرتها.

رواية الحديث بالمعنى: هو أن يعمد الراوي إلى تأدية معاني الحديث بألفاظ من عنده، وذلك كأن يغيب عنه عند روايته للحديث لفظه، مع استحضاره وحفظه لمعناه، فيعبر عن المعنى بألفاظ تؤديه.[٢]

حرص الصحابة ﷺ على لفظ الحديث عن رسول الله ﷺ، ومع ذلك فقد كانوا يروون بالمعنى، ويعبرون في كثير من الأحاديث بعباراتهم، وأن كثيراً منهم حرص على اللفظ النبوي، خصوصاً فيما يتعبد بلفظه، كالتشهد والصلاة وجوامع الكلم، وتصرفوا في وصف الأفعال والأحوال والأحداث كالمغازي والخطب المتحدة والوقائع المتحدة وروها بألفاظ مختلفة.

وكان حِرص التابعون كحرص الصحابة في أداء اللفظ، ومرجع ذلك إلى قوة الحفظ وضعفه، ولكنهم أهل فصاحة وبلاغة، وقد سمعوا ممن شهد أحوال النبي ﷺ ألفاظه.

من العلماء من بين حكم رواية الحديث بالمعنى، وأشار إلى صور الحديث بالمعنى، وفصل مبيناً وعلى وجه الاختصار وجمع أدلة كل من المانعين والمجيزين لها.[١]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٦٣/١٣.

٢) انظر مسألة الرواية بالمعنى وأقوال العلماء فيها بين المنع والجواز انظر الشافعي، **الرسالة**، ص: ٣٧٠-٣١٠ ، الرامهرمزي، **المحدث الفاصل**، ص: ٥٣٠ -٥٤٣، والخطيب البغدادي، **الكفاية**، ص: ٢٦٤، والغزالي، محمد بن محمد أبو حامد، **المستصفى في علم الأصول**، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ط:١، ١٤١٣ هـ، دار الكتب العلمية– بيروت،ص: ١٣٣، وابن الصلاح، **علوم الحديث**، ص:١٩٠، انظر العراقي، **التقييد والإيضاح**، ص: ٢٢٦.والسيوطي، **تدريب الراوي**، ٩٨/٢، طاهر الجزائري، **توجيه النظر**، ص: ٢٩٨، وانظر الشايجي، عبد الرزاق بن خليفة و السيد محمد السيد نوح، **مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى**، ط:١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، دار ابن حزم، بيروت لبنان، انظر ص: ٧٢-٧٨.

على ضوء ما تقدم ينبغي التفريق بين رواية أحاديث الأحكام والعقائد الواردة عن الرسول ﷺ، وبين وصف الأفعال والأحوال والتقريرات والأحداث، فهذا لا يتضمن حكماً وليس من قول رسول الله ﷺ، فلا نقيس الأول على الثاني.

تظهر الرواية بالمعنى في القصص والأحداث التاريخية لاتحاد الغزوة أو الحدث واختلاف الألفاظ، فكل راوٍ يروي على حسب ما شاهد وسمع، قال الحافظ:"وفيها يتفق الْمعنَى فِي اللفْظَين"[٢]، وقال:" فَإِن الْواقِعة واحدة وقَد رويتْ بِأَلْفَاظٍ مخْتَلِفَة، وزاد بعض الرواة ما لَم يذْكُر الْآخَر، ولَم يقْدح ذَلِك فِي صِحته عِنْد أحد الْعلَماء"[٣]، وذلك الحدث يرويه البعض" مطَولًا وتَارة ملَخصا"[٤]، "وشَرط الرواية بِالْمعنَى عدم التخَالُف"[٥]، بِالْخُصوصِ أو الْعموم.

إلا إن الصورة التي لم يحدد القول فيها، هي التفريق بين ما روي عن النبي ﷺ على أنه من أفعاله، وما يروى عنه ﷺ على أنه من أقواله، وفي رواية أصحابه عنه، فالأحاديث الفعلية، ومثلها التقريرية، والوصفية لا تدخل في مبحث رواية الحديث بالمعنى في عصر الصحابة ﷺ، وفيما يرويه الصحابة عن رسول الله ﷺ إذ لم يصدر عنه ﷺ أقوال وألفاظ يجب عليهم روايتها باللفظ، وإنما صدرت أفعال رأوها فعبروا عن مشاهداتهم لها بألفاظ من عندهم ﷺ فلا يقال بأنهم رووا الأحاديث الفعلية بالمعنى، وإنما هذا يصدق على من سمع الصحابة يحدثون بأفعال النبي ﷺ فلم يحفظ ألفاظ الصحابة وإنما عبر بألفاظ تؤدي المعنى نفسه.

وعلى ما تقدم تضيق دائرة رواية الحديث بالمعنى فيما رواه الصحابة عن رسول الله ﷺ لتقتصر فقط على أحاديثه القولية، أما الأحاديث الفعلية والتقريرية والوصفية فلا؛ لأنها لا تدخل في الموضوع أصلاً؛ لأن الصحابة ﷺ هم الذين تلفظوا وعبروا عن مشاهدتهم لأحوال وأفعال الرسول ﷺ ابتداء، فسرد الأحداث التاريخية قد يختلف عن غيره من الروايات لاختلاف وصف الرواة للحدث.

---

١) انظر القضاة، د. أمين محمد، **حكم رواية الحديث بالمعنى**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، ١٩٨٣م.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٧٩/١٢.
٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٦٥/١٥.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٠٧/١٧.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٠٠/١٩

المسألة الثانية: استنباط منهج البخاري في الرواية بالمعنى من خلال الأمثلة وتحليلها.

المثال الأول: مسميات غزوة ذات الرقاع:[١]

ذكر الإمام البخاري في كتاب المغازي وفي باب غزوة ذات الرقاع منه عدد من الروايات؛ حاول تحديد الغزوة التي كانت فيها صلاة الخوف من خلال المسميات الواردة عن الرواة، وجاءت الروايات عن عدد من الصحابة ﷺ وهم كما أشار الحافظ: جابِر بن عبدِ اللهِ، وأَبِي موسى ﷺ، و صالِحِ بن خَوَاتٍ عمن شَهِد رسولَ اللهِ ﷺ وقيل أنه خوات بن جبيرعلى الراجح[٢]، وعن ابن عمرﷺ.

ترجم البخاري بما ترجح لديه بعد التأمل في الروايات، فذكر أبرز الأسماء الواردة في الغزوة في الترجمة وأتى بروايات لإثبات ذلك فقال:" باب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ وهِي غَزوةُ محارِبِ خَصفَةَ مِن بنِي ثَعلَبةَ مِن غَطَفَان فَنزلَ نَخْلًا وهِي بعد خَيبر لِأَن أَبا موسى جاء بعد خَيبر"، علماً بأنني قصدت هنا مسميات ذات الرقاع خاصة والتي ذُكرها الرواة الذين نقلوا الحدث بمسميات مختلفة أشار لها البخاري من خلال ترجمة الباب ومروياتها فقال:

- عن جابِرِ بن عبدِ اللهِ ﷺ أَن النبِي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ .... غَزوةِ السابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ".[٣]
- وعن أَبِي موسى أَن جابِرا حدثَهم صلى النبِي ﷺ بِهِم يوم محارِبٍ وثَعلَبةَ.[٤]
- وعن وهب بن كيسان سمِعتُ جابِرا خرج النبِي ﷺ إِلَى ذَاتِ الرقَاعِ مِن نَخْلٍ فَلَقِي جمعا مِن غَطَفَان.[٥]
- وجاء برواية عن أَبِي موسى ﷺ فبينت سبب التسمية، قال فيها:" كُنا نَلُف علَى أَرجلِنَا الْخِرقَ فَسميتْ غَزوةَ ذَاتِ الرقَاعِ".[٦]
- وعن صالِحِ بن خَوَاتٍ عمن شَهِد رسولَ اللهِ ﷺ يوم ذَاتِ الرقَاعِ صلى صلَاةَ الْخَوفِ".[٧]
- وعن أَبِي الزبيرِ عن جابِرٍ قَالَ كُنا مع النبِي ﷺ بِنَخْلٍ فَذَكَر صلَاةَ الْخَوفِ".[١]

---

١) انظر المثال الثاني من المطلب الأول المتقدم :" أَن النبِي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ فِي غَزوةِ السابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ"،ص: ١٥٢.

٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري،** ٤٦٠/١١.

٣) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٥).

٤) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٥).

٥) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٥).

٦) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٦).

٧) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٧).

- وعن ابن عمر ﷺ قَالَ:" غَزوتُ مع رسول اللهِ ﷺ قِبلَ نَجدٍ فَوازينَا الْعدو فَصافَفْنَا لَهم".[٢]

قلت: مما تقد ظهر أن الإمام البخاري قصد من مجموع الروايات المتقدم الإشارة إليهـا، إثبات ما استنتجه في ترجمة الباب وبيانه، فمن مجموع الروايات ظهر لـه أن صـلاة الخـوف وقعت في مسميات متعددة، وكانت لهذه الغزوة، وبناءاً عليه وضع الترجمة المتقدم ذكرها فـي الباب، وأتى بالروايات التي وردت عن الصحابة كل بالمعنى والمسمى الذي ظهر لـه، وذلـك لكونها تصف حدث حصل مع البعض، وسمعه البعض الآخر من غيرهم.

المثال الثاني: الإسناد الجمعي في رواية ابن شهاب الزهري لحديث الإفك.

أخرج البخاري رواية للإمام الزهري جمع فيها مرويات عدد من الصحابةﷺ ، والروايـة مطولة لما جمع فيها، ظهرت الرواية بالمعنى فيها من خلال السياق العام لها، وفيما يلـي بيـان ذلك.

قال البخاري: حدثَنَا عبد الْعزِيزِ بن عبدِ اللهِ حدثَنَا إِبراهِيم بن سعدٍ عن صالِحٍ عـن ابـن شِهابٍ قَالَ حدثَنِي عروةُ بن الزبيرِ وسعِيد بن الْمسيبِ وعلْقَمةُ بن وقاصٍ وعبيد اللهِ بن عبدِ اللهِ بن عتْبةَ بن مسعودٍ عن عائِشَةَ رضِي الله عنْها زوجِ النبِي ﷺ حِين قَالَ لَها أَهلُ الْإِفْكِ ما قَـالُوا وكُلُّهم حدثَنِي طَائِفَةً مِن حدِيثِها وبعضهم كَان أَوعى لِحدِيثِها مِن بعضٍ وأَثبت لَه اقْتِصاصا وقَـد وعيتُ عن كُلِّ رجلٍ مِنْهم الْحدِيثَ الَّذِي حدثَنِي عن عائِشَةَ وبعض حدِيثِهم يصدقُ بعضا وإِن كَان بعضهم أَوعى لَه مِن بعضٍ قَالُوا: قَالَتْ عائِشَةُ: .... فذكر الرواية مطولة.

قَالَ ابن شِهابٍ فَهذَا الَّذِي بلَغَنِي مِن حدِيثِ هؤُلَاءِ الرهطِ ثُم قَالَ عروةُ قَالَتْ عائِشَةُ: واللهِ إِن الرجلَ الَّذِي قِيلَ لَه ما قِيلَ، لَيقُولُ سبحان اللهِ فَوالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ ما كَشَفْتُ مِن كَنَفِ أُنْثَى قَط، قَالَتْ: ثُم قُتِلَ بعد ذَلِك فِي سبِيلِ اللهِ.[٣]

ذكر ابن حجر فقال: "ساقه بِطُولِهِ فِي الشهادات مِن طَرِيق فُلَـيح بـن سـلَيمان[١]، وفِـي الْمغَازِي مِن طَرِيق صالِح بن كيسان[٢]، وفي التفسير عن يونس[٣] ،جميعهم عن الزهري، وأَورده فِي مواضِع أُخْرى بِاخْتِصارٍ".[٤]

---

١) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٧).

٢) ذكره في الباب المتقدم انظر الرواية رقم: (٣٨١٩).

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، الرواية رقم: ٣٨٢٦.

أما يونس وابن كيسان فهم من أعيان الطبقة الأولى من رجال الزهري فهـم وأمثـالهم غاية مقصد البخاري، في حين أن فليح بن سليمان قال ابن حجر:" لم يعتمـد عليـه البخـاري اعتماده على مالك وابن عيينة وأضرابهما، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعـضها في الرقاق"[5]، وأما الرواية المتقدمة التي أخرجها في الشهادات فكان ذلك لبيان عدم وهمـه، لأن روايته صحيحة له عليها متابع.

أما عن إيراد البخاري للرواية في المغازي:

فقد أخرج الإمام البخاري رواية حادثة الإفك بوصف دقيق عن عائشة صـاحبة الـشأن ضمن مرويات المغازي، وذلك لأن الإفك من أحداث غزوة المريسيع كما بين الإمام البخاري[6]، أخرجها عن الإمام الزهري مطولة بكل الأحداث والتفاصيل، حتى أنها اشتملت على ألفاظ تباينت في مواقعها الثلاث من الجامع منها:

قال في المغازي وكما تقدم:" وبعضهم كَانَ أَوعى لِحدِيثِها مِن بعضٍ وأثبت لَه اقْتِصاصا، وقَد وعيتُ عن كُلِّ رجلٍ مِنْهم الْحدِيثَ الَّذِي حدثَنِي عن عائِشَةَ، وبعض حدِيثِهم يصدقُ بعـضا، وإِن كَان بعضهم أَوعى لَه مِن بعضٍ قَالُوا".

أخرج البخاري هذه الرواية في الشهادات والتفسير وكانت الوحيدة في بابها، في حين أنه في المغازي ولتعلق الرواية بصلب موضوع الباب جعلها الأولى في الباب وأتى معها بعدد آخر من الروايات فلم يكتفِ بها، علماً بأنه أتى في الباب بروايات معلقة من الرواية ذاتها قال الحافظ

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الشهادات، باب تَعدِيل النساءِ بعضِهِن بعضا، ح: ٢٤٦٧، وكانت الوحيدة في الباب، وفليح بن سليمان الأسلمي أبو يحيى المدني ويقال كان اسمه عبد الملك وفليح لقب، من طبقة مالك احتج به البخاري = = وأصحاب السنن وروى له مسلم حديثا وأحدا وهو حديث الإفك وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود وقال الساجي هو من أهل الصدق وكان يهم وقال الدارقطني مختلف فيه ولا بأس به، انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٣٥.

٢) صالح بن كيسان أبو محمد من أصحاب الزهري ، وهو اكبر منه وأسن، لقي ابن عمر وسمع منه، وعن ابن معين قال ليس في أصحاب الزهري أثبت من مالك ثم صالح بن كيسان، وهو ثقة يعد في التابعين.انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ت: ٦٩٢، ٣٤٩/٤-٣٥٠.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب التفسير، باب ﴿ لَولَا إِذْ سمِعتُموه ظَن الْمؤْمِنُون والْمؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِم خَيرا إِلَى قَولِهِ الْكَاذِبون ﴾، ح: ٤٣٨١، وكانت الوحيدة في الباب، أخرجها البخاري مطولة عن عدد من الرواة عن الزهري منهم يونس بن يزيد وهو ثقة، عن الزهري من رجال الطبقة الأولى عنه، حيث جمعت هذه الطبقة بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة، وهي غاية في الصحة ورواتها غاية مقصد الإمام البخاري، وقد ذُكر أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، إلا إن المقارنة بين الروايات تشير إلى ضبطه لرواية الزهري بهذا الجمع عن الصحابة، وقد روى له الستة، ومات سنة ١٥٩ هـ. انظر البخاري، **التاريخ الكبير**، ت: ٣٤٩٦، ٤٠٦/٨، وللمقدسي **شروط الأئمة الستة ويليه للحازمي، شروط الأئمة الخمسة**، ص: ٥٧، وابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٧، **وتهذيب التهذيب**،١١/ ٣٩٥، ت: ٧٦٩.

٤) انظر ابن حجر ، **فتح الباري**، ٢٦٠/١٣.

٥) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٣٥.

٦) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ بنِي الْمصطَلِقِ مِن خُزاعةَ وهِي غَزوةُ الْمريسِيعِ قَالَ ابن إِسحاقَ وذَلِك سنَةَ سِت وقَالَ موسى بن عقْبةَ سنَةَ أَربعٍ وقَالَ النعمان بن راشِدٍ عن الزهري كَان حدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزوةِ الْمريسِيعِ.

:" وَأَخْرَجَ طَرَفًا مِنْه معلقًا فِي الْمغَازِي عن طَرِيق النعمان بن راشِد عن الزهري، ومِن طَرِيـق معمر عن الزهري طَرَفًا آخَر".[١]

وأخرجها ضمن باب من أبواب التفسير بطولها وفي سورة النور لبيان إن الآيات نزلت في تبرئة عائشة من الإفك التي زعم بشأنها إلى أن برأها الله عز وجل، قال الحافظ :" ويؤْخَـذ مِن سِياق عائِشَة رضِي الله عنْها جمِيع قِصتها الْمشْتَمِلَة على براءتها بيان ما أُجمِلَ فِي الْكِتَـاب والسنة لِسِياق أَسباب ذَلِك، وتَسمِية من يعرف مِن أَصحاب الْقَصص لِما فِي ضِمن ذَلِـك مِـن الْفَوائِد".[٢]

قلت: نعلم مدى تأثير حادثة الإفك في البيت النبوي، وفي نفـس الرسـول ﷺ، فـأخرج البخاري هذه الرواية وجعلها الأولى في بابها[٣]، وذلك لاشتمالها بسردها الجامع معظم الأحـداث، فهذه الرواية الوحيدة التي فيها جمع من الزهري للأسانيد، وفيها رواية بالمعنى، أشـارت إلـى قبول الإمام البخاري هذا النوع من الروايات فقد جمع الزهري روايات شيوخه راوياً لها بالمعنى في رواية واحدة، واختارها ولم يختر كل واحدة عن شيخ على حدا لأسباب أهمها الاختـصار، إضافة إلى ثقة الإمام الزهري واهتمامه بمرويات المغازي، وقرب المعنى الوارد عن الـشيوخ وغيرها.

من الدلائل على الرواية بالمعنى الواردة في الرواية:

- قوله عن الزهري : " وكُل حدثَنِي طَائِفَةً مِن الْحدِيثِ وبعض حدِيثِهم يصدقُ بعضا" قـال الحافظ: "أي بعضه هو مقُول الزهري كما فِي رواية فُلَيحٍ ".[٤]

ذكر الحافظ:"قَالَ عِياض : اِنْتَقَدوا علَى الزهري ما صنَعه مِن روايته لِهذَا الْحدِيث ملَفقًـا عن هؤُلَاءِ الْأَربعة وقَالُوا : كان ينْبغِي لَه أَن يفْرِد حدِيثَ كُلّ واحد مِنْهم عن الْآخَر اِنْتَهى".[٥]

في حين قال البخاري بسنده إلى الزهري:" وكُلهم حدثَنِي طَائِفَةً مِن حدِيثِها وبعضهم كَـان أَوعى لِحدِيثِها مِن بعضٍ وأَثبت لَه اقْتِصاصا، وقَد وعيتُ عن كُل رجلٍ مِنْهم الْحدِيثَ الَّذِي حدثَنِي عن عائِشَةَ وبعض حدِيثِهم يصدقُ بعضا وإِن كان بعضهم أَوعى لَه مِن بعضٍ ".

---

١) ابن حجر ، **فتح الباري**، ٢٥٩/١٣.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٦٠/١٣.
٣) انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب حدِيثِ الْإِفْكِ.
٤) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٦٠/١٣.
٥) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٦٠/١٣.

انتقى البخاري رواية الأربعة فقط عن عائشة رضي الله عنها في قضية تخـص شـأنها وعبارة البخاري تشير إلى أنه قصد هؤلاء دون غيرهم، وقصد عبارة الزهري المتقدمة والتـي فيها تصريح بأنه وعى عن كل واحد منهم ما حدث به، وهذا بخلاف ما ذكـر ابـن إسـحاق[١]، وقصد البخاري من الرواية تخريج الصحيح مما ورد عن الثقات، ولم يكن هذا منهج ابن إسحاق العام، كما حرص على الإتيان بالروية كما وردت في المغازي، فاتحـدت فـي المـضمون لا الشكل، حين تحرى الرواية ذات السند المتصل الصحيح.[٢]

- قال في رواية الإفك : (وبعض حدِيثهم يصدق بعضا) "الْمراد أَن بعض حـدِيث كُـلّ مِنْهم يدلّ علَى صِدق الراوِي فِي بقِية حدِيثه لِحسن سِياقه وجودة حِفْظه"، قال البخـاري: (وإِن كان بعضهم أَوعى لَه مِن بعض) قال الحافظ: "هو إِشارة إِلَى أَن بعض هؤُلَاءِ الْأَربعة أَميز فِـي سِياق الْحدِيث مِن بعض مِن جِهة حِفْظ أَكْثَره، لَا أَن بعضهم أَضبط مِن بعض مطْلَقًا"، ولِهذَا قَـالَ : "أَوعى لَه "أَي لِلْحدِيثِ الْمذْكُور خَاصة، قلت: من هنا نعلم سبب انتقاء البخـاري لـرواياتهم خاصة دون غيرهم.
- وقوله : "وأثبت اِقْتِصاصا" قال الحافظ : أَي سِياقًا، فذكره للقصة في المغازي كان بسياق متكامل يتناسب في سرده ووصفه للحدث.
- ذكر البخاري:"وقَد وعيت عن كُلّ واحد مِنْهم الْحدِيث الَّذِي حدثَنِي عـن عائِـشَة" قـال الحافظ:"أَي الْقَدر الَّذِي حدثَنِي بِهِ لِيطَابِقَ قَوله، وكُلّ حدثَنِي طَائِفَة مِن الْحـدِيث، وحاصِـله أَن جمِيع الْحدِيث عن مجموعهم لَا أَن مجموعه عن كُلّ واحد مِنْهم" قلت: وهذه إشارة واضحة فـي رواية الزهري بالمعنى وقبول البخاري لها، ومن هنا نرى الحافظ في ذكر فوائد الحديث قال: " جواز الْحدِيث عن جماعة ملَفقًا مجملًا ".[٣]

على كثرة مرويات المغازي الغالب فيها وصف لمجريات حدث أو غزوة ما، واتـصافها بخاصية السرد التاريخي تختلف مرويات المغازي عن غيرها من مرويات الجامع، ولذلك أشار الحافظ في نهاية مرويات المغازي فقال :"اشْتَملَ كِتَاب الْمغَازِي مِن الْأَحادِيث الْمرفُوعة وما فِـي حكْمها علَى خَمسمِائَةٍ وثَلَاثَة وسِتين حدِيثًا".[٤]

---

١) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٦٠/١٣.
٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري،** ٢٦٠/١٣.
٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٦٠/١٣.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.

حاول الإمام البخاري جاهداً تقصي مرويات المغازي بمعانيها واختيـار المـراد منهـا؛ لتتكامل الروايات التي تصف الحدث الذي ترجم له، قال الحافظ:"إِن الْواقِعة الواحدة إذا رويـتْ بِأَلْفَاظٍ مخْتَلِفَة، وزاد بعض الرواة ما لَم يذْكُر الْآخَر، لَم يقْدح ذَلِك فِي صِحة الرواية عِنْـد أحـد الْعلَماء"[1]، خاصة عند عدم التخَالُف[2].

التأكيد على ما أشار إليه الحافظ في مرويات المغازي هو الواجب حيث قال:"إِذَا كَثُـرتْ مخَارِج الرواية قَلَّ أَن تَتفِق أَلْفَاظها؛ لِتَوارد أَكْثَر الرواة علَى الرواية بِالْمعنَى، بِحسب ما يظْهـر لِأحدهِم أَنه وافٍ بِهِ، والْحامِل لِأَكْثَرِهِم علَى ذَلِك أَنهم كَانُوا لَا يكْتُبون، ويطُول الزمـان فَيتَعلـق الْمعنَى بِالذهن فَيرتَسِم فِيهِ ولَا يستَحضِر اللَّفْظ، فَيحدث بِالْمعنَى لِمصلَحةِ التبلِيغ، ثُم يظْهـر مِـن سِياق ما هو أَحفَظ مِنْه أَنه لَم يوفِ بِالْمعنَى"[3]، ولا ضير إن علمنا أن الإمام البخـاري صـحح أصل الباب والرواية لا خصوص طريق بعينها.

التعبير من الرواة عن القصة جائز؛ لأن الحمل عليه أولى من عدم روايته لها، أو جعلهـا متعددة، خاصة عند اتحاد الشيخ.

---

١) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف: ١٦٥/١٥، ٤٠٧/١٧.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ١٠٠/١٩.
٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٢٦/٢٠.

المطلب الثالث

منهج البخاري في أسانيد روايات كتاب المغازي ومتونها

من مظاهر عبقرية الإمام البخاري المحدث وبراعته في الجامع الصحيح، أنه كان يختصر الأحاديث مقطعاً لها فيكررها على وجوه مختلفة خدمة للصحيح ولعدم إخلائه من كثير من مرويات المغازي، والمناهج التي اعتمدها الإمام البخاري عامة وجدت في عامة الصحيح والتي نرى أنه ألزم نفسه بها إضافة إلى تحريه الصحيح وبحسب شروطه، إلا إنني ارتأيت أنها جاءت في مرويات المغازي بقالب مختلف عما كان في باقي مرويات الجامع، وقد جمعتها مختصراً لها وهي من الصناعة الحديثية.

من المناهج السابقة وغيرها نجد أن كتابه لم يتضمن الأحاديث الصحيحة المسندة فحسب، والتي هي أصل الكتاب، ومن أجلها صنفه، وإنما ضم إلى جانب ذلك كثيراً من الآيات القرآنية التي لها صلة بموضوع الباب الذي يذكره، وأقوال السلف من الصحابة والتابعين، وكثيراً من الأحاديث المعلقة، وكثيراً مما يستنبطه من معاني الأحاديث من الفقه والأحكام والبيان، حتى تراجمه أودعها استنباطاته.

من خلال المناهج المتقدمة يمكننا القول بأن منهج المؤرخين في جمع الروايات أفضل من منهج المحدثين وذلك لعدم تجزئته للأحداث، إلا أن ميزة المحدثين وخاصة البخاري انه قصد جمع أكبر قدر الروايات المقبولة في المغازي.

وعلى ما تقدم سأوضح ذلك من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: التعريف بالتكرار والاختصار والتقطيع والتعليق في الحديث.

الفرع الثاني: نماذج من مرويات المغازي يظهر فيها التكرار والتقطيع والاختصار والتعليق.

الفرع الأول

التعريف بالتكرار والاختصار والتقطيع والتعليق في الحديث

أولاً: اختصار المتن هو: اقتصار المصنف على بعض من الرواية بحذف جزء منها، وذكر ما يوضح أو يفيد الترجمة ويخدم الباب ويليق به.

"الأكْثَرون على جوازِهِ بِشرطِ أن يكون الذي يختَصِره عالِماً؛ لأن العالِم لا يَنْقُص مِن الحديثِ إلا ما لا تعلقَ له بما يبقيهِ منه؛ بحيثُ لا تختِلافُ الدلالةُ، ولا يختَل البيان".[١]

بين الخطيب بما لا مزيد عليه الصورة التي يجوز معها الاختصار للحديث، أو تقطيعه، بما يجمع بين مذاهب العلماء ويجري على المعقول الصحيح، فقال: " فإن كان المتروك من الخبر متضمناً لعبارة أخرى، وأمراً لا تعلق له بمتضمن البعض الذي رواه، ولا شرطاً فيه؛ جاز للمحدث رواية الحديث على النقصان، وحذف بعضه، وقام ذلك مقام خبرين متضمنين عبارتين منفصلتين وسيرتين وقضيتين لا تعلق لإحداهما بالأخرى، فكما يجوز لسامع الخبر فيما تضمنه مقام الخبرين اللذين هذه حالهما رواية أحدهما دون الآخر، فكذلك يجوز لسامع الخبر فيما تضمنه مقام الخبرين المنفصلين رواية بعضه دون بعض " [٢]

ثانياً: التقطيع : هو تفريق المتن الواحد في موضعين، إذا كان متضمناً لحكمين، وهكذا إذا كان المتن متضمناً لعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض، فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض، ويجوز تقطيعه، وكان غير واحد من الأئمة يفعل ذلك.[٣]

للتقطيع جملة من الفوائد أشار لها الحافظ ابن حجر ولا داعي لذكرها.[٤]

ثالثاً: تكرار الحديث:

والتكرار لغة هو: الإتيان بالشيء مرة بعد مرة، وهو الإعادة.[٥]

فهو: "إعادة إخراج الحديث الواحد كله أو شيء منه، في أكثر من موضع من الجامع الصحيح".[٦]

---

١) ابن حجر، **نزهة النظر في تَوضيح نُخْبَةِ الفِكَر في مصطَلح أَهل الأثَر**، ص: ٢٤.
٢) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ١٥٨/٢.
٣) انظر الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ١٦٠/٢.
٤) ابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ١٣.
٥) ابن منظور، **لسان العرب**، تحت الجذر كرر، بتصرف ١٣٥/٥.
٦) الشمالي، د. ياسر، **مناهج المحدثين**، بتصرف ص:١٤٥.

والى المكرر في مرويات المغازي قال الحافظ:" الْمُكَرر مِنْهَا فِيهِ وفِيما مضى أَربعمِائَةِ حـدِيث وعشَرة أَحادِيث، والْخَالِص مِائَة وثَلَاثَة وخَمسون حدِيثًا "[١]. وهذا يعني ان المكـرر فـي كتـاب المغازي من المرويات عدد كبير نسبة إلى غير المكرر.

رابعاً: التعليق:

التعليق من المناهج التي اعتمدها البخاري في جامعه، فأورد فيه كثيراً مـن المعلقـات، وفي كتاب المغازي خاصة، وعليه سأبين:

أولا: تعريف الحديث المعلق، وصوره وحكمه.

ثانياً: المعلقات في كتاب المغازي عند البخاري ونسبتها.

أولا: تعريف الحديث المعلق، وصوره وحكمه.

- **تعريف الحديث المعلق.**

لغة هو المقطوع ، وهو قطع الاتصال.[٢]

عرف العلماء الحديث الْمعلقُ "وهو الَذِي حذِفَ مِن مبتَدأِ إِسنَادِهِ واحد أَو أَكْثَر،[٣] من جهة المصنف، ولو كان إلى آخر الإسناد.[٤]

- **وإلى صور الحديث المعلق أشار الدكتور ياسر الشمالي فقال:"**

✓ حذف جميع السند فيقول المصنف مثلاً: قال رسول الله ﷺ.

✓ حذف السند باستثناء الصحابي، أو الصحابي والتابعي.

✓ أن يحذف المصنف شيخه فقط ويضيفه إلى من فوقه".[٥]

- **حكم الحديث المعلق في صحيح البخاري:**

الحديث المعلق في قسم الحديث المردود للجهل بحال المحذوف، وقد استثنى العلماء المعلقات في الصحيحين؛ لالتزام صاحبيهما الصحة فيما يوردانه من أحاديث.[٦]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.

٢) ابن منظور، **لسان العرب**، ٢٦١/١٠، تحت الجذر علق، والزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ص: ٦٥٠٤، وابن حجر، **تغليق التعليق**، ٧/٢.

٣) ابن الصلاح، **علوم الحديث** ، ص: ٢٤.

٤) الشمالي، د. ياسر، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص: ١٣٤.

٥) المصدر نفسه.

٦) انظر صور وحكم الحديث المعلق من الشمالي ، د. ياسر، **الواضح في مناهج المحدثين**، ص: ١٣٤ ١٣٥، بتصرف

ثانياً: المعلقات في كتاب المغازي عند البخاري ونسبتها.

ذكر الحافظ ابن حجر في هدي الساري مقدمة فتح الباري، أن عدد المعلقات في صحيح البخاري بلغت ألفاً وثلاثمائة وواحد وأربعون حديثاً، ألف ومائة وواحد وثمانون حديث متـصل في مواضع أخرى من صحيحه، والتي لم يسندها في صحيحه بلغت مائة وستون حديثاً.

والذي يعنينا المعلقات الواردة في كتاب المغازي على وجه الخصوص، حيث بلغ عددها كما قال ابن حجر:" السيرة إلى آخر المغازي فيه من التعاليق سبعة وتسعون حديثا ".[١]

والمعلقات في كتاب المغازي نسبتها من أكبر النسب بين كتب الجامع الأخـرى، فـإذا علمنا أن مجموع ما في الصحيح من المعلقات (١٣٤١)حديث، ظهر لنا أن نسبة المعلقات فـي المغازي إلى مجموع ما في الجامع يساوي(٨% تقريباً)، فهو الكتاب الأكثر عدداً من حيث عدد التعاليق فيه، ويليه كتاب التفسير وفيه تسعة وسبعون حديثاً معلقاً.

وصلها الحافظ جميعاً في كتابه تغليق التعليق، وبين بذلك المصدر الـذي اعتمـد عليـه البخاري فأخرجها منه.[٢]

خامساً: من فوائد التكرار والاختصار والتقطيع والتعليق في مرويات المغازي:

١. إيراد الرواية عن آهل الاختصاص .

٢. إخراج الرواية عن حد الغرابة من ذلك كثرة الشواهد للرواية.

٣. إيراد فائدة زائدة لم ترد في رواية أخرى.

٤. بيان كثرة طرق الرواية.

٥. بيان الأحاديث التي يرويها البعض تامة والبعض مختصرة فيوردها كما جاءت فتـزول الشبهة عن ناقليها.

٦. بيان أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم ضمن الرواية فيفرد لكل لفظة باباً.

٧. قد تأتي رواية ويتعارض فيها الوصل والإرسال ويرجح هـو الوصـل فيـذكر كـلا الروايتين تنبيهاً منه بعدم تأثير الإرسال على روايته الراجحة، وكذا الوقف والرفع ، وقد تـأتي رواية بالعنعنة وجاءت من طريق أخرى مصرح فيها بالسماع فيكررها لبيان ذلك.

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ٤٦٩-٤٧٠.

٢) ابن حجرأبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت:٨٥٢هـ) **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، ط:١ ، ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي ، دار عمار- بيروت ، عمان – الأردن، ٥ م، ١٠١/٤-١٧١.

٨. إيراد المعاني والألفاظ التي تختص بالمغازي دون غيرها مثل الأحكام الفقيهية.

٩. تصحيح روايات وردت في كتاب المغازي وإيرادها في الصحيح إن كانت على شرطه، والتعليق عن بعض الرواة في حال تفردهم، كما سبق في تعليقه عن ابن خياط.

١٠. ومنها أنه صحح أحاديث على هذه القاعدة –تقطيع الحديث واختصاره-، فيشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى، ومنها أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة ، فيوردها كما جاءت؛ ليزيل الشبهة عن ناقليها، ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل منها باباً مفرداً.[١]

١١. والاختصار والتقطيع والتكرار والتعليق ضمن مرويات المغازي تأتي لوصف أحداث دون أخرى بحسب الأبواب التي ترجم بها، خاصة وأن الغالب فيها وصف تاريخي وسرد قصصي لأحداث المغازي.

١٢. ويستفاد من هذه المناهج تكثير طرق الرواية لما علم من اتصال كثير من روايات المغازي بالأسانيد التي تنزل عن درجة الصحة.

١٣. وعلى ضوء ما تقدم قال ابن حجر بعد بيان تقطيع البخاري للحديث واختصاره وتكراره، تقرر واتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحكم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية موجباً، لئلا يعد مكرراً بلا فائدة، كيف وهو لا يخليه مع ذلك من فائدة اسنادية وهي إخراجه للإسناد عن شيخ غير الشيخ الماضي أو غير ذلك.[٢]

---

١) انظر ابن حجر، **هدي الساري،** ص:١٢-١٣.

٢) انظر ابن حجر، هدي الساري، ص:١٣-١٤، وانظر لمزيد اطلاع البواعنة ، محمد سعيد، **تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح، دراسة نظرية تطبيقية.**

الفرع الثاني

نماذج من مرويات المغازي يظهر فيها التكرار والتقطيع والاختصار والتعليق

دراسة الأمثلة التطبيقية لبعض من مرويات المغازي تُظهر بجلاء عناية الإمام البخـاري بمثل هذه المناهج، وفيما يلي بعض منها.

المثال الأول:

قال البخاري: حدثَنَا عِلي بن عبدِ اللهِ حدثَنَا سفْيان قَالَ سمِعتُ الزهرِي وسأَله إِسماعِيلُ بن أُميةَ قَالَ أَخْبرنِي عنْبسةُ بن سعِيدٍ أَن أَبا هريرةَ ﷺ أَتَى النبِي ﷺ فَسأَله قَالَ له بعض بنِي سـعِيدِ بن الْعاصِ لَا تُعطِهِ فَقَالَ أَبو هريرةَ: هذَا قَاتِلُ ابن قَوقَلٍ، فَقَالَ: وا عجباه، لِوبرٍ تَدلى مِن قَـدومِ الضأْن.

ويذْكَر عن الزبيدِي عن الزهرِي قَالَ أَخْبرنِي عنْبسةُ بن سعِيدٍ أَنه سمِع أَبا هريرةَ يخْبِـر سعِيد بن الْعاصِ قَالَ بعثَ رسولُ اللهِ ﷺ أَبان علَى سرِيةٍ مِن الْمدِينَةِ قِبلَ نَجدٍ، قَالَ أَبو هريـرةَ: فَقَدِم أَبان وأَصحابه علَى النبِي ﷺ بِخَيبر بعد ما افْتَتَحها وإِن حزم خَيلِهِم لَلِيفٌ، قَالَ أَبو هريـرةَ، قُلْتُ يا رسولَ اللهِ: لَا تَقْسِم لَهم، قَالَ أَبان وأَنْتَ بِهذَا يا وبر تَحدر مِن رأْسِ ضأْنٍ فَقَالَ النبِـي ﷺ يا أَبان اجلِس فَلَم يقْسِم لَهم.[1]

أورد الإمام البخاري هذه الرواية مكررة في كتاب الجهاد والسير[2] وكانت لبيـان أحكـام ظهر هذا جلياً من خلال ترجمة الباب، وكررها لغاية أخرى بخلاف الغاية من إيرادهـا ضـمن مرويات المغازي، وفي الرواية المعلقة بعد المسندة في المغازي التي قال فيهـا:" ويـذْكَر عـن الزبيدِي..." فهي مكررة، وفيها بيان صريح أن قدوم أبان كان من أحداث خيبر وبعـد فتحهـا، وكما صرح بأمر لم يصرح به في رواية الجهاد وهو أن أَبان هو الذي بعثه رسول الله ﷺ علَى سرِيةٍ مِن الْمدِينَةِ قِبلَ نَجدٍ ، وبين في الرواية الذي سأله العطاء، والذي أشار عليه بالمنع.

وعن ابن حجر:" (أَن أَبا هريرة أَتَى النبِي ﷺ فَسأَله) هذَا السياق صورته مرسل، وقَـد تَقَدم مِن وجه آخَر مصرحا فِيهِ بِالِاتصال فِي الْجِهادِ ، وفِيهِ بيان اِسم الْمبهم هنَا" وقال فِي قَوله :

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح: ٣٩١١.

٢) قال البخاري: حدثَنَا الْحميدِي حدثَنَا سفْيان حدثَنَا الزهرِي قَالَ أَخْبرنِي عنْبسةُ بن سعِيدٍ عن أَبِي هريرةَ ﷺ قَالَ: أَتَيتُ رسولَ اللهِ ﷺ وهو بِخَيبر بعد ما افْتَتَحوها فَقُلْتُ يا رسولَ اللهِ أَسهِم لِي فَقَالَ بعض بنِي سعِيدِ بن الْعاصِ لَا تُسهِم له يا رسولَ اللهِ فَقَالَ أَبو هريرةَ هذَا قَاتِلُ ابن قَوقَلٍ فَقَالَ ابن سعِيدِ بن الْعاصِ واعجبا لِوبرٍ تَدلى علَينَا مِن قَدومِ ضأْنٍ ينْعى علَي قَتْلَ رجلٍ مسلِمٍ أَكْرمه الله علَى يدي ولَم يهِني علَى يديهِ قَالَ فَلَا أَدرِي أَسهم له أَم لَم يسهِم له.
قَالَ سفْيان وحدثَنِيهِ السعِيدِي عن جدهِ عن أَبِي هريرةَ قَالَ أَبو عبد اللهِ السعِيدِي هو عمرو بن يحيى بن سعِيدِ بن عمرِو بن سعِيدِ بن الْعاصِ. انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب الْكَافِرِ يقْتُلُ الْمسلِم ثُم يسلِم فَيسدد بعد ويقْتَلُ، ح: ٢٦١٥.

" قَالَ لَه بعض بنِي سعِيد بن الْعاصِ لَا تُعطِهِ " والْقَائِل هو أَبان بن سعِيد كما فِي الروايـةِ الَتِـي بعده".

وعنه قال:" قَوله : (لِوبرٍ تَدلى مِن قُدومِ الضأْن) كَذَا اِخْتَصره ، وقَد مضى فِي الْجِهـادِ مِن روايةِ الْحميدِي عن سفْيان أَتَم مِنْه، وقال : "فِي روايةِ الزبيدِي أَن أَبان هو الَذِي سـأَلَ، وأَن أَبا هريرةَ هو الَذِي أشار بِمنْعِهِ، وقَد رجح الذهلِي رواية الزبيدِي، ويؤَيد ذَلِك وقُوع التصريح فِي روايته بِقَول النبِي ﷺ: يا أَبان اجلِس" ولَم يقْسِم لَهم".[1]

كأن الإمام البخاري من مجموع الروايات على اختلاف أبوابها أراد الإشارة إلى الاختلاف وترجيح الرواية المصرح فيها بالسائل والمانع، وجاء بالرواية التـي أشـار ابـن حجـر بـأن صورتها الإرسال والتي تشير إلى مرونة من البخاري ولا تضر في المغازي، في حـين أنهـا تقدمت متصلة في الجهاد، وأتى بها لفائدة تقدم بيانها، فالتكرار في الجامع لا يكون إلا لفائدة .

الروايات المكررة ضمن مرويات المغازي كثيرة جداً، وذلك لطبيعة المغـازي، ولكثـرة رواتها، ولاختلاف روايتهم لأحداثها، الأمر الذي جعلنا نلاحظ التكرار وكثرته في المغازي.[2]

المثال الثاني:

قال البخاري: حدثَنِي عمرو بن خَالِدٍ حدثَنَا زهير حدثَنَا أَبو إِسحاقَ عن عمرو بن ميمـونٍ عن عبدِ اللهِ بن مسعودٍ ﷺ قَالَ: استَقْبلَ النبِي ﷺ الْكَعبةَ فَدعا علَى نَفَرٍ مِن قُريشٍ علَى شَيبةَ بن ربِيعةَ وعتْبةَ بن ربِيعةَ والْولِيدِ بن عتْبةَ وأَبِي جهل بن هِشَامٍ فَأَشْهد بِاللهِ لَقَد رأَيتُهم صرعى قَـد غَيرتْهم الشمس وكان يوما حارا.[3]

أخرج الإمام البخاري هذه الرواية في ستة مواضع من الجامع الصحيح[4] جاءت مختصرة في المغازي، وقد أخرجها مطولة في كتاب الوضوء وهو الموضع الأول الذي أخرج فيه هـذه

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٥٣/١٢.

٢) انظر لمزيد اطلاع: البخاري **الجامع الصحيح** كتاب المغازي باب باب قَول اللهِ تَعالَى ﴿ إِذْ تَستَغِيثُون ربكُم فَاستَجاب لَكُم ...﴾ ، ٣٦٥٩، وكررها في كتاب الجهاد والسير، باب ما قِيلَ فِي دِرعِ النبِي ﷺ، ح: ٢٦٩٩، ، وكتاب تفسير القرآن، باب قَولُه ﴿ سيهزم الْجمع ويولون الدبر ﴾، ح: ٤٤٩٧، ح: ٤٤٩٩.

الرواية ٣٦٦٠ في المغازي كررها في كتاب تفسير القرآن في الرواية ٤٢٢٩، باب ﴿ لَا يستَوِي الْقَاعِدون مِن الْمؤْمِنِين﴾ ﴿ والْمجاهِدون فِي سبِيل اللهِ ﴾، وفي رواية المغازي أشارة إلى السرد.

الرواية ٣٦٧٧ في المغازي كررها في الكتاب والباب نفسه بزيادة باللفظ في الرواية ٣٦٧٨، هذا وقد وردت في كتاب المناقب، باب منَاقِبِ الزبير بن الْعوامِ، ٣٤٤٣.

الرواية ٣٦٧٦، في المغازي باب قَتْل أَبِي جهلٍ، كررها كتاب الجمعة ما جاء فِي سجودِ القرآن وسنتِها، ١٠٠٥، وفي باب سجدةِ النجمِ، ح: ١٠٠٨، وفي كتاب تفسير القرآن ، باب ﴿ فَاسجدوا لِلهِ واعبدوا ﴾، ح: ٤٤٨٥.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب دعاءِ النبِي ﷺ علَى كُفارِ قُريشٍ ...، ح: ٣٦٦٥ ، أخرج مسلم الرواية عن انس بن مالك وهي شاهد لحديث ابن مسعود، مسلم، الصحيح، كِتَاب الْجنةِ وصِفَةِ نَعِيمِها وأَهلِها، باب عرضِ مقْعدِ الْميتِ مِن الْجنةِ أَو النار علَيهِ وإِثْباتِ عذَابِ الْقَبرِ والتعوذِ مِنْه، ح: ٥١٢١.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء باب إِذَا أُلْقِي علَى ظَهرِ الْمصلي قَذَر أَو جِيفَةٌ لَم تَفْسد علَيهِ صلَاتُه، ح:٢٣٣، وفي كتاب الصلاة ، باب الْمرأَةِ تَطْرح عن الْمصلي شَيئًا مِن الْأَذَى ح: ٤٩٠، وفي كتاب الجهاد والسير، باب

الرواية، واستل من القصة موضع الشاهد، وأخرج البخاري في رواية المغازي المتفـق علـى قتلهم، ووضعهم في القليب يوم بدر.

قال الحافظ :"فِي روايةِ شُعبة الواردة في الجهاد أَو أُبي بن خَلَف شَكَّ شُعبة، وقَـد ذَكَـر الْمصنفُ الِاخْتِلَافَ فِيهِ ... و الصواب ما رجح، وهو ما أَطْبقَ عليه أَصحاب الْمغَـازِي مـن أَن الْمقْتُولَ بِبدر أُمية، وَأن أَخَاه أُبيا قُتِلَ بِأحد، وأكد البخاري فِي الْمغَازِي قَتْلَ أُميةَ بِبدرِ".[١]

قلت: خلاف في السبعة الذين دعا عليهم النبي ﷺ كما في الرواية،[٢] وهؤلاء المـذكورين في رواية المغازي من المتفق عليه في دعاء النبي ﷺ عليهم، وأتى الإمام البخاري بالرواية التي رواها ابن مسعود ﷺ وهو شاهد عيان، في وصفه للحدث في ذلك اليوم الحار من أيام بدر.

المثال الثالث:

قال البخاري: حدثَنَا موسى بن إِسماعِيلَ.... قَالَ أَبو عبد اللهِ <u>وزاد ابن إِسحاقَ</u> حدثَنِي ابن أَبِي نَجِيحٍ وأَبان بن صالِحٍ عن عطَاءٍ ومجاهِدٍ عن ابن عباسٍ قَالَ تَزوج النبِي ﷺ ميمونَةَ فِي عمرةِ الْقَضاءِ.[٣]

لما أخرج البخاري رواية ابن إسحاق تعليقاً[٤]، وكأنه قصد منه التعليق الاختصار[٥]، والإشارة إلى أن زواج النبي ﷺ من ميمونة كان في هذا السفر خاصة.[٦]

فالتكرار في مرويات المغازي والتقطيع والاختصار والتعليق فيها كثير[٧]، حيث وظف الإمام البخاري هذه المناهج ليستل من الرواية بما فيها، موضع الشاهد الذي ترجم به، وعادةً ما يكرر البخاري رواية أو يختصرها أو يعلقها لبيان جزئية دقيقة في المغازي، وهذه المناهج ما كانت إلا خدمة للنصوص، من جهة الإسناد أو المتن على نحو يغلق الثغرات التي تكتنف إسناداً ما أو متناً ما بصورة تنم عن حذق ومهارة عالية من الإمام البخاري.

الدعاءِ علَى الْمشْرِكِين بِالْهزِيمةِ والزلْزلَةِ، ح: ٢٧١٧، وفي كتاب الجزية، باب طَرح جِيفِ الْمشْرِكِين فِي الْبِئْر ولَا يؤْخَذُ لَهم ثَمن، ح: ٢٩٧٤، وفي كتاب المناقب، باب ما لَقِي النبِي ﷺ وأَصحابه مِن الْمشْرِكِين بِمكةَ، ح: ٣٥٦٥.

١) ابن حجر ، **فتح الباري**، ٣٧٧/١.

٢) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء باب إِذَا أُلْقِي علَى ظَهرِ الْمصلي قَذَر أَو جِيفَةٌ ..... ، ح:٢٣٣.

٣) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب عمرةِ الْقَضاءِ ذَكَره أَنَس عن النبِي ﷺ، ح: ٣٩٢٦.

٤) ابن إسحاق، **سيرة ابن إسحاق (المبتدأ والمبعث والمغازي)**، ٢٤٧/٥.

٥) ابن حجر، **تغليق التعليق**، ١٣٩/٤.

٦) تقدمت دراسة هذا المثال في الأطروحة، ص: ١١٠، وانظر تغليق التعليق ١٣٩/٤.

٧) انظر لمزيد اطلاع على روايات ظهر فيها الاختصار ضمن مرويات المغازي : ٣٧٣٢، ٣٧٤٣، ٣٧٩٤، ٣٨١٧، ٣٨٣٤، ٣٨٤١، ٣٨٧٢، ٣٨٧٧، ٣٩٥٨، ٤٠٠٢، وغيرها كثير يظهر اختصارها من خلال سبر الروايات والمقارنة بينها.

المطلب الرابع

الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في مرويات المغازي عند البخاري

الحديث والخبر والأثر والموقوفات والمقطوعات مصطلحات أطلقها العلماء، بينها عموم وخصوص، وظهر الخلاف بينها قديماً، وللتفريق بينها أثر في سير الدراسة على خطى واضحة المعالم، والخروج بنتائج هادفة، خاصة وأن الإمام البخاري أورد ضمن مرويات المغازي بعض الأقوال الواردة عن الصحابة والتابعين، غير التي أوردها في التراجم، وفيما يلي بيان الفرق بين المصطلحات، وعدد الآثار فيها، وبيان الغاية منها.

وفيما يلي يلزمنا تعريف وبيان الآتي:

أولاً: تعريف الأثر.

ثانياً: بيان عدد الآثار ضمن مرويات المغازي، وبيان من وردت عنهم، وأهم أسباب إيرادها.

أولاً: تعريف الأثر.

لغة هو: ما بقى من رسم الشيء، ويطلق على بقية الشيء؛ وأصل الأثر ما ظهر من مشى الشخص على الأرض.[١]

في الاصطلاح: قال السخاوى: يقال لما نسب لصاحب الشرع أي الرسول ﷺ الخبر، وللصحابة: الأثر، وللعلماء: القول والمذهب.

قال ابن حجر: ويقال للموقوف والمقطوع: الأثر.[٢]

ونبه النووي في مختصره على أن أهل الحديث كلهم يطلقون الأثر على المرفوع والموقوف.[٣]

---

١) انظر الرازي، مختار الصحاح، تحت الجذر أثر، ١ / ٤.

٢) انظر ابن منظور، **لسان العرب**، ٥/٤، والنووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط:٢ ، ١٣٩٢ هـ، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ٦٣/١، و السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ١٨٤/١، وانظر طاهر الجزائري الدمشقي، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ١٧٦/١، والسخاوي، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ١٠٨/١-١٠٩، وانظر سراج الدين الأنصاري، **المقنع في علوم الحديث**، ص: ١١٤، و ابن جماعة ، **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ص: ٤٠.

٣) انظر الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط:١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، أضواء السلف – الرياض، ٣١٧/١.

ثانياً: بيان عدد الآثار ضمن مرويات المغازي، وبيان من وردت عنهم، وأهم أسباب إيرادها:

تضمنت مرويات المغازي في صحيح البخاري عدداً من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، وكتاب المغازي من الكتب التي لازمت فيها الآثار الأحاديث النبوية، ذلك أن أحداث الغزوات حدثت معهم فهم من خاضها، وشاهدها وحضر أحداثها، وسمع التابعين تفاصيل الأحداث عن الصحابة ﷺ فنقلوا لنا ما سمعوا وحفظوا بعد ما فهموا، وعلموا معاني الأقوال ومغازيها، فما ورد عنهم من الآثار الصحيحة الأصل فيها القبول والاعتبار في ميزان المحدثين.

على ما تقدم أورد الإمام البخاري الموقوفات فجزم بما صح عنده منها "ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات عن الصحابة والتابعين؛ على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به أو مما ترجم له فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة نعم والآيات المكرمة فجميع ذلك مترجم به، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض، والمقصود بالذات هو الأصل".[١]

وقال الحافظ: "اشْتَملَ كِتَاب الْمغَازِي مِن الْأَحادِيث الْمرفُوعة وما فِي حكْمها علَى خَمسمِائَةٍ وثَلَاثَة وسِتين حدِيثًا، الْمعلق مِنْها سِتة وسبعون حدِيثًا والْباقِي موصول، الْمكرر مِنْها فِيهِ وفِيما مضى أَربعمِائَةِ حدِيث وعشَرة أَحادِيث، والْخَالِص مِائَة وثَلَاثَة وخَمسون حدِيثًا، وافَقَه مسلِم علَى تَخْرِيجها سِوى ثَلَاثَة وسِتين حدِيثًا، ... وفِيهِ مِن الْآثَار عن الصحابة والتابِعِين اِثْنَان وأَربعون أَثَرا غَير ما ذَكَرنَاه فِي الْمسنَد مِما لَه حكْم الرفْع".[٢]

كان الإمام البخاري يورد الآثار خاصة ضمن مرويات المغازي؛ لبيان لفظ ما أو توضيحه، أو ترجيحه، ومن هنا كانت نسبتها كبيرة في كتاب المغازي.

---

١) ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ١٦.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨١/١٢.

المطلب الخامس

الروايات المنتقدة متناً على البخاري في كتاب المغازي

انتقد الإمام الدارقطني على الإمام البخاري، عدد من الروايات تقدمت الإشارة إلى بعضها، وكانت الروايات المتقدم دراستها انتقدت إسناداً على البخاري في الجامع، ومنها ما كان فيه النقد إسناداً ومتناً سيتم الإحالة إليها لعدم تكرارها هنا.

كان سبب الانتقاد من بعض العلماء على بعض من مرويات الصحيح لاختلاف وقع بين الرواة في متن الرواية، فرد الحافظ على المرويات المنتقدة ردوداً شافيةً، سجلت له دون تمسكه بقاعدة قبول زيادة الثقة على إطلاقها.... إضافة إلى أن من منهج البخاري التصحيح من حيث المجموع[١]، ولذلك نرد غالب المنتقد من مرويات المغازي متناً إلى أحد الأقسام التي أحال إليها ابن حجر في معرض رده على المنتقد من مرويات الجامع الصحيح وكان القسم السادس منها : وهو ما اختلف فيه بتغير بعض ألفاظ المتن، وهذا أكثره لا يترتب عليه قدح؛ لإمكان الجمع في المختلف من ذلك أو الترجيح، على أن الدارقطني وغيره من أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك كما تعرضوا لذلك في الإسناد.[٢]

عليه كان غالب المنتقد من الروايات متناً سببه الرواية بالمعنى التي لها أثر في التعليل، فكثيراً ما تختلف متون الروايات بسبب الرواية بالمعنى، وأحياناً لا يؤثر ذلك الاختلاف ولا يقدح في صحة الحديث، وأحياناً يؤثر في صحة الحديث ويكون سبباً لتعليله.[٣]

الروايات المنتقدة في الصحيح على الإمام البخاري متناً عددها قليل جداً،[٤] مقارنة بالروايات التي انتقدت إسناداً، والراجح فيها والله تعالى أعلم قول الإمام البخاري كونه من الأئمة النقاد الذين لهم وزنهم في الحديث وعلله.

فيما يأتي مرويات المغازي المنتقدة متناً على الإمام البخاري في الجامع الصحيح:

الرواية الأولى: كان الانتقاد لخلاف على الشيخ في الرواية.[٥]

قال البخاري: حدثَنَا أَبو الْيمان أَخْبرنَا شُعيب عن الزهري قَالَ أَخْبرنِي سعِيد بن الْمسيبِ أَن أَبا هريرةَ ﷺ قَالَ: شَهِدنَا خَيبر فَقَالَ رسولُ اللهِ ﷺ لِرجلٍ مِمن معه يدعِي الْإِسلَام..... الحديث

١) انظرابن حجر، **هدي الساري**، بتصرف ص: ٣٤٥-٣٤٦.

٢) انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٣٤٦.

٣) أبو بكر كافي، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليله**ا، ص: ٢١٩. ولمزيد من المعلومات عن انتقاد المحدثين لحديث بسبب علة في متنه سببها الرواية بالمعنى انظر ص: ٣٢٠-٣٢١.

٤) العوني، الشريف حاتم بن عارف، **مصادر السنة ومناهج مصنفيها**، ٣٥/١.

٥) انظر الرواية الثالثة مما انتقد إسناداً ، ص: ١٢٩-١٣٠، وابن حجر، **هدي الساري**، ح: ٦٥، ص:٤٤٦.

تَابعه معمر عن الزهري.

وقَالَ شَبِيب[١] عن يونُس عن ابن شِهابٍ أَخْبرني ابن الْمسيبِ وعبد الرحمن بن عبدِ اللهِ بن كَعبٍ أَن أَبا هريرةَ قَالَ شَهدنَا مع النبِي ﷺ حنَينًا.

وقَالَ ابن الْمباركِ عن يونُس عن الزهرِي عن سعِيدٍ عن النبِي ﷺ تَابعه صالِح عن الزهري .

وقَالَ الزبيدِي أَخْبرني الزهري أَن عبد الرحمن بن كَعبٍ أَخْبره أَن عبيد اللهِ بن كَعبٍ قَالَ أَخْبرني من شَهد مع النبِي ﷺ خَيبر.

قَالَ الزهري وأَخْبرني عبيد اللهِ[٢] بن عبدِ اللهِ وسعِيد عن النبِي ﷺ.[٣]

من مجموع الروايات يظهر أن الخلاف من شبيب الراوي عن يونس عن الزهري، بذكره بدل خَيبر لَفْظَةَ " حنَينٍ "وهو مخالف بهذا لكافة الرواة، ولا يمنع ذكر البخاري السند لبيان مخالفته وليس لاعتماده، هذا وقد صحح البخاري أصل الباب من مجموع رواياته.

الرواية الثانية:[٤]

قال البخاري: .... حدثَنِي ثَور قَالَ حدثَنِي سالِم مولَى ابن مطِيعٍ أَنه سمِع أَبا هريرةَ ﷺ يقُولُ: افْتَتَحنَا خَيبر ولَم نَغْنَم ذَهبا ولَا فِضةً إِنما غَنِمنَا الْبقَر والْإِبِلَ والْمتَاع والْحوائِطَ، ثُم انْصرفْنَا مع رسول اللهِ ﷺ إِلَى وادِي الْقُرى .... الحديث. [٥]

مما تقدم نلاحظ أن الروايات المتقدمة انتُقدت إسناداً ومتناً في آن واحد ، وجاء النقد في المتن من أبي هريرة ، وقوله: شهدنا خيبر في رواية ، وقوله : افتتحنا خيبر في أخرى ونعلم أن أبا هريرة إنما قدم بعد الفتح، وحضر قسمة الغنائم، ومن كلا اللفظين يفهم انه ﷺ إنما روى بالمعنى في وصفه الرواية ولا ضير في ذلك، والله تعالى أعلم.

الأمر الذي جعلنا لا نعتبر الانتقاد في متون مرويات المغازي كما تقدم ونأخذ بأقوال الحافظ فيها لأن الراجح قول البخاري، وقد عرض صحيحه على أئمة عصره من المحدثين وعلماء العلل، ورضوا بما فيه، ولأن الإمام البخاري صحح أصل الباب فالمعتمد أصل الحديث والقصة لا خصوص طرق بعينها.

---

١) قال ابن حجر في **الهدي** شعيب، انظر ص:٤٤٦، وهو شبيب بن سعيد أحد الرواة عن يونس بن يزيد.

٢) الوارد في المطبوع من الهدي عبد الله ، انظر ابن حجر، **هدي الساري**، ص: ٤٤٦.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة خيبر، ح: ٣٨٨٢.

٤) انظر من الأطروحة، ص:١٣٥-١٣٦.

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ح:٣٩٠٨.

الفصل الثالث

القواعد التي اعتمدها البخاري في مرويات المغازي

وقد جعلت كل قاعدة منها في مبحث مستقل، فكان الفصل كالآتي:

المبحث الأول: اعتماد الروايات المقبولة في المغازي.

المبحث الثاني: العرض على القرآن الكريم عند البخاري

المبحث الثالث: اعتماد المنهج النقدي عند البخاري في مرويات المغازي

المبحث الرابع: الاعتناء بنقل الرواية عن شاهد العِيان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اعتماد البخاري رواية شاهد العيان الذي حضر الحادثة.

المطلب الثاني: اعتماد رواية أهل شاهد العيان وخاصته.

المبحث الخامس: عناية البخاري بما اتفق عليه مصنفو المغازي.

المبحث السادس: عناية البخاري بالنسخ الحديثية في كتاب المغازي.

الفصل الثالث

القواعد التي اعتمدها البخاري في مرويات المغازي

بعد الدراسة التطبيقية المتقدمة لمرويات المغازي في الجامع الصحيح للإمام البخـاري، يتبين لنا أن له منهجاً خاصاً فيها، حيث اعتمد منهج المحدثين في نقدها، ففي حين أن المؤرخين جمعوا روايات كثيرة في المغازي، دون التمحيص في صحتها، فـإن البخـاري سـلك مـسلك المحدثين في نقد هذه الروايات، فانتقى منها ما جمع شروط الحديث المقبول، ولم يتـرك حريـة النقد والترجيح للقارئ، وقد لحظت أن منهج البخاري في مرويات المغازي يتسم بالمرونة فـي قبولها، قد نزل فيها ببعض شرطه في الرجال، على أن يصل بالاعتبار إلى صحة أصل الرواية عموماً وقبولها.

من مجموع القواعد المستنبطة التي اعتمدها الإمام البخاري، وسار عليها في مرويـات المغازي، أسس رحمه الله منهجاً دقيقاً، وهذه الضوابط – بمجموعها- تساعد على تصحيح أكبر قدر ممكن من المرويات التي جمعت في المغازي ووضعها في دائرة القبول.

وفيما يأتي دراسة لهذه القواعد المستنبطة التي سار عليها الإمام البخـاري، مـع بيـان لأمثلة توضيحية من مرويات المغازي في صحيحه.

وقد جعلت كل ضابط في مبحث مستقل، فكان الفصل في خمسة مباحث:

المبحث الأول: اعتماد الروايات المقبولة في المغازي.

المبحث الثاني: العرض على القرآن الكريم عند البخاري.

المبحث الثالث: اعتماد البخاري المنهج النقدي في مرويات المغازي

المبحث الرابع: الاعتناء بنقل الرواية عن شاهد العيان، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اعتماد البخاري رواية شاهد العيان الذي حضر الحادثة.

المطلب الثاني: اعتماد رواية أهل شاهد العيان وخاصته.

المبحث الخامس: عناية البخاري بما اتفق عليه مصنفو المغازي.

المبحث السادس: عناية البخاري بالنسخ الحديثية في كتاب المغازي.

المبحث الأول

اعتماد الروايات المقبولة في المغازي

تمهيد:

اتخذت كتابة السيرة النبوية عند المسلمين مناهج مختلفة، كان أبرزها المنهج الروائـي[١]، وعمدته الرواية المسندة، وهو المنهج المتعارف عليه في مصنفات التـاريخ عامـة والمغـازي والسير خاصة، فجمعتْ من المرويات الصحيح والسقيم، والغث والسمين، وهـو أمـر يتنـافى وطبيعة مناهج المحدثين في نقلهم سيرة سيد المرسلين، محمد بن عبد الله عليه السلام وعلى آلـه وصحبه أجمعين.

إن منهج المحدثين خاص بالحديث، فإذا علمنا أن" الحديث قد أثر أثراً بعيداً في كثير من العلوم الإسلامية، فإن تأثيره في علم التاريخ عند المسلمين أقوى وأبعد"[٢]، ولما كانـت العلاقـة وثيقة بين العلْمين أشار الدكتور سلطان العكايلة قائلاً:" الحق أن السيرة النبويـة العطـرة هـي محور الاهتمام بعلم التاريخ عند المسلمين، لا بل هي سيدته وسبب نشأته"[٣].

وقال أيضاً في ذلك بأن " التاريخ الإسلامي ما نشأ أساساً إلا من آصرة الحديث النبوي، ولا شب إلا تحت مظلته، بجهود أعلام هذه المدرسة المعطاءة منذ وقت مبكر"[٤]، والسيرة النبوية وما فيها من أحداث أعظم ما ورد في التاريخ الإسلامي، ولما غاب المنهج الروائي على التدوين التاريخي في القرنين الأول والثاني الهجريين، ترتب على ذلك أمور أهمها التقطيع فـي سـياق الحدث لانفصال الأخبار بعضها عن بعض بالأسانيد[٥]، وظهور الآثار بشكل واضح في مرويات المغازي والسير عند الإمام البخاري؛ وذلك لطبيعة مرويات المغـازي وخـصوصيتها بالـسرد والترابط والمتسلسل فيها، وهو مغاير لما كان عليه المحدثون في مناهجهم، وقد اعتمد البخـاري عدداً من الضوابط عمدتها القبول.

وسيتم دراسة هذا المبحث من خلال ما يأتي:

---

١) وأعني بالمنهج طريقة الاستدلال المعتمدة في إثبات المطلوب، والمنهج الروائي هو المعتمد على سرد الروايات التاريخية المسندة ورواياتها، انظر عبد الحميد، صائب، **علم التاريخ ومناهج المؤرخين في علم التاريخ نشأة وتدويناً ونقداً وفلسفةً ومناهج كبار مؤرخي الإسلام،** طبعة دار الغدير، بيروت - لبنان، ص: ١٥١.

٢) الدكتور بشار عواد، **مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ عند المسلمين**، بحث منشور في مجلة الأقلام- بغداد- السنة الأولى- م:٥، كانون الثاني ١٩٦٥، ص: ٢٢، نقلاً عن الدكتور العكايلة، **نقد الحديث** ، ص: ٤٣.

٣) العكايلة، الدكتور سلطان ، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، ، ص: ٤٣.

٤) العكايلة، الدكتور سلطان، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، ص: ٥.

٥) انظر صائب، **علم التاريخ ومناهج المؤرخين في علم التاريخ .... ومناهج كبار مؤرخي الإسلام،**ص: ١٥١.

أولاً: أسباب تحري البخاري شروط القبول في مرويات المغازي.

قصد البخاري في الجامع الصحة، ولما اعترى الضعف كثيراً من مرويـات المغـازي، أخرج كثيراً منها وصولاً إلى دائرة الحديث المقبول، وقد هيأ الله له أسباباً، استند إليها في انتقاء أكبر عدد من المرويات في المغازي، كان من أبرزها:

- الرواية المسندة المتصلة عن طريق الثقات الأثبات إلى الصحابة الذين شاركوا الرسول ﷺ فترات حياته، ثم التابعين الذين عاصروا الصحابة ﷺ وسمعوا منهم وحملوا عنهم.
- التدوين المبكر للسيرة النبوية، فقد بدأ تدوين السنة والسيرة النبوية جنبا إلى جنب منذ وقت مبكر في حياة الرسول ﷺ، وذلك بكتابة الأحاديث التي تتعلق بالحوادث التي وقعت في زمنه ﷺ مثل بعثته ﷺ وبداية نزول الوحي عليه وما لقيه بمكة قبل الهجرة ثم هجرته إلى المدينة، وهجرة بعض أصحابه إلى الحبشة قبل ذلك، وغزواته وأسفاره ﷺ وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بشخصه وسلوكه في حياته كلها ﷺ، فكل هذه الأمور مثبتة في السنة وكتبها.
- اشتهار بعض الصحابة والتابعين باهتمامهم بسيرته ﷺ وإيلائها جل عنايتهم، فلقنوها أبناءهم، ونساءهم، ومواليهم، حتى كانوا يحفظونهم مغَازيه كما يحفظونهم السورة من القرآن، قال علي بن الحسين ﷺ: "كنا نُعلم مغازي النبي ﷺ كما نُعلم السورة من القرآن، وعن الإمام الزهري قال في علم المغازي: علم الآخرة والدنيا"، وعن "محمد بن سعد بن أبي وقاص ﷺ يقول: "كان أبي يعلمنا المغازي والسرايا، ويقول يا بني هذه شرف آبائكم فلا تعدموا ذكرها".[١]

أشار الزهراني وغيره من العلماء[٢] بأن كتابة السيرة النبوية تأتي في الأهمية بعد كتابة السنة النبوية، أي الحديث النبوي وما فيه من الأحكام، فذكر أن أول من بدأ بالكتابة عن حياة الرسول الكريم ﷺ هو عروة بن الزبير(ت:٩٢ هـ)، ثم أبان بن عثمان بن عفان(ت١٠٥هـ)،ثم وهب بن منبه(ت١١٠هـ)، ثم شرحبيل بن سعد (ت١٢٣هـ)، ثم ابن شهاب الزهري (ت:١٢٤هـ)، إلى أن تنامى الاهتمام بكتابة السيرة النبوية إلى درجة الإتقان والوضوح

---

١) الخطيب البغدادي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للنظر في الأقوال السالفة الذكر ١٩٥/٣، وانظر ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي(ت: ٧٧٤ هـ)، **البداية والنهاية**، ط:١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٩٧/٣، رضا، محمد رشيد، **سيدنا محمد ﷺ**، ٢٤٢/١.

٢) انظر الزهراني، ضيف الله بن يحيى، " **مصادر السيرة النبوية دراسة تحليلية نقدية لبعض مصادر السيرة النبوية**"، ص:١، وانظر حمادة، فاروق، **أعلام السيرة النبوية في القرن الثاني للهجرة مصنفاتهم ومناهجهم**، بحث قيم في بابه وقع في (٥٨) صفحة، فقد ذكر معظم أعلام المغازي وفيه إفادة عظيمة مصدره موقع الوراق، والبكري، محمد أنور، **مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى**، الفصل الثالث: أشهر من صنف في السيرة النبوية في القرون الثلاثة الأولى، ص: ٤٩.

والشمول، وكان على رأس ذلك الجيل الإمام محمد بن إسحاق(ت١٥٢هـ)؛ والذي يعد من أوثق من كتب في سيرة المصطفى ﷺ، وقد ضاع قسم كبير من كتابه، إلا أن ابن هشام (ت٢١٨هـ) قدم لنا عملاً جليلاً بروايته للسيرة من خلال كتاب (المغازي) لابن إسحاق، فقدمها لنا مشروحةً ومهذبة ومنقحة، وهي السيرة المعروفة بسيرة ابن هشام.

قلت: وكل من تقدم ذكرهم من العلماء عدوا من ثقات المحدثين، الذين عرفهم العلماء ولهم تراجم في كتب الرجال عرفهم العلماء من خلالها.

- وأشار العمري إلى أن منها ظهور الجهابذة من المحدثين الذين عنوا بالسيرة النبوية، قبل أن تتناولها أقلام القصاص والمؤرخين، ميزة لمصادر السيرة النبوية لم تتوفر لغيرها من كتب الأخبار والتاريخ، وذلك لكون المحدثين ثقات مأمونون في الرواية، لهم منهجهم في نقد الروايات سنداً ومتناً، ولهم أسلوبهم المتسم بالجدية والبعد عن الحشو والمبالغة.[١]

كما ينبغي أن لا نغفل الذكر بأن المحاولات الأولى للتأليف في السيرة النبوية جاءت على سبيل الاستقلال في أواخر النصف الثاني من القرن الأول الهجري[٢]، وهذا يعني أن المسلمين قد أولوا أحاديث رسول الله ﷺ ، وسننه، وأيامه، ومغازيه عناية فائقة.

إن جميع ما ذكرت من الأسباب السابقة ساعدت الإمام البخاري وساندته في انتقاء عدد كبير من الروايات المقبولة في المغازي وتخريجها في جامعه الصحيح.

من الأسباب السالفة الذكر يمكننا القول ان السيرة النبوية مرت في القرون الثلاثة الأولى بمراحل مختلفة.

ثانياً : التأليف في السيرة النبوية مر بثلاثة مراحل في القرون الثلاثة الأولى، وهي:

إلى المراحل الثلاث بتسلسلها الذي يشير إلى تطورها فصل الدكتور محمد أنور البكري المراحل الثلاث بدقة مبيناً لها ، وهي:

المرحلة الأولى: مرحلة الرواية الشفوية، ومثلها طبقات الصحابة ﷺ، حيث جمعوا فيها ﷺ روايات كثيرة في المغازي في المائة الأولى من تاريخ الإسلام.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التدوين الجزئي، وفيه يروي الراوي عدة أخبار لحادثة واحدة بأسانيده، تتعلق بقضية واحدة .

---

١) انظر العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ٦٥/١.

٢) انظر أبو شهبه، د: محمد بن محمد، **السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة**، ط:٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، دار القلم، دمشق، ٢٨/١ .

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الكتب الخاصة، وصولاً إلى ما نسميه بالتصنيف الموسوعي في السيرة النبوية.[١]

المراحل المتقدمة مجتمعة سار فيها العلماء على منهج المحدثين، منهم عروة بن الزبير والزهري، وابن إسحاق، وابن خياط وغيرهم، ممن كان لهم هذا الاهتمام إلى جانب اهتمامهم الأكبر بالحديث ومروياته، واعتمدوا منهج المحدثين بنقل الرواية التاريخية، ومنه نلحظ مدى اعتماد الإمام البخاري في النقل والرواية عنهم وعن أمثالهم، ولذلك قال الدكتور العكايلة:" الحق أن وجهة هؤلاء جميعاً كانت في الأصل وجهة محدثين، وقد كان لهذا التخصص وتفوقهم فيه، أثره الواضح في وسم دراساتهم التاريخية بميسم الحديث، الذي اعتمد ولاته منذ وقت مبكر أسلوب النقد والتمحيص"[٢].

وقد أفاد الإمام البخاري ممن تقدمه من العلماء، حيث جمع أكبر قدر ممكن من المرويات التاريخية الواردة في المغازي النبوية في جامعه الصحيح، ارتقاء بها مجتمعة ووضعها في دائرة القبول، حيث انتقى منها ما يمكن بمجموع طرقه أن يكون صورة مقبولة لحادثة من أحداث المغازي.

ثالثاً: تقدم البخاري على غيره من العلماء في تمحيص روايات المغازي.

يعد البخاري من أوائل العلماء الذين قصدوا تخريج المقبول من مرويات المغازي، وكانت صحة الإسناد من أولى القواعد التي اعتمدها في المغازي والسير، وكأنه قصد وضع كتاب خاص بمرويات المغازي والسير، لإثبات وجود أصول مقبولة لها، فأخضعها جميعها لمنهج النقد عند المحدثين، فانتقى من مجموع الروايات ما وافق منهجه في الجامع الصحيح.

المتأمل في الصحيح يلاحظ أن الإمام البخاري حرص على إخراج مرويات المغازي المقبولة كما هو الحال في مرويات العقائد والأحكام في الحكم عليها من حيث صحتها إسناداً ومتناً، إلا أنه تساهل في بعض رجال كتاب المغازي وغيره من كتب الجامع أكثر من غيرها من الكتب الخاصة بالعقائد والأحكام، وقصد بذلك تصحيح أصل الرواية بالاعتبار الذي تقدمت

---

١) البكري، محمد أنور، **مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى**، المراحل الثلاث بتصرف، ص:٥٠-٧٢

٢) العكايلة، سلطان سند، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، ص: ٤٣.

الإشارة إليه، فيخرج الراجح منها عند الاختلاف بينها، فيكون بذلك قد صحح أصل الباب من مجموع رواياته.

من خلال مرويات المغازي والسير عند البخاري في جامعه الصحيح نلاحظ دقته في انتقاء الروايات الواردة عن الثقات من الرواة، وكما نلحظ إيراده مضمون كثير من الروايات الواردة عند بعض أئمة المغازي ممن لم يتوخ الصحة مقصداً كابن إسحاق وابن سعد مثلاً، إلا أننا نرى تعليق الإمام البخاري عنهم وعدم إسناد الرواية إليهم، الأمر الذي جعل بعض أهل العلم يصرح بأن الإمام البخاري لم يعتمدهم من رواة الصحيح، وإن كان يرجح بعض الأقوال والآراء الواردة عنهم في تراجم الأبواب، وهم الذين قيل أنهم من أرباب المغازي وأصحابها.

ومن يتأمل التراجم والمتون في مرويات المغازي يلاحظ هذا الأمر بجلاء، فمما ورد عن البخاري في التراجم، أنه قال: باب غَزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ **قَالَ ابن إِسحاقَ** أَولُ ما غَزا النبِي ﷺ الْأَبواء ثُم بواطَ ثُم الْعشَيرةَ، وكذلك نرى كثير من المتابعات فنراه يعلق قائلاً :"قال خليفة"[١]، وكان كثيراً ما يعلق عن شيوخه.[٢]

تعمد الإمام البخاري الانتقاء والاختصار في مرويات المغازي، ومن منهجه في الجامع تخريج الروايات المسندة وتمحيصها، فلم يجعل على عاتق اللاحقين تمحيص الأخبار وهو من نقاد وعلماء الحديث، فانتقى الرواية وانتقى رواتها، وتحرى الحياد والموضوعية، محاولاً انتقاء الرواية عن الرواة الذين اهتموا بالمغازي من المحدثين، وعدوا من مصادره في الجامع، وقد أكثر الحافظ في الفتح من الإشارة إليهم، ولم يعتمد البخاري العقل وحده للحكم على الرواية، وإنما استخدم النقد سنداً ومتناً، منتقياً الخبر الأقرب للقبول؛ فكان حكمه على الرواية من مجموع ملابساتها.

ومن أهم العوامل التي جعلت السيرة النبوية الصحيحة ترتكز ابتداء على ما ورد في الجامع الصحيح للإمام البخاري، منهجه الجامع المانع، ذلك أنه امتاز بالروح العلمية، والعقلية التاريخية السليمة الاعتقاد والفطرة، وتوفر المصادر وهمته العالية في الاطلاع؛ لاستخراج المقبول من المرويات وتصحيح أصولها، بالتالي نلاحظ أن البخاري استخرج كل ما هو صحيح

---

١) انظر مثلاً الروايات : ٣٧٦١، ٣٧٨١، ٤٦٨٠.

٢) انظر النوع الثالث: المقطوعات والآثار في تراجم مرويات المغازي عن أربابها، ص:٣٥.

ومقبول، ومن هنا ارتقت مغازي صحيح البخاري إلى المرتبة الأولى من حيث الصحة، فاعتمدها من كتب في المغازي بعده.

وهذا فضل نرده إلى البخاري الذي عد من أوائل المحدثين المتحرين الصحة بناء على ما أخرج في الجامع، ومن المؤرخين طبقاً لما أخرجه في المغازي ضمن الجامع الصحيح، جامعاً بحنكة بين كلا المنهجين، فكان ذلك انطلاقاً لنقل الرواية التاريخية بصورة صحيحة طبقاً لمنهجية المحدثين النقدية الدقيقة، وصولاً إلى ما نسعى إليه الآن مما نسميه بالرواية التاريخية الصحيحة.

وفيما يأتي مثال لرواية في المغازي يوضح -بشيء من التفصيل- ما أشرنا إليه من طريقة الإمام البخاري في الانتقاء والترجيح والجمع والتوفيق بين المرويات وصولاً إلى المقبول منها.

قال البخاري: "**باب عدة أصحاب بدر**"، وذكر في الباب أربع روايات، وبعد النظر في مصنفات التاريخ والسير، ولهذا البند خاصة ظهر أن بينها تعارضاً، وعليه لابد من بيان السبب الذي جعل البخاري يترجم لهذا الباب ابتداء، وسبب إخراجه لمرويات معينة دون غيرها، وصولاً إلى عمدة الترجيح عنده لإخراج المقبول من مرويات المغازي الذي يؤكد ترجمة الباب ويثبتها.

في ترجمة الباب "**باب عدة أصحاب بدر**"، عموم فُهم من كلام ابن حجر حين قال:" أَي الَّذِين شَهِدوا الْوقْعة مع النبِي ﷺ، ومن أُلْحِقَ بِهم"[١]، ومع ذلك فإن الترجمة مطابقة لروايات الباب، والذي ظهر أن الإمام البخاري تحرى فيها الصحة سنداً ومتناً، ومما يؤكد ذلك قول العيني:" يظهر وجه الاختلاف في العدد"[٢]، وهو الأمر الذي غدا ظاهراً لمن تأمل في مصنفات المغازي والسير.

وفيما يأتي بيان للروايات وما فيها من اختلاف بناء على توضيحات الحافظ ابن حجـر في الفتح، وبالرجوع إلى المصادر المختلفة من كتب الحديث والمغازي والسير والتاريخ:

١ - الرواية الأولى عند الإمام البخاري: أنهم كانوا (٣٠٠) وبضع عشرة رجلاً.[٣]

٢ - الرواية الثانية عند الإمام مسلم: أنهم كانوا (٣١٩)، رجلاً.[٤]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٩٣/١١.

٢) العيني، بدر الدين الحنفي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، ٢١١/٢٥.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب عِدةِ أَصحابِ بدرٍ ح: ٣٦٦١-٣٦٦٤.

٤) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر وإباحة الغنائم ح: ١٧٦٣.

٣ - الرواية الثالثة عند موسى بن عقبة: أنهم كانوا (٣١٦) رجلاً وهي رواية ضعيفة.[١]

٤ - الرواية الرابعة عند ابن إسحاق: أنهم كانوا (٣١٤) رجلاً، وهي رواية ضعيفة.[٢]

٥ - الرواية الخامسة أخرجها أبو داود: أنهم كانوا (٣١٥) رجلاً.[٣]

٦ - الرواية السادسة أخرجها أحمد وغيره: أنهم كانوا (٣١٣) رجلاً، وهي رواية ضعيفة.[٤]

٧ - الرواية السابعة أخرجها الطبري: أنهم كانوا (٣١٨) رجلاً، وهي رواية ضعيفة.[٥]

٨ - الرواية الثامنة ذكرها الواقدي: أنهم كانوا (٣١٧) رجلاً، وهي رواية ضعيفة.[٦]

٩ - الرواية التاسعة ذكرها الواقدي: أنهم كانوا (٣٠٥) رجلاً.[٧]

١٠ - الرواية العاشرة أخرجها ابن أبي شيبة: أنهم كانوا(نيفاً[٨]على ثلاثمائة).[٩]

١١ - الرواية الحادية عشرة ذكرها ابن سعد وفيها: أنهم كانوا (٣٠٠)، وهي رواية ضعيفة .[١٠]

---

١) انظر **مغازي موسى بن عقبة**،الرواية رقم ١٢٦ بدون إسناد.

٢) ابن إسحاق، محمد، **السيرة النبوية**،١٠٧/١ ، ولم يذكر سنداً للرواية.

٣) أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، كتاب الجهاد، باب فِي نَفْلِ السريةِ تَخْرج مِن الْعسكر، ح: ٢٧٤٧، وهو حديث حسن كما قال الألباني.

وأخرجه الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري ت٤٠٥هـ، **في المستدرك على الصحيحين** ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا، ط:١ ، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية – بيروت، مع الكتاب: تعليقات الذهبي في التلخيص، كتاب قسم الفيء، ح: ٢٥٩٦، قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه و قد اتفق الشيخان على الاحتجاج بأبي عبد الرحمن المذحجي مولى سليمان بن عبد الملك"، وقال الذهبي في التلخيص : "على شرط البخاري ومسلم " ١٤٤/٢.

٤) أحمد بن حنبل، **المسند**، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط:٢، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٠٣/٤، ح: ٢٢٣٢ ، وقد ضعف المحققون إسناده، وذكره الواقدي، في المغازي، تَسمِيةُ من شَهد بدرا مِن قُريش والْأَنْصار، ص: ١٥٣، وأخرجه ابن أبي شيبة، (ت: ٢٣٥ هـ)، **المصنف**، ح: ٦٧، ح: ٧٠، ٤٨٢/٨، والطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير** ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط:٢، ١٤٠٤ – ١٩٨٣، مكتبة العلوم والحكم – الموصل، ٣٨٩/١١، ح:١٢١١٣، والبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨ هـ) **دلائل النبوة**، تحقيق: عبد المعطى قلعجى، ط:١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، دار الكتب العلميةـ ودار الريان للتراث، جماع أبواب غزوة بدر العظمى، ٣٧/٣، وذكره الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والرسل والملوك**، ط:١، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، ٢٥/٢-٢٦.

٥) وانظر الطبري، **تاريخ الأمم والرسل والملوك**، ٢٥/٢، ولا إسناد للرواية التي ذكرها.

٦) انظر الواقدي، **المغازي**، ص: ١٠١، وأخرج البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (٢١٥هـ ٢٩٢هـ)، **مسند البزار (البحر الزخار)**، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله، طبعة عام ١٤٠٩هـ، مؤسسة علوم القرآن بيروت، و مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، مما روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن بن عباس عن عمر ح: ١٩٦، ٣٠٦/١، والهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ت: ٨٠٧هـ، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ح: ١٠٠٣٧، قال الهيثمي عقبه: رواه البزار ورجاله ثقات، ٦٨/٦، وانظر الطبري، **تاريخ الأمم والرسل والملوك**، ٢٥/٢، ولا إسناد للرواية التي ذكرها.

٧) الواقدي، **المغازي**، ٢٣/١-٢٤، ثم قال بعد قوله: " وهم ثلاثمائة وخمسة... ، وثمانية تخلفوا، فضرب لهم النبي ﷺ بسهامهم وأجورهم... "وهو هنا يوافق رواية ابن إسحاق في روايته كما تقدم، وذكر ابن سعد **في الطبقات الكبرى**، ١٢/٢.

٨) النيف: بفتح النون وتشديد التحتانية، وقد تخفف: كُل ما زاد على العقْد فهو نَيف حتى يبلغُ العقْد الثانِي، انظر ابن منظور، **لسان العرب** ،٣٤٢/٩، و الرازي، زين الدين، **مختار الصحاح** ،ص: ٣٢٦، وابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت:٣٦٠هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٣٠٠/٥.

٩) ابن أبي شيبة، **المصنف** ، ذكر عدد منها بسندها عن أبي إسحاق عن البراء وهي الروايات: ٦٨، ٦٩، ٧٢، وأخرى عن أبي موسى وهي الرواية رقم : ٧١.

١٠) ذكره ابن سعد، **في الطبقات الكبرى**، ١٤/٢، قول بلا إسناد، والطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط** ،تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبعة دار الحرمين -

من خلال الروايات الأحد عشر المتقدمة، ظهر أن كل رواية منها ذكرت عدداً مغـايراً للعدد الذي في الرواية الأخرى فيمن شهد بدراً مع النبي ﷺ، أما الروايات الضعيفة فهي روايات مردودة، خاصة وأنها تعارض روايات مقبولة، لذلك لا ينظر إليها، وبعـد النظـر فـي جميـع الروايات المقبولة يتبين أنه لا تعارض بينها، والجمع بين الروايات أولى من رد أحدها، ويكـون ذلك على النحو التالي:

- رواية مسلم التي ذكرت (٣١٩) رجلاً، تعني كل من حضر الغزوة حكماً وحساً، بمعنى أن المقصود بالعدد، عدد الذين قاتلوا والذين لم يقاتلوا، منهم الثمانية الذين تخلفـوا لـضرورات لهم، مثل عثمان بن عفان ﷺ وغيره [١]، وضم إليهم أيضاً من استُصغر ولم يؤذن له في القتـال، كالبراء وابن عمر ﷺ، فقد أخرج البخاري حديث البراء وفيه أنه قال:"استصغرت أنا وابن عمـر يوم بدر"[٢]. ووجه الدلالة من هذا الحديث كما قال الحافظ ابن حجر:"أن ذلك وقع عنـد حـضور القتال، فعرض من يقاتل، ورد من لم يبلغ وكانت تلك عادة النبي ﷺ".[٣]

قال ابن حزم:" وجميع أهل بدر ثلاثمائة رجل وتسعة عشر رجلاً، منهم من غـاب عنهـا وضرب له بسهمه وأجره، ثمانية رجال، والباقون شهدوها بأنفسهم، وهم ثلاثمائة وأحـد عـشر رجلاً؛ رضوان الله عليهم أجمعين".[٤]

ويحتمل أنه ضم إليهم أنس بن مالك ﷺ الذي، أخرج الحاكم عنه ﷺ أنه سئل: هل شهدت بدراً؟ فقال: وأين أغيب عن بدر؟[٥]، قال محمد بن عبد الله الأنصاري: " خرج أنس مع رسـول الله ﷺ حين توجه إلى بدر وهو غلام يخدم رسول الله ﷺ"[٦] وهذا عين ما أشار إليه الحافظ.[٧]

القاهرة ، ١٤١٥هـ، ح: ٥٧١٤، قال الطبراني: « لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا حماد بن سلمة، ولا عن حماد إلا أبو داود ، تفرد به الحماني »، ٦/ ٣٤، الهيثمي، **مجمع الزوائد**، ح:١٠٠٣٨، قال: "فيه يحيي بن عبد الحميد الحماني، وهو ضعيف". ٦٨/٦.

١) انظر ابن سعد **الطبقات الكبرى**، ١٢/٢، وابن سيد الناس، محمد بن عبد الله بن يحيى ٦٧١ هـ - ٧٣٤ هـ ، **السيرة النبوية المسمى عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، طبعة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر ، بيروت لبنان، ٣٢٥/١.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب عِدةِ أَصحابِ بدرٍ ح: ٣٦٦١.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٩٤/١١.

٤) ابن حزم، الظاهري، **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى** ، ص: ١٤٥.

٥) الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ذكر أنس بن مالك الأنصاري رضي الله عنه، ح: ٦٥٢١.

٦) الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، ذكر أنس بن مالك الأنصاري ﷺ، ح: ٦٥٢٢، والأنصاري: أحد رجال سند الرواية الأولى عند الحاكم.

٧) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٩٤/١١.

ويحتمل أن يكون ضم إليهم من جاء لغايات أخرى غير القتال، فقد ورد عن جابر بن عبد الله ﷺ وبسند ابن أبي شيبة إليه ﷺ أنه قال: "كنت أمنح أصحابي الماء يوم بدر"[١]، ومنهم حارثة ابن الربيع الذي خرج نظاراً، وهو غلام يوم بدر فأصابه سهم فقُتل.[٢]

قلت: الرواية التي أخرجها الإمام مسلم كانت الرواية التي ذكرت العدد الأكبر، وفيه جملة من حضر بدراً حساً وحكماً فبلغوا (٣١٩) رجلاً، والروايات التـي ذكـرت (٣٠٠ وبـضع عشرة) رجلاً جميعها وقعت ضمنها، ومنها رواية الإمام البخاري، ذلك إن البضع من ثلاثة إلى تسعة[٣]، فالراجح أن الإمام البخاري انتقى السند الصحيح والمتن الصحيح الجامع.[٤]

- وردت رواية مرسلة في سنن سعيد بن منصور جمعـت الأعـداد (٣١٣) و (٣١٤) و (٣١٥) قال فيها عن أبي اليمان عامر بن عبد الله بن لحي الهوزني قال: قال : خرج رسول الله ﷺ يوم بدر فقال لأصحابه: "تعادوا" فوجدهم ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً، ثم قال لهم: "تعـادوا" فتعادوا مثل ذلك مرتين، فأقبل رجل وهم يتعادون على بكر له ضعيف، فتمت العـدة ثلاثمائـة وخمسة عشر رجلا، فقال: " أنتم اليوم على عدة النبيين، وعدة أصحاب طالوت".[٥]

أخرج الطبراني والبيهقي من حديث أبي أيوب الأنصاري ﷺ قال: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: هم هلُموا أَن نتَعاد، فَفَعلْنَا، فَإِذَا نَحن ثَلَاثَ مِائَةٍ وثَلَاثَةَ عشَر رجلاً، فَأَخْبرنَا رسولَ اللهِ بِعِدتِنَا، فَسره ذَلِك فَحمِد الله، وقَالَ: عِدةُ أَصحابِ طَالُوت".[٦]

---

١) ابن أبي شيبة، **المصنف،** ح:٢٠، ٤٧١/٨، وأخرجها أبي داود**، السنن،** كتاب الجهاد، باب فِي الْمرأَةِ والْعبدِ يحذَيان مِن الْغَنِيمةِ، ح:٢٣٥٥، وفيها: "كنت أميح..."، حكم الألباني بصحة الرواية، انظر الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح وضعيف سنن أبي داود،** ح:٢٧٣١،٦/٢٣١.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب فَضلُ من شَهد بدرا ،ح: ٣٦٨٣، وفيه:" أُصِيب حارِثَةُ يوم بدرٍ وهو غُلَام "، وأحمد ابن حنبل**، المسند،**ح: ١٣٣٦٨، وح:١٣٥٠٠، وح:١٢٧٧٣ وفيه"انْطَلَقَ حارِثَةُ بن سراقَةَ نَظارا ما انْطَلَقَ لِلْقِتَال ".

٣) انظر ابن منظور، **لسان العرب**، تحت جذر(بضع) ومما ذكر قول:" الفراء البِضع ما بين الثلاثة إلى ما دون العشرة" ، ١٢/٨.

٤) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب عِدةِ أَصحابِ بدرٍ ، الروايات ٣٦٦١، ٣٦٦٢، ٣٦٦٣، ٣٦٦٤.

٥) سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت:٢٢٧هـ**)، السنن،** تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٠٥هـ ، ح: ٤٠٥٦.

٦) انظر البيهقي، **دلائل النبوة**، ح: ٨٧٨، والطبراني، في **المعجم الكبير**، ح:٣٩٥٠، والرواية بسندهما عن ابن لهيعة وهو ضعيف، انظر ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ١٤٠/٢.

وعن الخمسة عشر قال الصالحي الشامي: "هذه الرواية لا تنافي رواية ثلاثة عشر، لاحتمال أن تكون الأولى لم يعد فيها رسول الله ﷺ ولا الرجل الذي أتى آخراً".[١]

المعنى أن العدد اختلف لما أضيف لهم النبي ﷺ، وكذلك لما أضيف الرجل الذي أقبل على بكْر له ضعِيف وهم يتَعادون فتَمتْ الْعِدة ثَلَاثمِائَةٍ وخَمسة عشَر، وبالتالي الجمع بين الروايات أولى من القول بتعارضها.

• أما الروايات التي ذكر فيها العدد (٣١٦)، (٣١٧)، (٣١٨) رجلاً، يحتمل فيها إهمال ذكر من لم يأتي للقتال كالغلمان المتقدم ذكرهم، ويمكن فيها القول أنها من البضع، فقد حكي عن الفراء في قوله بضع سنين أن البضع لا يذْكر إلا مع العشر والعشرين إلى التسعين.[٢]

• أما الرواية التي ذكرها الواقدي وفيها العدد (٣٠٥)، والأخرى الوارد فيها العدد (٣٠٠) ونيفاً تُحملان على من باشر القتال في الغزوة، دون من لم يباشر القتال، أو أنهما لم يذكرا المتخلفين منهم.

• الرواية الأخيرة وهي التي ذكرت (٣٠٠) رجل، رواية مخالفة لقول الجمهور، ومن أسندها من المصنفين أخرجها عمن وصف بالضعف من الرواة، إضافة إلى التفرد.

قلت على ما تقدم: الراجح ما ورد في الصحاح من المصنفات الحديثية، التي اعتمدت الانتقاء بناء على منهج النقد عند المحدثين، وكان تحديد العدد ثلاثمائة وتسعة عشر وهو الحد الأعلى الذي قيل به، والقول بثلاثمائة وبضعة عشر رجلاً هو الصحيح الذي يخرج الجميع من الخلاف، وذلك طبقاً للروايات الصحيحة التي أخرجها الإمام البخاري.

ومن خلال الروايات المتقدمة جميعها، ظهر أن البخاري اختار الرواية الصحيحة، وأعرض عن الضعيفة، وهذا يناسب منهجه في اشتراط الصحة في مرويات المغازي، لذلك لم يخرج أياً من الروايات الضعيفة التي ذكرت في المصنفات الأخرى.

---

١) الصالحي الشامي، محمد بن يوسف (ت: ٩٤٢ هـ)، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض، ط:١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ٧٣/٤، وانظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٩٤/١١.

٢) انظر ابن منظور، **لسان العرب**، ١٢/٨.

وكما ظهر أن البخاري انتقى الرواية التي جمعت بين الروايات المقبولة، حيث فصل الإمام البخاري عدد المهاجرين وعدد الأنصار برواية أخرى مقبولة، تبين أن عدد المهاجرين(٦٠ ونيف) والأنصار (٢٤٠) ونيفاً، فإذا علمنا أن النيف ما بين العقدين[١]، فإن هذه الرواية موافقة للروايات الأخرى، وتوافق الرواية التي أخرجها مبينة عدد جيش المسلمين الذي حضر الغزوة حيث ذكر أن عددهم **(٣٠٠ وبضع عشرة رجلاً)**.

وعليه جمع البخاري سائر الروايات بما أخرج في الصحيح، ولم يكن مجموع العدد العام (٣١٩) رجلاً كما أخرج مسلم، إلا إنه سعى إلى الجمع والتوفيق وعدم القول بالتعارض بين الروايات، فكان ديدنه ومنهجه في الجامع وفي مرويات المغازي خاصة، وصولاً إلى الرواية المقبولة.

إن الإمام البخاري يعد من أوائل المحدثين والمؤرخين الذين اعتمدوا الرواية المسندة الصحيحة أو المقاربة في المغازي حين أثبت كتاباً لها في جامعه، وطبق على مروياته معايير النقد المعتمدة عند المحدثين، وإن كان سبقه بعض من المحدثين كالزهري وابن خياط وابن سعد وغيرهم في التأريخ والتدوين للسيرة النبوية، إلا إنه لم يؤثَر عن أحدهم اعتماد روايات المغازي المسندة المقبولة، من هنا كان الإمام البخاري عمدتهم في ذلك.

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٩٤/١١.

المبحث الثاني

عرض مرويات المغازي على القرآن الكريم عند البخاري

تنوعت مصادر السيرة النبوية، وكان من أهمها القرآن الكريم، على عظمة قيمته عد في مقدمة المصادر، وهو كلام الله تعالى المعجز المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام المنقول إلينا بالتواتر، المتعبد به تلاوةً وعملاً، المبدوء بسورة الفاتحة والمختتم بسورة الناس، والمتحدى بأقصر سورة منه[١].

وسأقوم بدراسة عرض مرويات المغازي على القرآن الكريم عند البخاري من خلال ما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم المصدر الأول لمرويات المغازي في عرضه الدقيق لأحداثها.

ثانياً: أهمية مرويات المغازي الصحيحة في بيان كثير من أسباب النزول.

ثالثاً: عرض القرآن الكريم بآياته لجميع عناصر السيرة.

رابعاً: أمثلة على آيات ذكرها البخاري ضمن تراجم ومرويات المغازي، ومغزاه منها.

أولاً: القرآن الكريم المصدر الأول لمرويات المغازي في عرضه الدقيق لأحداثها.

المتأمل في القرآن الكريم يرى فيه إشارات إلى سيرته ﷺ إما بصريح العبارة، أو بطريق الإشارة، أو التضمين، أو الموازنة، فمصادر السيرة متنوعة على رأسها القرآن الكريم بما يصف من أحداثها وبالصورة الحية.

يعد القرآن أصل الأصول، ومصدر النور، ليس مع دليله دليل، ولا وراء حجته حجة، ونصه قاطع، وقوله الفصل، عبر بأصدق الأخبار التي وصلت إلينا عنه وبالصورة المتكاملة والواضحة الصادقة لشخص الرسول ﷺ وبشكل يعد الأصح وصفاً لحقيقة سيرته ﷺ وفي جميع حالاته، وعليه يكون عرض الحديث على القرآن هو طلب مصداق الأول من الثاني، ولا يعني الطعن في صحة أي حديث لا يوجد ما يوافقه في نصوص القرآن، أو عدم وجوده ابتداء.[٢]

---

١) معبد، محمد أحمد محمد (ت: ١٤٣٠هـ)، **نفحات من علوم القرآن**، ط:٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م، دار السلام – القاهرة، ص:١١، ومحمد إسماعيل إبراهيم، **القرآن وإعجازه العلمي**، طبعة دار الفكر العربي، ودار الثقافة العربية ، ص: ٢٧.

٢) انظر، الشمالي د. ياسر أحمد، بحث بعنوان**:" عرض الحديث على القرآن"**، نشر في مجلة دراسات، الصادرة عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد:٢٣، العدد:٢، ١٩٩٦م، علوم الشريعة والقانون، انظر بتصرف ص:٢٢٣.

القرآن الكريم من أوائل المصادر في المغازي والسير، اعتمده أهل العلم والتحقيق والفطنة من المحدثين، وعد من أهم معايير نقد المتون[١]، واعتمده الإمام البخاري حيث كان يترجم لبعض الغزوات بالآيات القرآنية، بأسلوب علمي دقيق ليس له مثيل، حيث اختار للآيات مواضع ظهر منها البيان والإيضاح للآية والرواية، واعتبر موافقة الرواية للآية القرآنية قرينة على صحتها، واعتمد هذا منهجاً رئيساً في مرويات المغازي، خاصة وأن القرآن الكريم من أصدق وأدق المصادر في وصفه لما ورد فيه من الأحداث التاريخية، وفي الصحيح "كثير من هذه المرويات تفسيراً لآيات قرآنية ترتبط بأحداث السيرة والمغازي"[٢]، قال تعالى:﴿ويعلمه الْكِتَاب والْحِكْمةَ﴾.[٣]

في القرآن الكريم أساس التأريخ للسيرة النبوية ومغازيها وأصول أحداثها وصادق العرض لها، ومن هنا برزت أهمية دراسة مرويات المغازي في ضوء القرآن الكريم، خاصة أنه عرض كثيراً من مجريات الوقائع النبوية بطريقة يعجز البشر عن وصفها وبيانها، فصور الظروف والأجواء العامة التي وقعت في الغزوات، و"انفرد بشيء مهم دون المصادر كلها ألا وهو الحديث عن حالته النفسية والشعورية"[٤]، بطريقة لا نستطيع الحصول عليها بالدقة والصدق الواردين فيه، وأشار العمري أن من أسباب عرض مرويات المغازي على القرآن "تصويره الدقيق للصراع الفكري والمادي بين المسلمين واليهود".[٥]

ثانياً: أهمية مرويات المغازي الصحيحة في بيان كثير من أسباب النزول.

تظهر أهمية علم المغازي في بيانه كثير من أسباب النزول لكثير من الآيات القرآنية التي نزلت في أحداث المغازي، فعند تخريج الرواية الصحيحة الموافقة للآية عمن كان في مضمارها -شاهد العيان- رواه هو بنفسه أو من رواية خاصته عنه، فرواية هذا الراوي أدق رواية غيره، ومن هنا كانت العلاقة وثيقة بين أسباب النزول ومرويات المغازي التاريخية، وقد ظهر الارتباط بين العلمين من قول السيوطي:" الذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه"[٦]،

---

١) انظر العمري، الدكتور: محمد علي قاسم، **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، ط:١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار النفائس، عمان- الأردن، ص:٢٩.

٢) البكري، د: محمد أنور، **مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى**، ص: ٣٨.

٣) سورة آل عمران، الآية ٤٨.

٤) حمادة، د: فاروق، **مصادر السيرة النبوية وتقويمها**، ط:١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، دار الثقافة، المغرب، ص:٢٧.

٥) العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ٤٨/١.

٦) السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد(٨٤٩هـ-٩١١هـ)، **لباب النقول في أسباب النزول**، دار إحياء العلوم، بيروت - لبنان، ص: ١٤.

فالكتاب وهو القرآن يجمل الآيات القرآنية ويظهر الحكمة فيما جاء إلى الرسول ﷺ ، وفي إنزاله الآيات على الأحداث التي نزلت بشأنها من الله تعالى، قال تعالى:﴿ويعلمه الْكِتَاب والْحِكْمةَ﴾.[١]

قول السيوطي "أيام وقوعه" أسند البحث عن الزمن الذي وقع فيه حدث ما، هو عينه وظيفة المؤرخ الذي يعتمد اعتماداً مباشراً في توريخ الوقائع على خبر شاهد العيان.[٢]

قلت: وهي عينها التي اعتمدها المحدث في اعتماد الصحيح من الروايات التاريخية، ومعرفة مدى موافقتها للآيات القرآنية الكريمة التي نزلت أيام حدوثها.

إن الحديث الصحيح الذي خضع لمنهج النقد عند المحدثين ومقاييسهم، لا يعارض آيـات القرآن الكريم بحال، "فما دام القرآن والحديث مصدرهما واحد وهو العليم الخبير، فإن الاختلاف منفي وغير متصور"[٣] فيهما ، قال تعالى:﴿ وما كان هذَا القرآن أَن يفْتَرى مِن دون اللـهِ ولَكِـن تَصدِيقَ الذِي بين يديهِ﴾.[٤]

فالآيات القرآنية التي يعرضها البخاري على مرويات المغازي، ظهر فيهـا كثيـر مـن أسباب النزول، وهو ذكر الأحداث والأسئلة التي نزل بشأنها القرآن الكريم وقت وقوعها أو بعده بيسير[٥]، وقد بين العمري بأن "صحيح البخاري من أوسع كتب السنة التي استقـصت روايـات أسباب النزول، إضافة إلى أنها في أعلى درجات الصحة".[٦]

على ما تقدم: فإن سبب النزول: هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثـة عنـه، مبينـة لحكمه أيام وقوعه، وقد تأتي لوصف الظروف في حدث من الأحداث.[٧]

---

١) سورة آل عمران، الآية ٤٨.

٢) العكايلة، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية** ، بتصرف ص: ٦٦.

٣) انظر، الشمالي د. ياسر أحمد، بحث بعنوان،:" **عرض الحديث على القرآن**"،نشر في مجلة دراسات، الصادرة عن عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، المجلد:٢٣، العدد:٢، ١٩٩٦م، علوم الشريعة والقانون، انظر ص: ٢١٧.

٤) سورة يونس، الآية: ٣٧.

٥) انظر العمري، د.أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ١/ ٢١.

٦) العمري، د. أكرم ضياء ، **السيرة النبوية الصحيحة**، ٢٢/١.

٧) انظر الزرقاني، محمد عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط:١، ١٩٩٦م، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر - بيروت، ٧٦/١.

إذا علمنا أن القرآن الكريم ليس كتاباً في التاريخ بل هو دستور للحياة، لا نستغرب عدم ورود تفاصيل للأحداث التاريخية فيه، وهناك صعوبة في معرفة أسباب ووقت نزول كثير من الآيات، إما لعدم ورود روايات في ذلك، أو لتضارب الروايات الواردة، مما يحتاج إلى تحقيق؛ لتمييز الروايات الصحيحة أولاً ثم إزالة التعارض إن وجد[١]، وهذا الأمر وجد عند المحدثين ومن اعتمد الصحيح منهم خاصة، وينتج عنه عدم ظهور الصورة الكاملة والتفاصيل الدقيقة للحدث، وذلك للمنهج النقدي الدقيق عندهم.

إن العلم بأسباب النزول له أهميته في فهم القرآن، وبالتالي الربط الدقيق بين الآية والرواية، فالصلة بين أسباب النزول والتاريخ وثيقة، فكل سبب من الأسباب يرتبط تاريخياً بواقعة من الوقائع[٢]، ولذلك أخطأ من قال بأن علم أسباب النزول ": لا طائل تحت هذا الفن لجريانه مجرى التاريخ"[٣]، ومن هنا اهتم به أهل العلم، لذلك أشار ابن حجر بأننا نرى وجود" كثير من أسباب النزول في كتب المغازي، فما كان منها من رواية معتمر بن سليمان عن أبيه، أو من رواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه موسى بن عقبة فهو أصلح مما فيها من كتاب محمد بن إسحاق وما كان من رواية ابن إسحاق أمثل مما فيها من رواية الواقدي"[٤]، ومن الذي أورده الحافظ ظهر التباين بين الرواة واعتمادهم.

قلت: مما تقدم يظهر أن لمرويات المغازي الصحيحة دور كبير في بيان كثير من أسباب النزول؛ وذلك لكثرة الآيات القرآنية الكريمة الواردة في القرآن الكريم بشأن المغازي النبوية، إما إشارة إليها أو لبيان مجريات أحداثها.

ثالثاً: عرض القرآن الكريم لمعظم عناصر السيرة.

لابد من الإشارة إلى أهمية المغازي، وإنها تمثل إحدى عناصر السيرة التي تعرض القرآن الكريم لعرض غالب أحداثها، ومن هنا كان لمرويات المغازي الصحيحة دورها في تفسير وبيان ما ورد بشأنها من آيات القرآن الكريم وهو عين ما تقدمت الإشارة إليه.

ورد تقسيم السيرة النبوية عن بعض الباحثين إلى خمسة عناصر هي:

---

١) انظر العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ٤٨/١.

٢) العكايلة، د: سلطان، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية** ، بتصرف ص: ٦٥.

٣) أيوب، د: حسن محمد (ت: ١٤٢٩هـ)، **الحديث في علوم القرآن والحديث**، ط: ٢، ٢٠٠٤م، دار السلام الإسكندرية، مصر، ص: ٤٤.

٤) ابن حجر، **العجاب في بيان الأسباب**، ص: ٢٢٠

عمل الدكتور عصام عبد المحسن الحميدان من خلال كتابته في السيرة النبوية من خلال أهم كتب التفسير على تقسيم السير النبوية إلى عناصر مختلفة فيها نوع من التفصيل كالآتي.[١]

الأول: السيرة الذاتية: وهي ما يتعلق به ﷺ من ولادة، ونشأة، وزواج، وخدم، ومتاع.

الثاني: النبوة والرسالة: وهو ما يتعلق بالوحي، والدعوة، ومواقف الناس منها.

الثالث: الغزوات والسرايا.

الرابع: الشمائل: وهي الآداب والأخلاق.

الخامس: الخصائص: وهي ما امتاز به ﷺ عن بقية الخلق.

فالغزوات والسرايا جزء لا يتجزأ عن السيرة بحال، واذكر بأن هذا القسم يحوي(١٨٧) آية، وهي تساوي نسبة (٤٥%) من كتاب الله تعالى، وهو أكثر الأقسام المتقدمة عدداً من الآيات؛ بسبب التفصيلات التي تقتضيها حكاية أحداث الغزوات.

نلاحظ أن أغلب الغزوات ذكرت في سور مدنية، وذلك أن الجهاد إنما شُرع في المدينة، وإن كانت هناك إشارات إلى غزوة بدر في سور مكية، لكن لم يتبين معناها إلا بعد وقوعها.[٢]

وأضاف البكري بأن حديث القرآن عن غزواته ﷺ، إضافة إلى بعض قضايا الجهاد، ومواجهة الخصوم والأعداء ورد عنها في القرآن الكريم ما يقارب (٢٨٠) آية، وهي تعادل ما نسبته (٤٦,٥%) من كتاب الله تعالى، وقد جاء بعضها صريحاً كالغزوات الكبرى، بدر، وأحد، والخندق، والحديبية، وخيبر، وفتح مكة العظيم وغيرها.[٣]

القصد من الإشارة إلى عناصر السيرة ومنها المغازي بيان عدد الآيات الخاصة بها، ومن هنا كان عرض الروايات على القرآن ضابطاً وشكلاً من أشكال المعارضة وصولاً للصحيح من الروايات، فالعدد المتقدم كفيل في انتقاء الروايات الصحيحة الموافقة لهذه الآيات التي اختارها البخاري بناء على منهجه الذي اتبع، واتخذ عرضه على القرآن أشكال مختلفة منها الترجمة بالآيات القرآنية فقط[٤]، ومنها إيراد الآية ضمن الرواية ذلك أنه يأتي بها، وقد يكون فيها بيان لسبب نزولها تصريحاً أو تلميحاً.

---

١) انظر الحميدان، د: عصام بن عبد المحسن، **السيرة النبوية من خلال أهم كتب التفسير**، بتصرف عناصر السيرة وما ورد من الآيات الكريمة فيها، ص:١١-١٦.

٢) المصدر نفسه.

٣) البكري، د: محمد أنور ، **مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى**، بتصرف ص: ١٧.

٤) انظر أنواع التراجم في منهج البخاري في اقتباس الآيات القرآنية بالترجمة لإثبات صحة أحاديث الباب، ص:٢٧-٣٠

رابعاً: أمثلة على آيات كريمة ذكرها البخاري في تراجم ومرويـات المغـازي، ومغـزاه مـن إيرادها.

أولاً: من الأمثلة على الآيات الواردة في تراجم مرويات المغازي:

قال البخاري: باب قَول اللهِ تَعالَى:﴿إِن الذِين تَولوا مِنْكُم يوم الْتَقَى الْجمعان إِنما استَزلهم الشيطَان بِبعضِ ما كسبوا ولَقَد عفَا الله عنْهم إِن الله غَفُور حلِيم﴾.[١]

بوب الإمام البخاري للترجمة بالآية القرآنية الكريمة فقط، ويعد هذا شكلٌ مـن أشـكال المعارضة على القرآن الكريم، حيث أثبت الآية ابتداء واتبعها بالرواية التي تفسرها، وتوافق بما فيها مضمون الآية القرآنية الكريمة.

قال الحافظ ابن حجر:" قَوله : ﴿ إِن الذِين تَولوا مِنْكُم يوم اِلْتَقَى الْجمعان ﴾ اِتفَـقَ أَهـلُ الْعِلْمِ بِالنقْل علَى أَن الْمراد بِهِ هنَا يوم أحد، وغَفَلَ من قَالَ يوم بدرٍ، لِأَنه لَم يول فِيها أحـد مِـن الْمسلِمِين، ومن قال بدر استنبط ذلك من قَولِهِ تَعالَى:﴿ وما أَنْزلْنَا علَى عبدِنَا يوم الْفُرقَان، يـوم اِلْتَقَى الْجمعان﴾[٢] وهِي فِي سورةِ الْأَنْفَال يوم بدرٍ، ولَا يلْزم مِنْه أَن يكُون حيـثُ جـاء ﴿ اِلْتَقَـى الْجمعان﴾ الْمراد بِهِ يوم بدرٍ".[٣]

أشار أبو شهبة إلى أن قوله: "﴿إنما استَزلهم الشيطَان بِبعضِ ما كسبوا ﴾ يـوم أحـد، و كان على آثار شائعة قتل الرسول ﷺ، ذلك أن ابن قمئة من المشركين انطلق لقتل الرسـول ﷺ، فتلقاه مصعب بن عمير فقتله ظاناً أنه رسول الله ﷺ وصاح صائح آلا إن محمداً قد قُتل، فـذهل المقاتلين من المسلمين عن أنفسهم وولوا"[٤]، وفي الذين ولوا عن المشركين، من أصحاب رسـول الله ﷺ يوم أحد[٥] نزلت هذه الآية، وعفا الله عنهم فلم يعاقبهم[٦]، فترجم بها البخاري في غزوة أحد ليثبت أنها نزلت في أحداثها وليست في أحداث غزوة بدر.

---

١) سورة آل عمران الآية رقم: ١٥٥.

٢) سورة الأنفال، الآية ٤١.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٩٦/١١.

٤) أبو شهبة، الدكتور. محمد بن محمد، **السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة**، ط: ٢، دار القلم– دمشق، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ١٩٦/٢.

٥) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) ، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، ط:١ ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، مؤسسة الرسالة، ٣٢٦/٧.

٦) انظر ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي، **العجاب في بيان الأسباب**، تحقيق: عبد الحكيم محمد الأنيس، ط:١ ، ١٩٩٧ م، دار ابن الجوزي – الدمام، ٧٧٢/٢-٧٧٣.

أي أنه أكد بالرواية أن الآية نزلت في أحداث أحد، ومنها بين عفو الله تعالى عنهم، وأشار إلى أن عثمان بن عفان ﷺ كان من جملتهم.

قلت: كانت ترجمة الإمام البخاري بهذه الآية القرآنية الكريمة فقط، وقد اتفق أهل العلم على أنها نزلت في أحداث غزوة أحد، وهناك من غفل فقال نزلت في أحداث بدر، فبوب لترجمة الباب بالآية فقط ليؤكد اتفاقه على ما اتفق أهل العلم عليه، وأثبت ذلك من خلال المرويات الواردة في ترجمة الباب .

ثانياً: فيما يلي مثال يظهر وصف القرآن الكريم أمور لا يستطيعها الرواة؛ لبشريتهم، فالقرآن "انفرد بشيء مهم دون المصادر كلها، ألا وهو الحديث عن حالته النفسية والشعورية".[١]

ومن ذلك ما ترجم به الإمام البخاري قائلاً: باب ﴿ إِذْ تُصعِدون ولَا تَلْوون علَى أحد والرسولُ يدعوكُم فِي أُخْراكُم فَأَثَابكُم غَما بِغَم لِكَيلَا تَحزنُوا علَى ما فَاتَكُم ولَا ما أَصابكُم والله خَبِير بِما تَعملُون ﴾.[٢]

هذه الآية صورت المشهد بطريقة لا يستطيع الرواة تصورها ولا تصويرها للغير، وفي الباب أخرج البخاري رواية واحدة مختصرة عن البراء بن عازب، على صحتها لا تصور المشهد كما صوره القرآن وهي بسند البخاري إلى الْبراء بن عازِبٍ ﷺ قَالَ: جعلَ النبِي ﷺ علَى الرجالَةِ يوم أحد عبد اللهِ بن جبيرٍ وأَقْبلُوا منْهزِمِين فَذَاك إِذْ يدعوهم الرسولُ فِي أُخْراهم.[٣]

ووردت هذه الرواية ضمن روايات وأبواب غزوة أحد بشيء من التفصيل[٤]، ولا يماثل بما فيه ما ورد في الآية.

قلت: ترجم الإمام البخاري بالآية القرآنية والتي صورت مشهدا، لا يصوره البشر، وأخرج الإمام البخاري الرواية في الباب لصحتها سنداً، وموافقة ما ورد في متنها لمضمون الآية القرآنية الكريمة، هذا بعد أن عرض الرواية على الآية وكان بينهما التطابق في المعنى.[5]

---

١) حمادة ، د. فاروق، **مصادر السيرة النبوية وتقويمها،** ص:٢٧.

٢) سورة آل عمران الآية ١٥٣.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب { إِذْ تُصعِدون ولَا تَلْوون ...}، ٣٧٦٠.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب غَزوةِ أحد، ح:٣٧٣٧.

٥) من الأمثلة التي فيها تظهر دقة البخاري، بإيراده كثير من آيات القرآن الكريم ومغزاه منها: انظر البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي ، باب ... كذا بدون ترجمة، وكانت عقب باب قَول اللهِ تَعالَى: { إِذْ تَستَغِيثُون ربكُم فَاستَجاب لَكُم... } ح:٣٦٦٠.، عرض الرواية على القرآن لبين عدم التعارض بينهما، والإشارة إلى أن عرض الحديث على القرآن من مقاييس تصحيح الرواية منذ عصر الصحابة ﷺ، وقد فعل ذلك البخاري انظر الجامع الصحيح، كتاب المغازي، باب قَتْل أَبِي جهلٍ، ح:٣٦٨١، ومن مناهج البخاري جمع عدد من الآيات الكريمة في الترجمة الواحدة وكأنه أراد القول أن غالب الآيات الواردة بين الآيات المترجم بها كانت في هذا الحدث الواحد المترجم له انظر باب غَزوةِ أحد وقَول اللهِ تَعالَى: ﴿ وإِذْ غَدوتَ مِن أَهلِك تُبوئُ الْمؤْمِنِين مقَاعِد لِلْقِتَال والله سمِيع علِيم﴾ والآيات الأخرى في ترجمة الباب ، وقد يبين سبب النزول من خلال جمعه بين الآية والرواية، انظر لمزيد اطلاع من مرويات المغازي: باب قَول اللهِ تَعالَى: ﴿ إِذْ

ثالثاً: من الأمثلة على المرويات التي بينت سبب نزول الآية وإيراد الآية فيها ضمناً .

قال البخاري: حدثَنِي محمد بن عبيدِ اللهِ بن حوشَبٍ حدثَنَا عبد الْوهابِ حدثَنَا خَالِد عن عِكْرِمةَ عن ابن عباسٍ قَالَ: قَالَ النبِي ﷺ يوم بدرٍ اللهم إِني أَنْشُدك عهدك ووعدك، اللهم إِن شِئْتَ لَم تُعبد فَأَخَذَ أَبو بكْرٍ بِيدِهِ فَقَالَ حسبك فَخَرج وهو يقُولُ: ﴿سيهزم الْجمع ويولون الدبر﴾.[1]

قال ابن حجر: "هذَا مِن مرسلَات اِبن عباس لِأَنه لَم يحضر الْقِصة، وقَد روى عبد الرزاق عن معمر عن أَيوب عن عِكْرِمة " أَن عمر قَالَ : لَما نَزلَتْ ﴿سيهزم الْجمع ويولون الدبر﴾ جعلْت أَقُول : أَي جمع يهزم؟ فَلَما كان يوم بدر رأَيت النبِي ﷺ يثِب فِي الدرع وهو يقُول:﴿سيهزم الْجمع﴾ الْآية، فَكَأَن اِبن عباس حملَ ذَلِك عن عمر".[2]

" فَلَما قَالَ لَه أَبو بكْر ما قَالَ، كَفّ عن ذَلِك وعلِم أَنه أُستُجِيب لَه لَما وجد أَبو بكْر فِي نَفْسه مِن الْقُوة والطمأْنِينَة ، فَلِهذَا عقب بِقَولِهِ: ﴿ سيهزم الْجمع ﴾.[3]

موافقة الرواية لما كان في الآية وأنها نزلت تثبيتاً للمسلمين في أحداث لاحقة، وكانت غزوة بدر المقصودة بذلك، وإن كانت نزلت على رسول الله ﷺ في مكة قبل حدوث الغزوة.[4]

قلت: أخرج الإمام البخاري الرواية الصحيحة والتي وردت الآية الكريمة ضمنها، لبيان صحة تفسير الآية، فقد وافق رسول ﷺ أبو بكر﷜ لما قال، فكانت الآية مفسرة بالرواية، وقد وردت عن ابن عباس وإن كانت من مرسلاته إلا إنه حبر الأمة ومفسر القرآن الكريم.

فيما تقدم ظهرت عناية الإمام البخاري بالآيات القرآنية في تراجم المغازي ومروياتها ، فمنها ما كان عرض للرواية على الآية لبيان مطابقتها لها وبالتالي صحة الرواية، ومنها ما أكد به البخاري ما اتفق عليه العلماء من أسباب النزول لبعض الآيات القرآنية، ومنها ما بين من خلاله سبب نزول آية ما وهكذا.

تَستَغِيثُون ربكُم فَاستَجاب لَكُم ﴾، ح: ٣٦٥٨، وباب قَتْل أَبِي جهلٍ، ح:٣٦٦٩- وح:٣٦٧٣، ح:٣٦٨٠، وباب شُهودِ الْملَائِكَةِ بدرا، ح: ٣٦٩٩، باب﴿ إِذْ همتْ طَائِفَتَان مِنْكُم أَن تَفْشَلَا ﴾ ح: ٣٧٤٥، باب ﴿ الَذِين استَجابوا لِلهِ والرسول ﴾، ح: ٣٧٦٩، بابل غزوة الخندق وهي الأحزاب ، ٣٧٩٤، باب حديث الإفك، ٣٨٢٦.

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب قَول اللهِ تَعالَى: ﴿ إِذْ تَستَغِيثُون ربكُم فَاستَجاب لَكُم... ﴾ح: ٣٦٥٩.

٢) ابن حجر، **فتح الباري** ١٣ /٤٦٥.

٣) ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٩١/١١.

٤) انظر السيوطي، **لباب النقول في أسباب النزول**، ص:٩٩.

المبحث الثالث

اعتماد البخاري المنهج النقدي في مرويات المغازي

مناهج النقد عند المحدثين دقيقة، وظهرت أماراتها بجلاء في مرويات المغازي عند الإمام البخاري وفي تراجمها خاصة، وذلك من خلال التسلسل التاريخي، حيث أخرج البخاري الروايات الصحيحة، ورتب تراجمها ضمن تسلسلٍ تاريخي دقيق للأحداث والوقائع، وإن كان التسلسل يلازم المغازي ضمناً، إلا أنه لا يلزم الإمام البخاري ترتيب ما نقده تاريخياً في الجامع الصحيح؛ وذلك لكونه من الجوامع الحديثية، ومع ذلك لم يغفل البخاري ما لازم المغازي مع ما أنتقى من مروياتها الصحيحة.

كانت أنظار البخاري النقدية واجتهاداته محل تسليم وقبول عند كثير من النقاد والعلمـاء بعده.

لدراسة منهج البخاري ونقده لمرويات المغازي، لابد من بيان ما يأتي:

أولاً: تعريف منهج النقد وعناصره.

ثانياً: أهمية المصادر ونوعيتها في دقة النقد لمرويات المغازي.

ثالثاً: أهمية النقد في مرويات المغازي ودوره في غربلتها.

رابعاً: نماذج من مرويات المغازي تبين أثر النقد التاريخي في الكشف عن مروياتها الصحيحة.

أولاً: تعريف منهج النقد وعناصره.

منهج النقد التاريخي: هو معرفة مدى مطابقة النص للواقعة التاريخية، حيث يـتم فـي مرحلتين رئيسيتين النقد الظاهري، والنقد الباطني، فيقوم الباحث أولاً باستقصاء الخبر من جميع المصادر المتوافرة لديه، ولا يجوز للناقد أن يزدري أي مصدر قد يرد بـه الخبـر[١]، وتنـوع المصادر عند الإمام البخاري نلحظه خاصة في فتح الباري، لعزو ابن حجر كثير من الروايـات إلى مضانها، وقد تظهر عند مقارنته بين الروايات، الأمر الذي يشعرنا باطلاع الإمام البخـاري الواسع، ليكون النقد الظاهري والنقد الباطني للخبر صحيح من مجموع الروايات التي اسـتطلعها الإمام البخاري.

---

١) انظر د: عبد الحميد صائب، **علم التاريخ ومناهج المؤرخين في علان التاريخ نشأةً وتدويناً ونقداً وفلسفةً ومناهج كبار المؤرخين**، طبعة دار الغدير، بيروت - لبنان، ص: ٤٩ -٦٥، والعمري، د.أكرم ضياء، **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين**، بحث صادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص: ٢٣، والعمري، د. محمد على قاسم، **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، ٤٩-٥١.

فالناقد الحاذق لا ينظر في الخبر معزولاً عن غيره، وإنما ينظر فيه آخذاً بعين الإعتبار كل ما يحيط به من الأخبار والحوادث والملابسات، مستحضراً الإطار العام له، ملاحظاً مـدى انسجامه مع الحوادث المتعلقة به سابقاً ولاحقاً، معتنياً بكل ما له صلة بالحدث، وكل ما يتعلـق بمضمونه، كما أن استحضار ظروف الخبر ولوازمه دلالة على:

- دقة مسالك النقد عند علماء المسلمين، والمحدثين على وجه الخصوص.
- الكشف عن تهافت ما تردد على بعض الألسنة، من غفلتهم عن النقد الداخلي وفحـصهم المتون[١]، والاكتفاء بالنقد الخارجي المعتمد على أوصاف الرواة دون النظر في المتون.

اشتهر من علماء المسلمين طائفة لهم عناية واهتمام بالتواريخ والسير والمغازي وأخبار الإسلام، عرفوا بأئمة المغازي أو الإخباريين غلب علـيهم الجمـع والتقمـيش، دون الفحـص والتفتيش، فوجد بذلك تساهل في كتب المغازي والسير حيث جمعت كل ما ورد في الباب ممـا صح أو لم يصح من الأخبار، ولذلك قيل:"لا التفاتَ إلى ما يذكره أهلُ السير؛ فـإن أكثـره لـم يصِح، وما صح فَلَه تأْويلٌ صحِيح".[٢]

قلت : لا يكون النقد التاريخي الصحيح إلا من خلال النظرة الشمولية العامة للحدث وكل ما يتعلق به، فالنظر في مجموع الروايات أمر له اعتباره عند المحدثين.

ثانياً: أهمية المصادر ونوعيتها في دقة النقد لمرويات المغازي.

إن تسلسل الكتابة في السيرة النبوية وعناصرها المختلفة بما فيها المغازي له الأثر فـي استخراج الصحيح منها، فالإمام البخاري اعتمد من مروياتها بناء على منهجه العام في الجـامع الصحيح، مرتكزاً على ما رواه المقبولين من المحدثين أهمهم:" الذين عنوا بأخبار السيرة النبوية منهم أبان بن عثمان، وعروة بن الزبير بن العوام، وعاصم بن عمر بن قتادة، ومحمد بن مـسلم بن شهاب الزهري، وموسى بن عقبة، ومعمر بن راشد، ومحمد بـن إسـحاق، وسـليمان بـن طرخان التيمي، والوليد بن مسلم الدمشقي، ومحمد بن عائذ الدمشقي، وأبـو معـشر الـسندي، وهؤلاء جميعاً إما ثقات أو صدوقون عند أئمة النقاد - ماعدا أبا معشر الـسندي فإنـه بـصير بالمغازي ضعيف بالحديث –، وقد قبلت مروياتهم جميعاً، إما بإطلاق وإما بقيود كما في مراسيل الزهري التي عدت ضعيفة، وكما في عنعنة محمد بن إسحاق والوليد بن مسلم، فإنهما مدلـسان،

---

١) انظر د. الأعظمي، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، "المستشرقون ونقدهم للمتون"٤٥٦/٢-٤٧٠.
٢) السنيكي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، تحقيق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، ط:١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩١/٢.

وبذلك يمكن القول بأن السيرة النبوية حظيت بنخبة من أهل العلم، دونت أخبارها وصنفتها، وبذلك تم حفظها وأمكن الثقة بمعلوماتها، وهذا مما هيأه الله تعالى لسيرة نبيه ﷺ."[١]

كان ما جمع في المغازي والسير دون نقد وتمحيص منطلقاً لنقاد المحدثين، منهم الإمام البخاري الذي كان على الحياد من التاريخ، فاستخرج من مرويات المغازي في جامعه الصحيح، بناء على منهج ومقاييس المحدثين في نقد النصوص، وعلى منهج المؤرخين في الترتيب والتسلسل التاريخي للأحداث والوقائع، فعمل على تمحيص وغربلة ما ورد عن السابقين.

سلسلة الإسناد من أهم ما يتقدم مرويات المغازي التي وصلت إلينا، وهي الركن الأول الذي يعتمد عليه منهج المحدثين في الحكم على الرواية، وإهمال هذه السمة التي امتازت بها عن غيرها من الروايات، ولذلك بين العمري أن الاكتفاء بنقد المتون يوقع النقاد في حيرة أمام القدر الكبير من الروايات إذا اتفقت متونها مع المقاييس العقلية[٢]، فالنقد عند المحدثين يتدرج في الرواية وصولاً إلى الصحيح منها، وأبرز المناهج وأصحها منهج المحدثين الذي يوصلك إلى الصحيح من خلال نقد الأسانيد ثم المتون، وبالتالي نقد المرويات وصولاً إلى الصحيح منها ليكون تسلسلها تاريخياً.

ذكر العمري [٣] أن الاهتمام بتدوين السيرة النبوية قد ظهر من قِبل الإخباريين وكانوا قبل البخاري ومنهم من عاصره، "وهم رواة الأخبار التاريخية الذين ظهروا في القرن الثاني الهجري وكان من أبرزهم:" محمد بن السائب الكلبي (ت ١٤٦هـ)، وعوانة بن الحكم (ت ١٤٧هـ)، وأبو مخنف لوط بن يحيى (ت١٥٧هـ)، وسيف بن عمر التميمي (ت١٨٠هـ)، وأبو اليقظان النسابة (ت١٩٠هـ)، والهيثم بن عدي (ت٢٠٦هـ)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، ونصر بن مزاحم (ت٢١٢هـ)، وكان علي بن محمد المدائني شيخ الإخباريين (ت٢١٢هـ) وخاتمتهم، وقد جمع الإخباريون معلومات واسعة مهدت بذلك لظهور المؤرخين الكبار، أمثال خليفة بن خياط وابن قتيبة والبلاذري وأبي حنيفة الدينوري واليعقوبي والمسعودي،

---

١) العمري، د.أكرم ضياء، **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين،** بحث صادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص: ١.
٢) انظر الدكتور: أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة،** ١٢/١.
٣) انظر هوروفتس، المغازي الأولى، ص: ١-١١٠، والعمري، الدكتور: أكرم ضياء، **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين،** بحث صادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بتصرف ص: ٢.

وإمام أهل هذه الصنعة محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، وتتابع الاهتمام بالتدوين والتصنيف في التأريخ بما في ذلك فترة السيرة النبوية، وكان الاعتماد في نقل أخبارها على رواداها الأوائل من المحدثين".

لكثرة المصادر التي جمعت مرويات المغازي وأخبارها، انتقى الإمام البخاري منها في جامعه الصحيح وفقاً لمنهج دقيق، تدرج الإمام البخاري من خلله فانتقى بعد نقد الروايات سنداً ومتناً وتمحيصها، ثم رتبها بشكل ظهر منه التسلسل التاريخي للأحداث، وهذا منهج اتبعه في مرويات المغازي وسار عليه، وظهر فعله هذا بشكل جلي من خلال النظر في كتب الشروح للجامع الصحيح أهمها فتح الباري.

سبق وأن أشرت في بداية الدراسة إلى جوهر القضية –النقد التاريخي- من خلال منهج البخاري في ترتيب أبواب كتاب المغازي، وفي منهجه في الترجيح للوقائع[1]، فلم يتسنى له رحمه الله الترجيح إلا بعد النقد والتوصل إلى الصحيح من الروايات، فلا يبنى الترجيح الخاطئ إلا على ما يماثله، ونعلم أن الإمام البخاري قصد الصحة في جامعه، فسلك لذلك كافة السبل السليمة وأهمها النقد وصولاً إلى الروايات المقبولة في المغازي.

ثالثاً: أهمية نقد المحدثين في مرويات المغازي ودوره في غربلتها.

للنقد دور أساسي في معرفة الصحيح من الضعيف في مرويات المغازي، وعليه لابد من تعريف النقد لغة واصطلاحاً.

فالنقد لغة : هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها.[2]

النقد والنقادةُ: الشيء المخْتَار.[3]

في اصطلاح المحدثين هو: " علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها، والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً بألفاظ مخصوصة، ذات دلائل معلومة عند أهل الفن".[4]

---

١) انظر من الأطروحة الفصل الأول المطلب الرابع : منهج البخاري في ترتيب الوقائع، ص: ٢١، والمطلب الثالث: دلائل الإمام البخاري الترجيحية في تراجم مرويات المغازي ، ص: ٥١.

٢) ابن منظور، **لسان العرب**، تحت الجذر نقد، ٤٢٥/٣.

٣) الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة،** ٤٦٢/١.

٤) العمري، الدكتور محمد، **النقد عند المحدثين وأصوله العامة**، مجلة أبحاث اليرموك، م: ٧، العدد:٣، ١٩٩١م، نقلاً عن مقدمة المحقق لتاريخ ابن معين. ص: ١٢٧.

التضلع في علوم الحديث من سمات النقاد وقد فصل الدكتور العمري في بحثه الدقيق في بابه، والذي تقدمت الإشارة إليه قريباً، ما قاله أبو بكر كافي بأن:" علوم الحديث كلها تعتبر نتاجاً لهذه المهمة التي اضطلع بها المحدثون والحفاظ، ومن أبرز هذه العلوم علمي الجرح والتعديل، وعلل الحديث".[١]

بناء على اعتماد الإمام البخاري لمنهج الصحة في الجامع فإن جميع رواياته ومنها المغازي خضعت لمقاييس المحدثين في النقد والتمحيص، وخضوع مرويات المغازي لهذا النقد، حمل الإمام البخاري على تنظيم تراجمها بناء على التسلسل التاريخي، فنتج عن المنهج النقدي تسلسل تاريخي في المغازي، أما النقد الخارجي للروايات فتمثل بالنظر إلى جميع رجال السند المنتخب، ومعلوم أن الإمام البخاري من أوائل علماء الرجال ومن أوائل المصنفين فيه، أما النقد الداخلي فكان بالنظر إلى المتن، قال الخطيب:" وكل خبر واحد دل العقل أو نص الكتاب أو الثابت من الأخبار أو الإجماع أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته، وجد آخر يعارضه ، فإنه يجب اطراح ذلك المعارض والعمل بالثابت الصحيح لازم؛ لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال".[٢]

جمع المتون أمر غاية في الأهمية خاصة عند المقارنة بين الروايات ذلك أن"من الشروط الأساسية للحديث الصحيح أن لا يكون شاذاً، والشاذ هو: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً، ولا تعرف المخالفة من الموافقة إلا بمقارنة المتون ومعانيها، ويدل هذا على أن المحدث لا يستطيع أن يحكم على حديث بالصحة قبل أن يطمئن إلى عدم شذوذ متنه، الأمر الذي يفْرِض عليه النظر في المتن أيضاً". [٣]

ترتب على الجمع أبرز معالم منهج النقد عند المحدثين: المقارنة، وإتقان أسلوب المحدث واستخدامه في النقد، والاهتمام بشهود العيان وكثرتهم، ووضع شروط للراوي والمروي، واشتراط الملاحظة العلمية الدقيقة مع سلامة الحواس وقوة الذاكرة من أجل "الضبط"، ومن معالم المنهج النقدي الانتخاب للروايات.[٤]

---

١) انظر العمري، **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين**، ص: ١٣ " أساليب النقد عند المحدثين"، وكافي، أبو بكر، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها**، ص: ٣٨.

٢) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ٤٨٣/٣.

٣) الأعظمي، د: محمد مصطفى، **منهج النقد عند المحدثين:** ص ٨٣.

٤) انظر العمري، **مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين**، ص: ١٣-٢١.

عمل الإمام البخاري في الجامع الصحيح بعمل نقدي للأسانيد والمتون عظيم الشأن، تبعه فيه الإمام مسلم؛ ذلك لأنهما اشترطا الصحة، محتملين مسؤولية الأخبار، عملهم هذا تصريح بأن العهدة في الصحيحين عليهما وليست على الراوي والقارئ، والبخاري بفعله أسس لمنهج نقد مرويات المغازي بإثباته كتاب المغازي والسير في صحيحه، ومن هنا صرح الدكتور الدميني قائلاً بأنها :" ثابتة كثبوت الأحاديث النبوية الأخرى، لا كلام فيها "[1]، إذ أن البخاري استعمل الأسانيد بأدق وأكمل مظاهرها.

الواقع التاريخي في منهج المحدثين يثبت مدى دقتهم واستخدامهم النقد العقلي والعملي، ومن هنا كان نقْد الرواية، وهو: دراستها سنداً ومتناً؛ للتعرف على مدى ثبوتها عمن نُسِبت إليه، فلم يكن اعتمادهم على العقل فقط في قبول الحديث أو رده إلا في النادر، فلا يمكن أن يكون المنهج العلمي في نقد الأحاديث إلا هكذا، إذْ مِن المستحيل استعمال العقل -من الناحية العقلية نفسها- في تقويم كل حديث للحكم عليه.

ولذلك قال الشافعي: "ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبِر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه".[2]

قلت: مما تقدم ظهر أن النقد بكل معالمه له دوره البارز في غربلة الروايات وتمحيصها وانتقاء الراجح دون المرجوح والصحيح دون الضعيف.

رابعاً : نماذج من مرويات المغازي تبين أثر النقد في الكشف عن المرويات الصحيحة منها.

مرويات المغازي في الجامع الصحيح خضعت جميعها لمنهج نقد المحدثين، فجازت جميعها القنطرة بإخراج إمام المحدثين وأستاذ الأستاذين لها في جامعه الصحيح.

بشكل واضح في مرويات المغازي وفي المسائل التي وقع فيها خلاف نلحظ النقد عند البخاري ، أو في المسائل التي لم يتفق عليها أصحاب المغازي، ورجح الإمام البخاري أمر دون

---

١) الدميني، د: مسفر بن غرم الله، **مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين**، ص: ١٧.

٢) الشافعي، محمد بن إدريس المطلبي(١٥٠-٢٠٤هـ)،**الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، ط:١، ١٣٥٨هـ - ١٩٤٠م، مكتبه الحلبي، مصر، ص: ٣٩٩.

آخر لنقد رآه مبدياً له أو مخفيه، ويتجلى ظهور النقد في كتب الشرح بوضوح، وقد يكـون فـي الترجمة أو ضمن مرويات الباب.[١] ومن الأمثلة التي توضح ذلك.

أولاً: قال البخاري: " باب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ وهِي غَزوةُ محاربِ خَصفَةَ مِن بنِـي ثَعلَبـةَ مِـن غَطَفَان فَنَزلَ نَخْلًا وهِي بعد خَيبر لِأَن أَبا موسى جاء بعد خَيبر".

بوب الإمام البخاري الترجمة بما فيها، فظهر أن تبويبه كان بعد عناء جمـع الروايـات، والنظر فيها نقداً وتمحيصاً، لتوصل إلى ما أثبته البخاري في ترجمة الباب، فأخرج المرويـات في الباب كمعطيات تبرهن ما بوب به، فلم تكن ترجمته إلا بعد مرور الروايات على ميزان النقد عنده، خاصة وأن الغزوة مما وقع في تاريخها وتسميتها خلاف بين أهل المغازي.

قال ابن حجر:" هذه الغزوة اختُلف فيها متى كانت، واختُلف في سبب تسميتها، وجـنَح البخاري إلى أنها كانت بعد خيبر، واستدل لذلك في الباب، ومع ذلك ذُكرت قبل خيبر فلا نعلـم هل تعمد ذلك تسليماً لأصحاب المغازي، أنها كانت قبلها؟، أو أن ذلك من الرواة عنه؟، أو إشارة إلى احتمال أن تكون ذات الرقاع اسماً لغزوتين مختلفتين كما أشار البيهقي، علـى أن أصـحاب المغازي مع جزمهم بأنها كانت قبل خيبر مختلفون في زمانها ".[٢]

قلت: حتى الشُراح اختلفت وجهة نظرهم، فعن الترجمة قال العيني:" وهـذَا مقْتَـضاه أَن تَكُون سنَةَ سبعٍ"[٣]، وهذا مـوافِقٌ لِما فِي صحِيحِ الْبخَاري بسنده المتصل عن جـابِرٍ: "أَن النبِـي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ فِي غَزوتِهِ السابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ"[٤]، ومع ما جاء ظاهراً ومثبتاً في الترجمة إلا أنها تقدمت قبل خيبر قال العيني:" والظاهر أن ذلك من الرواة "[٥]، وفي تأريخها خلاف وقع بين الأئمة إلا ما كان من أبي معشر فجزم بأنها كانت بعد بني قريظة والخندق، وهـو موافـق لصنيع المصنف.[٦]

---

١) وانظر الأمثلة المتقدمة في الفصل الأول المبحث الأول، المطلب الرابع: منهج البخاري في الترجيح للوقائع، ص:٢١، والمبحث الثاني من الفصل الأول، المطلب الثالث:دلائل الإمام البخاري الترجيحية في تراجم مرويات المغازي، ص: ٥٠.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٥٧/١١.

٣) زين الدين العراقي، **طرح التثريب،** ٥٠٠/٣.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع، ح: ٣٨١٥.

٥) العيني، **عمدة القاري،** ٤٦٠/٢٥.

٦) انظر ابن حجر**، فتح الباري**، ٤٥٧/١١.

قلت: من أهم المعطيات التي استدل بها الإمام البخاري على ما جنح إليه في الترجمة، الآتي:

١. "ثبوت وقُوع صلَاة الْخَوف فِي غَزوة ذَات الرقَاع وفيه دليل علَى تَأَخرها بعد الْخَنْدق".[١]

٢. لغزوة ذات الرقاع مسميات صدرت عن رواة مختلفين، أكدها البخاري في الترجمة مما قال الحافظ:"جمهور أَهل الْمغَازي علَى أَن غَزوةَ ذَاتِ الرقَاعِ هِي غَزوةُ محارب كما جزم بِهِ ابن إِسحاق".[٢]

٣. من خلال مرويات الباب ورد: (أَن النبِي ﷺ صلى بِأَصحابِهِ فِي الْخَوفِ فِي غَزوةِ السابِعةِ غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ)[٣] ذكر الحافظ ابن حجر[٤] :" هي من إضافة الشيء إلى نفسه على رأي، أو فيه حذف تقديره غزوة السفرة السابعة، وقيل: غزوة السنة السابعة من الهجرة، وفيه نظر؛ لأن فيه نصاً في أنها تأخرت بعد خيبر، فلا حاجة إلى تكلف المصنف في الاستدلال لذلك بقصة أبي موسى وغير ذلك مما ذكره في الباب، وفي التنصيص على أنها سابع غزوة من غزوات النبي ﷺ تأييد لما ذهب إليه البخاري من أنها بعد خيبر، فإن كان المراد الغزوات التي خرج النبي ﷺ فيها بنفسه مطلقاً، وإن لم يقاتل فإن السابعة منها تقع قبل أُحد، ولم يذهب أحد إلى أن ذات الرقاع قبل أُحد إلا ما ورد من تردد موسى بن عقبة، وفيه نظر للإتفاق على أن صلاة الخوف متأخرة عن غزوة الخندق، فتعين أن تكون ذات الرقاع بعد بني قريظة، وإن قيل المقصود الغزوات التي وقع فيها القتال فتكون الأولى منها بدر والثانية أُحد والثالثة الخندق والرابعة قريظة والخامسة المريسيع والسادسة خيبر، فيلزم من هذا أن تكون ذات الرقاع بعد خيبر للتنصيص على أنها السابعة، فالمراد تاريخ الوقعة لا عدد المغازي، وهذه العبارة أقرب إلى إرادة السنة من العبارة التي وقعت عند أحمد بلفظ -وكانت صلاة الخوف في السابعة- فإنه يصح أن يكون التقدير في الغزوة السابعة كما يصح في غزوة السنة السابعة".

٤. أثبت الحافظ عن البخاري فقال:" أراد من إيراد حديث ابن عباس وحديث سلمة بن الأكوع الموافق له في تسميته الغزوة، الإشارة أيضاً إلى أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر، لأن في حديث سلمة التنصيص على أنها كانت بعد الحديبية، وخيبر كانت قرب الحديبية".[٥]

---

١) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٤٥٧/١١.
٢) ابن حجر، **فتح الباري**،٤٥٧/١١.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة ذات الرقاع، ح: ٣٨١٥.
٤) ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف ٤٥٨/١١.
٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٥٨/١١.

٥. في رواية الباب الثانية بين الإمام البخاري سبب تسمية الغزوة من رواية أبي موسى الأشعري وهو شاهد عِيان فيها[١]، وهو أمر اختُلف فيه أشار له الحافظ بداية الباب.

٦. " وإذا تقرر أن أول ما صليت صلاة الخوف في عسفان وكانت في عمرة الحديبية وهي بعد الخندق وقريظة، وقد صليت صلاة الخوف في غزوة ذات الرقاع وهي بعد عسفان فتعين تأخرها عن الخندق وعن قريظة وعن الحديبية أيضاً، فيقوى القول بأنها بعد خيبر، لأن غزوة خيبر كانت عقب الرجوع من الحديبية".[٢]

٧. ومن أقوى ما استدل به الإمام البخاري لما رجحه إيراده تعليقاً قال فيه :" وقال أبو هريرة ﷺ صليت مع النبي ﷺ في غزوة نجد صلاة الخوف" وصله أبو داود وابن خزيمة من طريق أبي الأسود أنه سمع عروة يحدث عن مروان بن الحكم أنه سأل أبا هريرة ﷺ هل صليت مع النبي ﷺ صلاة الخوف؟ قال أبو هريرة : نعم، قال مروان: متى ؟ قال: عام غزوة نجد[٣]، وعند أبي داود فيها تحديد كونها ذات الرقاع.[٤]

قال البخاري:"وإنما جاء أبو هريرة إلى النبي ﷺ أيام خيبر" يريد بذلك تأكيد ما ذهب إليه من أن غزوة ذات الرقاع كانت بعد خيبر، وإن كان القصد عدد الغزوات، فيحتمل أن يكون أبو هريرة حضر التي بعد خيبر لا التي قبلها، خاصة أن قصة صلاة الخوف وقعت في أكثر من غزوة".[٥]

مما تقدم في المثال، ظهرت عناية العلماء المسلمين والمحدثين منهم خاصة بنقد المتون ومحاكمتها المحاكمة التاريخية المستندة إلى النقد الداخلي والخارجي، والنظر بكل ما يتعلق بالرواية خاصة وقد وقع فيها الخلاف، في تاريخ غزوة ذات الرقاع بين قدامى المؤرخين بناء على محاكمة المتن، فأخرها البخاري وتابعة ابن القيم وابن كثير وأبو معشر وابن حجر إلى ما بعد خيبر، وهذا خلافاً لرأي ابن إسحاق والواقدي وابن سعد وابن حبان بناء على اشتراك أبي موسى وأبي هريرة فيها، وقد قدما على النبي ﷺ بعد فتح خيبر مباشرة، وأشار العمري أن من نقد المتن ومحاكمته الخلاف حول تاريخ تشريع صلاة الخوف.[٦]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي ، باب غزوة ذات الرقاع، ح: ٣٨١٦.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٦٠/١١.

٣) أبو داود، **السنن**، كتاب الصلاة، باب من قال يكبرون جميعا، ح:١٠٥١.

٤) انظر العظيم آبادي، محمد شمس الحق أبو الطيب، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ط:٢، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية – بيروت، ٨١/٤.

٥) ابن حجر، **فتح الباري**، ٤٦٤/١١، و العظيم آبادي، **عون المعبود**، ٨١/٤.

٦) انظر العمري، الدكتور أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ١٥/١-١٦.

قلت: مما نعده من المعطيات الرئيسة ابتداء إسلام أبي هريرة ﷺ ذلك أنه "أسلم عام خيبر وكان ذلك بعد بدر بأعوام"،[١] أشار الحافظ إلى قول "عمرو بن علي الفلاس: كان مقدمه عام خيبر وكانت في المحرم سنة سبع".[٢] ويقتضي هذا اعتماد البخاري لهذا الأمر خاصة أنه علق قوله في آخر رواية الباب، وعلى ما تقدم من إسلامه أن حضوره لذات الرقاع ولصلاة الخوف كان بعد خيبر.

وأما عن كون الباب برواياته مثبتاً في الجامع قبل خيبر فلا ضير، ففي ترجيح الإمام البخاري الواضح والصريح أن غزوة ذات الرقاع وقعت بعد غزوة خيبر من خلال الترجمة والمرويات الواردة في الباب بيان أن تقديمها كان من النساخ [3] لا من البخاري والله تعالى أعلم.

من هذا المثال، ظهر صنيع الإمام البخاري بنقده لمرويات الباب وترجيحه لما ظهر له في ترجمة الباب، وعزز ما جنح إليه بالمرويات التي أخرجها فيه، فرجح أن غزوة ذات الرقاع وقعت بعد خيبر، وذلك من خلال النقد بنوعيه الداخلي والخارجي، الذي نتج عنه ترجيح في الترجمة أخر فيه زمن وقوع حادثة على أخرى.

ثانياً: قال البخاري: " باب غَزوةِ بني الْمصطلِق مِن خُزاعةَ وهِي غَزوةُ الْمريسِيعِ، قَالَ ابن إِسحاقَ: وذَلِك سنَةَ سِت، وقَالَ موسى بن عقْبةَ: سنَةَ أَربعٍ، وقَالَ النعمان بن راشِدٍ عن الزهري: كَان حدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزوةِ الْمريسِيعِ".

أثبت الإمام البخاري الترجمة نتيجة لمعطيات ظهرت له من خلال مرويات اطلع عليها، فأشار في الترجمة إلى بعض القرائن التي دلت على سعة اطلاعه على قدر كبير من المرويات المتعلقة بالغزوة من قريب أو من بعيد، إلى أن خرج بترجمة الباب والتي اعتمدها بكل ما فيها، أما مرويات المغازي التاريخية التي أخرجها في الباب فقد نظر إليها البخاري بمنظار المحدثين بناء على مقاييس النقد عندهم.

---

١) ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ،٧٠/٢،

٢) ابن حجر، **الإصابة في معرفة الصحابة** ،٤٣٥/٧، وانظر **فتح الباري**، ٢٣/٢.

٣) انظر العيني، **عمدة القاري**، ٤٦٠/٢٥.

دفع اطلاع الإمام البخاري إلى التلميح ببعض القرائن في ترجمة الباب، وترك الروايات الصحيحة التي أخرجها في الباب تكشف النقاب عن غيرها من القرائن التي أوصلته إلى النتيجة التي خرج بها في ترجمة الباب، وكأنه أراد من القراء استخراجها بأنفسهم شحذاً للهمم.

إضافة إلى أن من المعطيات التي صرح بها الإمام البخاري في ترجمة الباب كون بني المصطلق من خزاعة وأن نسبهم إليه، وصرح بمكان حدوث الغزوة وهو ماء المريسيع ذلك أن بني خزاعة تواجدوا في أكثر من موقع، وكذلك صرح مرجحاً بتاريخ وسنة حدوث الغزوة وهذا مما وقع فيه الخلاف وأشار إلى ما رآه مرجوحاً، وكان من الأحداث التي ارتبطت بالغزوة حادثة الإفك، وبينت مرويات المغازي التاريخية التي أخرجها في الباب أن الإفك حدث على أثره جدال حضره سعد بن معاذ أي قبل وفاته، وإن حادثة الإفك كانت بعد نزول الحجاب، فهذه من الدلائل على النقد الداخلي لمرويات المغازي.

أهم المعطيات التي استدل بها الإمام البخاري على ما جنح إليه في الترجمة الآتي:

- أثبت البخاري اسم الغزوة من نسب القوم وموقع الغزوة فقال:" غَزوةِ بني الْمصطَلِق من خُزاعةَ وهِي غَزوةُ الْمريسِيعِ"، وبني المصطلق وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن حارثة بن عمر بن عامر ماء السماء، بطن من خزاعة"[1]، ومن الأماكن التي قطنها بنو خزاعة مكان يقال له قديد وبه ماء المريسيع الذي غزاهم الرسول ﷺ عنده.[2]
- ذكر في الترجمة تاريخ الغزوة بطريقة أشارت إلى نباهة الناقد، وسعة اطلاعه على الآراء المختلفة خاصة وقد وقع الاختلاف فيه، ذاكراً القول المرجوح عن ابن إسحاق، والقول الراجح عن ابن عقبة، أما الراجح فاستند في ترجيحه له على الروايات الصحيحة وكان هو الرأي الذي قال به أكثر أهل العلم والاختصاص، وكان الخلاف في السنة التي وقعت فيها الغزوة كالآتي:
- <u>أولاً :</u> منهم من قال بأنها سنة ست اعتماداً على قول ابن إسحاق أمثال خليفة بن خياط وابن جرير الطبري، وابن حزم وابن عبد البر، وابن الأثير وابن خلدون.

وقد صرح كل منهم بأن غزوة بني المصطلق كانت في شعبان من السنة السادسة، وقد أدى بهم هذا إلى إنكار وجود سعد بن معاذ في هذه الغزوة.

---

١) القريبي، إبراهيم بن إبراهيم، **مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع**، والأصل منه رسالة اشرف عليها د. أكرم ضياء العمري، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، انظر ص: ٤٦.

٢) القريبي، إبراهيم بن إبراهيم، **مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع**، انظر ص:٥٦.

- ثانياً: قال جماعة سنة خمس على رأسهم موسى بن عقبة كما حكاه عن الزهري وعن عروة وتبعه مالك بن أنس وموسى بن عقبة، والبخاري والواقدي وأبو معشر وابن قتيبة وابن سعد والبلاذري ويعقوب بن سفيان الفسوي والحاكم والبيهقي والذهبي ابن كثير وابن القيم والنووي وابن خلدون وابن حجر.

قال الحاكم : "قول عروة وغيره أنها كانت في سنة خمس أشبه من قول ابن إسحاق".

قال أبو شهبة:" وهو الراجح الذي تشهد له الأحاديث الصحيحة".[١]

- تابع الإمام البخاري بذكره المعطيات في الترجمة وكان منها أن قال:" كان حَدِيثُ الْإِفْكِ فِي غَزوةِ الْمريسِيعِ".

وترتب على هذه العبارة اعتبار ما ورد في حديث الإفك منها: "وجود سعد بن معاذ فيها، مما يرجح تقدمها على غزوة الأحزاب، ولا يلتفت إلى من قال: بأن ذكره في غزوة بني المصطلق وهم من بعض الرواة، إذ القول بالتوهيم لا يكون إلا بأمر قاطع، وما دام الخلاف قائماً في تحديد زمن كل من الغزوتين، وتقديم إحداهما على الأخرى، فلا يستقيم التوهيم، بل الإقدام عليه من الصعوبة بمكان لا يخفى، لا سيما أنه مصرح بذكره في أصح الصحيح بعد كتاب الله صحيحي البخاري ومسلم".[٢]

قال الحافظ ابن حجر محللاً ترجيح البخاري: " ثبت في حديث الإفك أن سعد بن معاذ تنازع هو وسعد بن عبادة في أصحاب الإفك، فلو كانت المريسيع في شعبان سنة ست مع كون الإفك كان فيها لكان ما وقع في الصحيح من ذكر سعد بن معاذ غلطاً، لأن سعد بن معاذ مات أيام قريظة وكانت سنة خمس على الصحيح ، وإن كانت كما قيل سنة أربع فهو أشد غلطاً".[٣]

فيظهر أن المريسيع كانت سنة خمس في شعبان لتكون قد وقعت قبل الخندق، لأن الخندق كانت في شوال من سنة خمس أيضاً فتكون بعدها، فيكون سعد بن معاذ موجوداً في المريسيع، ورمي بعد ذلك بسهم في الخندق ومات من جراحته في قريظة، ويؤيده أيضاً أن حديث الإفك كان سنة خمس إذ الحديث فيه التصريح بأن القصة وقعت بعد نزول الحجاب، ثم ذكر ثلاثة

---

١) أبو شهبة ، **السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة**، ٢٥٢/٢، وانظر الصلابي، علي محمد، **السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث**، ٢٨٣/٣.

٢) القريبي، إبراهيم بن إبراهيم، مرويات **غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع**، انظر ص: ٩٨.

٣) ابن حجر ، **فتح الباري**، ٤٦٥/١١.

أقوال في وقت نزول الحجاب وقال: أشهرها سنة أربع، فتكون المريسيع بعد ذلك، فيرجح أنها سنة خمس.[١]

أما التصريح بالحجاب فظهر من خلال وصف عائشة لحديث الإفك قائلة:" فَخَرجتُ مع رسول اللهِ ﷺ بعد ما أُنْزِلَ الْحِجاب فَكُنْتُ أُحملُ فِي هودجِي وأُنْزِلُ فِيهِ فَسِرنَا حتى إِذَا فَرغَ رسولُ اللهِ ﷺ مِن غَزوتِهِ تِلْكَ ".[٢]

قال البوطي:" والصحيح الذي ذهب إليه عامة المحققين أنها كانت في شعبان من العام الخامس للهجرة".[٣]

مرويات المغازي في عامة كتب المغازي والسير إن كان فيها مخالفة ظاهرة للصحيح فلا داعي إلى القول بتطرق الوهم في مرويات المغازي التي أخرجها العلماء في أصح الكتب بعد كتاب الله؛ ويمكن اللجوء إلى الجمع والتوفيق والترجيح بين الأدلة وتمييز الصحيح والأصح أو الراجح والمرجوح دون القول بالمخالفة خاصة لما ورد في الصحيح، ذلك أن ما ذُكر في الصحيحين أرجح مما ذكر في غيرهما، لاسيما كتب المغازي والتواريخ خاصة لكثرة مرويات المغازي من جهة، ولشدة تحري صاحبا الصحيح في النقد والتمحيص والنظر في ملابسات مرويات المغازي وما يحيط بها.[٤]

مما تقدم يظهر أن الإمام البخاري نظر متأملاً في جميع ما رواه في غزوة بني المصطلق فحلل وصولاً إلى الراجح الصحيح، وكان بناء على النقد لكل من السند والمتن في الروايات، إلى أن خرج من الروايات المتعلقة بهذه الغزوة ما يبرهن به صحة ما توصل إليه، وترجم به وقد فعل وأفاد، و كان الصحيح بأن غزوة بني المصطلق كانت في شعبان من السنة الخامسة، وأنها قبل الخندق، لأن الخندق كانت في شوال من السنة ذاتها.

---

١) انظر ابن حجر **فتح الباري**، ٤٦٥/١١، والقريبي، **مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع**، مختصراً ص: ٨٩-١٠٤.

٢) انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الشهادات، باب تَعدِيل النساءِ بعضِهن بعضا، ح: ٢٤٨٦، و كتاب المغازي، باب حديث الإفك، ح: ٣٨٢٦، وكتاب تفسير القرآن، باب { لَولَا إِذْ سمِعتُموه ظَن الْمؤْمِنُون والْمؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِم خَيرا إِلَى قَولِهِ الْكَاذِبون }، ح: ٤٣٨١.

٣) البوطي، محمد سعيد رمضان، **فقه السيرة النبوية**، ط: ١١، ١٩٩٦م، دار الفكر المعاصر، بيروت، و دار الفكر دمشق، ص: ٢٠٢.

٤) انظر للعمري، **السيرة النبوية الصحيحة**، في مصادر السيرة النبوية، ٤٧/١-٧٢.

المبحث الرابع

عناية البخاري بنقل الرواية عن شاهد العِيان وآله في المغازي

من المناهج المعتبرة عند المحدثين في مرويات المغازي رواية شاهد العيان، فإن روايته من أصدق الروايات وأدقها لحضوره ما روى، فهو الأقرب إلى أحداثها والتعبير عنها، بصورة لا يستطيعها غيره، فينقل لنا تفاصيل دقيقة لا تأتي عن غيره من الرواة، ذلك أنه ممن غاص في مضمار الحدث، وأعماقه.

وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: تعريف شاهد العِيان.

شاهد العيان هو الراوي الذي من ذاكرته استنطق رواية الحدث، فذاكرة الراوي من أوائل دواوين التاريخ نشوءاً،[١] فهو الذي ينقل عنه وقائع وأحداث كثيرة مفصَلة ومجملة كان شاهداً عليها، ولأهمية الأحداث والوقائع التي عاينها، تنبه إلى أهمية نقلها للآخرين، فنقل الحدث كرواية مشاهدة من أول أدوار الرواية التاريخية الصحيحة عند المحدثين، فالرواية عن شاهد العيان بسند الرواة الثقات إليه حدث له اعتباره ببعده عن الوهم والكذب في ميزانهم.

تظهر رواية شاهد العيان وبشكل ملموس من خلال الألفاظ التي يعبر بها الراوي عن نفسه، فيأتي بالكلمات التي يرتبط بها ضمير المتكلم، وكان هذا منهج معتبر في مرويات المغازي ومن بعض الألفاظ والعبارات المخرجة ضمن مرويات المغازي، قول الراوي: "كم غَزوتَ أَنْتَ معه ...." [٢]، ومنها قول البراء ﷺ:" غَزوتُ مع النبي ﷺ خَمس عشْرةَ"[٣]، ومنها: عن جرير قَالَ: "كُنْتُ باليمن فَلَقِيتُ رجلَين"[٤]، والأمثلة على ذلك في مرويات المغازي التي أخرجها الإمام البخاري في صحيحه كثيرة جداً.

ثانياً: أهمية رواية شاهد العيان، وعناية البخاري بها في مرويات المغازي.

بعد التأمل وطول النظر في مرويات المغازي الواردة في الجامع الصحيح للإمام البخاري نلاحظ اعتباره تخريج الروايات عن شهود العِيان وبأشكال مختلفة، فتوخى تخريجها عن شاهد

---

١) انظر عبد الحميد، صائب، **علم التاريخ ومناهج المؤرخين في علم التاريخ نشأة وتدويناً ونقداً وفلسفةً ومناهج كبار مؤرخي الإسلام** ، ص: ١٧.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ...، ح: ٣٦٥٥، وانظر، باب كم غَزا النبي ﷺ، ح: ٤١١١.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح** ، كتاب المغازي، باب كم غَزا النبي ﷺ ، ح: ٤١١٢.

٤) البخاري ،**الجامع الصحيح** ، كتاب المغازي، باب ذَهاب جرير إِلى الْيمن، ح: ٤٠١١.

العِيان الذي حضر الحادثة ووقائعها، وقد تقترب الصورة فيكون هو صاحب القصة والحادثة التي يروي، فهو الوحيد من الرواة الذي يستطيع تصوير الحدث كما كان، ولما كان أقرب من يصف الحادثة عمن شاهدها هم خاصته -أهل بيته- الذين صور لهم الراوي شاهد العيان الحدث بكل ما فيه، نرى عناية البخاري بهذا النوع أيضاً من الروايات في المغازي.

قال العمري: "نقل الخبر عن شاهد عيان مشارك بالحادثة، هو منهج معتبر في الدراسات التاريخية المعاصرة، كما أنه معتبر في الدراسات الحديثية في القرون الهجرية الأولى".[١]

كان الإمام البخاري بما أخرجه من مرويات في المغازي يؤصل للمناهج التي يسار عليها للخروج بمنهج عام تصحح عليه الرواية التاريخية عامة، وكان ذلك بناء على منهج المحدثين النقدي، خاصة وأن جمع روايات المغازي وبدون تمحيص، قد تم منذ القرون الأولى.

من أبرز ملامح مرويات المغازي التاريخية ورودها عن شهود العيان، ومن هنا عد منهج البحث الحديث الملاحظة هي البداية الصحيحة لكل بحث علمي وعرفها بأنها: "مشاهدة دقيقة لظاهرة ما"، مع الاستعانة بأساليب البحث والدراسة التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة.[٢]

الملاحظة الدقيقة تصدر عن شاهد العيان؛ وقد حقق المنهج الإسلامي في التعامل مع النص تفوقاً على منهج البحث الغربي في نطاق الدراسات التاريخية، حيث لا يتمكن منهج البحث التاريخي الغربي من الحصول على شهود عيان في معظم الحالات، فيلجأ إلى التخيل في استعادة الصورة التاريخية بالاعتماد على شهود غير مباشرين، " فالوقائع التاريخية والأفعال الإنسانية الفردية والجماعية والوقائع النفسية تلك هي موضوعات المعرفة التاريخية، وهي لا تشاهد مباشرة بل كلها تُتخيل، والمؤرخون كلهم تقريباً، دون أن يشعروا، معتقدين أنهم يشاهدون حقائق واقعية، لا يعملون إلا في صور".[٣]

١) العمري، **السيرة النبوية الصحيحة**، ١٩/١.
٢) انظر محمود قاسم ، **المنطق ومناهج البحث،** طبعة القاهرة ص: ٣٥-٣٦.
٣) انظر لانجلوا وسينبوس، شارل، **النقد التاريخي يشمل المدخل إلى الدراسات التاريخية،** ترجمة عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ١٩٦٧م، ص: ١٧٣.

مرويات المغازي عامة كان الفضل في نقل كثير منها إلى من حضرها، ومن هنا عد من أوائل مراحل التأليف في السيرة النبوية مرحلة الرواية الشفوية، ومثلها طبقـات الـصحابة ﷺ، وفيها يروي الراوي خبر حادثة مفردة حفظتها ذاكرته في سياق حدث واسع وكبير لغزوة مـا، كغزوة بدر، أو أُحد، أو حدث ما، أو واقعة معينة، ونحوها، ثم يروي الراوي الآخر رواية مـن تلك الغزوة تتعلق بخبر آخر، وهكذا ثالث، ورابع، ... وبهذا ألفت مرويات هذه المرحلـة جـل الجهود الشفوية التي قامت بها طبقات الصحابة في المائة الأولى من تاريخ الإسلام.

ولهذه المرحلة خصائص ومميزات ظهرت من المرويات أهمها : [١]

١- أنها جاءت عن طريق الصحابة الذين شارك أغلبهم في هذه الأحداث.

٢- أنها مرويات قصيرة لقضايا محدودة.

٣- خلت من ذكر التفاصيل.

٤- أغلبها جاء إخباراً عن وصف، أو بيان حال، ... أو بيان لمن حضر تلك الحوادث.

٥- كثير منها ظهر ارتباطه فالروايات بعضها يكمل بعضاً، وهذا ساعد أهل المرحلة التالية على الاستفادة منها جمعاً لصياغة خبر أطول وأشمل.

٦- جاءت كثير من هذه المرويات تفسيراً لآيات قرآنية ترتبط بأحداث السيرة والمغازي.

قلت: أوافقه فيما تقدم من الخصائص، إلا أنني أخالفه في أن مرويات المغازي والـسير عن شهود العيان تأتي بتفاصيل دقيقة ومحددة لا يأتي بها غيرهم.

بناء على ما تقدم يمكننا تقسيم المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول: اعتماد البخاري رواية شاهد العيان الذي حضر الحادثة.

المطلب الثاني: اعتماد رواية أهل شاهد العيان وخاصته.

---

١) البكري، محمد أنور ، **مصادر تلقي السيرة النبوية والعناية بها عبر القرون الثلاثة الأولى**، انظر ص: ٥٠.

المطلب الأول

اعتماد البخاري رواية شاهد العيان المشارك بالحادثة

اعتنى الإمام البخاري في الجامع الصحيح بالرواية عن شاهد العيان، وعنايته بها في مرويات المغازي كانت بشكل واضح فيها، ولابد من بيان أمور أهمها:

أولاً: بيان أسباب عناية البخاري واعتماده لرواية شاهد العيان.

شاهد العيان الذي يروي وقائع الحدث قد يكون مشارك في الحادثة، وقد يكون صاحب القصة التي يرويها، وبالتالي فهو ذاته الراوي الذي يروي أحداث واقعة كان هو ممن حضرها مشاركاً فيها، ومشاهداً بأم عينه تفاصيلها، وسامعاً بأذنيه دبيب أحداثها، هو من يصف لنا الحدث بكل ما فيه، فوقْع الحدث في نفسه أعظم ممن يرويه عنه، من هنا نلاحظ عناية البخاري بنقل الرواية عن شاهد العيان في الجامع الصحيح، وفي مرويات المغازي والسير خاصة لطبيعة أحداثها الوصفية، فالراوي الذي شاهد الواقعة هو الأقرب إليها والأصدق في التعبير عنها، والأدق في وصفها.

فرواية شاهد العيان من أدق الروايات، خاصة إن كانت قصة هو صاحبها، فأثر وقعها في نفسه أعظم، يتحرى فيها التفاصيل وضبطها، وينتقي الألفاظ التي تعبر عن قصته مخرجاً لها من صميم الحدث، لذلك نلاحظ عناية البخاري إخراجه كثير من الروايات التاريخية عن شاهد العيان.

ولذلك قال العمري:" نقل الخبر عن شاهد عيان مشارك بالحادثة، منهج معتبر في الدراسات التاريخية المعاصرة، كما أنه معتبر في الدراسات الحديثية في القرون الهجرية الأولى، والإمام البخاري في صحيحه كثيراً ما يختار الرواية من طريق الصحابي المشارك بالحادثة، فشاهد العيان أدق رواية إذ تشترك الحواس العديدة في ضبط الخبر".[١]

اعتماد البخاري رواية شاهد العيان ضابطاً معتبراً في دراسته للمرويات المغازي والسير وانتخابها.

---

١) انظر العمري، **السيرة النبوية الصحيحة**، بتصرف/١٩-٢٠.

ثانياً: نماذج من مرويات المغازي تُظهر عناية البخاري برواية شاهد العيان نفسه.

ظهر هذا النوع من الروايات في المغازي كثيراً، فلا يخلو باب من أبوابه منها، وفي هذا دلالة على دقة البخاري في انتقاء المرويات، وفيما يلي دراسة لعدد من الأمثلة.

المثال الأول:

قال البخاري: حدثَنِي عبد اللهِ بن محمدٍ حدثَنَا وهب حدثَنَا شُعبةُ عن أَبِي إِسحاقَ كُنْتُ إِلَى جنْبِ زيدِ بنِ أَرقَم فَقِيلَ لَه كَم غَزا النبِي ﷺ من غَزوةٍ قَالَ تِسع عشْرةَ قِيلَ كَم غَزوتَ أَنْتَ معه قَالَ سبع عشْرةَ قُلْتُ فَأَيهم كانَت أَولَ قَالَ الْعسيرةُ أَو الْعشَير فَذَكَرتُ لِقَتَادةَ فَقَالَ الْعشَير.[1]

أول رواية أخرجها البخاري وفي أول باب من أبواب كتاب المغازي في الجامع الصحيح، هي ذاتها التي أخرجها في آخر باب من أبواب كتاب المغازي وفي أول رواية منه، وكانت عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، وقد سئل عن عدد غزوات الرسول ﷺ وكم غزوة حضرها هو معه، وكان شاهد عيان فيها، فأجاب محدداً عدد الغزوات الكاملة والغزوة الأولى بالنسبة له منها وقد حضرها وشاهدها معايناً لها.

قال الحافظ: مراده الْغَزوات الَّتِي خَرج النبِي ﷺ فِيها بِنَفْسِهِ سواء قَاتَلَ أَو لَم يقَاتِل، فَعلَى هذَا فَاتَ زيد بن أَرقَم ذِكْر ثِنْتَين مِنْها ولَعلهما الْأَبواء وبواط، وكَأَن ذَلِك خَفِي علَيهِ لِصِغَرِه".[2]

قلت: الظاهر أن الراوي لم يفته شيء، وقد أشار بشكل واضح في الرواية، مبيناً عند إجابته على سؤال وجه له أن الغزوة الثالثة من غزوات الرسول ﷺ بنفسه كانت هي الغزوة الأولى له – زيد بن أرقم- فأثبت بجوابه عدد غزوات الرسول ﷺ من خلال حضوره الثالثة وبقية الغزوات دون الأولى والثانية، وإجابته غاية في الدقة وذلك لأنه شاهد عيان فيها.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب باب غَزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ قَالَ ابن إِسحاقَ أَولُ ما غَزا النبِي ﷺ الْأَبواءَ ثُم بواطَ ثُم الْعشَيرةَ ٣٦٥٥، وانظر باب كَم غَزا النبِي ﷺ، ح: ٤١١١.

٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٢٨٤/١١.

المثال الثاني:

قد يأتي شاهد العيان بتفاصيل الأحداث واصفاً لها بطريقة لا يستطيعها غيـره، واصـفاً لنفسه ووضعه أثناء مجريات الحدث ومن ذلك ما أخرجه البخاري قائلاً: و قَالَ لِي خَلِيفَةُ حـدثَنَا يزيد بن زريع حدثَنَا سعِيد عن قَتَادةَ عن أَنَسٍ عن أَبِي طَلْحةَ ﷺ قَالَ:كُنْتُ فِيمن تَغَـشاه النعـاس يوم احد حتى سقَطَ سيفِي مِن يدِي مِرارا يسقُطُ وآخُذُه ويسقُطُ فَآخُذُه.[1]

في هذا المثال أخرج الإمام البخاري الرواية التي وافقت الآية بما جاء فيهـا صـراحة، وأشار الحافظ إلى قول ابن إسحاق:" َنْزلَ الله النعاس أَمنَةً لِأَهل الْيقِين فَهم نِيـام لَـا يخَـافُون، والَذِين أَهمتْهم أَنْفُسهم أَهلُ النفَاق فِي غَايةِ الْخَوفِ والذعر".[2]

كان أبو طلحة شاهد عيان للحدث، وقعت مجرياته عليه، فكان أثرها في نفـسه كبيـر، ومن هنا أخرج البخاري روايته دون غيره، لصحة أصلها ولموافقة مدلولها لما ورد فـي الآيـة القرآنية الكريمة .

المثال الثالث:

قال البخاري: حدثَنَا عبد اللهِ بن رجاءٍ حدثَنَا إِسرائِيلُ عن أَبِي إِسحاقَ عن زيدِ بن أَرقَـم قَالَ: كُنْتُ فِي غَزاةٍ فَسمِعتُ عبد اللهِ بن أُبي يقُولُ لَا تُنْفِقُوا علَى من عِنْـد رسـول اللـهِ حتـى ينْفَضوا مِن حولِهِ ولَئِن رجعنَا مِن عِنْدِهِ لَيخْرِجن الْأَعز مِنْها الْأَذَل فَذَكَرتُ ذَلِك لِعمـي أَو لِعمـر فَذَكَره لِلنبِي ﷺ فَدعانِي فَحدثْتُه فَأَرسلَ رسولُ اللهِ ﷺ إِلَى عبدِ اللهِ بن أُبي وأَصحابِهِ فَحلَفُوا مـا قَالُوا فَكَذبنِي رسولُ اللهِ ﷺ وصدقَه فَأَصابنِي هم لَم يصِبنِي مِثْلُه قَط، فَجلَستُ فِي الْبيتِ فَقَالَ لِـي عمي ما أَردتَ إِلَى أَن كَذبك رسولُ اللهِ ﷺ ومقَتَك فَأَنْزلَ الله تَعالَى ﴿إِذَا جاءك الْمنَافِقُون﴾ فَبعثَ إِلَي النبِي ﷺ فَقَرأَ فَقَالَ إِن الله قَد صدقَك يا زيد.[3]

هذه رواية من مرويات المغازي التاريخية أخرجها البخاري فيها تصديق الله عز وجـل للراوي الذي سمع كلام المشركين، وفيها نصر وتأييد من الله تعالى للراوي على المشركين الذي شهدوا بكذبه أمام الرسولﷺ.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، ٣٧٦١

٢) ابن حجر**، فتح الباري**، ٤٠٠/١١، وانظر القسطلاني، **إرشاد الساري**، ، ٦٥/٧.

٣) البخاري**، الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: ﴿ إِذَا جاءك الْمنَافِقُون قَالُوا نَشْهد إِنك لَرسولُ اللهِ إِلَى لَكَاذِبون﴾، ٤٥٢٠.

واختلاف في أي الغزوات كان هذا الحدث فقيل في غزوة تبوك كما عند النسائي، وعند أهل المغازي أنها غزوة بني المصطلق، ورجحه ابن كثير بأن عبد الله بن أبي لم يكن ممن خرج في غزوة تبوك بل رجع بطائفة من الجيش"[١]

إن الأحداث التي صاحبت المغازي وبكل تفاصيلها روايتها عن شهود العيان، لها في النفس وقع وتأثير بخلاف ما إذا رواها غيره، وعن الرواية المتقدمة قال العمري:" ولندع الصحابي زيد بن أرقم وهو شاهد عيان ومشارك في الحادث الأول يحكي خبر ذلك"[٢] وهي الرواية المتقدمة التي أخرجها البخاري، وفيها بيان سبب نزول الآية الواردة في الرواية.[٣]

فهذا المثال وصف بدقة ما سمعه شاهد العيان، وما بلغه مبيناً كيفية تبليغه الرسولﷺ بما سمع، وتحقق الرسول ﷺ من الخبر، وعدم تصديق الراوي إلى أن صدقه الله ورسوله ﷺ، وذلك أنه شارك في مجريات الغزوة، وحضر شيئاً من أحداثها، وكما أن رواية الخبر عن شاهد العيان صاحب القصة هذا فسرت مؤكدة سبب نزول الآية التي جاء بها البخاري ضمن الرواية.

مما تقدم نؤكد ما خرج به الدكتور العكايلة قائلاً: " كان الإمام البخاري رحمه الله ذا منهج فريد في اعتماد الرواية الواردة من طريق الصحابي المشارك بالواقعة".[٤]

قلت: لرواية شاهد العيان في ميزان المحدثين ثقل لا يعلمه إلا المختص، وهذا منهج نرى إتباع الإمام البخاري له في مرويات المغازي ، فإذا صحت رواية شاهد العيان بعد نقدها سنداً ومتناً، تكون من أصح الروايات وأصدقها تعبيراً، وغالب أبواب المغازي في الجامع الصحيح للإمام البخاري لا تخلو من رواية أو أكثر عن شاهد عيان فيها.[٥]

---

١) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٩/١٤، القسطلاني، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ٣٨٤/٧.

٢) العمري، د. أكرم ضياء، **السيرة النبوية الصحيحة**، ٤٠٨/٢.

٣) انظر الو أحدي، أبي الحسن علي بن أحمد النيسابوري (ت:٤٦٨هـ)، **أسباب النزول**، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، طبعة عام: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م، و دار الاتحاد العربي، القاهرة مصر،سورة المنافقين، ٢٨٧/١.

٤) العكايلة، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية** ، ص: ٦٦.

٥) انظر أمثلة أخرى لروايات شهود العيان التاريخية في المغازي في الجامع الصحيح للإمام البخاري، كتاب المغازي باب عِدة أَصحابِ بدرٍ، ح: ٣٦٦١، باب دعاءِ النبي ﷺ على كُفار قُريش، ح: ٣٦٦٥، وباب حديث الإفك، ٣٨٢٦، وباب فَضلُ من شَهِد بدرا، ح: ٣٦٩٠، و باب قَتْل أَبِي جهلٍ، ح:٣٦٧٤، والأحاديث التي تحمل الأرقام، ح:٣٨٤٥ ٣٧٤٨، ٣٨١٧، ٣٦٦٦، ٣٦٧٤، ٣٦٧٧، ٣٦٨٥، ٣٦٨٧، ٣٦٨٩، ٣٦٩٧، ٣٦٩٢، ٣٧٠٠، ٣٧٢١، ٣٧٢٣ ، ٣٧٨٣ ، ٣٨١٨، ٣٨٢١، ٣٨٢٨ ، ٤٠٦٣.

المطلب الثاني

اعتماد رواية آل شاهد العيان وخاصته

رواية الحدث عن شاهد العيان الثقة ذاته، من القرائن الرئيسة في الحكم على صحة الرواية التي اعتمدها المحدثون، فهو الأقرب للواقعة والأقدر على تصوير أحداث بدقة، إلا إن المحدثين في حال عدم تمكنهم من الحصول على الرواية التاريخية عن شاهد العيان نفسه، فإن الأقرب له هم الأقدر على وصف الحدث كما وصفه لهم شاهد العيان، وهم أهله وخاصته، ومن هنا كانت أهمية رواية خاصة الراوي عنه، وعليه سيكون بيان اعتماد البخاري لها من خلال الآتي:

أولاً : أهمية رواية أهل الراوي وخاصته عنه.

ثانياً: نماذج توضح اعتماد البخاري لرواية خاصة شاهد العيان في مرويات المغازي عنه.

أولاً : أهمية رواية أهل الراوي وخاصته عنه.

شاهد العيان هو من أصول الرواية التاريخية، وإن لم يتسن لنا تخريج روايته فرواية آله وهم الأقرب له، حيث يبتعد عن الخيال مصوراً الحدث بواقعية كما صور له، "وتقتضي الواقعية الوضوح، والسلامة من الغموض والاضطراب في أحداث أي واقعة أو معلومة تاريخية، وإلا فإن عدم وجود هذه الأمور يؤدي إلى إهمالها وعدم الوثوق بها".[١]

الروايات من هذا النوع ضمن مرويات المغازي والسير كثيرة فيها إشارة إلى دقة الإمام البخاري في انتقاء رواية آل شاهد العيان، واعتماد هذا الأمر منهجاً سار عليه عند نقد مرويات المغازي على منهج المحدثين الدقيق.

ثانياً: دراسة نماذج توضح اعتماد البخاري لرواية خاصة شاهد العيان في مرويات المغازي.

<u>المثال الأول:</u>

قال البخاري: أَخْبرنِي إِبراهِيم بن موسى حدثَنَا هِشَام بن يوسفَ عن معمرٍ أَخْبرنَا هِشَام عن عروةَ قَالَ: كان فِي الزبير ثَلَاثُ ضربات بِالسيفِ إِحداهن فِي عاتِقِهِ قَالَ إِن كُنْتُ لَأُدخِلُ أَصابِعِي فِيها قَالَ ضرب ثِنْتَين يوم بدرٍ وواحدةً يوم الْيرموكِ قَالَ عروةُ وقَالَ لِي عبد الْملِكِ بن

---

١) العكايلة، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، ص:٩١.

مروان حِين قُتِلَ عبد اللهِ بن الزبير يا عروةُ هلْ تَعرفُ سيفَ الزبير قُلْتُ: نَعم ! قَالَ: فَما فِيـهِ؟ قُلْتُ: فِيهِ فَلَّةٌ فُلَّها يوم بدرٍ قَالَ صدقْتَ بِهن فُلُولٌ مِن قِراعِ الْكَتَائِبِ.
ثُم رده علَى عروةَ قَالَ هِشَام فَأَقَمنَاه بينَنَا ثَلَاثَةَ آلَافٍ وأَخَذَه بعضنَا ولَودِدتُ أَني كُنْتُ أَخَذْتُه.

حدثَنَا فَروةُ حدثَنَا علِي عن هِشَامٍ عن أَبِيهِ قَالَ كَان سيفُ الزبير بن الْعوامِ محلى بِفِـضةٍ قَالَ هِشَام وكَان سيفُ عروةَ محلى بِفِضةٍ. [1]

أما هِشَام فهو ابن عروة، وأما عروة فهو ابن الزبير[2]، وفي هذه الرواية تفاصيل ذكرها عروة بن الزبير وقد شاهد الحدث عند أبيه وكان يدخل أصابعه في الجراح آنذاك، وفي روايـة هشام لما رواه له أبيه عروة في وصف السيف، فظهرت القوة من شاهد العيان فيما وصفه فـي الرواية بقوة ودقة، وظهر انتخاب البخاري هذه الرواية وانتقائها خاصة.

المثال الثاني:

من الروايات التي تشير إلى دقة المصنف إخراج رواية الرجل عـن أبيـه عـن جـده، واعتبارها من قرائن التقوية للرواية، أومن قرائن الترجيح عند الخلاف:

قوله: حدثَنِي يحيى بن بكَيرٍ حدثَنَا اللَّيثُ عن عقَيلٍ عن ابن شِهابٍ عن عبدِ الـرحمن بـن عبدِ اللَّهِ بن كَعبٍ أَن عبد اللَّهِ بن كَعبٍ قَالَ سمِعتُ كَعب بن مالِكٍ ﷺ يقُولُ: لَـم أَتَخَلَّـفْ عـن رسول اللَّهِ ﷺ فِي غَزوةٍ غَزاها إِلَّا فِي غَزوةِ تَبوك غَير أَني تَخَلَّفْتُ عن غَزوةِ بدرٍ ولَم يعاتَـب أَحد تَخَلَّفَ عنْها إِنما خَرج رسولُ اللَّهِ ﷺ يرِيد عِير قُريشٍ حتى جمع اللَّه بينَهم وبـين عـدوهِم علَى غَيرِ مِيعادٍ.[3]

المعنى أن كعب بن مالك ﷺ ما تخلف إلا في تبوك حال مغايرة تخلف بدر لتخلف تبوك؛ لأن التوجه لبدر لم يكن بقصد الغزو بل بقصد أخذ العير إنما خرج رسول الله ﷺ حـال كونـه يريد عير قريش؛ ليغنمها لا لقتال حتى جمع الله بينهم - أي بين المسلمين وبين عدوهم قريش- على غير ميعاد ولا إرادة قتال، وهذا كله بخلاف غزوة تبوك ولذا لم يستثنهما بلفظ واحـد بـل غاير بين التخلفين.[4]

وأخرج البخاري رواية الابن عن أبيه لقربه منه، ولعلم الابن بالأحداث التي يصفها لـه أبيه له، خاصة في مثل هذه الأحداث العظيمة.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قَتْل أَبِي جهلٍ، ح:٣٦٧٧.
٢) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، ٣٠٩/١١.
٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قِصةِ غَزوةِ بدرٍ، ح: ٣٦٥٧.
٤) انظر القسطلاني، **إرشاد الساري**، ٢٤٤/٦.

المثال الثالث:

رواية مولى الرجل عنه فيها خصوص وهو الموالي له والقريب منه، فالأصل أنـه يعلـم حاله ويحفظ أقواله وما يصدر عنه، ومن هنا أخرج الإمام البخاري روايات من هذا النوع منها:

قال البخاري: حدثَنَا عبد اللهِ بن يوسفَ أَخْبرنَا مالِك عن يحيى بن سعِيدٍ عن عمر بن كَثِير بن أَفْلَح عن أَبِي محمدٍ مولى أَبِي قَتَادةَ عن أَبِي قَتَادةَ قَالَ: خَرجنَا مع النبِي ﷺ عام حنَـينٍ فَلَمـا الْتَقَينَا كانَتْ لِلْمسلِمين جولَةٌ فَرأَيتُ رجلًا مِن الْمشْرِكِين قَد علَا رجلًا مِن الْمسلِمين فَضربتُه مِـن ورائِهِ على حبل عاتِقِهِ بِالسيفِ فَقَطَعتُ الدرع وأَقْبلَ علَي فَضمنِي ضمةً وجدتُ مِنْها رِيح الْموتِ ثُم أَدركه الْموتُ فَأَرسلَنِي فَلَحِقْتُ عمر بن الْخَطَّابِ فَقُلْتُ ما بالُ الناسِ قَالَ أَمر اللهِ عز وجل ثُم رجعوا وجلَس النبِي ﷺ فَقَالَ من قَتَلَ قَتِيلًا لَه علَيهِ بينَةٌ فَلَه سلَبه فَقُلْتُ من يشْهد لِي ثُم جلَستُ قَالَ ثُم قَالَ النبِي ﷺ مِثْلَه فَقُمتُ فَقُلْتُ من يشْهد لِي ثُم جلَستُ قَالَ ثُم قَالَ النبِي ﷺ مِثْلَه فَقُمتُ فَقَالَ ما لَك يا أَبا قَتَادةَ فَأَخْبرتُه فَقَالَ رجلٌ صدقَ وسلَبه عِنْدِي فَأَرضِهِ مِني فَقَالَ أَبو بكْرٍ لَاها اللهِ إِذًا لَـا يعمِد إِلَى أَسدٍ مِن أُسدِ اللهِ يقَاتِلُ عن اللهِ ورسولِهِ ﷺ فَيعطِيك سلَبه فَقَالَ النبِي ﷺ صدقَ فَأَعطِـهِ فَأَعطَانِيهِ فَابتَعتُ بِهِ مخْرفًا فِي بنِي سلِمةَ فَإِنه لَأَولُ مالٍ تَأَثَّلْتُه فِي الْإِسلَامِ.... [١]

أبو محمد - نَافِع بن عباس -مولى أبو قتادة -الحارث بن ربعي - قيل له ذلك للزومـه مولاه ، وقد وصف أحداث قصة سيده أبي قتادة عند خروجه مع رسول الله ﷺ، وعنـد وجـود خلاف في جزئية مما جرى في أحداث الرواية قال الحافظ ابن حجر:" الراجِح ما رواه أَبو قَتَادةَ وهو صاحِب الْقِصة فَهو أَتْقَن لِما وقَع فِيها مِن غَيره"[٢]، ولما كانت عن مولاه عنـه فالوصـف للحدث أقرب إلى الصحة من وصف غيره على ثقته.

الأمثلة على هذا النوع من مرويات المغازي كثيرة، أحيل إلى الآتي منها لمزيد من النظر والإفادة. [٣]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب قول اللهِ تَعالَى :{ ويوم حنَينٍ إِذْ أَعجبتْكُم كَثْرتُكُم ...}،ح: ٣٩٧٨

٢) ابن حجر، **فتح الباري،** ١٣٠/١٢، القسطلاني، إرشاد الساري، ٤٠٥/٦.

٣) انظر البخاري **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب ... بعد ترجمة قتل أبي جهل، ح: ٣٦٨٥، باب غَزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ.... ، ح: ٣٨١٩، باب غَزوةِ الْحديبِيةِ ح:٣٨٣٤، وانظر لمزيد اطلاع الروايات التي تحمل الأرقام: ٣٦٧٤، ٣٦٧٨،٣٦٨٦، ٣٦٩٢، ٣٦٩٣ ، ٣٧١٩، ٣٧٢٠، ٣٧٦٢، ٣٨٢٠،٣٩٠٩، ٤٠٠٠، ٤٠٢٢، ٤٠٩٤ ٤١٠٨.

المبحث الخامس

اعتناء البخاري بالروايات التي اتفق عليها مصنفو المغازي

أولاً: أهمية ما اتفق عليه أصحاب المغازي والسير من الروايات.

من المناهج الدقيقة التي اعتمدها الإمام البخاري إخراج الروايات الصحيحة في المغازي وهي عادة التي اتفق عليها أرباب المغازي والسير أو أكثرهم، وتوخي الدقة في هذا يشير إلى سعة الاطلاع، والنقد البناء عنده، وبالتالي الخروج بأدق النتائج في المرويات التاريخية.

إن اهتمام البخاري بكافة مرويات الحدث الواحد، وتأمله كافة ملابسات الواقعة، والخروج بنتيجة مفادها اتفاق أصحاب المغازي والسير على صحة الرواية وخاصة الثقات منهم، وظهر ذلك جلياً في شروح الجامع الصحيح، خاصة وأن شراح الجامع قد أولوه جل عنايتهم واهتمامهم فحللوا مروياته، وكان ذلك باستخدامهم كافة السبل التي تتكفل بيان وجوه الموافقة والمخالفة بين الروايات مجتمعة.

من هنا كانت عناية الإمام البخاري بما اتفق عليه أصحاب المغازي والسير واجتمعوا على القول به واضحة، وقد يظهر الخلاف الظاهري في بعض القضايا إلا أنه حقيقة لا خلاف، وقد كان الحافظ عادة ما يوفق بين الأقوال، ولا يقول بالتعارض إلا إن ثبت ظاهراً.

فموافقة الثقات وخاصة أصحاب المغازي منهم، وبعد تطبيق منهج النقد عند المحدثين على مروياتها، يظهر ببراعة دقة المحدثين منذ القرون الأولى في نقد الرواية وتحريهم الراجح منها وخاصة ما اتُفق عليه بينهم.

ثانياً: دراسة نماذج توضح عناية البخاري بما اتفق عليه أصحاب المغازي والسير.

المثال الأول:

قال البخاري: حدثَنَا عبد اللهِ بن محمدِ بن أَسماء حدثَنَا جويريةُ بن أَسماء عن نَافِعٍ عن ابن عمر ﷺ قَالَ: قَالَ النبِي ﷺ يوم الْأَحزابِ لَا يصلين أحد الْعصر إِلا فِي بنِي قُريظَةَ فَأَدرك بعضهم الْعصر فِي الطرِيق فَقَالَ: بعضهم لَا نُصلي حتى نأْتِيها، وقَالَ بعضهم: بلْ نُصلي لَم يرد مِنا ذَلِك فَذُكِر ذَلِك لِلنبِي ﷺ فَلَم يعنفْ واحداً مِنْهم.[١]

---

١) انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب مرجِعِ النبِي ﷺ مِن الْأَحزابِ ومخْرجِهِ إِلَى بنِي قُريظَةَ ومحاصرتِهِ إِياهم، ٣٨١٠.

وردت الرواية في الصحاح وتفاوتت الصلاة في بني قريظة بين الرواة على قولين:

القول الأول : من قال بأنها الظهر:

جماعة من المصنفين قالوا بأنها الظهر بدل العصر منهم:

مسلم من طريق جويريةُ بن أسماء عن نَافِعٍ عن عبدِ اللهِ قال عن النبي ﷺ:" أن لا يصلين أحد الظهر إلا فِي بَنِي قُرَيظَةَ"[١]، ووافقه ابن سعد[٢]، وابن حبان في الصحيح[٣]، وأبو يعلى، وأبو عوانة[٤]، والبيهقي[٥].

القول الثاني : الذين قالوا بأنها العصر:

منهم البخاري حيث أخرج الرواية في موضعين من الجامع وفيها (لا يصلين أحد الْعصر إلا فِي بَنِي قُرَيظَةَ)[٦]، وابن إسحاق وابن هشام[٧]، والطبري[٨]، وابن سيد الناس[٩]، وابن كثير بسنده إلى الزهري، أخبرني عبد الرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك، أن عمه عبيدالله [١٠]، وابن الأثير[١١]، وابن خلدون في التاريخ[١٢]، جميعهم عن ابن عمر، وأخرجه أبو نعيم في الدلائل عن سعيد بن المسيب[١٣].

أما عن كونها العصر قال البيهقي:" كذلك قال أهل المغازي؛ موسى بن عقبة ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهما".[١٤]

وأخرجه أيضاً في " الدلائل " بإسناد صحيح إلى الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن عمه عبيد الله بن كعب رضي الله عنه".[١]

---

١) مسلم ، **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب الْمبادرةِ بِالْغَزوِ وتَقْدِيمِ أهم الْأمرين الْمتَعارِضين، ٣٣١٧.

٢) ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، ط:١، ١٩٦٨ م، دار صادر – بيروت، غزوة رسول الله، ﷺ، إلى بني قريظة، ٧٦/٢.

٣) ابن حبان، **الصحيح**، كتاب الصلاة، باب الوعيد على ترك الصلاة، ح: ١٤٨٤، وانظر كتاب السير، باب التقليد والجرس للدواب، ٤٨٠٥.

٤) أبو عوانة، **المستخرج** ، مبتدأ كتاب الجهاد، بيان الإباحة للإمام إذ أنزل الإمام على حكمه أن يرد فيهم الحكم إلى غيره فإذا حكم فيهم أمضى الإمام فيهم، ح: ٤٠٥.

٥) البيهقي، **السنن الكبرى**، ١١٩/١٠.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الجمعة ، باب صلَاةِ الطالِبِ والْمطْلُوبِ راكِبا وإِيماء، ح: ٨٩٤، وكتاب المغازي ، باب مرجِعِ النبِي ﷺ مِن الْأَحزابِ ومخْرجِهِ إِلَى بنِي قُريظَةَ ومحاصرتِهِ إِياهم ، ح: ٣٨١٠.

٧) انظر ابن هشام، **السيرة النبوية**، ٢٣٥/٢، وعبد السلام هارون، **تهذيب سيرة ابن هشام**، ص:٢٩٨.

٨) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير(ت:٣١٠هـ)، **تاريخ الأمم والرسل والملوك**، ط:١، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ٩٨/٢.

٩) انظر ابن سيد ، **عيون الأثر**، ٥٠/٢.

١٠) ابن كثير، **السيرة النبوية**، ٢٢٥/٣، وانظر البداية والنهاية، ٨٢/٦.

١١) انظر ابن الأثير، **الكامل في التاريخ**، ذكر غزوة بني قريظة، ٣٠٦/١.

١٢) ابن خلدون، عبد الرحمن المغربي، **تاريخ ابن خلدون**، ط:٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان،٣١/٢.

١٣) انظر أبو نعيم الأصبهاني، **دلائل النبوة**، من الأخبار في غزوة بني قريظة، ح:٤٢٠.

١٤) البيهقي، **دلائل النبوة**، ح: ١٣٥٨، ٦٠/٤.

وأخرجه عن عائشة رضي الله عنها نحوه مطولاً أن رسول اللهﷺ قال لأصحابه ﷺ: (عزمت عليكم ألا تصلوا صلاة العصر حتى تأتوا بني قريظة).[٢]

على ضوء ما تقدم قال الحافظ: أصحاب المغازي الذين اتفقوا على أنها العصر وليست الظهر، وهذا كله يؤيد رواية البخاري في أنها العصر، وقد جمع بعض العلماء بين الروايتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها فقيل لمن لم يصلها لا يصلين أحد الظهر ولمن صلاها لا يصلين أحد العصر.[٣]

وهذا ما رجحه الصلابي وكونها صلاة العصر لا الظهر[٤]، ومن دلائل الترجيح فعل الصحابة على ضوء اختلافهم في فهم كلام المصطفى: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة»، فبعضهم فهم من كلامه الاستعجال فصلى العصر في الطريق، وبعضهم أخذ بالظاهر فلم يصل إلا في بني قريظة بعد الغروب، ولم يعنف ﷺ واحداً من الفريقين.[٥]

الرواية المسندة الصحيحة التي أخرجها الإمام البخاري من مجموع الروايات الواردة في مصنفات المؤرخين والمحدثين، وبعد نظر البخاري في ملابسات الحادثة، ونقده للرواية النقد الحديثي والتاريخي حكم بأن الصحيح هو قوله لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، وبذلك أخرج الرواية الصحيحة التي وافقت ما اتفق عليه أكثر أرباب المغازي والسير.

المثال الثاني: اختلاف العلماء في تحديد تاريخ غزوة الخندق:

اختلف العلماء في تحديد سنة وقوع هذه الغزوة، وانحصرت أقوالهم فيها فيما بين السنة الرابعة والسادسة للهجرة النبوية، وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: قول بأنها سنة أربع هو موسى بن عقبة، تابعه على ذلك القول الإمام مالك، وهو ما بوب به الإمام البخاري قائلاً:" باب غَزوةِ الْخَنْدَقِ وهِي الْأَحزاب قَالَ موسى بن عقْبةَ كَانَتْ فِي شَوَالٍ سنَةَ أَربعٍ ".[٦]

---

١) البيهقي، **دلائل النبوة**، ح:١٣٥٩، ٦١/٤.

٢) البيهقي، **دلائل النبوة**، ح: ١٣٦٠، ٦٢/٤، وانظر ح: ١٣٦٣.

٣) انظر ابن حجر، **فتح الباري**، بتصرف: ٤٥٢/١١.

٤) الصلابي، علي محمد محمد ، **السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث**، ٣٤٥/٣.

٥) انظر ابن كثير، **السيرة النبوية**، ٢١١/٣، العواجي، محمد بن محمد ، **مرويات الإمام الزهري في المغازي**، ط:١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ٥٢٠/١، والصلابي، **السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث**، ٣٦٦/٣.

٦) انظر البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي.

ثانياً: القول الآخر بأنها كانت في شوال في السنة الخامسة من الهجرة وهذا قول جل أرباب المغازي والسير ومنهم الواقدي[١]، وابن إسحاق كما ذكر ذلك السهيلي[٢]، والبخاري بحسب ترتيبه المغازي في الجامع، وابن سعد القائل: " وهي غزوة الأحزاب في ذي القعدة سنة خمس من مهاجره" [٣]، وابن هشام عن ابن إسحاق[٤]، والطبري[٥] وابن سيد الناس[٦] وابن كثير[٧]، وغيرهم.

ثالثاً: والقول الثالث بأنها سنة ست، وهو الذي شذ بقوله اليعقوبي حين قال: "كانت في السنة السادسة بعد مقدم رسول الله ﷺ بخمسة وخمسين شهراً".[٨]

وفيما يلي تحليل الأقوال مختصراً:

القول الأول: أنها سنة أربع ورد عن موسى بن عقبة، وهو ممن أشار لهم البيهقي قائلاً:" أن جماعة من السلف كانوا يعدون التاريخ من المحرم الذي وقع بعد الهجرة، ويلغون الأشهر التي قبل ذلك إلى ربيع الأول، وعليه تكون الخندق في الرابعة، وهذا عمل صحيح على ذلك البناء، لكنه بناء واه مخالف لما عليه الجمهور من جعل التاريخ من المحرم سنة الهجرة". [٩]

وأما القول الثاني: وهو القائل بأن الخندق كانت في شوال من السنة الخامسة للهجرة فهو المعتمد[١٠]، وهو قول الجمهور الصحيح أن أُحداً في شوال سنة ثلاث، وأن الخندق في شوال سنة خمس من الهجرة وبينهما سنتان والله أعلم.[١١]

القول الثالث: وهو الذي تقدم أن اليعقوبي شذ به، ظاهراً في المخالفة ذلك أنه قال: أنها كانت بعد مقدم رسول الله ﷺ بخمسة وخمسين شهراً، وعند النظر وبدقة في قوله تكون الخندق وقعت وبناء على حسابه بعد نهاية السنة الرابعة من الهجرة وفي منتصف السنة الخامسة منها.

---

١) الواقدي، **المغازي**، ٥/١.
٢) السهيلي، **الروض الأنف**، ٤١٥/٣.
٣) ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، غزوة رسول الله، ﷺ، الخندق وهي غزاة الأحزاب، ٦٥/٢.
٤) ابن هشام، **السيرة النبوية**، ٢١٣/٢.
٥) الطبري، أبي جعفر محمد بن جرير (ت:٣١٠هـ)، **تاريخ الأمم والملوك**، ط:١ ، ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان، ٩٠/٢.
٦) ابن سيد الناس، **عيون الأثر**، ٣٣/٢.
٧) ابن كثير(ت:٧٧٤)، **السيرة النبوية**، ١٨٠/٣.
٨) اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر، (ت: ٢٨٤هـ) ، **التاريخ**، (تحقيق : عبد الأمير مهنا)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٩٣م، ص:١٢٢.
٩) البيهقي، **دلائل النبوة**، ٤٧٨/٣.
١٠) انظر الصالحي الشامي، **سبل الهدى والرشاد**، ٣٦٩/٤.
١١) ابن كثير، **السيرة النبوية**، ١٨٠/٣.

على ما تقدم الراجح أن غزوة الخندق وقعت في شوال سنة خمس من الهجرة، نص على ذلك ابن إسحاق وعروة بن الزبير وقتادة والبيهقي وغير واحد من العلماء سلفاً وخلفاً، والذي أراه أن الإمام البخاري قصد من إيراد قول موسى بن عقبة وهو الثقة إظهار الهمم وشحذ العقول، فكانت همة الإمام البيهقي الذي صرح بفعل موسى وغيره في طريقتهم حساب السنة الهجرية والله تعالى أعلم.

أما الحديث المتفق عليه في الصحيحين: فهو عن ابن عمر ﷺ أن رسولَ اللهِ ﷺ عرضه يوم احد وهو ابن أربع عشْرةَ سنَةً فَلَم يجِزنِي ثُم عرضنِي يوم الْخَنْدق وأَنَا ابن خَمس عشْرةَ سنَةً فَأجازنِي قَالَ نَافِع فَقَدِمتُ علَى عمر بن عبدِ الْعزِيز وهو خَلِيفَةٌ فَحدثْتُه هذَا الْحدِيثَ فَقَالَ إِن هذَا لَحد بين الصغِير والْكَبِير وكَتَب إِلَى عمالِهِ أَن يفْرِضوا لِمن بلَغَ خَمس عشْرةَ.[1]

فقد أجاب عنه جماعة من العلماء منهم البيهقى بأنه عرض يوم أحد في أول الرابعة عشرة، ويوم الأحزاب في أواخر الخامسة عشرة.

ويحتمل أنه أراد أنه لما عرض عليه في يوم الأحزاب لم يكن قد استكمل الخمس عشرة سنة التي يجاز لمثلها الغلمان، فلا يبقى على هذا زيادة عليها.

أشار ابن كثير بأنه لما بلغ نافع عمر بن عبد العزيز هذا الحديث قال: إن هذا الفرق بين الصغير والكبير.[2]

والصحيح قول الجمهور، ولا خلاف بين قول الجمهور وقول موسى بن عقبة، خاصة وقد توافقوا في الشهر الذي وقعت فيه الغزوة، وبذلك يكون الإمام البخاري وافق جمهور أهل المغازي في تحديد سنة الغزوة خاصة وقد جعلها ضمن ترتيبه للمغازي من أحداث السنة الخامسة، والله تعالى أعلم.

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب الشهادات، باب بلُوغ الصبيان وشَهادتِهِم، ٢٤٧٠، وكتاب المغازي، باب غَزوةِ الْخَنْدق وهِي الْأَحزاب قَالَ موسى بن عقْبةَ كَانَتْ فِي شَوالٍ سنَةَ أَربعٍ، ح:٣٧٨٨، ومسلم، الصحيح، الإمارة، باب بيان سِن الْبلُوغ، ٣٤٧٣.

٢) انظر ابن كثير، **السيرة النبوية**، بتصرف ١٨٠/٣.

المثال الثالث:

قال البخاري: حدثَنَا هدبةُ بن خَالِدٍ حدثَنَا همام عن قَتَادةَ أَن أَنَسا ﷺ أَخْبره قَـالَ : اعتَمـر رسولُ اللهِ ﷺ أَربع عمرٍ كُلهن فِي ذِي الْقَعدةِ إِلا الَتِي كانَتْ مع حجتِهِ عمرةً مِن الْحديبِيةِ فِي ذِي الْقَعدةِ وعمرةً مِن الْعامِ الْمقْبِل فِي ذِي الْقَعدةِ وعمرةً مِن الْجِعرانَةِ حيثُ قَسم غَنَائِم حنَينٍ فِي ذِي الْقَعدةِ وعمرةً مع حجتِهِ.[1]

خروج النبي ﷺ وعمرته إلى الحديبية، قيل كان في ذي القعدة وقيل في شوال ومن قال أن خروجه كان في شوال شذ بقوله، ووافق الإمام البخاري الجمهور الذين قالوا أن خروجه كان في ذي القعدة وعليه أخرج الرواية المتقدمة.

قال ابن حجر: "وجاء عن هِشَام بن عروة عن أَبِيهِ أَنه خَرج فِي رمضان واعتَمـر فِـي شَوال، وشَذ بِذَلِك ، وقَد وافَقَ أَبو الْأَسود عن عروة الْجمهور، ومضى فِي الْحج قَول عائِشَة " ما اِعتَمر إِلا فِي ذِي الْقَعدة".[2]

وذكر العيني قول القابسي: "هذا الاستثناء كلام زائد وصوابه أربع عمر في ذي القعـدة، وقال عياض: والرواية عندي هي الصواب وقد عدها بعد في الأربع فكأنه قال: في ذي القعـدة منها ثلاث والرابعة عمرته في حجته".[3]

وفي كون عمرات الرسول أربع كلها في ذي القعدة إلا التي كانت مع حجته، وقـد روى عن ابن عباس أن عمرة الجعرانة كانت لليلتين بقيتا من شوال.[4]

وروى الإمام أحمد، والشيخان، وأبو داود، والترمذي، وابن سعد، جميعهم من طريق همام عن قتادة عن أنس قال: (اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته: عمرة من الحديبية أو زمن الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجعرانة في ذي القعدة، وعمرة مع حجته).[5]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ الْحديبِيةِ وقَول اللهِ تَعالَى: ﴿ لَقَد رضِي الله عن الْمؤْمِنِين إِذْ يبايِعونَك تَحتَ الشجرةِ ﴾، ح: ٣٨٣٣.

٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ١١/ ٤٧٤، وانظر الصالحي الشامي، **سبل الهدى والرشاد**، ٥/ ٧٠.

٣) القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت: ٩٢٣هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ط:٧، ١٣٢٣ هـ ، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ٣/٢٦٥.

٤) انظر ابن سيد الناس، **عيون الأثر**، ٢/١١٣، ٢/ ٣٥١.

٥) أحمد، **المسند**، بِداية مسنَد عبدِ اللهِ بن الْعباسِ، ح: ٢١٠١، والبخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غَزوةِ الْحديبِيةِ وقَول اللهِ تَعالَى: ﴿ لَقَد رضِي الله عن الْمؤْمِنِين إِذْ يبايِعونَك تَحتَ الشجرةِ ﴾، ح: ٣٨٣٣، مسلم، **الصحيح**، كتاب الحج، باب بيان عددِ عمرِ النبِي ﷺ وزمانِهِن، ح: ٢١٩٧، ، وأبو داود، **السنن**، كتاب المناسك، باب الْعمرةِ، ح: ١٧٠٣، والترمذي، **السنن**، كتاب الحج عن رسول الله ، باب ما جاء كَم اعتَمر النبِي ﷺ ، ح: ٧٤٥، وابن حبان، **الصحيح**، كتاب الحج، ح: ٣٨٣٥.

وللرواية شواهد أخرج منها ابن سعد عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن بـن عبـاس، وآخر عن سعيد بن جبير، وآخر عن بن أبي مليكة، وآخر عن زكريا بن أبي زائدة عن عـامر، عن بن جريج عن عطاء.[١]

وعلى ما تقدم فعمرة الحديبية قد كانت في ذي القعدة سنة ست بلا خلاف، وممـن نـص على ذلك الزهري، ونافع مولى ابن عمر، وقتادة، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق بن يسار وغيرهم، وهو الذي رواه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة، أنها كانت في ذي القعـدة سـنة ست. [٢]

وقد روى البخاري ومسلم جميعاً عن هدبة، عن همام، عن قتادة، أن أنس بن مالك أخبره أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر، وقال ابن إسحاق: ثم أقام رسول الله ﷺ بالمدينـة رمـضان وشوالا وخرج في ذي القعدة معتمراً لا يريد حرباً.[٣]

على ضوء ما تقدم وافق الإمام البخاري غالب أهل المغازي في كون عمرات الرسول ﷺ الأربع كانت في ذي القعدة، وأخرج الرواية الموافقة لجمهور أهل المغازي بناء على منهجه في الجامع الصحيح.

ولا نعلم موافقة البخاري لأرباب المغازي والسير إلا بعد دراسة الروايـات وشـروحها، وهي التي تبين أوجه الخلاف والموافقة لما عليه جمهور أهل المغـازي، خاصـة وأن الإمـام البخاري في القضايا التي فيها خلاف ظاهر كان يبينه من خلال ما يرجحه، وقد يشير إلى شيء من الأقوال والآراء المرجوحة، من ذلك:

- عدد من خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة الحديبية، حيث أخرج الروايـات الـصحيحة والتي فيها أوجه عدة للجمع وليس فيها وجه ظاهر للمخالفة.[٤]

- بيانه وترجيحه في الترجمة وهو الموافق لأرباب المغازي حيث قـال:" بـاب غَـزوةِ الْعشَيرةِ أَو الْعسيرةِ قَالَ ابن إِسحاقَ أَولُ ما غَزا النبِي ﷺ الْأَبواء ثُم بواطَ ثُم الْعشَيرة".[٥]

- منها إخراجه الرواية التي فيها تحديد العدد الذي أصابه المشركين من المسلمين يوم أحد فكانوا سبعين، وتحديد ما أصابه النبِي ﷺ وأَصحابه ﷺ مِن الْمشْرِكين يوم بدرٍ فكـانوا أَربعِـين

---

١) انظر ابن سعد ، **الطبقات الكبرى**، ذكر عمرة النبي، ﷺ، ١٧٠/٢-١٧١.
٢) ابن كثير، **السيرة النبوية**، ٣١٢/٣.
٣) انظر ابن هشام، **السيرة النبوية**، ٣٠٧/٢.
٤) انظر الروايات : البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية، ٣٨٣٦، ٣٨٣٧، ٣٨٣٨، ٣٨٣٩، ٣٨٤١، وانظر ابن حجر، فتح الباري، ٤٧٨/١١، و ٤٨٢/١١، و١١/ ٤٨٤.
٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، الباب الأول فيه.

ومِائَةً سبعِين أَسِيرا وسبعِين قَتِيلًا، وقد وافقه في هذا التحديد أرباب المغازي منهم ابن هشام وكذلك ما أخرجه مسلم عن ابن عباس[١]

- بيانه وترجيحه في الترجمة سبب غزوة بني النضير حيث قال البخاري :" باب حديث بني النضِير ومخْرَجِ رسول اللهِ ﷺ إِلَيهم فِي دِيةِ الرجلَين وما أَرادوا مِن الْغَدرِ بِرسول اللهِ ﷺ قَالَ الزهرِي عن عروةَ كَانَتْ علَى رأْسِ سِتةِ أَشْهرٍ مِن وقْعةِ بدرٍ قَبلَ أحد وقَول اللهِ تَعالَى:﴿هو الَذِي أخرج الَذِين كَفَروا مِن أَهل الْكِتَابِ مِن دِيارِهِم لِأَول الْحشْرِ ما ظَنَنْتُم أَن يخْرجوا ﴾، وجعلَه ابن إِسحاقَ بعد بِئْرِ معونَةَ واحد". [٢]
- قول الإمام البخاري:" باب قَتْل أَبِي رافِعٍ عبدِ اللهِ بن أَبِي الْحقَيق ويقَالُ سلام بن أَبِي الْحقَيق كَان بِخَيبر ويقَالُ فِي حِصنٍ له بِأَرضِ الْحِجازِ وقَالَ الزهرِي هو بعد كَعبِ بن الْأَشْرفِ"، ودلل على قوله من خلال الترجمة التي سبقت هذه الترجمة والتي قال فيها:" باب قَتْل كَعبِ بن الْأَشْرفِ"، وقد توافق مع أرباب المغازي والسير في رواية صحيحة أخرجها في الجامع تبين سبب قتله.[٣]

---

١) البخاري، **الجامع الصحيح،** كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدراً، ح: ٣٦٨٧، وانظر لمزيد اطلاع مسلم، **الصحيح،** كتاب الجهاد والسير، باب الْإِمدادِ بِالْملَائِكَةِ فِي غَزوةِ بدرٍ وإِباحةِ الْغَنَائِمِ، ح: ٣٣٠٩، وابن حجر، **فتح الباري،١١**/٣٧٥، والقسطلاني، **إرشاد الساري،** ٢٩٣/٦، وابن سيد الناس، **عيون الأثر،** ٤٤٢/١،وابن كثير **السيرة النبوية،** ٤٦٤/٢، و ٥٠/٣ **والبداية والنهاية،** ٣٦٦/٣.

٢) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، وانظر لمزيد اطلاع ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٥٨/١١، والعواجي، محمد بن محمد، **مرويات الزهري في المغازي،** ٣١٢/١.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، وانظر لمزيد اطلاع ابن حجر، **فتح الباري،** ٣٥٨/١١، انظر ابن سعد **الطبقات الكبرى،** ٣١/٢، وعبد السلام هارون، **تهذيب سيرة ابن هشام،** مقتل سلام ابن أبي الحقيق، ص: ٣١٠، والذهبي ، **تاريخ الإسلام،** ٢٥٦/١، والعواجي، **مرويات الإمام الزهري في المغازي،** ٣٩٤/١.

المبحث السادس

عناية البخاري بالنسخ الحديثية في كتاب المغازي[١]

اهتم الإمام البخاري في صحيحه ببعض النسخ الحديثية حيث أخرج عدداً من رواياتها فيه، وقد ظهر ذلك في دراستي لكتاب المغازي، حيث أن بعض روايات هذا الكتاب هي في الأصل من نسخ حديثية، وسأوضح هذه القضية من خلال المسألتين التاليتين:

المسالة الأولى: التعريف بالنسخ الحديثية.

المسألة الثانية: بيان أبرز النسخ الحديثية في مرويات كتاب المغازي.

المسالة الأولى: التعريف بالنسخ الحديثية.

النسخة الحديثية هي الكتاب الذي يحوي عدداً من الأحاديث بإسناد واحد، وقد أشار الخطيب البغدادي لذلك حين قال: " لأصحاب الحديث نسخ مشهورة كل نسخة منها تشتمل على أحاديث كثيرة يذكر الراوي إسناد النسخة في المتن الأول منها ثم يقول فيما بعده وبإسناده إلى آخرها".[٢]

المسألة الثانية: بيان أبرز النسخ الحديثية في مرويات كتاب المغازي.

النسخ التي لم تصل إلينا كاملة، لا نعلمها إلا من خلال الجمع والاستقراء لها في المصنفات الحديثية المختلفة، وهذا ما كان في النسخ الحديثية والوارد منها في مرويات كتاب المغازي من الجامع الصحيح للإمام البخاري، ولذلك أشار الدكتور امتياز أحمد بأنه :" على الرغم من أننا نجد عدداً من مجموعات الأحاديث عرف باسم نسخة إلا أنه نادراً ما عرف حجم كل نسخة تحديداً" [٣]، كما أشار الخطيب البغدادي في الكفاية[٤] وغيره من المحدثين إلى عددٍ من النسخ الحديثية المختلفة، وقد جمع بعض المعاصرين كثيراً من أسماء النسخ الحديثية المختلفة مثل محمد مصطفى الأعظمي في كتابه دراسات في الحديث النبوي، وامتياز أحمد في دلائل التوثيق المبكر، ومحمود جستَنيه في منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحف الحديثية[٥].

---

١) هذا المبحث أشار علي به الدكتور سلطان العكايلة أثناء المناقشة، وأرشدني إلى مراجع البحث اللازمة.

٢) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص: ٢١٤.

٣) أحمد، امتياز، (١٩٩٠م)، **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**، ط: ١، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ص: ٣٣٣.

٤) انظر الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص: ٢١٤.

٥) امتياز ، احمد، **دلائل التوثيق المبكر**،انظر ص: ٤١٦-٥٠٠، جستَنيه، محمود عبد القادر، **منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحف الحديثية**، انظر ص: ٧٠-١٠٩.

وقد انتقى الإمام البخاري عدداً من مرويـات المغـازي من النسخ الحديثية المختلفة، وبعد الاستقراء لهذه المرويات في الجامع ظهر من هذه النسخ الآتي:

- أخرج البخاري من نسخة همام بن منبه عن أبي هريرة ﷺ أربعة وستين موضعاً، فـأخرج عن عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري عن معمر عن همام ، وقد أشار عبـد الحميـد علي إلى سند هذه النسخة[١]، ومن مجموع ما تقدم ورد في مرويات المغازي موضعان منها فقط.[٢]

- من النسخ التي أخرجها البخاري نسخة أبي قلابة - عبد الله بن زيد الجرمي- (ت: ١٠٥هـ)، والذي يذكر أنه كان يملك مجموعة ضخمة من مخطوطات الحديث، وكانت متيسرة لتلاميذه ونقلوا منها ومنهم أيوب السختياني[٣] ، أخرج البخاري منها في المغازي .[٤]

- وأخرج البخاري من نسخة عروة بن الزبير (ت: ٩٤هـ) التي نقلها عنه ابنـه هـشام بـن عروة، وقد أشار الحافظ:" عن هشام أن أباه كان حرق كتبا فيها فقه ثم قال: لـوددت أنـي كنت فديتها بأهلي ومالي "[٥]، وأخرج البخاري في الجامع من هذه النسخة كثيراً، وكان فـي المغازي منها.[٦]

- ومنها نسخة يزيد بن أبي حبيب (ت: ١٢٨هـ)، أخرج البخاري منها في الجامع عن الليث بن سعد عنه، وهو الذي كون مجموعة من الأحاديث عنه[٧]، أخرج البخـاري منهـا فـي الجامع، وفي في المغازي منها. [٨]

---

١) همام بن منبه الصنعاني، **صحيفة همام بن منبه**، ط: ١، م: ١، تحقيق : علي حسن علي عبد الحميد، المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان - الاردن، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، ص: ٢٦.

٢) البخاري **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب ما أَصاب النبي ﷺ مِن الْجِراحِ يوم أُحدٍ، ح: ٣٧٦٥، و باب وفْدِ بنِي حنِيفَةَ وحدِيثِ ثُمامةَ بن أُثَالٍ، ح: ٤٠٢٦.

٣) الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص: ٢٥٧.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب .... كذا ترجمة مطلقة، ح: ٣٩٦٣، و باب قُدومِ الْأَشْعريين وأَهل الْيمن، ح: ٤٠٣٤.

٥) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ترجمة عروة بن الزبير، ت:٣٨١، ١٨٣/٢٢.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قَتْل أَبِي جهلٍ، ح:٣٦٧٨، و باب شُهودِ الْملَائِكَةِ بدرا، ح: ٣٦٩٧، وباب ...،ح: ٣٧٢٣، و باب { إِذْ همتْ طَائِفَتَان مِنْكُم أَن تَفْشَلَا والله ولِيهما وعلَى اللهِ فَلْيتَوكلْ الْمؤْمِنُون }، ح: ٣٧٥٨، و باب غَزوةِ الرجِيعِ، ح: ٣٧٨٤، و باب أَين ركَز النبي ﷺ الرايةَ يوم الْفَتْحِ، ح: ٣٩٤٤، و باب دخُول النبي ﷺ مِن أَعلَى مكةَ، ح: ٣٩٥٢، و باب مرضِ النبي ﷺ ووفَاتِهِ، ح: ٤٠٩٥.

٧) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ترجمة الليث بن سعد، ت: ٨٣٤، ١٠/٢٩.

٨) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب أُحد يحِبنَا ونُحِبه، ح: ٣٧٧٦.

- ومنها نسخة جويرية بن أسماء الضبعي صدوق من السابعة[١]، له نسخة عن نافع مولى ابن عمر[٢]، أخرج البخاري منها في الجامع الصحيح ، ومنها ما كان في كتاب المغازي[٣].

- ومنها نسخة سليمان بن بلال عن محمد بن أبي عتيق عن ابن شهاب الزهري، أخرج البخاري من هذه النسخة، روايات في الصحيح، بعضها ورد في كتاب المغازي[٤].

- ومنها نسخة شعيب بن أبي حمزة عن ابن شهاب الزهري، أخرج منها أحاديث واحد منها في كتاب المغازي[٥].

- ومنها نسخة النعمان بن راشد الجزري عن ابن شهاب الزهري، أخرج له البخاري تعليقاً في المغازي وفي موضع واحد[٦]

ويبدو أن الإمام البخاري لم يخرج له حديثاً متصلاً وذلك لضعفه، فقد قال فيه العلماء صدوق صدوق سئ الحفظ[٧].

يتبين لي بعد هذه الدراسة أن الإمام البخاري اعتمد على النسخ مجموعة من الروايات المنتقاة من النسخ الحديثية الصحيحة المتعلقة بالمغازي، وفي هذا فائدة علمية جمة، فإن الإمام البخاري جمع لنا ثروة حديثية هامة بما أخرج من النسخ الحديثية من الروايات الصحيحة في مرويات المغازي.

---

١) انظر ابن حجر **تقريب التهذيب** ، ١٦٨/١.

٢) الاعظمي، محمد مصطفى، **دراسات في الحديث النبوي الشريف وتاريخ تدوينه،** (١٩٩٢م)، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، عمان، ط: -، ٢م، ٢٣٩/١.

٣) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب حديثِ بني النضير، ح: ٣٧٢٨، وباب مرجعِ النبي ﷺ من الْأحزابِ ومخْرجِهِ إِلى بني قُريظَةَ ومحاصرتِهِ إِياهم، ح: ٣٨١٠، وباب غزوةِ الْحديبيةِ،ح: ٣٨٦٥.

٤) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب شُهودِ الْملَائِكةِ بدرا، ح: ٣٧٠١، باب غزوةِ ذَاتِ الرقَاعِ،ح: ٣٨٢٢

٥) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب مرضِ النبي ﷺ ووفَاتِهِ، ح: ٤٠٩٢.

٦) البخاري، **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب غزوةِ بني الْمصطلِقِ، وذكر التعليق في ترجمة الباب.

٧) ابن حجر ، **تقريب التهذيب،** ت: ٥٦٤، ٢٤٨/٢.

وبعد دراسة الفصل ظهر أن أبرز القواعد التي اعتمدها البخاري في مرويات كتاب المغازي هي:

- انتقاء الروايات المقبولة واعتمادها.
- العرض على القرآن الكريم واعتبار موافقة الرواية للآية القرآنية قرينة على صحتها.
- اعتماد منهج المحدثين في النقد في مرويات المغازي.
- الاعتناء بنقل الرواية عن شاهد العِيان، وآله.
- اعتماد الروايات الصحيحة واعتبار موافقة أرباب المغازي والسير على صحتها قرينة لقوتها.
- عناية البخاري بالنسخ الحديثية في كتاب المغازي.

الخاتمـــة

وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي:

- كان لعلماء المسلمين عناية كبيرة بتدوين سيرة الرسول ﷺ ، والمغازي والسير منها منذ العصر الأول: حيث كان الصحابة يملوا على تلاميذهم سيرة الرسول ﷺ ومغازيه، كعمرو بن العاص والبراء بن عازب ﷺ، وهناك من العلماء من اهتم بالمغازي فصنف فيها:

- اشتمل كتاب المغازي على أكبر عدد من المرويات من بين كتب الجامع الصحيح، وكانت خمسمائة وثلاثة وستين حديثاً، فكان فيها أكبر عدد من المعلقات وكانت سبعة وتسعين حديثاً معلقاً، وكان فيها كثيراً من الأحاديث المكررة.

- تميز كتاب المغازي عن غيره من كتب الجامع الصحيح بعدد من الميزات أهمها:

  - فصل البخاري بين كتاب الجهاد والسير وكتاب المغازي بطريقة حافظ فيها على خصوصية كل منهما.
  - رتب مرويات المغازي بطريقة تتلاءم مع طبيعة المغازي التاريخية.
  - كان للبخاري حضور في المغازي من خلال السرد التاريخي للمغازي الذي قام به، ومن خلال ترجيح بعض الأقوال الواردة عن بعض العلماء، والاجتهادات التي خرج بها، مثبتاً لها في تراجم مرويات المغازي، أو في مروياتها وذلك بتخريج روايات معينة في أمر معين وقع فيه خلاف فيخرج من المرويات ما يؤيد ترجيحه.

- كان للإمام البخاري في تراجم مرويات المغازي منهجاً خاصاً وإن شارك غيره من كتب الجامع في بعض خصائصه إلا إنه تميز عنها بميزات أهمها: تنوع الاقتباسات التي أوردها في تراجم بين الآيات القرآنية التي قصد منها إثبات صحة أحاديث الباب، المرويات النقلية المتنوعة بين الأحاديث النبوية المرفوعة، الموقوفات، المقطوعات والآثار في تراجم مرويات المغازي عن أربابها، الدلائل الترجيحية الاجتهادية من الإمام البخاري نفسه.

- قام البخاري ترتيب روايات المغازي بحسب قوة مطابقتها لترجمة الباب.

- التزم البخاري شروطاً في رواة الحديث الذين أخرج لهم في جامعه الصحيح، وهم ليسوا على درجة واحدة في الضبط والإتقان، فالضبط متفاوت بين الرواة، وبعد الدراسة المتأنية ظهر لي أن البخاري نزل في شرطه في كتاب المغازي وكتب أخرى من كتب الجامع الصحيح مثل

كتاب الرقاق وتفسير القرآن خلا كتب العقائد والأحكام، ولا يعنى هذا ضعف رواية هؤلاء الرواة، ولكن البخاري كان له منهج في الانتقاء عنهم بحيث كانت الروايات التي أخرجها عنهم في دائرة القبول، حيث كان يوردها بأسانيد عدة، بغرض تقوية الرواية.

- اعتنى البخاري بأسانيد مرويات المغازي فانتقى فيه عن بعض الرواة الذين نزل بهم عن شرطه العام، فرغم أنهم ليسوا في درجة الإتقان نفسها إلا أنهم جميعاً ضمن المقبولين في الصحيح، وكانوا كالآتي:

✓ رواة متكلم فيهم ممن ليس له في الصحيح إلا رواية واحدة كانت في المغازي، وإن تكلم فيهم إلا إن الإمام البخاري لم يخرج لهم إلا ما توبعوا عليه، وعددهم ستة رواة.

✓ رواة غير متكلم فيهم، وليس لهم في الجامع إلا رواية واحدة في المغازي فقط، وعددهم أربعة عشر راوياً أكثرهم ثقات ومن شيوخ البخاري وأقرانه وهو أدرى بهم من غيره.

✓ الرواة المتكلم فيهم الذين ليس لهم إلا بضع روايات في الجامع منها ما كان في المغازي، وعددهم تسعة عشر راوياً.

✓ رواة غير متكلم فيهم، وليس لهم إلا بضع روايات في الجامع لم تتجاوز الثلاث روايات، هم من شيوخ الإمام البخاري، عددهم ثلاثة.

- في كتاب المغازي عدد من المرويات المنتقدة فيه وكانت أحد عشر رواية، وهي نسبة كبيرة لعموم ما انتقد على البخاري، غالب الروايات المنتقدة في المغازي منتقدة إسناداً، وقليل منها ما كان في متنه انتقاد، لا يؤثر جميعه في أصل موضوع الصحيح.

- اعتنى الإمام البخاري بتخريج مرويات المغازي، محاولاً جمع أكبر قدر ممكن من المرويات المقبولة فيه، فاستعمل في كتاب المغازي مناهجه التي اعتمدها في باقي كتب الجامع الصحيح فأكثر من المتابعات والشواهد، واعتمد الاختصار والتكرار والتقطيع والتعليق للأحاديث، والرواية بالمعنى.

- أكثر الإمام البخاري من إيراد الموقوفات والمعلقات في كتاب المغازي وبنسبة كبيرة، وهي تعين على إيراد المرويات الصحيحة، فصحابة رسول الله ﷺ هم الذين عايشوه، ورافقوه في مغازيه، والتابعين هم الذين نقل لهم الصحابة مجريات تلك المغازي وأحداثها.

- قواعد قبول مرويات المغازي تعتمد على صحة إسنادها، كما تعتمد على صحة متنها، وحالها كحال جميع روايات الحديث، فيقبل ما صح منها سنداً ومتناً ويرد ما دون ذلك.

- خرجت الدراسة بضوابط وقواعد اعتمدها البخاري في مرويات المغازي أبرزها:

١. اعتماد االمقبول الذي يقع في دائرة الصحيح وتخريجه في مرويات المغازي بخلاف غيره من المصنفين والمحدثين.

٢. اعتماد العرض على القرآن الكريم لتصحيح أكبر قدر ممكن من مرويات المغازي.

٣. اعتمد النقد التاريخي للمرويات.

٤. اعتنى الإمام البخاري بنقل الرواية عن شاهد العِيان، سواء الذي حضر الحادثة، وقد يكون صاحب القصة، وكذلك اعتمد رواية الراوي عن أهل بيته وخاصته.

٥. اعتنى البخاري بما اتفق عليه مصنفو المغازي وأربابها.

٦. عناية البخاري بالنسخ الحديثية في كتاب المغازي.

التوصيات:

- أوصي باجتماع كبار العلماء والمختصين ومن لديهم الجلد على البحث والكتابة في السيرة النبوية، لاستخراج أصح مرويات السيرة النبوية أو حتى الروايات المقبولة من عامة المصنفات التي وصلت إلينا فيها، ونقدها بناء على منهج المحدثين في نقدهم الروايات ولا يكون هذا إلا بعمل مؤسسي وجماعي.
- محاولة تحقيق الدعوى التي تُنادى في كثير من المحافل بضرورة إعادة صياغة التاريخ الإسلامي بناء على مناهج المحدثين إن توافرت شروطهم فيها.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع:

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الجزري (ت:٦٣٠ هـ)، **الكامل في التاريخ،** ١م، دار الكتاب العربي ، بيروت، ١٩٨٦م.

٢. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري،(ت: ٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** ط: -، ٥م، (تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي)، المكتبة العلمية- بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣. ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار (٨٥هـ - ١٥١هـ)، **سيرة ابن إسحاق (المبتدأ والمبعث والمغازي)،** ٣م، (تحقيق محمد حميد الله)، نشر معهد الدراسات والأبحاث للتعريف.

٤. الأعظمي، محمد مصطفى، (١٤١٣هـ -١٩٩٢م)، **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه،** ط:- ، ٢م، بيروت- لبنان، دمشق-سوريا، عمان – الأردن، المكتب الإسلامي.

٥. الألباني، محمد ناصر الدين، **(ت: ١٤٢٠هـ - ١٩١٤م)، صحيح وضعيف سنن أبي داود،** مصدر الكتاب : برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

٦. الألوسي، أبو الفضل، شهاب الدين محمود ابن عبدالله الحسيني، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني،** ط: -، ٣٠م، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي.

٧. أحمد، امتياز، (١٩٩٠م)، **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث،** ط:١، نقلة إلى العربية عبد المعطي أمين قلعجي، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.

٨. أيوب، حسن محمد (ت: ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م)، **(١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤ م) الحديث في علوم القرآن والحديث،** ط: ٢، ١م، مصر– الإسكندرية، دار السلام.

٩. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد،**التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح** ، ط: ١، ٣ م، (تحقيق أبو لبابة حسين)، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع ، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ .

١٠. بالي، وحيد بن عبد السلام، (١٤٢٨هـ -٢٠٠٣م)، **الخلاصة البهية في ترتيب أحداث السيرة النبوية،** ط:٢، ١م، دار الفوائد - دار ابن رجب.

١١. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، (ت: ٢٥٦هـ) ، **التاريخ الصغير،** ط: ١، ٢م، (تحقيق: محمود إبراهيم زايد)، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.

١٢. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت:٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، ٨م، (تحقيق السيد هاشم الندوي)، بيروت، دار الفكر.

١٣. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله (ت:٢٥٦هـ)، **القراءة خلف الإمام للبخاري**، مصدر الكتاب : موقع جامع الحديث، http://www.alsunnah.com.

١٤. البكري ، محمد أنور بن محمد علي، **مصادر تلقي السيرة النبوية،** ١م، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، مصدر الكتاب : موقع مكتبة المدينة الرقمية، http://www.raqamiya.org.

١٥. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (٢١٥هـ - ٢٩٢هـ)، **مسند البزار (البحر الزخار)،** ٩م، (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله)، لبنان - بيروت، مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة – السعودية، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٩هـ.

١٦. أبو البقاء الكفومي، أيوب بن موسى ،الحسيني، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،** ط: سنة ١٩٩٨م، (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، لبنان- بيروت، مؤسسة الرسالة - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧. أبو بكر كافي، (٢٠٠٠)، **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها (من خلال الجامع الصحيح)**، ط: ١، ١م، بيروت-لبنان، دار ابن حزم.

١٨. الابناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب البرهان برهان الدين(ت: ٨٠٢هـ)، **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، ط: ١، ١م، (** تحقيق صلاح فتحي هلل)، مكتبة الرشد، الرياض– السعودية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٩. البوطي، محمد سعيد رمضان،(١٩٩٦م)، **فقه السيرة النبوية**، ط:١١، ١م، بيروت – لبنان، دار الفكر المعاصر، ودمشق - سوريا ، دار الفكر.

٢٠. البيهقى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت: ٤٥٨ هـ) **دلائل النبوة**، ط: ١، (تحقيق: عبد المعطى قلعجى)، بيروت ، دار الكتب العلمية ـ ودار الريان للتراث،١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢١. البيهقى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت: ٤٥٨ هـ) ، **السنن الكبرى**، ط: ٣، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٢. الجرجاني، الشريف، **المختصر في أصول الحديث،** مصدر الكتاب: موقع الوراق: http://www.alwarraq.com.

٢٣. الجزائري، طاهر الدمشقي، (ت:١٩٢٠م) **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، ط: ١، ٢م، (تحقيق عبد الفتاح أبو غدة)، حلب- سوريا، مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٤. ابن الجعد علي بن عبيد أبو الحسن الجوهري البغدادي، **مسند ابن الجعد**، ط: ١، ١م ، (تحقيق عامر أحمد حيدر) بيروت ، مؤسسة نادر، ١٤١٠ – ١٩٩٠.

٢٥. ابن جماعة ، محمد بن إبراهيم، (ت: ٧٣٣هـ) **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، ط: ٢، ١م،(تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان)، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٦هـ..

٢٦. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن،(ت:٥١٠هـ) **كشف المشكل من حديث الصحيحين**، ٤م، (تحقيق علي حسين البواب) الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٧. ابن أبي حاتم ، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، (ت: ٣٢٧هـ)، **تفسير القرآن العظيم مسندا عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين**، ٥٤ م، مصدر الكتاب : ملفات وورد على ملتقى أهل الحديث، ttp://www.ahlalhdeeth.com.

٢٨. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس التميمي الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، ط: ١، ٩م، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي، سنة ١٢٧١هـ -١٩٥٢ م.

٢٩. الحازمي، أبو بكر بن موسى،(ت: ٥٨٤هـ) : **شروط الأئمة الخمسة**، ط: ١، ١م، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٠. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، ط:١، ٢٠م، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، مع الكتاب : تعليقات الذهبي في التلخيص، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ،١٤١١ هـ– ١٩٩٠م.

٣١. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، (ت: ٣٥٤هـ)، **صحيح ابن حبان**، ط:-، ٣١م، تحقيق : حسين أسد، وشعيب الارنؤوط، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.

٣٢. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التيميمى البستى (ت: ٣٥٤ هـ)، **الثقات**، ط: ١، ٩م، (تحقيق شرف الدين أحمد)، بيروت– لبنان، دار الفكر، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٣٣. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التيميمى البستى(ت:٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ٣م، (تحقيق محمود إبراهيم زايد)، حلب، دار الوعي.

٣٤. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبى حاتم التيميمى البستى (ت: ٣٥٤ هـ)، **مشاهير علماء الأمصار أعلام فقهاء الأقطار**، ط:١، ١م ، المنصورة ، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

٣٥. ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي(ت: ٨٥٢هـ)، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ط:١، ٨ م، (تحقيق علي محمد البجاوي)، لبنان– بيروت، دار الجيل ١٤١٢هـ.

٣٦. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، ط: ١، ٥ م، (تحقيق سعيد عبد الرحمن القزقي)، بيروت – لبنان، المكتب الإسلامي، وعمان – الأردن، دار عمار، ١٤٠٥هـ.

٣٧. ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي، (ت:٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، ط: ١، ١٢م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

٣٨. ابن حجر، شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي(ت:٨٥٢هـ)، **العجاب في بيان الأسباب**، ط: ١، ٢م، (تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس)، الدمام، دار ابن الجوزي ، ١٩٩٧م.

٣٩. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، (ت: ٨٥٢هـ) ، **فتح الباري**،٢١ م، (تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز ومحب الدين الخطيب) رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت – لبنان، دار الفكر.

٤٠. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **لسان الميزان**، ط:٣، ٧م، (تحقيق دائرة المعرف النظامية – الهند)، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٤١. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، **نخبة الفكر مع شرحه نزهة النظر**، ١م، الجزائر، شركة الشهاب.

٤٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي(ت: ٨٥٢هـ) **هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط: ٢، ١م، بيروت – لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.

٤٣. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي(ت: ٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، ط:٢، ٢م، (تحقيق مصطفى عبد القادر عطا)، بيروت – لبنان، دار المكتبة العلمية ١٩٩٥م.

٤٤. ابن حزم ، محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي، الظاهري،(ت: ٤٥٦هـ)، **جوامع السيرة وخمس رسائل أخرى ابن حزم، ط: ١، ١م، (** تحقيق: إحسان عباس) مصر ، دار المعارف ،١٩٠٠م.

٤٥. الحسيني، عبد المجيد هاشم، (١٩٨٢م)، **الإمام البخاري فقيهاً ومحدثاً، ط: ١م، مصر – القاهرة، العربية للنشر والتوزيع.**

٤٦. حمادة، فاروق، (١٩٨٠م) ، **مصادر السيرة النبوية وتقويمها**، ط: ١، الدار البيضاء - المغرب، دار الثقافة.

٤٧. الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي، (٤٢٠-٤٨٨ هـ)، **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، ط: -، ١م، مصدر الكتاب : موقع الوراق، http://www.alwarraq.com

٤٨. الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي، (٤٢٠-٤٨٨ هـ)، **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**، ط: ٢، ٤م، (تحقيق علي حسين البواب) بيروت - لبنان، دار ابن حزم، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٩. الحميدان، عصام بن عبد المحسن، **السيرة النبوية من خلال أهم كتب التفسير**، ط: -، ١م، الموسوعة الشاملة، الإصدار : ٣,٤٨.

٥٠. ابن حنبل، أحمد بن محمد، (ت: ٢٤١هـ)، **المسند**، ط: ٢، ٥٠م (تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون)، بيروت - لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م.

٥١. ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، (ت: ٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، ط: ١، ٣م، (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس)، بيروت- المكتب الإسلامي ، والرياض، دار الخاني ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٥٢. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر،(ت:٤٦٣هـ) **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ٢م**، (تحقيق محمود الطحان)، الرياض- السعودية، مكتبة المعارف.

٥٣. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر ،(ت:٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، ١م، (تحقيق أبو عبدالله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني)، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.

٥٤. ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد المغربي،(ت: ١٤٠٦هـ)، **تاريخ ابن خلدون**، ط:٤، ٧م، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.

٥٥. ابن خياط، خليفة بن خياط أبي عمرو بن خليفة بن خياط العصفري التميمي، أبو عمرو البصري(ت: ٢٤٠هـ)، **الطبقات**، ١م، (تحقيق سهيل زكار)، بيروت – لبنان، دار الفكر، ١٩٩٣ م- ١٤١٤ هـ.

٥٦. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت: ٢٧٥هـ)، **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني،** ط:١، ٢م، (تحقيق عبد العليم البستوي)، مكة المكرمة-السعودية، مكتبة دار الاستقامة، وبيروت - لبنان، مؤسسة الريان ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٥٧. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَجِستاني (ت: ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود،** ٤م، (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، صيدا – بيروت، المكتبة العصرية.

٥٨. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي (ت: ٣٨٥ هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية،** ط:١، ١١م، (تحقيق محفوظ الرحمن زين الله)، الرياض- السعودية، دار طيبة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٩. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (ت: ٣٨٥ هـ)، **الالزامات والتتبع، ط: ٢، ١م، (**تحقيق مقبل بن هادي)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ.

٦٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايماز (ت: ٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط: ١، ١٥م، (تحقيق** بشار عواد معروف **)،** دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

٦١. الذهبي، محمد بن أحمد أبو عبد الله ، (ت:٧٤٨هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة،** ط:١، (تحقيق محمد عوامة - أحمد محمد نمر)، جدة – السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية، ومؤسسة علوم القرآن ، ١٤١٣ هـ– ١٩٩٢م.

٦٢. الذهبي، الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ-١٣٧٤م) ، **سير أعلام النبلاء،** ط: ٩، ٢٣م ، بيروت– لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٣. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر، (ت: ٦٦٦هـ) **مختار الصحاح،** ط:٢، ١م، (تحقيق: محمود خاطر)، بيروت – لبنان، مكتبة لبنان ناشرون ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٦٤. الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي،** ط: ٣، ١م، (تحقيق محمد عجاج الخطيب)، بيروت – لبنان، دار الفكر، ١٤٠٤هـ.

٦٥. رضا، محمد رشيد، **سيدنا محمد ﷺ،** ط: -، ٢م، الموسوعة الشاملة، الإصدار : ٣,٤٨.

٦٦. ريان، رجائي، (١٩٨٦م)، **مدخل لدراسة التاريخ،** ١م، عمان الأردن، دار ابن رشد .

٦٧. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى(ت:١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس،** ٤٠م، (تحقيق: مجموعة من المحققين) ، دار الهداية.

٦٨. الزبير، دحان، (٢٠٠٦) **شرط الشيخين غموض في التنظير واختلاف في التفسير وغرر في التطبيق**، ط: ١، ١م، الرباط.

٦٩. أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله الدمشقي، لقبه شيخ الشباب (ت: ٢٨١هـ)، **التاريخ أبي زرعة الدمشقي**،١م، مصدر الكتاب: http://www.alwarraq.com.

٧٠. الزرقاني، محمد عبد العظيم،(ت: ١٣٦٧هـ) **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط:١، ٢م، (تحقيق : مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر) ، بيروت- لبنان، ١٩٩٦م.

٧١. الزركشي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر(ت: ٧٤٥هـ)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، ط: ١، ٣م، (تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج)، الرياض – السعودية، أضواء السلف، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧٢. الزهراني، ضيف الله بن يحيى، " **مصادر السيرة النبوية دراسة تحليلية نقدية لبعض مصادر السيرة النبوية**"، الموسوعة الشاملة ، الإصدار : ٣,٤٨.

٧٣. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي،(ت: ١٤١٣هـ) **طبقات الشافعية الكبرى**، ط٢، ١٠م، (تحقيق محمود محمد الطناحي، و عبد الفتاح محمد الحلو) ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع - ١٤١٣هـ.

٧٤. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، (ت: -٩٠٢هـ) ، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، ط: ١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ .

٧٥. سراج الدين الأنصاري، عمر بن علي بن أحمد (ت: ٩٢٦هـ)، **المقنع في علوم الحديث**، ط:١، (تحقيق : عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية، دار فواز للنشر ، ١٤١٣هـ.

٧٦. ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري،(ت: ٢٣٠هـ) **الطبقات الكبرى**، ط: ١، ٨م، (تحقيق: إحسان عباس) ، بيروت – لبنان، دار صادر، ١٩٦٨ م.

٧٧. ابن سعد ، محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري،(ت: ٢٣٠هـ)، **غزوات الرسول وسراياه**، ط: -، ١م، مصدر الكتاب : http://www.alwarraq.com

٧٨. السندي، محمد بن عبد الهادي المدني الحنفي أبو الحسن، (ت: ١١٣٨هـ)، **متن البخاري بحاشية السندي**، ٤م، بيروت- لبنان، دار الفكر.

٧٩. السنيكي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، ط:١، ٢م، (تحقيق: عبد اللطيف هميم و ماهر الفحل)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٨٠. السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي، **الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام،** ط: -،٤م، بيروت- لبنان، دار المعرفة، ١٩٧٨م.

٨١. ابن سيد الناس، محمد بن عبد الله بن يحيى(ت: ٧٣٤ هـ)، **السيرة النبوية المسمى عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير،** بيروت- لبنان، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

٨٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي،** ط: -، ٢م، (تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف)، الرياض، مكتبة الرياض الحديثة.

٨٣. السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، ت: ٩١١هـ**، الدر المنثور،** ٨ م، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٩٩٣م.

٨٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: ٩١١هـ)، **طبقات الحفاظ،** ط:١، ١م، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

٨٥. السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد(٨٤٩هـ-٩١١هـ)، **لباب النقول في أسباب النزول،** ط: -، ١م، ضبطه وصححه: أحمد عبد الشافي ، بيروت- لبنان، دار إحياء العلوم.

٨٦. الشافعي، محمد بن إدريس المطلبي(١٥٠-٢٠٤هـ)، **الرسالة،** ط:١، ١م، (تحقيق: أحمد شاكر) مصر، مكتبه الحلبي، ١٣٥٨هـ- ١٩٤٠م

٨٧. الشايجي، عبد الرزاق بن خليفة و نوح، السيد محمد السيد ،(١٩٩٨م) **، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى،** ط: ١، ، بيروت لبنان، دار ابن حزم .

٨٨. أبو شهبة، محمد بن محمد (ت: ١٤٠٣هـ)، **دفاع عن السنة ورد شبه المستَشْرِقين والكتاب المعاصرين،** ط: ٢، ١م، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، ١٤٠٦ هـ -٩٨٥ م.

٨٩. أبو شهبه، محمد بن محمد،(ت:١٤٠٣هـ)، **السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة" دراسة محررة جمعت بين إصالة القديم وجدة الحديث" ،** ط:٢، ٢م، دمشق- سوريا، دار القلم.

٩٠. الشمالي، ياسر أحمد،(٢٠٠٣م)، **الواضح في مناهج المحدثين**،ط: ٣، ١م، عمان - الأردن، دار ومكتبة الحامد.

٩١. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان ابن أبي بسكر بن الكوفي العبسي (ت: ٢٣٥ هـ)، **مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار،** ضبطه: سعيد اللحام ، بيروت- لبنان، مكتب الدراسات والبحوث في دار الفكر.

٩٢. صائب، عبد الحميد، **علم التاريخ ومناهج المؤرخين في علن التاريخ نشأةً وتدويناً ونقداً وفلسفةً ومناهج كبار المؤرخين**، بيروت – لبنان،دار الغدير.

٩٣. الصاحب بن عباد، كافي الكفاة أبو القاسم إسماعيل ابن عباد بن العباس بن أحمد بن إدريس الطالقاني، (ت:٣٨٥هـ)، **المحيط في اللغة،** ط:١، ١٠م، (تحقيق: محمد حسن آل ياسين) ، بيروت- لبنان، عالم الكتب، ١٤١٤هـ -١٩٩٤م.

٩٤. الصالحي الشامي، محمد بن يوسف، (ت: ٩٤٢هـ) ، **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد،** ط: ١، ١٢م، (تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

٩٥. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري ،(ت: ٦٤٣هـ) ، **علوم الحديث،** ط:١، ١م، المكتبة العلمية – بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٩٦. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو(ت:٦٤٣هـ) ، **معرفة أنواع علوم الحديث ويعرف بمقدمة ابن الصلاح،** ١م، (تحقيق: نور الدين عتر) سوريا، دار الفكر، وبيروت- لبنان، دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٩٧. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت: ٢١١هـ)، **المصنف،** ط:٢، ١١م، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، نشر: المجلس العلمي- الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت، ١٤٠٣هـ

٩٨. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط** ، ط: -، (تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني) ، القاهرة- مصر، دار الحرمين، ١٤١٥هـ

٩٩. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم(ت: ٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير** ،ط: ٢، (تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي)، الموصل- العراق، مكتبة العلوم والحكم،١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣م.

١٠٠. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير،(ت: ٣١٠هـ) **تاريخ الأمم والرسل والملوك**، ط:١، ٧م، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ.

١٠١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي (٢٢٤ - ٣١٠ هـ) ، **جامع البيان في تأويل القرآن** ط: ١، (تحقيق أحمد محمد شاكر) ، بيروت- لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

١٠٢. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي، (ت: ٤٦٣هـ)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب،** ٢م، الموسوعة الشاملة، الإصدار : ٣,٤٨.

١٠٣. عبد الحميد، صائب، **علم التاريخ ومناهج المؤرخين في علم التاريخ نشأة وتدويناً ونقداً وفلسفةً ومناهج كبار مؤرخي الإسلام،** بيروت - لبنان، دار الغدير.

١٠٤. عبد المجيد، عبد المجيد محمود،(١٩٧٩م)، **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري،** ١م، القاهرة.

١٠٥. العتر، نور الدين، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) **منهج النقد في علوم الحديث،** ط٣، دمشق- سوريا، دار الفكر.

١٠٦. العجلي، أبى الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي نزيل طرابلس (ت:٢٦١هـ)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم،** ط:١، ٢م، (تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى)، المدينة المنورة – السعودية، مكتبة الدار، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

١٠٧. ابن عدي، عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ط: ٣، ٧م، (تحقيق يحيى مختار غزاوي)، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٤٠٩ – ١٩٨٨م.

١٠٨. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (ت:٨٠٦هـ)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح،** ط: ١، ١م، (تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان)، بيروت- لبنان، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.

١٠٩. العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، **(ت: ٨٠٦هـ)، طرح التثريب" وهو شرح على المتن المسمى تقريب الاسانيد وترتيب المسانيد للمؤلف نفسه والشرح له "،** ٨ م، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

١١٠. العظيم أبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق(ت: ١٣٢٩هـ)، **عون المعبود شرح سنن أبي داود،** ط: ٢، ١٤م، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية ، ١٤١٥هـ.

١١١. ابن عقبة ، موسى بن عقبة بن أبي عياش، (ت: ١٤١هـ)، **المغازي،** ط: ، ١م، أغادير، جامعة ابن أزهر، ١٩٩٤م.

١١٢. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي،(ت: ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير،** ط: ٢، ٤م،(تحقيق عبد المعطى أمين قلعجي)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١١٣. العكايلة، سلطان سند،(٢٠٠٢)، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية**، ، ط:١، م١، عمان – الأردن، دار الفتح.

١١٤. عكيوي، عبد الكريم، **جهود علماء المسلمين في تمييز صحيح السيرة النبوية من ضعيفها**، بحث من الموسوعة الشاملة، الإصدار ،: ٣,٤٨.

١١٥. العمري، محمد علي قاسم، (٢٠٠٠م)، **دراسات في منهج النقد عند المحدثين**، ط: ١، ١م، عمان- الأردن، دار النفائس.

١١٦. العواجي، محمد بن محمد ، (٢٠٠٤م)، **مرويات الإمام الزهري في المغازي**، ط: ١، ٢م، مصدر الكتاب : موقع مكتبة المدينة الرقمية، http://www.raqamiya.org.

١١٧. العودة، سليمان بن حمد،(٢٠٠٠م)، **السيرة النبوية، في الصحيحين وعند ابن إسحاق (دراسة مقارنه في العهد المكي)**، بيروت- لبنان، مؤسسة الريان.

١١٨. العوني، الشريف حاتم بن عارف، **مصادر السنة ومناهج مصنفيها**، almodhe@hotmail.com

١١٩. عوض الله، طارق ، أبو معاذ، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٨م)، **الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات**، ط:١، ١م ، القاهرة - مكتبة ابن تيمية –، الرياض - دار زمزم.

١٢٠. العينى بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى(٧٦٢هـ - ٨٥٥هـ) ، **كتاب مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**، ٦م، تحقيق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م.

١٢١. العينى بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى(٧٦٢هـ - ٨٥٥هـ) **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، المصدر موقع، http://www.ahlalhdeeth.com

١٢٢. الغزالي، محمد بن محمد أبو حامد،(ت: ٥٠٥هـ) **المستصفى في علم الأصول**، ط:١، ١م، (تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.

١٢٣. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (ت: ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، ٦م، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٢٤. الفحل، ماهر ياسين، **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**، المصدر http://www.saaid.net.

١٢٥. الفقيهي، عبد الحميد بن علي، (١٤٢٥هـ)،**جهود العلماء في تصنيف السيرة النبوية في القرنيين الثامن والتاسع الهجريين عرض تاريخي**، ط:١، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

١٢٦. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب، (ت: ٨٢٣هـ) **القاموس المحيط** ، ٤م، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٩٨٣م.

١٢٧. قاسم ، محمود، (١٩٦٧م)**المنطق ومناهج البحث**، ط: ٥ ، ١م ،القاهرة، دار المعارف.

١٢٨. القاضي عياض، ، أبو الفضل عياض اليحصبي، (ت: ٥٤٤ هـ)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، ط: -، ٢م، مصدر الكتاب : موقع الوراق، http://www.alwarraq.com

١٢٩. القاضي عياض، ، أبو الفضل عياض اليحصبي، (ت: ٥٤٤ هـ)، **الشفا بتعريف حقوق المصطفى - مذيلا بالحاشية المسماة مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء**، الحاشية : للعلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمنى (ت: ٨٧٣هـ)، ٢م، بيروت - لبنان، دار الفكر، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

١٣٠. القريبي، إبراهيم بن إبراهيم، **مرويات غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع**، ١م، المدينة المنورة - السعودية، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٣١. القريوتي، خالد،(٢٠٠٤م) **الإرسال والتدليس مع بيان أوجه الموافقة والمخالفة**، ط: ١، عمان- الدار العثمانية، الرياض -مكتبة الرشد.

١٣٢. القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر القتيبي المصري، أبو العباس(ت:٩٢٣هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، ط:٧،١٠م، مصر، المطبعة الأميرية الكبرى، ١٣٢٣هـ.

١٣٣. ابن القيم، محمد ابن أبي بكر الزرعي، الدمشقي، (ت: ٧٥١هـ) ، **زاد المعاد**، ط: -، ٥م، المصدرhttp://www.al-islam.com

١٣٤. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، (ت: ٧٧٤ هـ)، **البداية والنهاية**، ط:١، ١٤م، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٣٥. لانجلوا وسينبوس، شارل، **النقد التاريخي يشمل المدخل إلى الدراسات التاريخية**، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٣٦. ابن ماكولا، أبو نصر علي بن هبه الله (ت: ٤٧٥هـ)، **إكمال الكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب** ، ٧م، القاهرة – مصر، دار الكتاب الإسلامي، والفارق الحديثة للطباعة والنشر.

١٣٧. المباركفوري، عبد السلام، (٢٠٠١م)، **سيرة الإمام البخاري**، ترجمة، عبد العليم البستوي، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.

١٣٨. ابن المبرد، جمال الدين يوسف بن حسن الدمشقي،(ت: ٩٠٩هـ)، **بحر الدم (فيمن مدحه أحمد أو ذمه)** ، ١م، الرياض – السعودية، دار الراية، ١٩٨٩م.

١٣٩. ، محمد إسماعيل إبراهيم ، **القرآن وإعجازه العلمي**، دار الفكر العربي، ودار الثقافة العربية.

١٤٠. المرادي،ابن أُم قَاسِم، در الدين أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي، (ت:٧٤٩ هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني،** ١م، حلب –سوريا، المكتبة العربية، ١٩٧٣م.

١٤١. المزي، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (ت: ٧٤٢ هـ**)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال،** ط: ٤، ٣٥م، (تحقيق: بشار عواد معروف)، بيروت – لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م.

١٤٢. مستو، محيي الدين ديب، (٢٠٠٠)، **مناهج التأليف في السيرة النبوية خلال القرون الأربعة الأولى من الهجرة النبوية،** ط: ١، ١م، دمشق – سوريا، دار الكلم الطيب.

١٤٣. مسلم، أبو الحسين بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ) ، **صحيح مسلم،** ٥ م، (تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي)، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي.

١٤٤. مسلم، بن الحجاج النيسابوري،(ت:٢٦١هـ)، **المنفردات والوحدان، ط: ١، ١م، (**تحقيق عبد الغفار سليمان البغدادي)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ .

١٤٥. معبد، محمد أحمد محمد (ت: ١٤٣٠هـ)، **نفحات من علوم القرآن،** ط: ٢، ١م، القاهرة - مصر، دار السلام، ١٤٢٦ هـ -٢٠٠٥م.

١٤٦. ابن معين، يحيى بن معين بن عون المرى الغطفانى البغدادي(١٥٨هـ - ٢٣٣هـ**)، تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري،** ط: ١، ٤م، (تحقيق: أحمد محمد نور سيف)، مكة المكرمة، السعودية، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٤٧. الملا نور الدين الهروي، أبو الحسن على بن سلطان محمد القاري الحنفي (٩٣٠-١٠١٤هـ)، **شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ط: ١، ١ م، قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، (حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم)، بيروت - لبنان، دار الأرقم.

١٤٨. ابن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني (ت:٢٢٧هـ)، **السنن،** ط: ١، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ .

١٤٩. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري،(ت:٧١١ هـ) ، **لسان العرب**، ط:١، ١٥م، بيروت، لبنان، دار صادر.

١٥٠. **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل،** المكتبة الشاملة، الإصدار رقم، ٣,٤٨.

١٥١. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري،(ت: ٦٧٦هـ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** ط: ٢، ١م، بيروت- لبنان، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

١٥٢. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري،(ت: ٦٧٦هـ)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث،** مصدر الكتاب: http://www.alwarraq.com.

١٥٣. هارون، عبد السلام، **تهذيب سيرة ابن هشام،**١م، المصدر ttp://www.alwarraq.com.

١٥٤. هلال، صلاح، (١٩٩٩م)، **الاختلاف بين رواة البخاري عن الفربري وروايات عن إبراهيم بن معقل النسفي،** ط:١،١م، الرياض، السعودية، دار الوطن، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١٥٥. هوروفتس، يوسف، المغازي الأولى ومؤلفوها، ترجمة حسين نصار، ١ج.

١٥٦. همام بن منبه الصنعاني، **صحيفة همام بن منبه،** ط: ١، م: ١، تحقيق : علي حسن علي عبد الحميد، بيروت- لبنان، المكتب الإسلامي، عمان – الأردن، دار عمار،١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.

١٥٧. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** ١١م،(بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر)، بيروت- لبنان، دار الفكر، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٥٨. الواحدي، أبي الحسن علي بن أحمد النيسأبوري(ت:٤٦٨هـ**)، أسباب النزول،** ١م، القاهرة – مصر، مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، ودار الاتحاد العربي، ١٣٨٨ هـ-١٩٦٨م.

١٥٩. اليعقوبي، أحمد بن ابي يعقوب بن جعفر، (ت: ٢٨٤هـ) ، **تاريخ اليعقوبي**، (تحقيق : عبد الأمير مهنا)، بيروت- لبنان، مؤسسة الأعلمي، ١٩٩٣م.

١٦٠. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، **مسند أبي يعلى**، ط: ١، ١٣م، (تحقيق : حسين سليم أسد)، دمشق – سوريا، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

١٦١. ابن أبي يعلى، أبو الحسين بن محمد بن محمد (ت: ٥٢٦هـ)، **طبقات الحنابلة**، ٢م، (تحقيق: محمد حامد الفقي) ، بيروت- لبنان، دار المعرفة.

<u>الرسائل الجامعية:</u>

١٦٢. البواعنة ، محمد سعيد،(٢٠٠٩م)، **تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في كتابه الجامع الصحيح، دراسة نظرية تطبيقية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

١٦٣. جستَنيه، محمود عبد القادر رشاد، (آب، ٢٠٠٤م)، **منهج البخاري ومسلم في النسخ والصحف الحديثية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

١٦٤. الحنبرجي، محمد عبد الكريم،(شباط، ٢٠١٠م) ، **اختصار المتن ومنهج البخاري فيه من خلال كتابه الجامع الصحيح**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

١٦٥. عليوة، عزيزة صالح، (أيار، ٢٠١١م-٢٠١٢م) ،**التفسير بالمأثور دراسة تأصيلية تطبيقية في الصحيحين**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن.

<u>الأبحاث العلمية:</u>

١٦٦. البكري، يحيى بن عبد الله ، بحث في دراسات في السيرة النبوية ومصادرها، من الموسوعة الشاملة الإصدار الثالث.

١٦٧. حمادة، فاروق،: أعلام السيرة النبوية في القرن الثاني للهجرة مصنفاتهم ومناهجهم، المصدر هو : الموسوعة الشاملة، الإصدار الأخير، ٣,٤٨.

١٦٨. الدميني، مسفر بن غرم الله، مرويات السيرة بين قواعد المحدثين وروايات الإخباريين، الموسوعة الشاملة، الإصدار: ٣,٤٨.

١٦٩. الشمالي ياسر أحمد، ١٩٩٦م، عرض الحديث على القرآن"، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، المجلد:٢٣، العدد:٢، ص: ٢١٧-٢٣٦.

١٧٠. العمري، أكرم ضياء، مرويات السيرة النبوية بين قواعد المحدثين وروايات الأخباريين، بحث صادر عن مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، الموسوعة الشاملة، الإصدار: ٣,٤٨.

١٧١. العمري، محمد، ١٩٩١م، النقد عند المحدثين وأصوله العامة، **مجلة أبحاث اليرموك،** سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: ٧، العدد: ٣، ص: ١٢٧-١٥٨.

١٧٢. القضاة، أمين محمد، ١٩٩٥م، بحث التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه**، مجلة دراسات،** الجامعة الأردنية، المجلد ٢٢ (أ)، العدد ٤، ص: ١٨٣١-١٨51.

١٧٣. القضاة، أمين محمد، ١٩٨٤م حكم رواية الحديث بالمعنى، **مجلة دراسات،** الجامعة الأردنية، المجلد: ١١، العدد : ٣، ص: ٩-٢٣.

١٧٤. القضاة، أمين محمد،١٩٨٩م، نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل، **مجلة دراسات،** الجامعة الأردنية، المجلد: ١٦ ، العدد ١٠، ص: ٢٣٠- ٢٥٢.

١٧٥. المطيري، حاكم،٢٠٠٩م، مناهج أئمة الأثر في الاحتجاج بالمغازي والسير(أخبار المغازي والسير طبيعتها وحجيتها ومناهج الأئمة في الاحتجاج بها)، كلية الشريعة، جامعة الكويت، ٢٠٠٩م، **مجلة قطاع أصول الدين** ـ جامعة الأزهر ـ القاهرة العدد ٥.

الملاحق

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

.٢٥	﴿ وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ ﴾	١٠٠
.٢٦	﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ . . ﴾	٢١٨
.٢٧	﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا ﴾	١٩٥
.٢٨	﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ ،	١٩٥
.٢٩	﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	١٠٦
.٣٠	﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا . ﴾	٩٩
.٣١	﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴾	١٠٦
.٣٢	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾	٢١٥
.٣٣	﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ ﴾	١٠٩
.٣٤	﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ . . ﴾	١٤١
.٣٥	﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾	١٩٢
.٣٦	﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ﴾	١٩٣
.٣٧	﴿ سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾	١٩٩٥

فهرس الأحاديث النبوية

Al-BUKHARI APPROACH

IN MAGHAZI NARRATIVES IN SAHIH Al-Buakhari

By

Nihad Mohammed Hassan Al-Awamreh

Supervisor

Dr. Amin Al-Qudat ، Prof .

APSTRACT

This study addresses a significant part of Biography of the Prophet; that is the Narratives of Maghazi, which represent an integral part of the Biography of the Prophet. The study also aims to examine Maghazi book in Jamiee Saheeh of Imam Bukhari and to identify it in terms of its position among Jamiee books, and the way Bukhari classifies its chapters, and his method in classifying the events. The study explains why Al-Bukhari had separated al-Maghazi book from Al-Jihad book; it also demonstrates Imam Bukhari approach in the translations of Maghazi Narratives and the types of statements adopted by the Bukhari.

The study of grounds and narratives of Bukhari in the book of Maghazi, intended to verify the measurement of men (Rijal) condition of Bukhari in the Maghazi Narratives, as Maghazi book is one of the books which deals with a big number of narrators. The study showed the number of these narrators, and the sayings of the scholars about them either in terms of contesting or regulating . Moreover, the study highlighted their narratives and the way Imam Bukhari presented them , particularly there are some narrators , whose few narrations are only mentioned in Maghazi. The study adopted the inductive approach to extract these narrators, and studied criticism came in Maghazi book against Bukhari , the answers to this criticism came in line with the scientific approach.

The study showed Bukhari method in classifying Hadith and how the Imam used to employ the Hadith to extract the maximum amount of stories accepted in Maghazi.

After induction and empirical study , the study reached a number of rules and regulations adopted by Imam Bukhari in presenting the narratives of Maghazi in Al-Jamniee Al-Sahih , the most prominent of these rules and regulations:

* Adoption of stories accepted in Maghazi

* Examining narratives of Maghazi by light of the Holy Quran

* Historical criticism of narratives of Maghazi.

* Being careful when conveying a an account from an eyewitness, whether it was about him or his entourage.

*Considering what the classifiers of Maghazi agreed upon.